وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو القاسم سعد الله
بوزريعة ـ02ـ
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

النظام الإداري العثماني في الجزائر ومراحل تطوره " 1519 ـ 1830 م "

مذكـــــرة مقدمة لنيــل شهـــادة المـاجستير في التـــاريخ الحديث

إعـــداد الطالـبة:
ربيعة بهلول

إشـــراف الأستاذ:
د/ أرزقي شويتام

أعضاء اللجنة المناقشة:

أ.د/ فتيحة الوليش.....رئيسا.

أ.د/ أرزقي شويتام.....مقررا.

أ.د/ نعيمة بوحمشوش.....عضوا.

أ.د/ نجوى طوبال.....عضوا.

السنة الجامعية: 2015 / 2016

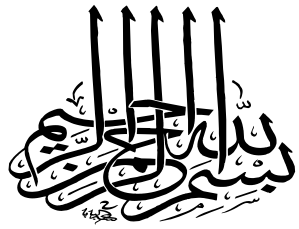

﴿ رب اوزعني أن اشكر نعمتك
التي أنعمت علي وعلى والدي
وان اعمل عملا صالحا ترضاه
وأدخلني برحمتك في عبادك
الصالحين ﴾

[النمل:19]

صدق الله العظيم

الإهـــــداء

أهدي عملي هذا إلى اللذين خصهما الله بالطاعة وميزهما برقي المنزلة، وجعل بين أيديهما مفاتيح الجنة، إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى "وبالوالدين إحسانا " أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى وجوه لن تنطفئ محبتها في قلبي إلى الأبد...، إلى والدتي الكريمة حفظها الله، إلى روح والدي رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جنانه آمين.

إلى الروح التي بزغت في شمس الأمل بزوغا أبديا وكان لي نعم الأخ الذي شق معي دروب الحياة بالإرادة الثابتة، إلى من قاسمني الحياة بمرها وحلوها، وحلق معي في فضاءات شاسعة وقطفنا من جنانها ما كتب الله لنا، إلى من سار معي مسيرة الحياة الجامعية بكل ما فيها من تعب، إلى من كانت بسمته ونظرته تبعث في نفسي القوة وحب الحياة، إلى أخي المدلل الوحيد "جمال المدعو مراد".

إلى عين الوجود وشقائق النعمان أخوات الفؤاد والروح أزهار النرجس المتفتح إلى ملائكة الوجود أخواتي: سامية، نعيمة، صليحة، سعاد، فهيمة، بسمة، فايزة.

شكر وعرفان

الحمد والشكر في المقام الأول لله جل علاه وتقدست كلماته على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع راجية منه التوفيق والسداد والإخلاص. وبمقتضى واجب الاعتراف بالفضل، أذكر بكل الشكر والعرفان وأسمى معاني الوفاء والتقدير والاحترام، من تفضل بالإشراف على هذا العمل ودعّمني بأفكاره وشجّعني بأقواله ولم يبخل عليّ بأسفاره، الأستاذ الدكتور: أرزقي شويتام فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما لا أنسى أساتذتنا الكرام الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم ونصائحهم التي قدموها لنا، وأخص بالذكر الدكاترة: عمار بن خروف، توفيق دحماني، بلقاسم رحماني، بوعزة بوضرساية، يحياوي عبد الوهاب بجامعة الجزائر، وكذلك يوسف مناصرية، وعلي أجقو، ومسعود مزهودي، ومختار هواري، عبد الحميد بعيطيش بجامعة باتنة،حفظ الله بوبكر والشكر موصول كذلك إلى الدكتور حسين بلحرش بجامعة سطيف، أيضا الشكر موصول إلى الدكتور الهادي بوطارن وإلياس نايت قاسي بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة.

أيضا الشكر موصول إلى عمال الأرشيف الوطني الجزائري ببئر خادم، وعمال المكتبة الوطنية الجزائرية" الحامة"، وإلى كل عمال المكتبة المركزية ببوزريعة وأخص بالذكر: مدير المكتبة "سمير"، كما لا أنسى عمال المركز الوطني للجيش بالجزائر وأخص بالذكر: الأستاذ: اسماعيل جودي، ومبارك فاروق، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد من الأساتذة والزملاء والأصدقاء،كما لا أنسى عائلة محمود قانة بباتنة. والشكر موصول إلى زميلاتي وزملائي في الدفعة وأخص بالذكر: مليكة منصورية، هاجر كتفي الشريف، لويزة قلمام، بلعيد حسن الهاشمي عزالدين،والي سمير،جمال عوشاش، عمر يامون، وزين العابدين الطيب.

وفي الأخير أتقدم بشكر خاص إلى زميلاتي وزملائي الدفعة الأخيرة ليسانس بجامعة الحاج لخضر باتنة وأخص بالذكر: بوساحية كوثر، راجعي حياة، الطاهر دوباخ، خويلد ميداني، فتحي صالحي، حداد عبد الباسط، هشام بوشامة، قدور أحمد، محمد غنام، أحمد وناسي، والشكر موصول إلى كل من سقط اسمه سهوا بين ثنايا الأوراق فقلبي يذكرهم حتى ولو نسيهم القلم.

المختصرات

باللغة العربية :

أ، و، ج : الأرشيف الوطني الجزائري.

د، م: دفتر مهمة.

د، ب، س، ر:دفتر البايلك سجل رقم.

س،ب،م: سجل بيت المال.

س،ب: سجل البايلك.

س، م، ش: سجل المحاكم الشرعية.

ع: العدد.

ط: طبعة.

ج: جزء.

ش،و، ن، ت: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.

م، م، و، د: مجلة المصادر والدراسات .

ص: صفحة .

هـ: التاريخ الهجري.

م: التاريخ الميلادي.

تر: ترجمة.

تح: تحقيق.

تق: تقديم.

تع: تعريب، تعليق.

تص: تصحيح.

باللغة الفرنسية:

Ed: Edition.

N^0 : Numéro.

O. P. U: Office des Publications Universitaires.

Op. cit: Opere citato

P: Page.

R .A: Revue Africaine.

R. H. M: Revue Histoire Maghrébine.

Trad: Traduit ou Traduction.

Vol: Volume.

مقـــــــدمة

تعتبر الإدارة مؤسسة تقوم بتنفيذ السياسة العامة، وهي الجهاز التنفيذي المكلف بتطبيق قوانين الدولة وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين، وذلك في إطار القوانين المرسومة والأهداف التي وضعتها القيادة السياسية في خططها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد دراسة موضوع "النظام الإداري العثماني في الجزائر " عبارة عن بحث علمي متواضع يدرس النظام الإداري الذي كان متبعا في الجزائر خلال الفترة العثمانية، والذي كان شبيها إلى حد بعيد بالتنظيم في الدولة العثمانية نفسها. وبحكم هذه الأهمية، فإن الجزائر طيلة الفترة العثمانية كانت مسرحا لأحداث سياسية داخليا وخارجيا. وما إن حان أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر ميلادي حتى تم التقسيم والاستيلاء على أكثر ثغور المغرب الإسلامي، حيث احتلت اسبانيا (طرابلس، وتونس والجزائر)، بينما استولى البرتغاليون على موانئ كثيرة من المغرب الأقصى. وفي هذه الأثناء كانت أعمال القراصنة منتشرة في البحر المتوسط، التي مارسها المسلمون والمسيحيون على السواء، وزادت الحالة اضطرابا، فلجأ أمير تونس إلى الاستعانة بقرصانين شهيرين هما "عروج" وأخوه" خير الدين". وأمام ضغط الإسبان على الجزائر، استنجد أهلها كذلك بعروج فقبل الدعوة وعمل على صد الحملة الإسبانية ، وأعلن نفسه أميرا عليها، ولكنه لم يلبث أن استشهد في مواجهته للإسبان عند الحدود الجزائرية المغربية سنة 1518م، فتولى أخوه خير الدين قيادة الإيالة.

وهكذا لم يكد القرن السادس عشر ميلادي ينتهي حتى كانت الإمارات المغاربية في بلاد المغرب قد أصبحت ولايات عثمانية ما عدا المغرب الأقصى. وكان الحكم العثماني في الجزائر قويا، فارتفع شأن الجزائر واستطاعت أن ترد عدوان دول أوروبا. كما كان نظام الحكم العثماني في الجزائر يتميز بتعاقب عدة أنظمة سياسية (بايلربايات، وباشوات، وأغوات، ودايات) عبر فترات تاريخية محددة ، مما أدى إلى تطور المؤسسات الإدارية.

هذا ما جعل الإيالة الجزائرية تتميز عن باقي أقاليم الإمبراطورية العثمانية بكيانها المتميز وإدارتها المنتظمة، وعاصمتها القارة، وحدودها المعترف بها، وروابط متفق عليها مع باقي الدول والأقطار، بحيث أصبحت الجزائر إيالة مكتملة السيادة لها كامل الصلاحيات في توقيع الاتفاقيات وإقرار المعاهدات مع

الدول الأوروبية بدون الرجوع إلى الباب العالي. وقد دام الحكم العثماني بالجزائر ثلاثة قرون، وامتاز ذلك النظام في كل المراحل بالحكم العسكري. و ضمن هذا الإطار تندرج دراستي الموسومة "**بالنظام الإداري العثماني في الجزائر و مراحل تطوره (1519 – 1830م)**".

الإطار الزماني:

حدد الإطار الزماني بفترة تواجد العثمانيين في الجزائر والتي ابتدأت في الربع الأول من القرن السادس عشر منذ بداية التحرشات الإسبانية على الجزائر وانتهت في الربع الأول من القرن التاسع عشر بالاحتلال الفرنسي.

الإطار المكاني : يتمثل في الإيالة الجزائرية.

وكانت دوافع اختياري لهذا الموضوع تتمثل في:

- تقديم صورة عن طبيعة الحكم العثماني في الجزائر.

- محاولة الإطلاع على الأوضاع التي كانت سائدة في الجزائر، و ذلك لفهم الأحداث التاريخية التي مرت بها هذه الإيالة طيلة فترة الحكم العثماني، والتي كانت على قدر كبير من التشابه و التشابك.

- محاولة إبراز علاقة التأثير والتأثر بين مختلف السلطات الحاكمة.

وكان لاقتراحات الأساتذة في الدروس النظرية خلال السنة الأولى دور كبير في توضيح جوانب الموضوع والإشارة إلى المراجع و المصادر التي تناولته، مما عزز رغبة البحث عندي في هذا الموضوع.

وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية :

هل حافظت الإدارة في الجزائر على نفس أساليب التسيير، أم أنها طرأت عليها تغييرات وتطورات عبر المراحل المختلفة التي مر بها الحكم العثماني في الجزائر؟ وإن حدث ذلك؟ ما هي العوامل المتحكمة فيها والظروف التي تمت فيها؟

وفي ظل هذه الإشكالية تتبادر في أذهاننا عدة تساؤلات فرعية و في طليعتها:

ما طبيعة الحكم العثماني في الجزائر و ما مميزاته و خصائصه؟

و ما هي العوامل التي ساعدت العثمانيين على بسط نفوذهم في الجزائر؟.

ما هو النظام المتبع في تقسيم المنطقة(الجزائر) إلى مقاطعات ؟وهل هذه المقاطعات تابعة مباشرة للداي؟ وما هو الطابع المميز لكل مقاطعة؟.

فيما تمثلت أهم التجهيزات والتنظيمات الإدارية؟ وما هي أهم الوظائف القائمة ؟.

كيف كانت علاقة النظام الاداري بالسكان؟.

وفيما تمثلت أهم التجهيزات الإدارية القائمة في الجزائر؟.

الهدف من دراسة هذا الموضوع:

إن هدفي من دراسة هذا الموضوع هو إبراز دور الحكام العثمانيين في الجزائر خلال فترة تواجدهم فيها، مع إبراز دورهم في الإدارة و كيفية تسييرها ؟ أيضا توضيح طبيعة العلاقة بين الحكام العثمانيين والجزائريين و إبراز دور المؤسسات الإدارية التي تم إنشاؤها و علاقتها بالسكان.

الدراسات السابقة:

بالرغم من أن موضوع الإدارة قد تناوله بعض الباحثين والتي نذكر منها مذكرة بعنوان" النظام الإداري لبايلك الشرق" للباحث "سيساوى أحمد"، وكذلك مذكرة بعنوان" الإدارة الجزائرية في الفترة العثمانية– الإدارة المركزية أنموذجا–" للباحث"عمر حرفوش"، غير أن ذلك لم يمنعني من ولوج هذه الدراسة ولا سيما بعد أن تيقنت من أنني سأضيف فيها شيئا ولو يسيرا، إما في الطرح أو الشكل وإعطاء قراءة جديدة لمصادر ومراجع معروفة وأخرى غير معروفة وإخراجها إخراجا حسنا في شكلها، وضبطها ضبطا جيدا في منهجيتها، حسب ما تعلمناه عن أساتذتنا في الدراسات العليا.

ولمعالجة الموضوع المقترح للدراسة، اتبعنا الخطة التالية:

جاءت الخطة التي ارتكز عليها بحثي مهيكلة كالتالي: مقدمة، ومدخل، وأربعة فصول، حيث يتفرع كل فصل إلى مباحث، وفي ختام كل فصل خلاصة.

تعرضت في المقدمة إلى التعريف بالموضوع وتحديد إطاره الزماني والمكاني ودواعي اختياري له والإشكالية المطروحة، وذكر بعض الدراسات السابقة لموضوع الدراسة، والمنهج المتبع، والخطة المعتمدة في البحث، ثم المصادر والمراجع الخاصة بالدراسة، وكذلك الصعوبات التي واجهتني في هذا الموضوع.

تناولت في المدخل تكوين الكيان الجزائري و تولي خير الدين باشا أميرا عليها. ويندرج ضمن هذا العنوان أربعة عناصر: العنصر الأول : أوضاع المغرب الأوسط قبيل وصول الإخوة أبناء يعقوب، والعنصر الثاني سقوط غرناطة وانعكاساته على المغرب الأوسط، والعنصر الثالث المد العثماني إلى شمال إفريقيا، أما بالنسبة للعنصر الأخير، فقد خصص لدراسة الظروف التي تم فيها التحاق الجزائر بالدولة العثمانية.

أما الفصل الأول تناولت فيه تطور نظام الحكم ومميزاته بالترتيب الزمني مع إبراز أسباب الانتقال من مرحلة إلى أخرى، ووضحت فيه مميزات كل مرحلة وأهم التغيرات التي حدثت فيها. وكان يندرج تحته أربعة مباحث حسب كل مرحلة، أي أنني برزت كل مرحلة على حدا، حيث كانت المرحلة الأولى فترة البايلربايات (1519-1587م) وهي مرحلة القوة والازدهار، ثم تليها فترة الباشوات (1587-1659م) تميزت بالفوضى، بعدها تأتي فترة الأغوات(1659-1671م)، التي تميزت بالاضطراب في شؤون الإدارة، أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي فترة الدايات (1671-1830م) وعرفت فيها الجزائر مقومات السياسة، وتمتعت بالاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية.

بينما الفصل الثاني عالج التقسيم الإداري الذي ظل قائما إلى نهاية الفترة العثمانية، حيث قسمت الجزائر إلى أربعة مقاطعات هي دارالسلطان، وبايلك التيطري، وبايلك الغرب، وبايلك الشرق مع تحديد جغرافية كل مقاطعة و نوع الإدارة التي تخضع لها، أي تنظيم كل مقاطعة، أيضا دراسة أوضاع كل مقاطعة على حدا .

في حين الفصل الثالث درس أهم الأجهزة والتنظيمات الإدارية القائمة في الجزائر على المستوى المركزي، بداية من القرن السادس عشر ميلادي إلى نهاية الحكم العثماني في الجزائر، مع إبراز أهم التطورات التي طرأت في كل فترة. و يندرج هذا الفصل تحت ثلاث مباحث: المبحث الأول تحت عنوان المؤسسات الإدارية على المستوى المركزي وتطورها، أما المبحث الثاني فكان عنوانه الوظائف الإدارية السامية على المستوى المركزي وتطورها، وفيه برزت وظائف كبار رجال الدولة على مستوى الإدارة المركزية وأهم التطورات التي طرأت عليها، أما بالنسبة للمبحث الثالث فهو تحت عنوان الوظائف الإدارية الثانوية في الإدارة المركزية .

وكان الفصل الرابع هو كذلك يندرج تحت ثلاث مباحث، المبحث الأول: إدارة عاصمة البايلك وفيه برزت شخصية الباي، وأهم أعماله، وكذلك مؤسسة ديوان البايلك المحلي على مستوى عاصمة البايلك، وأهم الموظفين الكبار فيه، أما المبحث الثاني: إدارة مدن البايلك، وهنا ظهرت شخصية الحاكم على مستوى المدينة، إضافة إلى الموظفين المساعدين له، أما المبحث الثالث والأخير فكان تحت عنوان: إدارة أرياف البايلك، درست فيه إدارة الأرياف وطرق تعيين القياد في إدارة الأرياف وأهم مهامهم وكذلك شيوخ القبائل، مع إبراز علاقة القبائل بإدارة الأرياف.

وختمت دراستي هذه بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها، وكذا ملاحق مكملة للموضوع تضمنت وثائق أرشيفية وخرائط وبيبليوغرافية الدراسة، وفي الأخير قوائم الفهارس.

المنهج المتبع في الدراسة:

جاءت طريقة تناولي لهذا الموضوع بالمزج بين المنهجين التاريخي الوصفي التحليلي، فاستعنت بالأول في تتبع وقائع الأحداث التاريخية، أما المنهج الثاني فلتحليل الوقائع وشرحها بنزاهة وموضوعية للإجابة عن التساؤلات المطروحة .

ولدراسة هذا الموضوع استعنت بمجموعة من الوثائق **الأرشيفية و المصادر والمراجع** نذكر أهمها:

1- **الوثائق:**

الوثائق الأرشيفية الأصلية: اعتمدنا في إنجاز هذا الموضوع على مجموعة من المصادر التاريخية العثمانية خاصة الوثائق المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري من سجلات بيت البايلك، وكذا مهمة دفتري **و**هي عبارة عن صور لأوامر أو تعيينات، أو مراسلات ذات مواضيع مختلفة موجودة في الأرشيف الوطني الجزائري جلبت من استانبول وأسندت مهمة ترجمة حوالي ألف وثيقة من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية للأستاذ محمد داود التميمي، وأيضا أرضيف المكتبة الوطنية بالجزائر العائمة التي تشمل مجموعة من الرسائل والمخطوطات. وقد استعملت بعض الوثائق التي تخدم موضوعي.

أ- **وثائق المجلة الإفريقية:** La Revue Africaine: وقد كانت لبعض هذه الوثائق علاقة مباشرة بموضوع البحث، وقد استفدت من الكثير منها في الفصلين الثاني و الرابع خاصة الوثائق الموجودة الأعداد (09، 11، 17، 41).

1- **المصادر:**

استعنت في دراستي هذه من جملة من المصادر منها العربية، ومنها الأجنبية، المترجمة إلى اللغة العربية أو اللغة الفرنسية.

أ- باللغة العربية:

غزوات عروج وخير الدين لمؤلف مجهول، علق عليه نورالدين عبد القادر، يعتبر مصدر هاما للنصف الأول من القرن العاشر هجري /السادس عشر ميلادي، استعنت به في المدخل.

وصف إفريقيا لصاحبه الحسن بن محمد الوزان المعروف لدى الغربيين بليون الإفريقي، ترجم إلى عدة لغات منها العربية على يد محمد حجي وآخرون، يعتبر من المصادر الهامة لمطلع القرن العاشر هجري، السادس عشر ميلادي، وهو يؤرخ لكل بلدان المغرب الإسلامي، كما يتطرق بالوصف لكل المناطق التي زارها المؤلف.

كما استفدت من الأخبار التاريخية الواردة في مذكرات أحمد الشريف الزهار المحققة من طرف المؤرخ والكاتب أحمد توفيق المدني، والتي تعتبر أهم المصادر المحلية العربية الهامة في تاريخ الجزائر العثماني، حيث

حمل الكتاب تفاصيل عن الأوضاع الإدارية السائدة في تلك الفترة، وأيضا بعض الموظفين المسيرين للإدارة. كما استعنت كذلك بمصادر أخرى منها ما هو للمؤرخ محمد صالح بن العنتري الذي كتب عن الأحوال الإدارية والاقتصادية لبايلك قسنطينة، هذا إلى جانب ما أورده صاحب كتاب المرآة لمحمد بن عثمان خوجة من معطيات تاريخية حملت جوانب عديدة إدارية، واجتماعية، واقتصادية.

ب- **باللغة الفرنسية:**

كما اطلعنا كذلك على مجموعة من المصادر الأجنبية خاصة منها المكتوب بالفرنسية مثل دراسة المؤرخ:

Albert Devoulolx : Recueil des notes Historiques sur L'Administration de L'Ancienne Régence d'Alger.

وكانت هذه الدراسة ذات أهمية علمية وتاريخية ساعدتنا في ترتيب الوظائف الإدارية، وأيضا في طريقة تعيين الموظفين وترقيتهم في مناصبهم الإدارية، إضافة إلى هذه الدراسة توجد دراسات لبعض الرحالة الأجانب الذين زاروا الجزائر وعايشوا الأحداث في تلك الفترة، خاصة في النصف الثاني من القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ميلادي ومنهم:

Jean Michelel Venture De Paradis: **Tunis Et Alger Au XVlll Siècle**.

وأيضا مؤلفات:

Haëdo : **Topographie et Histoire Générale d'Alger**. Et **Histoire des Rois d'Alger**.

وقد مكنتنا هذه المصادر من إبراز دور الموظفين في تسيير الإدارة وعلاقتهم مع عامة الشعب، أيضا ساعدتني على هيكلة السلم الإداري للموظفين وتصنيف المناصب الإدارية حسب عمل كل موظف، إضافة إلى ترقية بعض الموظفين في مناصبهم الإدارية، أما بالنسبة لدراسة هايدو الثانية فقد فيها ترجمة لحكام الجزائر بداية من عروج وانتهاء بمصطفى باشا، يمتاز هذا العمل بدقة الوصف و الملاحظة، كما أن ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة الفرنسية كانت متقنة، واستفادتي من هذا المقال كون بعض الذين صنعوا أحداث الجزائر أمثال: عروج، وخيرالدين، وعلج علي باشا كان لهم تدخل كبير في بعض الاحداث الهامة في الجزائر.

2- **المراجع:**

أ- باللغة العربية:

استعنت في دراسة موضوعي هذا على الكثير من الدراسات الخاصة بالأستاذ الدكتور ناصرالدين سعيدوني كونه مختص في تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية وألف الكثير من الدراسات عن ذلك مثل: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر "دار السلطان" أواخر العهد العثماني(1791-1830م)، وأيضا الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"، إضافة إلى موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر صلاحياتهم الإدارية مهامهم الاقتصادية و الاجتماعية، كما اعتمدت كذلك على دراسة لصلاح العقاد تحت عنوان: الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي.

كما استعنت بدراسات للأستاذ الدكتور أرزقي شويتام نذكر منها : المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(1519-1830م)، وأيضا تعيينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش في عهد الداي علي خوجة 1817م من خلال الوثائق الأرشيف الجزائري.

ب- بالفرنسية:

اعتمدت على مجموعة من المراجع باللغة الأجنبية كانت لها أهمية علمية، وهي تخدم موضوع الدراسة بصفة كبيرة نذكر منها:

Claud Bontems : **Manuel des institutions Algériennes de la domination Turque à l'indépendance**. Et DE Grammont: **Histoire d'Alger sous la domination Turque 1515-1830**.

الصعوبات التي واجهتني :

إن إنجاز هذا البحث والإلمام بكل جوانبه لم يكن بالأمر اليسر، حيث كان أكبر عائق واجهنا هو مشكل قلة المصادر ، وخاصة المصادر المحلية، أيضا فقدان الوثائق والكتب القيمة، لاسيما المحلية منها، الخاصة بالعصر الحديث، ونعني بذلك الأرشيف العثماني والمصادر الأوروبية القديمة المحفوظة في مكتبتنا التي تعرض قسم معتبر منها إلى التلف والإهمال، لكن الأهم والذي أعتبره حقا من الصعوبات التي فعلا تعيق أي باحث أكاديمي هي سطحية الطرح الذي تتناوله بعض المصادر أو المراجع. أما باقي الصعوبات

التي لا قيناها خلال إنجاز هذا العمل، فلا نرى بدا لبسطها لأنها أصبحت مألوفة، ولا مبالغة إن قلنا أن تلك الصعوبات متعة البحث لأننا في كل مرة واجهتنا مشكلة تمنحنا دفعا جديدا وعزما على مواجهتها.

كما لا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أشكر الله عز وجل وأحمده على أن وفقني لهذا الخير وهداني للعمل، والشكر موصول إلى جل الذين ساعدوني في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل، وأسمى معاني الوفاء والتقدير إلى الدكاترة الأفاضل أعضاء اللجنة الكريمة، الذين أتشرف بمناقشتهم وتصويبهم للأخطاء الواردة في مذكرتي، وأخص بالذكر أستاذي المشرف: الأستاذ الدكتور أرزقي شويتام على قبوله الإشراف على هذا الموضوع وعلى مساعدته لي بكل الإمكانيات المادية، والمعنوية، لأنه ساعدني بالتوجيه، وبالرأي السديد، والنصيحة الصادقة، وأشكره على تواضعه وتفضله بقراءة فصول مذكرتي.

وفي النهاية ، نأمل أن يكون عملنا هذا مساهمة في خدمة البحث العلمي، وأن يكون إثراء لمن يرغب في دراسة هذه المواضيع، أو على الأقل دافعا للتعمق في البحث و الدراسة لمن أراد ذلك. كما لا يسعني إلا أن أقول إن ما أصبت فيه من هذه الدراسة فهو من الله وحده، وأما إن كان غير ذلك، فحسبي أني اجتهدت وحاولت، آمله أن أستفيد من توجيهات أساتذتي الأفاضل الذين وكّل إليهم عملي للتقويم والمناقشة والتصحيح، والله الموفق وهو ولي كل خير وعليه التوكّل.

مدخل: تكوين الكيان الجزائري وتولي خيرالدين باشا أميرا عليه.

1- أوضاع المغرب الأوسط قبيل وصول الإخوة أبناء يعقوب.

2- سقوط غرناطة وانعكاساته على المغرب الأوسط

3- المد العثماني إلى شمال إفريقيا.

4- إلتحاق الجزائر بالدولة العثمانية.

1- أوضاع المغرب الأوسط [1] قبيل وصول الإخوة أبناء يعقوب:

أعقب سقوط الدولة الموحدية صراعات حادة بين دول المغرب، وكانت الجزائر الأكثر تضررا منها عكس كل من تونس والمغرب الأقصى، وذلك بحكم موقعها الجغرافي. وكانت دولة بني الزيان تسيطر نظريا على القسم الغربي من الجزائر، وظلت عرضة لغزوات بني مرين في المغرب الأقصى، وبني حفص في تونس، هذا ما أدى إلى انتشار الضعف في دولة بني زيان وبني حفص في تونس.

كما أن الروابط القبلية التي كانت لا تزال تطبع المجتمع المغربي قد أدت إلى انفصال العديد من القبائل، وظهور إمارات رفضت الخضوع لأية سلطة مركزية، فعرف المغرب في هذه الفترة فوضى اجتماعية، وتفككا سياسيا، وصراعات قبلية[2].

فمن خلال هذا الوضع المتردي يمكن أن نستخلص أن الصراع داخل العرش الزياني في تلك الفترة،كان سببا في كل التطورات التي سوف تعرفها الجزائر خلال أواخر القرن الخامس عشر ميلادي،وبداية القرن السادس عشر ميلادي، وهذه التحولات عرفها المغرب الأوسط بصفة خاصة والحوض الغربي للبحر المتوسط بصفة عامة، وتتمثل مظاهر الضعف في منطقة المغرب الأوسط في تقلص مناطق سيطرة وسلطة الدولة الزيانية حول مدينة تلمسان، حيث احتفظت بمدينة تلمسان والمناطق المجاورة القريبة منها.

فالدولة الحفصية في تونس استغلت تفكك تلك القبائل والصراعات الداخلية في المغرب الأوسط،وسعت إلى توسيع نفوذها في الجهة الشرقية، خاصة في قسنطينة وبجاية وامتد نفوذها حتى غرب الجزائر [3].

---

[1] **المغرب الأوسط**: أطلق اسم المغرب الأوسط على المناطق الواقعة بين تونس والمغرب الأقصى، وحددت ما بين ملوية غربا إلى عنابة شرقا. أنظر: المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني "العملة، الأسعار والمداخيل"**، ج1، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص10.

[2] صالح عباد، **الجزائر خلال العهد التركي (1514– 1830)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 7.

[3] شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ترجمة. محمد مزالي وبشير بن سلامة، ج2، ط 2، دار النشر التونسية، تونس، 1983، ص ص 319 ، 321.

أما الدولة المرينية في المغرب الأقصى، فقد خضعت لها مملكة تلمسان، وتمكنوا من احتلالها عشرات المرات، وأيضا سيطروا على أغلب المناطق القريبة من الدولة الزيانية. وكان لهم دور كذلك في تحريض بعض القبائل لإحداث الصراعات الداخلية للأسرة الزيانية [1]. وفي ظل هذه الظروف تمكن الإسبان من الاستيلاء على عدة مدن ساحلية دون مقاومة من أهلها[2] .

2- سقوط غرناطة وانعكاساته على المغرب الأوسط:

يعتبر سقوط غرناطة سنة 1492م، إذانا بنهاية الوجود الإسلامي في إسبانيا، وهذا بعد سلسلة من حروب الاسترداد التي قادتها الممالك المسيحية الإسبانية ضد الوجود الإسلامي في إسبانيا، وحتى في سواحل شمال إفريقيا[3]، فقد انتهت دولة الإسلام في الأندلس وفر منها المسلمون إلى سواحل شمال إفريقيا، ولاحقهم الغزاة الأوروبيين، حيث لم تبق منطقة لم يمسها الغزو من أقصى السواحل الغربية في المحيط الأطلسي في المغرب الأقصى إلى السواحل التونسية، ولم يستطيع المقاومون من السكان المحليين صدها[4].

قد ازدادت عمليات القرصنة في البحر المتوسط خلال هذه الفترة، وهو ما تسبب في صدام المسيحيين الغزاة بالعثمانيين، حيث ارتبط هذا الوضع بظهور الأتراك العثمانيين في البحر وتقدمهم نحو سواحل إسبانيا الشرقية، والجنوب شرقية وكذا سواحل شرق إفريقيا [5].

ففي الوقت الذي اشتدت فيه الهجمات الإسبانية على سواحل المغرب الإسلامي بصفة عامة والسواحل الجزائرية بصفة خاصة، مطلع القرن العاشر الهجري السادس عشر ميلادي في ملاحقة

---

(1) الحسن بن محمد الوزان الفارسي، **وصف إفريقيا**، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983، ص321.

(2) عباد، المرجع السابق، ص31.

(3) لسان الدين الخطيب، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق: محمد الله عنان،ج1، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1974، ص ص107- 108.

(4) ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج2، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1977.، ص 121.

(5) أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**،ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص189.

المسلمين الفارين من الأندلس[1]، ظهر على الساحل بحارة عثمانيين اشتهرت انتصاراتهم البحرية على المسيحية والقراصنة الأروبيين عند سكان شمال إفريقيا. وهؤلاء البحارة هم أبناء يعقوب الذين سوف يلعبون دورا فعالا ومهما في المستقبل، خاصة في ربط شمال إفريقيا بالدولة العثمانية[2].

بعد انهيار الدولة الموحدية ظهرت إمارات في الشمال الإفريقي، بنو مرين في المغرب الأقصى والحفصيون في تونس وبنو زيان في الجزائر[3]. وكان لضعف دولة بني زيان تأثير كبير على الجزائر فانقسمت على نفسها إلى إمارات صغيرة مفككة[4]، ومتناحرة طيلة قرن من الزمن من بداية القرن 15م حتى بداية القرن 16م[5].وشجعت هذه الحالة الإسبان إلى الاندفاع نحو مدنها الساحلية، حيث استولوا على المرسى الكبير سنة1505 م، ووهران 1509 م، وبجاية 1510 م وغيرها من المناطق، كما هدموا قصر اللؤلؤة الذي يعتبر من أعظم آيات فن المعمار الجزائري الجميل، وحطموا قصر الكوكب والجامع الأعظم. وفي العام نفسه استولى الإسبان على طرابلس[6]، وهكذا سارعت عدد من الموانئ مثل تنس ودلس وشرشال ومستغانم إلى قبول الخضوع للسيادة الاسبانية ودفع الجزية[7].

وهكذا خلال بضع سنوات سيطر الإسبان على النقاط الرئيسية من سواحل المغرب الأوسط،وكان بإمكانهم الاعتماد عليها للسيطرة على المغرب الأوسط كله، مستغلين حالة الضعف والتمزق السائدة

---

(1) محمد بن محمد الأندلسي، **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تح، الحبيب هيلة، ج2، دار الكتب التونسية للنشر والتوزيع، تونس 1974، ص131.

(2) محمد بن يوسف الزياني، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تقديم المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص24.

(3) محفوظ قداش، **الجزائر في العهد التركي**، مجلة الأصالة، العدد52، مطبعة البعث، الجزائر، ديسمبر1977، ص4.

(4) إمارات صغيرة كإمارة جبل كوكو بزواوة، والإمارة الحفصية بقسنطينة وإمارة الدواودة بالحضنة والزاب، وإمارة بني جلاب بتقرت ووادي ريغ، وإمارة الثعالبة بجزائر بني مزغنة ومتيجة، لمزيد من المعلومات أنظر: أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا "1492–1792م"**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص ص93-95 .

(5) مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1930**، ج2، ط2، دار الأمة، الجزائر،2007، ص61.

(6) عثمان الكعاك، **موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003 ، ص 292.

(7) يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007 ، ص8.

فيه، ولكنهم لم يفعلوا، وظل احتلالهم احتلالا ناقصا مقصورا على السواحل [1].

في هذا الوقت كان البحر المتوسط مسرحا لانتصارات مدوية أحرزها أبناء يعقوب[2]، "عروج وخير الدين وإسحاق"، فابتداء من عام 1512م[3]، بدأ نجم الإخوة يخترق الأفاق، حيث جاء عروج إلى تونس وتمركز في جزيرة جربة[4]، كما عقد عروج اتفاقا مع السلطان الحفصي محمد بن الحسن عندما منحه جزيرة جربة، ليتخذها قاعدة لأسطوله مقابل مشاركة السلطان الحفصي بخمس الغنائم[5]. وبين عام (1504 - 1510م) حصل عروج على سمعة عظيمة بسبب جرأته ونقله عدد كبير من الأندلسيين إلى شمال إفريقيا، فكثر أتباعه وزاد أسطوله بفضل الغنائم الكثيرة التي حصل عليها من غاراته [6].

لفت عروج بجرأته وقوة أسطوله أنظار سكان الموانئ الجزائرية المحتلة أو المهددة، وفي عام 1512م استنجد به حاكم بجاية وعلماؤها وأعيانها ليساعدهم في تحرير بجاية من الإسبان[7].

---

[1] شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (تونس، الجزائر، طرابلس، المغرب الأقصى)**، ط1، المكتبة الانجلو الأمريكية، مصر،1977 ، ص21.

[2] يعود أصلهم إلى جزيرة متيلان، لسبوس قديما وتقع مقابل الساحل الإيجي لتركيا، وأكبرهم أبو يوسف عروج، ثم يليه إلياس وإسحاق وخيضر الذي أطلق عليه إسم خير الدين، أي هدية الله، اما أبوهم كان يشتغل قرصانا مسلما، يقال أنه اشتغل كذلك في الجيش برتبة عريف أول، وبعد تقاعده ذهب إلى الجزيرة وأصبح خزافا، أما بالنسبة لأمهم فهي ابنة أحد الرهبان الإغريق، وهناك من أرجع أصلها إلى الأندلس، حيث أسرها يعقوب وتزوج بها. أنظر: وليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تر، عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر 2006، ص ص37- 38.

[3] صلاح العقاد، **المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة "الجزائر، تونس، المغرب الأقصى"**، ط5،المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة ،1985، ص18.

[4] مجهول، **غزوات عروج وخير الدين**، تصحيح وتعليق: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934، ص 13.

[5] نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي**، ط 2، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص47.

[6] الجمل، المرجع السابق، ص 24.

[7] بوعزيز، المرجع السابق، ص 11.

3- المد العثماني إلى شمال إفريقيا:

لبى عروج الدعوة فحاصر بأسطوله بجاية بحرا، بينما كان حاكم بجاية يحاصرها من البر، بمساعدة عدد من رجال عروج. لكن الحصار فشل وبترت ذراع عروج خلال هذا الحصار، فاضطر أخوه خير الدين إلى إعادته إلى تونس. وفي عام 1514م أعاد عروج الكرة وحاصر بجاية، ولكن سوء الأحوال الجوية، ووصول أسطول إسباني، وبدء موسم البذار ورجوع رجال القبائل إلى حقولهم تاركين ميدان المعركة دفع عروج إلى فك الحصار[1]، وعوض تحرير بجاية أخذ جيجل قاعدة له بدلا من جربة[2]. أتاحت الإقامة في جيجل لعروج الفرصة ليطلع على أوضاع المغرب الأوسط، وبدأ يمد القبائل المجاورة لجيجل التي كانت تعاني المجاعة بالحبوب فحصل على شعبية كبيرة من القبائل. وفي سنة 1516م، خلق موت فرديناند ملك إسبانية موقفا جديدا في المغرب الأوسط، واضطرب وضع المراكز الإسبانية[3]، وبدأ سكان الموانئ الخاضعة للنفوذ الإسباني يفكرون بأن الفرصة قد حانت للتحرر من النفوذ الإسباني،فسارع أهل مدينة الجزائر بواسطة رئيسهم سالم التومي إلى الاستنجاد بعروج [4].

وقد خاطب الوفد عروج بهذه الكلمات"... سمعنا أنكم أناس تحبون الجهاد وأخذتم بجاية وجيجل من أيدي النصارى، ونصرتم الدين، فهنيئا لكم أيها المجاهدون، لابد أن تقدموا إلينا وتخلصونا من أيدي هؤلاء الملاعين الكفرة لأننا في محنة عظيمة ومنة شديدة"[5].

فأسرع عروج وسيطر سنة 1516م على العاصمة رغم هجوم إسباني قوي وخاطف لاسترجاعها. وكان عروج وإخوته بعد استقرارهم في مدينة جيجل اهتموا بأمر المسلمين المضطهدين بالأندلس، فأخذوا

---

(1) الجمل، المرجع السابق، ص24.

(2) عبد القادر، المرجع السابق، ص.46

(3) الجمل، المرجع السابق، ص25.

(4) بومهلة تواتي، **الجزائر "الثغر الأبيض"**، مراجعة تاريخية، أحسن بومالي، دار المعرفة للطبع والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010، ص113.

(5) De Grammont, **Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830**, Ed peroux, 1887, p.20.

يترددون بأسطولهم على شواطئ الأندلس وينقلون المهاجرين إلى شمال إفريقيا[1].وفي تلك الأثناء كان عروج قد بايعه سكان جيجل أميرا عليهم، نظرا للنجاحات التي حققها[2]. وهكذا تمكن عروج من إنشاء جيش متعلم دربه على استعمال الأسلحة الجديدة[3]، كما أمر ببناء مرتفع فوق التل الذي يهيمن على بجاية ورفع المدافع إليه لضرب الأسوار مباشرة[4]، وقرر مهاجمة المدينة هجمة عامة، ولكن نفاذ الذخيرة وامتناع الأمير الحفصي بتونس عن تقديم العون له اضطر إلى الانسحاب منها بعد أسر 600 أمير من الإسبان[5]، حيث قال المؤرخ ابن أبي الضياف "وضيق عليها الحصار، ولما أشرف على الفتح نفد ما عنده من البارود، فكاتب السلطان الحفصي في تونس وهو محمد بن الحسن يستمد منه البارود،فتغافل عنه خوفا على ملكه المشرف على الانقراض، والتقدير وراء التدبير"[6]. ومن حسن حظ عروج وإخوته في هذه الفترة أن السلطان العثماني بعث لهم مساعدات تشمل 14 سفينة محملة برجال أشداء، مع كميات من الأسلحة والذخائر. وقد جاءت هذه الهدية في الوقت المناسب [7].

وكان قبول عروج الدعوة لمساعدة سكان مدينة الجزائر، هو تنفيذ لرغبته الشديدة في تحرير المسلمين، وكذا إحساسه بالمسؤولية تجاه إخوته المسلمين الذين يعانون من قهر النصارى[8]. وقد ذكر هايدو بشأن هذه الاستجابة لعروج في تلبية الدعوة لنجدة سكان مدينة الجزائر حيث يقول: "... وكما وعد وفى، ذلك لأن الميزة الرئيسية لهذا الرجل هي ثمرة طبيعية لنفسه الكبيرة"

---

(1) مجهول، المصدر السابق، ص 18.

(2) بسام العسلي، **خير الدين بربروس**، ط 3، دار النفائس، بيروت، 1986، ص90.

(3) المدني، المرجع السابق، ص 166.

(4) مجهول، المصدر السابق، ص26.

(5) يحي بوعزيز، المرجع السابق،ص12.

(6) ابن ابي الضياف، **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج3، الدار التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر،1971، ص170.

(7) العسلي، المرجع السابق، ص ص 92- 93.

(8) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي "1500– 1830"**، ج 1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1998، ص460.

ونعني بثمرة طبيعته في نفسه الكبيرة انتماؤه الديني"[1].

جهز عروج حملة عسكرية كبيرة لتحرير مدينة الجزائر كان قوامها حوالي ستة عشر سفينة مجهزة بالدفعية والذخيرة، وأرسل معها نصف جيشه من جهة البحر بقيادة خير الدين، وأتجه هو والنصف الثاني من جهة البر[2]. وقد عدد جيشه بثمانمائة جندي، وفي الطريق انضم إليه عدد من القبائل، وتمكن من دخول مدينة شرشال دون مقاومة. فتخلص من قارة حسن، وترك بالمدينة حامية تركية لحراستها ثم عاد إلى مدينة الجزائر، حيث استقبله أهلها استقبال الفاتحين[3].وأول إجراء قام به عروج، هو القيام بمهاجمة قلعة البنيون، فقام بقصفها بالمدفعية لمدة عشرين يوما، لكن دون جدوى واستعصت عليه بسبب ضعف مدفعيته، وقوة تحصين القلعة، لذلك قرر تأجيل أمر تحرير هذه القلعة إلى وقت مناسب [4].

بعد دخول عروج مدينة شرشال وقتل قارة حسن ، رجع إلى مدينة الجزائر، حيث اجتمع زعماؤها وأصحاب الرأي فيها، وبايعوه أميرا للجهاد. وكان ذلك أبرز أحداث مدينة الجزائر سنة1516م، فأثار ذلك حقد سالم التومي وأتباعه الذين كانوا يحتفظون بالسلطة في المدينة، فحاولوا التآمر ضده [5].

لكن عروج فطن لهذه المؤامرة وعمل على إعادة سالم التومي إلى مدينة الجزائر، مظهرا الولاء ثم قام بشنقه بقماش عمامته وهو في الحمام لما كان يتأهب لأداء صلاة الظهر، وروج عروج لكلمة فحواها أن سالم التومي مات مختنقا في حمامه، وقبل سكان مدينة الجزائر تلك الوضعية دون معارضة[6].

ثم تابع توسعه فاستولى على مدينة مليانة والمدية وتنس، وتوجه نحو تلمسان[7]. بعد ذلك حضر إليه وفد من تلمسان شاكين له الأوضاع السيئة في بلادهم وتهديد الإسباني باحتلال المدينة بسبب

---

(1) Diogo De Haedo, **Histoire des Rois d'Alger**, trd, H.D. Grammont , ed grand-Alger-livres, 2004, p. 22.

(2) بوعزيز، المرجع السابق، ص10.

(3) Mercier, Histoire de l'Afrique septentrionale, vol3, Paris, 1891, p.17.

(4) Edward Cat, petite Histoire de l'Algerie,tome1, Adolph Jourdan, Alger, 1888 p. 25.

(5) المدني، المرجع السابق، ص 175.

(6) سبنسر، المرجع السابق، ص ص، 40 -41.

(7) عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب من الغزو الإيبيري إلى الاحتلال**، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1999، ص45.

اختلاف أمراء بني زيان على السلطة [1]. و قام أبو حمو الثالث بالاستيلاء على السلطة في تلمسان بالقوة، بعد أن طرد منه ابن أخيه أبا زيان الثالث، ووضعه في السجن، ولم يتفق بهذا فعمل على موالاة الإسبان والتعاون معهم، وقبول حمايتهم. مما شجعهم على التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد[2].

واتجه عروج إلى تلمسان تاركا أخاه خير الدين على مدينة الجزائر[3]، وفي طريقه إلى تلمسان مر على قلعة بني راشد قرب معسكر ووضع بها حامية تركية تتكون من 500 جندي تحت قيادة أخيه إسحاق، لتحمي ظهره من غدر إسبان وهران، والمتحالفين معهم ممن باعوا ذممهم وضمائرهم[4].

استطاع عروج أن يطيح بملك تلمسان الموالي للإسبان أبي حمو الثالث، وأعاد أبا زيان إلى عرشه من جديد، لكن سرعان ما عادت الفتن والمؤامرات ضد عروج[5]، حيث اتسم موقف سلاطين تلمسان بالمراوغة، حيث كانوا يتحالفون مع عروج تارة ومع الإسبان تارة أخرى، وكانوا يأخذون رهائن مقابل ولائهم. وكان أسلوب المراوغة هذا من أجل المال والسلطة. مما أدى إلى تضرر خير الدين وعروج الذي كان يحارب الأسبان والملوك الزيانيين معا [6].

تعاظمت الفتنة إلى درجة أنها حملت أبا زيان على إعلان تمرده على عروج، واستعانته هو الآخر بالإسبان. لكن عروج اكتشف أمره وقضى عليه وعلى أنصاره، حيث أعدم حوالي 70 أسرة من بني زيان في خزان ماء بالقصر[7]، وبعد قتل أبي زيان أعاد الإسبان دعم الملك المخلوع للوقوف في وجه عروج في تلمسان، حيث أمدوه بقوة عسكرية قوامها عشرة ألاف عسكري من الجيش الإسباني، إضافة

---

(1) وليام شالر، **مذكرات وليام شالر" قنصل أمريكا في الجزائر 1816– 1824"م**، تر. إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص40.

(2) محمد بن عمرو الطمار، **تلمسان عبر العصور**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. ص. 229 - 230

(3) العسلي، المرجع السابق، ص 105.

(4) يحي بوعزيز، **وهران عاصمة الثقافة العربية**، الجزائر،2007 ، ص69.

(5) الطمار، المرجع السابق، ص230.

(6) H.D.DE Grammont, « ***Qu 'est le lieu de la mort d'Aroudj Barbarousse*** », R.A. N° 22 ,1878 , p p. 391-392.

(7) Mercier, op cit., p.211.

إلى أنصاره الموالين له، واتجهوا إلى قلعة بني راشد واستولوا عليها وقضوا على قائدها إسحاق بن يعقوب[1].

لم يكتف أبو حمو الثالث بالقضاء على إسحاق في قلعة بني راشد، بل واصل زحفه نحو مدينة تلمسان التي حاصرها حصارا شديدا. وقد ساعده جماعة من أنصار الزيانيين الذين تحالفوا أيضا مع الإسبان[2]، لكن عروج صمم على المقاومة مؤملا بنجدة من فاس وصمد هو ومن معه من الجند لمدة ستة أشهر [3].

وبعد انتظار طويل بدأت المؤن تنفد، قرر عروج الخروج والانسحاب من تلمسان، مع جماعة من جنده ونجح في اختراق صفوف الإسبان نحو الساحل، حيث كان يأمل وصول سفن أخيه خير الدين. ولما علم الإسبان بهربه أرسلوا قوة لمطاردته. وقد حاول عروج تأخير المطاردين بنشره كنوز آل زيان، التي أخذها معه على الطريق لتشتيت جنود الإسبان [4]، لكن الإسبان لحقوا به وحاصروه في قلعة قديمة،وبعد معركة ضارية حارب فيها عروج ببسالة قتل مع جميع أنصاره عام 1518[5]، في مكان يدعى ريو دوسالادو "واد الملح" وعلى يد الضابط الاسباني قراسيا دوتينيو، الذي أخذ رأس عروج ومعطفه وسلمهما إلى حاكم وهران، الذي سلمه بدوره إلى دير القديس جيروم في قرطبة، حيث زين به حائط بهو التعبد والذي ظل يعرف لزمن طويل ببهو بربروسا capilli de la berbaroussa لعبادة المسيح[6]. وكان عروج حين قتل يبلغ من العمر أربعة وأربعين عاما. وقد مات مأسوفا عليه من كل الذين خدموا

---

(1) المدني، المرجع السابق، ص ص 189-190.

(2) أجقو علي، **محاضرات في تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية 1514-1837م" المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة الأمة**، ط2، باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، الجزائر،2001، ص ص27-28.

(3) سبنسر، المرجع السابق، ص43.

(4) أجقو، المرجع السابق، ص29.

(5) DE Grammont , **Histoire d'Alger**…, p.25.

(6) سبينسر، المرجع السابق، ص 43.

تحت إمرته[1]، وقد قال دوقرامون عن عروج "... وهكذا مات مؤسس مملكة الجزائر وعمره أربعة وأربعين ولم يترك خلفا..."، ويرى بعض المؤرخين أنه كان مجرد رئيس عصابة لصوص، وليس هناك في الحقيقة رأي أصل من هذا. إذ كان من أبطال الإسلام، فشن في البحر حروبا دون شفقة ولا رحمة على أعداء دينه وسلطانه، وكانت غزواته في بداية أمره ناجحة في الأقاليم العربية، ومكنته من التغلب على غزوات العدو، لولا خيانة حلفائه التي أدت إلى سقوطه[2]. وهكذا فشلت هذه المحاولة التي قام بها فرد مغامر محسوب على الدولة العثمانية مستغلا الدعوة إلى الجهاد ومستفيدا من ضعف الأمراء التقليديين وسخط السكان على تعاونهم مع الغزاة النصارى[3].

بعد استشهاد عروج قرر الجند وأعيان مدينة الجزائر مبايعة خير الدين بالإجماع خلفا لأخيه، ولكنه وجد نفسه في موقف صعب للغاية، وذلك لنقص القيادات وتخلي بعض المتحالفين عنه، إضافة إلى خشيته من ثورة المناطق المجاورة لمدينة الجزائر، وتمرد بعض القبائل مثل قبيلة سالم التومي التي كانت تنتظر الفرصة للثورة ضده[4]، فوضع خير الدين ثلاثة احتمالات:

- الاحتمال الأول العودة إلى جيجل والانطلاق في العمل البحري من جديد.
- الاحتمال الثاني العودة إلى مقر خلافة الباب العالي وأن يضع نفسه في خدمة الخليفة.
- الاحتمال الثالث البقاء ومواصلة الكفاح[5]. وقد استقر رأيه على الاحتمال الثاني فذهاب إلى مقر الخلافة ، وخاطب الأعيان قائلا: "الآن لم يبق لي شيء أفعله من أجل إسعاد مدينتكم، لقد قررت أن أغادركم وأترك إلى جانبكم فرقة كافية من المحاربين الأبطال، الذين سيعملون من أجل أن يحترم اسم الجزائر... عندكم الأسلحة، والسفن، والذخائر من أجل أن تقوموا بمحاولات جديدة...حين وصلت

---

(1) الجمل، المرجع السابق، ص 27.

(2) DE Grammont , **Histoire d'Alger**..., p.26.

(3) العروي، المرجع السابق، ص45.

(4) (Clandine) Roland et Jean didieu Gros, **Moi barbarous pirates et roi de barbarie**, casterman, collection Bruxelle, 1984, p.201.

(5) watbled(Emest), « ***Etablissement de la domination Turque en Algerie*** », R.A ,N°17, 1873, pp.35 2,387.

إليكم لم يوجد ولا مدفع واحد، والآن بفضل الله لديكم أكثر من 400 مدفع. حينما تجدون أنفسكم أمام ضائقة وتبرز أمامكم حالات صعبة وخطيرة استشيروا الفقهاء، وهاذين القائدين: أحمد بن القاضي قائد المنطقة الشرقية، ومحمد بن علي قائد المنطقة الغربية وبعون الله ستتغلبون على كل العراقيل"[1].

لكن أعيان مدينة الجزائر وكبارها ألحوا عليه بالبقاء في المدينة، فيقول صاحب كتاب الغزوات في هذا الصدد: "فقالوا له أيها الأمير لا تطيب أنفسنا بفراقك، ولن نسمح لك بذلك فإن الله تعالى قد نصرنا بك على العدو وحصل في قلوبهم الرعب منك... وجعلوا يتضرعون بين يديه ويظهرون التآلف على فراقه..." [2].

4- إلتحاق الجزائر بالدولة العثمانية:

وعندئذ عرض عليهم فكرة إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وإدخالها ضمن أملاكها حتى تكتسب نوعا من الحماية الدولية ويجد هو الحماية والسيطرة على المتمردين[3]، وهذه الفكرة تدل على ذكاء خير الدين و بعد نظره، حيث أدرك أنه مع تصاعد الخطر الإسباني، فإن الدولة العثمانية هي الدولة الوحيدة القادرة على دعمه، فأستحسن كبار المدينة الفكرة وأرسل خير الدين رسالة باسم الأعيان والفقهاء والأئمة والتجار وكافة سكان مدينة الجزائر[4]، مع وفد برئاسة أبو العباس أحمد بن القاضي الذي اشتهر بجهاده ضد الإسبان لتصور أوضاع المسلمين المتردية في الجزائر، وعرض أبعاد القضية عليه ومطالبته بربط مصير الجزائر السياسي بالدولة العثمانية، وخصوصا أن النزاع بين القبائل أدى إلى توغل الإسبان في السواحل الجزائرية [5].

---

[1] صالح كليل، **سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال المغرب الاوسط**، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة،2007، ص106

[2] مجهول، المصدر السابق، ص41.

[3] شالر، المصدر السابق، ص ص40-41.

[4] عبد الجليل التميمي، **أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول 1519**، المجلة التاريخية، ع 6، تونس، جويلية 1976، ص116.

[5] عبد المنعم الجميعي، **الدولة العثمانية والمغرب العربي**، الموسوعة الثقافية التاريخية والحضارية " التاريخ الحديث"، المجلد12، دار الفكر العربي للطبع والنشر ، القاهرة ، 2002، ص 5.

كما أن استعانة أهالي الجزائر بالدولة العثمانية، وفرض الولاء والطاعة للسلطان العثماني في استانبول. كان له مغزى كبير، وهو أن خير الدين أدرك بحنكته السياسية واستراتيجيته العسكرية في تدبير شؤونه في قيادة العمليات، وخوضه حربا مع قوى كبيرة، ذات سلطة واسعة كإسبانيا والبرتغال. وكان بحاجة إلى حليف قوي بغية التصدي لهذه الأخطار التي تهدده، وبالطبع كانت الخلافة العثمانية هي القوة الإسلامية المرشحة لهذا التحالف.

كانت الرسالة التي بعث بها أهالي الجزائر إلى السلطان العثماني، مؤرخة في أوائل ذي القعدة سنة 952 هـ بين 26أكتوبر ونوفمبر 1519م[1]، ومما جاء في الرسالة "إننا ندعوا بالسعادة والنصر لمقام السلطنة العليا دعاء يبلغها أقصى الأماني، فإن عبيدها بالجزائر يكتبون إلى مقامها العالي، معبرين ومعترفين لمقامكم العالي بالإجلال والتعظيم، وأن رسالتنا هذه لا تستطيع أن تستعرض كل الأسرار... لقد جرت حوادث جليلة ولها أخبار طويلة في نصر المؤمنين وهزيمة أعداء السنة، ومفادها أن طائفة الطاغية لما استولت على بلاد دلس انتقلوا منها إلى قلعة وهران، للاعتداء على سائر البلاد، غير أنهم بعد استيلائهم على بجاية وطرابلس، بقيت الجزائر كالنقطة وسط الدائرة وبقينا كذلك حيارى... وقد نظرنا في الأمر ورأينا أن المحن والشدائد تشتد وأن الضرورة تقتضي بحقن دماء أنفسنا، وخوفا على حريمنا وأموالنا وأولادنا من السبي والتفريق، تصالحنا مع التثليث وإنا لله وإنا إليه راجعون"[2].

وكان السلطان العثماني سليم الأول(1512-1520م) مقيما في القاهرة بعد فتحها لتنظيم البلاد، وقابل الوفد وأجابهم على سؤالهم وأعلمهم بموافقته على أن يشمل دولة الجزائر برعايته، وأن تكون مشتركة مع الدولة العثمانية في الجهاد ضد المسيحية[3].

وأرسل إلى خير الدين فرمانا سلطانيا منحه لقب باشا، وعينه حاكما عثمانيا على الجزائر برتبة

---

(1) سفيان صغيري، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671– 1830)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2012، ص 123.

(2) التميمي، المرجع السابق، ص ص 116 ، 120؛ للمزيد أنظر الملحق رقم: 04، ص203.

(3) (V) Lustky, **Modern History of the Arab countries**, **progress publishers**, Moscou, 1969, pp.167 – 168.

"بكلربيك" أي أمير الأمراء وهو أعظم ألقاب الدولة، كما أرسل إليه ألفين من الجنود الانكشاريين وبعض الأسلحة والذخائر، وسمح له بجمع ما شاء من المتطوعين الراغبين في الانضمام إلى صفوف المجاهدين، يضاف إلى ذلك أنه أعطى "خير الدين" لقب قبودان" وهو رتبة عسكرية تمكنه من قيادة الأساطيل العثمانة، وتمنحه العديد من الاختصاصات العسكرية التي تجعله قائدا أعلى للقوات المسلحة في بلاده[1].

ونتيجة لذلك دخلت الجزائر رسميا تحت السيادة العثمانية سنة 1519 م، وتحصل بربروسا على القوات اللازمة لصد الهجوم على الجزائر، وجعلها مركزا عثمانيا لمجابهة الإسبان، وقاعدة لتوسيع رقعة الحكم العثماني في شتى أنحاء بلاد المغرب. وإلى جانب ذلك، فقد نودي على منابر مساجدها باسم السلطان العثماني، وصارت العملة تصك باسمه[2].

بعد دخول الجزائر تحت سلطة العثمانيين بمبادرة من خير الدين، أعتبرت ولاية ممتازة، وأصبحت قاعدة لتوسيع الحكم العثماني في كافة بلدان المغرب العربي. وقد شهدت عدة تغيرات خلال الحكم العثماني لها، وذلك حسب أوامر السلطة العليا التي كانت تمثله.

---

(1) الجمعي، المرجع السابق، ص ص 7- 6 .

(2) Sakina Missoum, **Alger à l'époque Ottomane de la médina et la maison,** traditionnelle I.N.A.S, Alger, 2003,p. 34.

الفصل الأول: تطور نظام الحكم ومميزاته.

المبحث الأول: عهد البايلربايات.

المبحث الثاني: عهد الباشوات.

المبحث الثالث: عهد الأغوات.

المبحث الرابع: عهد الدايات.

كانت الجزائر في بداية أمرها إيالة[1] كبيرة تضم كلا من تونس وطرابلس الغرب. وقد دخلت طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني سنة 958هـ/ 1551م، أما تونس فتم فتح أجزاء واسعة منها سنة 976هـ/ 1569م، وفي حدود سنة 981هـ/ 1574م تم انضواء كامل أراضيها تحت الحكم العثماني، وذلك بعد السيطرة على مدينة تونس وأرجائها، غير أن حدود إيالة الجزائر لم تستمر طويلا بهذا التوسع، إذ تم تقسيمها إلى ثلاث إيالات وهي: الجزائر وتونس وطرابلس الغرب.

كما اتصف نظام الحكم الذي عرفته البلاد الجزائرية أثناء العهد العثماني، بتعاقب عدة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية محددة، هذا ما يدفعنا إلى طرح عدة تساؤلات:

أولا: لماذا تميزت الجزائر عن غيرها من دويلات المغرب في نظام الحكم؟

ثانيا: ما هي دواعي تغير نظام الحكم في الجزائر من فترة إلى أخرى؟

ثالثا: ما هي إنجازات ومميزات كل فترة؟

المبحث الأول: عهد البايلربايات[2] 1519-1587م.

يمثل عصر البايلربايات بداية التأسيس للوجود العثماني في الجزائر، والقوة المتمثلة للباب العالي في شمال إفريقيا وحوض البحر المتوسط، وتم إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وغدا خير الدين

---

[1] تعني كلمة إيالة أنها مصطلح يطلق على أكبر التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية، وأيضا على المناطق التابعة لها، فقد كانت الدولة العثمانية مقسمة إداريا إلى إيالات، والإيالات إلى سناجق والسناجق إلى أقضية، والأقضية إلى نواحي والنواحي إلى قرى، ولقد أشرف على الإيالات في الدولة العثمانية أمراء (أمير الأمراء ثم الوزراء بعد القرن السادس عشر ميلادي، وكانوا يمثلون السلطان ويجمعون بين الحكم الإداري والعسكري للإيالة. أنظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص46.

[2] البايلربايات الذين حكموا إيالة الجزائر كانوا كالتالي: خير الدين بربروس (1519-1534م)، حسن آغا (1534/1544م) حسن باشا بن خير الدين (1544-1552م)، صالح رايس (1552-1556م)، حسان القورصو (1556-1557م)، جلبي كرداو علي 1557م أرسله السلطان العثماني فرفض حسان .القورصو تسليم الحكم ووقع اضطراب فقتل حسان القورصو ثم قتل جلبي كرداو علي. وتولى حسن باشا بن خير الدين للمرة الثانية (1557-1562م)، القائد يحي (1662م)حسن باشا بن خير الدين للمرة الثالثة (1562-1567م) محمد بن صالح رايس (1567-1568م)، علج علي (1568-1572م)، أعرب أحمد (1572-1574م)، القايد رمضان (1574-1577م)، حسان فنزيانو(1577-1580م)، جعفر باشا(1580-1582م)، القايد رمضان للمرة الثانية (1582م)، حسان فنزيانو للمرة الثانية (1583-1587م). أنظر: أحمد توفيق المدني، **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م سيرته، حروبه أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986، ص ص 23-32.

بايلرباي،وأصبحت الجزائر إحدى ولايات الخلافة، مما أكسبها قوة في الداخل والخارج، وتمتاز هذه الفترة بالتفوق،لأنها تمثل عهد الأتراك الأمجاد وعهد البطولات والانتصارات السياسية المرتبطة بها[1].

وفي هذه المرحلة تم توطيد ركائز الحكم وتوحيد رقعة البلاد والقضاء على توسعات الإسبان والكثير من التمردات. وكان خير الدين أول بايلرباي[2] حكم الجزائر وقد ركز حكومته بمدينة الجزائر العاصمة. كما يعتبر أول من حمل هذا اللقب بإيالة الجزائر[3]. وكان البايلرباي يعين من قبل السلطان العثماني من رجال البحر الذين يعود الفضل لهم في تنظيم القوة البحرية العثمانية وفي التفوق البحري العثماني في المتوسط، وفي إدخال الجزائر وتونس وطرابلس في دائرة الحكم العثماني[4]. وكان البايلرباي يتصرف كملك حقيقي لإيالة الجزائر[5]، ويقيم في مدخل المدينة مقابل مدخلها الرئيسي في قصر الجنينة قبل أن يقرر الداي علي خوجة باشا الانتقال إلى القصبة سنة 1817م[6].

وقد تعرض خير الدين في بداية تأسيسه للإيالة الجزائرية إلى ردود فعل من طرف الحكام الحفصيين المتعاونين مع أمراء البربر في بلاد القبائل "إمارة كوكو" وكان ذلك في الفترة الممتدة من 1520-1525م هذا ما جعله يعود إلى جيجل، في هذه المرحلة كان خير الدين يواجه قوتين في الصراع داخليا وخارجيا، داخليا متمثلة في إثارة القبائل ضده وخارجيا متمثلة في الصراع العنيف مع الدول الأوربية وعلى رأسها إسبانيا، ومحاولة طردهم من المراكز الساحلية التي احتلوها على الساحل الجزائري. بحيث

---

(1) عائشة غطاس، **الدولة والمجتمع الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، م.م.و.د والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2004، ص ص44 و48.

(2) **البايلرباي أو بكلربك**: وتعني بك البكوات وتعتبر برتبة مير ميران، أي أمير الأمراء، وهو من المناصب الرفيعة في الدولة، وعندما منح السلطان خير الدين هذا اللقب لم يكن يتمتع به سوى عدد محدود من كبار الشخصيات العثمانية، وكان هذا المنح دلالة امتياز لخير الدين وللولاية التي يحكمها كنائب للسلطان. فقد اعتبرت الجزائر ولاية ممتازة، واعتبرت قاعدة الحكم العثماني والنشاط العثماني في شمال إفريقيا، وفي غرب البحر المتوسط، وظلت المسؤولة عن توجيهات الحكم في طرابلس وتونس حتى نهاية عصر البايلربايات سنة 1587م. أنظر: محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، مكتبة دار الشرق للنشر والتوزيع، بيروت، ص 56.

(3) أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره، "1800-1830"**، ط1، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 17.

(4) فارس، المرجع السابق، ص56.

(5) العربي إشبودان، **مدينة الجزائر تاريخ عاصمة**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص31.

(6) سبنسر، المرجع السابق، ص46.

كان الإسبان قد شيدوا قلعة حصينة على أرض صخرية تدعى: البنيون pennon تقع في عرض البحر على مسافة ثلاثمائة متر من مرسى الجزائر[1].

وقد نجح في إخماد تلك الثورات الداخلية التي كانت ضده كما نجح كذلك في استرجاع حصن البنيون عام 1529م، أما المدن الأخرى فتم تحرير بجاية سنة 1555م في عهد صالح رايس ووهران سنة 1792م في محمد عثمان باشا [2].

ظهر في عهد البايلربايات بعض الشخصيات التي كانت لهم مكانة عالية في إيالة الجزائر، أمثال خير الدين بربروس. وحسن آغا، وحسن بن خير الدين، وصالح رايس وعلج علي[3]، وهؤلاء يعتبرون من الرجال البارزين الذين أعادوا تنظيم البلاد وإخضاعها لسلطتهم. وقد قاد هؤلاء الحكام الأسطول العثماني، وبفضلهم أصبحت إيالة الجزائر ولاية ممتازة في شمال إفريقيا وغرب البحر المتوسط، وقاعدة للحكم العثماني، وامتد حكمهم إلى الحدود التونسية والمغربية ليصل في عهد صالح رايس إلى الواحات الجنوبية توقرت، وورقلة[4].

وقام هؤلاء الرجال بتطهير العديد من المناطق في الإيالة من التواجد الإسباني مثل مدينة الجزائر وبجاية وجيجل، وعنابة، وتونس، وحلق الواد، وجربة، وطرابلس أيضا، وتوحيد هذه المناطق تحت الراية العثمانية، خاصة في عهد العلج علي. وفي عهد البايلربايات تولى عدة رؤساء الحكم، فمنهم من تولى

---

(1) **مذكرات خير الدين بربروس**، ترجمة: محمد دراج، ط 1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص131، 135.

(2) العقاد، **المغرب العربي الحديث**...، ص20.

(3) **علج علي**: تعني كلمة علج أو علوج: أولوج في اللغة التركية السيف، كما تعني كذلك الرجل الشديد الغليظ، الذي أعتلج القوم، أي اتخذوا صراعا وقتالا، أما اصطلاحا فيقصد بهم الأسرى المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام. وقد لقب بها العلج علي للكفاءة التي أبداها في معركة ليبانت الشهيرة 1571م، والتي جعلته يصل إلى رتبة أمير البحرية العثمانية، وكذلك بفضل ما قام به في تلك المعركة منحت له الفرصة لقيادة الأسطول العثماني. أنظر: أرجمند كوران، **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي (1827–1847م)، ودراسة عن الحاج أحمد باي قسنطينة**، تر: عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1974، ص12.

(4) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926–1246هـ/1519–1830م)**، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.، ص24.

الحكم بالأصالة، ومنهم تولى بالنيابة، ومنهم من تكررت ولايته مرتين أو ثلاث مرات[1]. كما أن مدة حكمهم لم تحدد مثل بقية الأنظمة السياسية، فبقي أحدهم مدة طويلة في الحكم وذلك نظرا لقدرته وحنكته السياسية في ذلك، بحيث يستمر في الحكم حتى وفاته.

وتشير بعض الدراسات إلى أن البايلربايات تمكنوا من أن يجدوا لأنفسهم قاعدة شعبية تساعدهم في مهامهم السياسية وكذا العسكرية، وهذا ما جعل عهدهم يسود فيه الاستقرار والهدوء، وكان لتمسكهم بتحرير البلاد من بقايا الاحتلال الإسباني قاعدة أساسية زادتهم تقديرا واحتراما عند السكان وكذلك تقربهم من رجال الصوفية وكسب ولائهم من خلال منحهم العديد من الامتيازات[2].

وقد تم تحرير وفتح العديد من المناطق في هذا العهد بدء من أول بايلرباي خير الدين مثل تحرير مدينة تونس الأول عام 1534م، إلا أن الإسبان أعادوا الكرة باحتلالها عام 1535م، وتم تحريرها نهائيا عام 1574م أيام أعرب أحمد الذي قضى أيامه في الإدارة وتأمين البلاد، أيضا في عهد حسن بن خير الدين ضم مدينة تلمسان إلى الجزائر ورسم الحدود مع سلطان المغرب عام 1553م[3].

1- مميزات عهد البايلربايات:

تمثل هذه الفترة أزهى عصور الحكم التركي في الجزائر، حيث ازدهرت البلاد من النواحي السياسية والعلمية والاقتصادية والعمرانية، وذلك بفضل التعاون بين فئة الرياس[4] في القيادة والأهالي،وقد ساهم أيضا في تنمية البلاد وازدهارها مهاجرو الأندلس الذين وظفوا خبراتهم ومهارتهم في ترقية المهن والعمران وتقوية الاقتصاد الجزائري[5]. ففي هذا العهد بدأت عملية تشكل كيانات المغرب العربي بإنقاذ وتوحيد البلاد على يد الأخوين عروج وخير الدين بربروسة الذين كانت جزيرة جربة منطلقا لجهادهما

---

(1) محمد عبد الكريم، **حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 1972، ص ص 9-12.

(2) Marcel Boudin, « ***Notes et questions sur Ahmed Ben Youcef*** », in R.A.N°66, pp.180-101.

(3) المدني، **محمد عثمان باشا داي الجزائر**....، ص ص 28-33.

(4) **الرياس:** هي مجموعة من الحكام اختاروا البحر المتوسط ميدانا لحياتهم ومصدر رزقهم، وقد لعب هؤلاء الرياس دورا بارزا في الحياة السياسية للجزائر في القرن السادس عشر ميلادي وبداية القرن السابع عشر ميلادي بوجه خاص، بحيث اعتبر الكثير من المؤرخين هذه الفترة بالعصر الذهبي للبحرية الجزائرية. أنظر: سبنسر، المرجع السابق، ص ص 45-46.

(5) عمار بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي من البداية إلى غاية 1962**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص57.

البحري،وبفضل هذه العمليات البحرية الإنقاذية التي قام بها هؤلاء وضعت حدا لفترة الفوضى والغموض الداخلي من جهة، والأطماع الأوربية من جهة خارجية منذ نهاية القرن الخامس عشرميلادي، كما تم تحرير حصن البنيون "برج الفنار سنة 1529م، وطرد الإسبان منه[1]. كما أنشأ رصيفا لحماية الميناء وأقام قرب هذا البرج ثكنة عسكرية[2]. إلا أن أول عمل قام به البايلرباي خير الدين حين ضم إيالة الجزائر للخلافة، هو وضع النواة الأولى لجيش نظامي محترف[3]. وهذا إثر إرسال خير الدين بربروس إلى السلطان العثماني سليم الأول بموافقة من أهلها طلب الانضمام والنجدة، فوافقه السلطان وأرسل له حوالي ألفين (2000) من الانكشارية وأربعة آلاف (4000) من المتطوعين الأتراك[4].

تميز عهد البايلربايات بارتباط إيالة الجزائر بالدولة العثمانية سياسيا وإداريا. وكان البايلرباي حاكم الإيالات الثلاث (الجزائر، وتونس، وطرابلس) ومنسقا مع الباب العالي، حيث شكلت إيالة الجزائر خلال هذا العهد عاصمة شمال إفريقيا في الدولة العثمانية، وجبهة صراع متقدمة في البحر المتوسط، لذا سميت بدار الجهاد، ومن ثمة كان البايلربايات الموجهين الرئيسيين لسياسة الباب العالي في الحوض الغربي للبحر المتوسط. وما لاحظناه هو أن التوجه كان يخضع بالدرجة الأولى لاعتبار حماية المنطقة، ورعاية مصالحها[5]، إذ خلال هذا العهد وبخلاف العهود اللاحقة استطاعت الجزائر أن توفق بين موقفها الاستقلالي في صياغة سياستها الغربية والمحافظة على علاقتها الوطيدة مع الدولة العثمانية[6].

كان معظم ولاة هذا العهد أقوياء أثبتوا جدارتهم في الداخل والخارج وأتاح لهم مركزهم الممتاز، أن يمدوا سيطرتهم حتى تونس وطرابلس ويتحكموا في تسييرهما والوصاية عليهما[7]. فهم الذين بحكم لقبهم

---

(1) مجهول، المصدر السابق، ص ص 65-66.

(2) عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، ص ص 80، 87.

(3) Haëdo, **Histoire des Rois d'Alger**… , p.7

(4) Ibid.

(5) رقية شارف، **تشكل الكيانات السياسية للمغرب العربي في إطار الدولة العثمانية، الفترة الحديثة**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 13، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، السنة 1433هـ/2011م، ص135.

(6) نفسه، ص 136.

(7) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في** …، ص25.

بايلربايات يعينون باشوات تونس وطرابلس نيابة عن الخلافة العثمانية[1]، وكذا من يخلفهم بإيالة الجزائر عندما ينتقل أحدهم. وكان أغلبهم من طائفة الرياس البحريين من رفاق خير الدين نفسه. وكان السلطان العثماني هو الذي يعينهم أو يوافق على من يقترحه الرياس بحكم تبعية الجزائر للدولة العثمانية. وكانت صلاتهم بالسلطان قوية. ويتولون في هذه البلاد تنفيذ أوامره وتعليماته دون معارضة. ونظرا لدورهم الجهادي وقدرتهم في حكم البلاد، نقل عددا منهم إلى الأستانة ليتولوا منصب قبطان باشا أو وزير البحرية بسبب كفاءتهم في قيادة الأساطيل البحرية، مثل خير الدين وابنه حسن باشا والعلج علي[2].

كانت سيطرة البايلربايات على القوتين العسكريتين الأساسيتين في إيالة الجزائر "القوات البرية" المتمثلة في الإنكشارية والبحرية المتمثلة في "طائفة الرياس" قوية في هذه الفترة[3]. كما حدث في هذه الفترة أن أراد الإسبان الانتقام من البايلرباي خير الدين بربروس. فجهزوا حملة بقيادة أندري دوريا على مدينة شرشال سنة 1531م، فدخلوا المدينة وعاثوا فيها فسادا وتخريبا. إلا أن خير الدين تدخل بقواته وهزمهم، فاضطر الإسبان إلى الفرار وهذا ما يفسر شجاعة وقدرة خير الدين في الداخل والخارج، في الإدارة وقيادة الأسطول، وهذا أيضا سبب في استدعائه إلى اسطنبول عام 1535م، لقيادة الأسطول العثماني.

نلاحظ أن هذا العهد تميز بمميزات واسعة على النطاقين الداخلي والخارجي، وتطلع رعايا الدولة العثمانية إلى تلك المرحلة على أنها مرحلة تساوي الرعية مع حكامهم وشعروا أنهم يعيشون في ظل دولة قوية الجانب تحكمها الشريعة الاسلامية وتوجه إدارتها ومواليها[4].

وإلى جانب هذا، اهتم البايلرباي خير الدين بإعادة تنظيم إقليم الجزائر، فنظم موارد الخزينة من ضرائب وغنائم (الزكاة، والعشور والجزية) وما يدفعه رؤساء القبائل والعشائر من العوائد والهدايا والخمس

---

(1) سماعيلي زوليخة، **تاريخ الجزائر "من ما قبل التاريخ إلى الاستقلال"**، دار الدزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص ص 202-211.

(2) حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 123.

(3) سماعيلي، المرجع السابق، ص 205.

(4) نفسه، ص 210.

من الغنائم البحرية التي كان يغتنمها الرياس وأموال الجزية التي كانت مفروضة على الدول الأوربية[1]. وهذا ما جعل إيالة الجزائر تعرف حركة تجارية واسعة، وذلك منذ القرن السادس عشر ميلادي، وهذا من خلال الأحياء التجارية المنتشرة في مدينة الجزائر والتي تجمع عدة نشاطات حرفية[2].

أيضا ما يميز عصر البايلربايات عزل حسن ابن خير الدين الذي في عهده قسم إقليم إيالة الجزائر إلى بايليكات أو أقاليم ووضع على رأس كل بايلك[3] حاكم يسمى باي[4]. وقد عزل حسن ابن خير الدين من طرف السلطان العثماني أثناء المؤامرة التي حيكت ضده وتولى منصبه صالح رايس الذي عمل على تأمين الإيالة داخليا وخارجيا، ونجح في إنهاء الأسرة الزيانية وضم تلمسان إلى إيالة الجزائر العثمانية وذلك سنة 1553م. كما شن هجوما على الإسبان وانتزع منهم مدينة بجاية في سنة 963هـ/1555م. وأخذ يستعد بقوة لفتح مدينة وهران إلا أن الموت اختطفه سنة 1556م[5] وبعدها تولى حسان القورصو (1556-1557م).

أيضا من مميزات هذا العهد كان لإيالة الجزائر وعن طريق خير الدين دور أساسي في توطيد علاقة سليمان القانوني بفرانسوا الأول هذا الأخير الذي استنجد بسليمان القانوني ضد الملك الإسباني شارلكان وهولندا وأمريكا اللاتينية ويمكن اعتبار دحر حملة شارلكان وصدها عن الجزائر عام 1541م[6]، نصر للعالم الاسلامي بصفة عامة ولإيالة الجزائر بصفة خاصة.

---

(1) الجميعي، المرجع السابق، ص8.

(2) Missoum, op. cit., p.60.

(3) **بايلك:** لفظ البايلك كان يستعمل للدلالة على نوع من الإيقاع الخاص بقدماء ضباط الانكشارية المتقاعدين، ثم توسع في استعماله حتى أصبح يستعمل في الجزائر، ليدل على الاقطاعات المأخوذة منها الضرائب، وانتهى الأمر ليصبح بمثابة نوع من الحكم الإداري للسلطة العثمانية بالبلاد الجزائرية. أنظر: عبد الرزاق قشوان، **السلطة المحلية في بايلك قسنطينة (936- 1253هـ/1592-1837م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2010، ص 43.

(4) Haëdo, **Histoire des Rois d'Alger**..., pp.104,107.

(5) المدني، **محمد عثمان باشا داي الجزائر**....، ص29.

(6) شارف، المرجع السابق، ص 136.

2- أسباب تغيير نظام الحكم من البايلربايات إلى الباشوات:

لقد تغير الوضع الذي كان سائدا في إيالة الجزائر في أواخر القرن السادس عشر ميلادي، مما جعل الدولة العثمانية تفكر في تغيير نظام الحكم في الإيالة وقررت فصل هذه الولايات عن بعضها[1]. ويمكن لنا أن نعتبر نقطة التحول هذه بدأت سنة 1565م، حين وضعت الدولة العثمانية التقسيم الإداري لإيالة الجزائر، وأيضا هذا التاريخ يمثل فشل الأتراك في حصار مالطة، وخلالها بدأ الانطواء التركي وتراجع البحرية العثمانية، كما كان مقدمة لهزيمة ليبانت سنة 1571م، التي وضعت حدا للتفوق البحري العثماني[2].

بعد معركة ليبانت التي منيت فيها الدولة العثمانية بهزيمة أصبحت غير قادرة على مراقبة كل ولايتها، ولهذا السبب رأت أنه من الأنسب أن تجعل ولايتها أكثر ارتباطا بالمركز "استانبول" لذا فكرت في تقسيم الولايات وتغيير الحكم، وإسناد كل إيالة إلى باشا يحكمها وتكون علاقته باستانبول بدل إيالة الجزائر كما كان سابقا في عهد البايلربايات"[3].

ومنذ أواخر السبعينات من القرن السادس عشر ميلادي بدأت المفاوضات بين العثمانيين والإسبان لوضع حد للصراع القائم بينهما في المتوسط، كما أن الدولة العثمانية في هذه الفترة كانت منشغلة في حروبها مع الفرس[4] وأيضا تراجع وانحطاط البحرية العثمانية، وذلك إثر تحطيم أسطولها العثماني في المعركة السالف ذكرها.

أما بالنسبة للإيالة الجزائرية ظهرت فيها شخصيات قوية أمثال علج علي باشا وحسن بن خير الدين وحسن آغا وغيرهم، وكذا في إيالة تونس وطرابلس، ما جعل الدولة العثمانية تفكر في فصل هذه الولايات بعضها عن البعض خشية استقلال حكام تلك الإيالات وتأسيس دولة إسلامية منافسة لها. ولهذا قامت بإلغاء نظام البايلربايات وأقامت مكانه نظام الباشوات.

---

(1) (G) Delphin, « ***Histoire des pachas d'Alger de 1515-1745*** », in R.A.Janvier-Mars 1925, p.20.

(2) ألتر، المرجع السابق، ص ص 277،275 .

(3) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**...، ص ص 25 ،27

(4) فارس، المرجع السابق، ص58.

ولما توفي العلج علي سنة 1587م، رأت الدولة العثمانية أن الوقت قد حان لإدخال الولايات الثلاث في شمال إفريقية في إطار التنظيمات العثمانية العادية، فألغت نظام البايلربايات بإيالة الجزائر وحولت الولايات الثلاث إلى نيابات يديرها باشا يعين لمدة ثلاث سنوات[1].

المبحث الثاني: عهد الباشوات[2] 1587-1659م

اتصف نظام الحكم الذي عرفته الجزائر أثناء الفترة العثمانية بتعاقب عدة أنظمة سياسية عبر فترات تاريخية محددة، أولها فترة البايلربايات التي ابتدأت بربط الجزائر بالخلافة العثمانية وانتهت بوفاة علج علي باشا سنة 1587م، لتبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة الباشوات، ويعود سبب هذا التغيير إلى الصراع الذي كان قائما بين طائفة الرياس وجنود الانكشارية، التي تأسست على أكتاف رياس البحر مثل خير الدين،وحسن آغا وحسن بن خير الدين وغيرهم. بحيث ظلت الانكشارية طوال فترة حكم البايلربايات تثير شكوك الباب العالي في نية حكام البايلربايات، وكل هذه الشكوك جعلت الدولة العثمانية تفكر في تغيير الحكم وتقسيم الإيالات الثلاث (الجزائر، وتونس، وطرابلس) بعضها عن البعض. وتغيير نظام الحكم إلى نظام الباشوات وأصبحت كل ولاية يحكمها باشا[3].

---

(1) فارس، المرجع السابق، ص58.

(2) **الباشوات الذين تعاقبوا على حكم إيالة الجزائر هم**: دالي أحمد باشا (1587-1589م)، خضر باشا (1589-1592م)، شعبان باشا (1592-1595م)، خضر باشا للمرة الثانية (1595-1596م)، مصطفى باشا (1596-1599م)، خضر باشا للمرة الثالثة (1599-1603م)، محمد قوصة باشا(1603-1605م)، قوصة مصطفى باشا (1605-1607م)، رضوان باشا (1607-1610م)، قوصة مصطفى باشا للمرة الثانية (1610-1613م)، حسن الشيخ باشا (1613-1617م)، سليمان باشا قاطانيا 1617م)، حسين الشيخ باشا للمرة الثانية(1617-1620م)، خضر باشا (1620-1621م)، مصطفى باشا حافظ قصور 1621م، حسين باشا (1621-1623م)، مراد باشا (1623-1624م)، ابراهيم باشا (1624-1625)، خضر باشا (1625-1626م)، حسين باشا للمرة الثانية (1626-1634م)، يوسف باشا (1634-1637م)، علي باشا (1637-1639م)،الشيخ حسين باشا (1639-1640م)، أبو جمال يوسف باشا (1640-1642م)، محمد بورصالي باشا (1642-1645م)، أحمد باشا (1645-1647م)، أبو جمال يوسف باشا لمرة الثالثة (1647-1650م) محمد باشا (1650-1653م)، أحمد باشا (1653-1655م)، إبراهيم باشا(1656-1659م)، محمد باشا (1650-1653م)، أحمد باشا (1653-1655م)، إبراهيم باشا (1656-1659م). أنظر: المدني، **محمد عثمان باشا داي الجزائر**...، ص ص 32، 39.

(3) التر، المرجع السابق، ص 276.

أصبحت الجزائر منذ تطبيق هذا النظام ولاية، إذ يتولى شؤونها أحد الباشوات وحددت فترة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات. وكان نظام حكم الباشوات ما هو إلا استمرار لنظام حكم البايلربايات، وإنما اختلفت التسمية فقط، إلا أن الاختلاف الذي كان قائما بين النظامين هو طريقة تعيين الحكام. أما بالنسبة لدور السلطان فكان مقصورا على المصادقة على البايلربايات الذين يرشحهم الرياس الانكشارية ومدة حكمهم لم تكن محدودة.

أما بالنسبة للباشوات، فكانوا يعينون من السلطان مباشرة من استانبول لمدة ثلاث سنوات فقط[1]. وتعتبر هذه الفترة مرحلة جديدة في تاريخ الإيالة لذا أراد السلطان العثماني أن يخفف من حدة الصراعات التي كانت بين فئة الرياس وفئة الانكشارية، لذا قام بإلغاء رتبة البايلرباي وتم تعويضها برتبة الباشا[2]. وكان الباشوات يقومون بشراء هذا المنصب من الباب العالي ويلجؤون للحصول عليه عن طريق دفع الرشوة والهدايا لأن هذا المنصب كان يدر عليهم أموالا كبيرة، زد على هذا كانت واردات الجزائر وبقية الولايات الغربية الأخرى من أكثر الولايات غنى، ولذا فقد بيعت هذه المناصب بأسعار غالية. وما دام الحصول على الثروة أصبح الهدف الأساسي للباشوات، فقد أصبحت قضية الحكم في هذه الفترة مسألة ثانوية وأصبحت السلطة مفقودة في عهدهم، وكذلك الدّفاع عن البلاد، وهذا ما جعل الإنكشارية يستغلون الفرصة ويتدخلون في حكم البلاد. وقد عمل على إدارة الدولة وتمكنوا من نقل الإدارة إلى ديوانهم[3].

كما كان الباشوات القادمون للإيالة لم يكن لهم أساس أو سند محلي بين القوى التي كانت تسيطر على أوضاع الجزائر. وكان همهم الوحيد كما أسلف ذكره جمع الأموال. وكان لهذا الشعور دور في خلق الانفصال بينهم وبين الرعية، وهذا ما يفرقهم عن البايلربايات الذين كانوا زعماء للجهاد، بينما الباشوات مجرد موظفين ترسلهم استانبول لخدمة السلطان العثماني في إيالة الجزائر[4]. كما أنهم لم يلقوا دعما في حكمهم لا من رجال البحر ولا من الإنكشارية. ورجال البحر بعد المصادقة على نظام

---

[1] شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**...، ص ص 25،27.

[2] سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830)**، ش، و، ن، ت، الجزائر، 1979، ص23.

[3] ألتر، المرجع السابق، ص ص 277-278.

[4] هلايلي، المرجع السابق، ص ص 132-133.

الباشوات انصرفوا إلى البحر لممارسة القرصنة، ذلك أن رجال البحر والأوجاق ما كانوا ليقبلوا توجيهات موظفين مؤقتين لا سند لهم في النيابة[1].

وقد حاول خضر باشا سنة 1596م التحرر من وصايا الانكشارية، مستعينا بالكراغلة والأهالي، ولكن محاولته باءت بالفشل، واضطر الباشا أن يتقبل مشاركة الديوان (المؤلف من رؤساء الجند) له في السلطة، وكانت محاولته دون نتيجة[2]. بحيث كان الباشا يعلن القرارات الرسمية على النحو التالي: "نحن باشا وديوان الباشا ميليشيا الجزائر التي لا تغلب"[3]. وأصبح الباشا يشارك مع اليولداش في ديوانهم المتكون من الجند للتداول في الشؤون السياسية الداخلية والخارجية، وما كان على الباشا أثناء الاجتماع إلا الرضوخ لتوجيهات الديوان إن أراد البقاء في الحكم. وبسبب هذه السياسة تعرض الكثير من الباشوات للعزل والتعيين على يد اليولداش. وقد عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة أكثر من أربعين باشا، تجدد تعيين بعضهم أكثر من مرة[4] وكان أولهم دالي أحمد باشا[5].

لم يعد الباشوات يسيطرون على الوضع فقد نافسهم في السلطة السياسية والإدارية الانكشارية، وأصبح الباشوات يأخذون بآراء ديوان الانكشارية التي قامت بالإنفصال عن الدولة العثمانية. ورغم كل هذه الصراعات الداخلية والضعف الذي آلت إليه الباشوات، فإن ذلك لم يمنع رجال البحرية من مواصلة نشاطهم البحري، حيث تمكنوا من شن عدة غارات على المدن الأوربية المطلة على البحر المتوسط ،كرد فعل على الغارات التي كان الأوروبيون يشنوها على السواحل الجزائرية[6]. ورافقت هذه الفترة تعرض الجزائر لحملة إسبانية في عهد الباشا سليمان سنة 1601م، واشتداد التنافس بين فرنسا وبريطانيا وهولندا حول الحصول على امتيازات استغلال المرجان على السواحل الجزائرية، وحق إقامة المحارس

---

(1) فارس، المرجع السابق، ص 59.

(2) شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره...**، ص ص 19-20.

(3) جوليان، المرجع السابق، ص 352.

(4) قام بعض الباشوات بحكم الجزائر ثلاث مرات وهم: حسن باشا بن خير الدين، وخسرو باشا، وحسين باشا الشيخ، وابراهيم باشا بن مصطفى.

(5) De Grammont,**Histoir d Alger…**, pp. 135,147.

(6) شويتام، **نهاية العهد العثماني في الجزائر وعوامل انهياره...**، ص ص 19-20.

العسكرية لحماية سفنهم التجارية[1].

كان الباشا يعين لمدة ثلاثة سنوات، ولكن من النادر أن يكمل مدته. وقد تعاقب على إيالة الجزائر خلال عهد الباشوات أكثر من أربعين باشا، وتعرض الكثير منهم للعزل والسجن على يد الأوجاق، وكان عهد معظمهم قصيرا. فقد استمر حكم يوسف باشاسنة1640م أربعين يوما، ثم أعيد للمرة الثانية في العام نفسه ثم عزل وسجن سنة 1642م، بسبب تأخره عن دفع رواتب الجند، وعاد للمرة الثالثة سنة 1647م. وبين سنة "1655-1659م" تعاقب على الحكم أكثر من مرة كل من أحمد باشا، وإبراهيم باشا، وكانت هذه الفترة مليئة بالاضطرابات والفوضى، مما دفع الأوجاق إلى إنهاء حكم الباشوات[2].

1- مميزات عهد الباشوات:

لقد عرفت إيالة الجزائر خلال عهد الباشوات عدة اضطرابات داخلية والتي تمثلت في اشتداد الصراع بين القوتين العسكريتين البرية المتمثلة في الإنكشارية والبحرية المتمثلة في طائفة الرياس، بحيث أصبح الإنكشارية يتطلعون إلى الحكم والسيطرة بمختلف الوسائل، كما حاول بعض الولاة التخلص منهم، إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل، وأصبح خطرها يهدد البلاد في هذا العهد، ومنها تمرد الإنكشارية في سنة 1595م ضد خيضر باشا، الذي حاول أن يحد من سلطتهم وانتهت بعزله[3].

يعتبر هذا العهد عهد الموظفين الذين كان السلطان العثماني يرسلهم من استانبول إلى إيالة الجزائر، دون أن يكون لهم سند محلي بين القوى المسيطرة على الإيالة[4]، ولهذا السبب تطاول اليولداش على الباشوات والأهالي، مما سبب خلق فوضى عمت كامل القطر الجزائري وأدت إلى اندلاع ثورات الكراغلة في مدينة الجزائر سنة 1633م، وأيضا سنة 1639م. بحيث حاصروا القوات التركية بالقصبة بسبب عجز الولاة عن دفع المرتبات للجنود، وحصلت بالمدينة مجزرة رهيبة بسبب انفجار مخزن

---

(1) عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ "ما قبل التاريخ إلى 1962" الجزائر خاصة**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص91.

(2) ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، تح: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 49، 55.

(3) غطاس، المرجع السابق، ص50.

(4) فارس، المرجع السابق، ص60.

البارود[1]، إضافة إلى ثورات القبائل التي اندلعت سنة 1643م بسبب فرض الباشوات ضريبة سنوية كبيرة على بلاد القبائل، وشجعت ثورتهم المناطق الأخرى في شرقي الجزائر وغربها مما أدى إلى إحداث فوضى كبيرة في هذا العهد[2]، أدت إلى تعرض الحكم لهزات عنيفة نتج عنها اضطرابات كبيرة أثرت على سير الإدارة بإيالة الجزائر[3].

وقد تزامنت ثورات القبائل مع نشوب الخلافات وتوتر العلاقات ما بين ولاة تونس وولاة الجزائر من جهة، بسبب تدخلات بايات تونس في شؤون الشرق الجزائري[4]، ومع الفرنسيين من جهة أخرى،حيث توترت العلاقات بين فرنسا والإيالة الجزائرية وذلك بسبب عدم دفع إتاوة الباستيون، مثلما حدث في الفترتين:

ففي سنة 1628م حددت فيه الإتاوات بمبلغ سنوي قدره 260.00 دوبلة خصصت منه 160.00دوبلة لأجر الجنود، و100.00 دوبلة يذهب إلى خزينة القصبة بالإدارة المركزية، وأما معاهدة 1640م فكانت مؤسسة الباستيون تدفع 340.00 دوبلة للأوجاق و100.000 دوبلة للخزينة[5].

توتر العلاقة بين إيالة الجزائر والدولة العثمانية في سنة 1638م، بحيث كانت الدولة العثمانية في حالة حرب مع البندقية، وطلبت مساعدة البحرية الجزائرية، لكن سفن المساعدة تعرضت لعاصفة هوجاء أجبرتها على اللجوء إلى ميناء فالونا في الأرخبيل[6]، استغل البنادقة الفرصة وهاجموا السفن الجزائرية وألحقوا بهم خسائر فادحة كان لها أثر في إضعاف البحرية الجزائرية. وبعدها تصالح السلطان العثماني مع البنادقة مما أثار سخط الجزائريين الذين قرروا عدم الاشتراك مع العثمانيين في الأعمال البحرية. وبعدها في سنة 1644م قرر السلطان العثماني مهاجمة جزيرة مالطة وطلب إسهام البحرية الجزائرية فرفض الجزائريون

---

(1) F.A, Knight, **Relation of seven years slavery under the Turks of Algerian Suffered by on English Captive**: ercghqntm London, 1640, p p. 70, 75.

(2) عمورة، المرجع السابق، ص 90.

(3) De Grammont, **Histoire d'Alger sous la domination**…, p.192.

(4) ابن المفتي، المصدر السابق، ص 53.

(5) عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن السابع عشر 1619–1694**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986، ص ص 52، 60.

(6) ابن المفتي، المصدر السابق، ص 51.

طلبه[1].

إن قصر مدة التعيين (ثلاث سنوات) جعلت من المستحيل تقريبا على الباشا الجديد أن يفهم تعقيدات الحياة السياسية المعقدة في مدينة الجزائر، ونظام حكم البايات في أقاليمهم وعلاقتهم بالشيوخ والملوك التابعين لهم، قبل أن يحين الوقت لقدوم الباشا الجديد الذي يحل محله. وكان هؤلاء الباشوات المعينين كل ثلاث سنوات ليسوا في العادة من البحارة أو الجنود، بل كانوا من المحظيين السياسيين الذين حصلوا على مناصبهم بأثمان غالية. فقد كانت الرشوة هي سلوك الحياة في استانبول بعد انتهاء عهد السلاطين الكبار خلال القرن السادس عشر ميلادي، وحل محلهم سلاطين ضعاف غالبا ما كانوا تحت السلطانة الأم والحريم، ولذا كان الباشا الجديد حريصا على ملء جيبه والعودة إلى استانبول، وهذا السلوك قد أثار غضب الإنكشارية والرياس معا ضد تصرفات الباشوات[2]، حيث كان الباشا يهتم بمصالحه الشخصية بطرق غير مرضية، بجمع أموال الضرائب للإثراء وشراء منصبه ونهب مرتبات الجند. دون أن يعبأ بأوامر السلطان العثماني ومشاكل الشعب وأحواله، فأرهقوا سكان الجزائر بجشعهم مما أثقل كاهل الرعية وهم الأهالي الخاضعين للضريبة. أيضا زاد في وطأة تلك الضرائب نظام التحصيل المتمثل في تعدد الموظفين القائمين على جمعها[3]، بحيث كانت الدولة تتنازل عن حقوق جمع الضرائب المفروضة إلى بعض الأعيان (الوكلاء) وهم في غالب الأحيان ضباط متقاعدين، تكلفهم بجمع الضرائب مقابل دفعهم مبالغ مالية معينة تختلف من سنة إلى أخرى حسب الظروف[4].

2- الإطاحة بنظام الباشوات:

يمكننا أن نستنتج أن انحراف الباشوات على النهج والأهداف التي جاء بها البايلربايات، وانشغالهم بالمال والنفوذ وتسلطهم وإهمالهم للعامة، كان سببا في فقدان الثقة خاصة مع السلطة المركزية، وأيضا هذا الإهمال أدى إلى تأزم الوضع الداخلي والخارجي، كما أن الباشوات المعينين لمدة قصيرة كان همهم جمع

---

(1) فارس، المرجع السابق، ص ص 65 - 66.

(2) جون ب. وولف، **الجزائر وأوروبا 1500-1830**، تر، تع: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 134-135.

(3) De Grammont, **Histoire d'Alger sous**…, pp. 198, 200.

(4) N Saidouni, **l'Algérois Rural à la fin de L'Epoque Ottomane** (**1791-1830**), Dar Algharb Al Islami, Beyrouth, 2001, p.163.

قدر ممكن من المال من أجل شراء المنصب عن طريق الرشوة وتقديم الهدايا ،أيضا لم يكن هؤلاء الأغوات شخصيات سياسية أو عسكرية معروفة، كما كان في عهد البايلربايات، بل كانوا شخصيات لا هدف لها سوى جمع المال والثروة، أما الحكم والرعية بالنسبة لهم مسألة ثانوية[1].

وفي أواخر عهد إبراهيم باشا آخر باشوات الجزائر، قامت ضده ثورة عارمة تزعمها كل من رياس البحر من جهة والانكشارية من جهة ثانية، فالرياس ثاروا بسبب قيام إبراهيم باشا بحرمانهم من المبالغ التي خصصها لهم الباب العالي، تعويضا عن خسائرهم أثناء استنجاد الباب العالي بأسطول الجزائر لمساعدته في حروبهم مع البنادقة في البحر الأدرياتيكي، أين تحطم نصف الأسطول تقريبا، بحيث كانت الخسائر فادحة، وقام إبراهيم باشا بالاحتفاظ بهذا المبلغ وقيامه بدفعه كرشاوي لرجال الدولة في القسطنطينية حتى يبقوه في منصبه، ومن أجل هذا هاجمه الرياس واعتقلوه، بعد ذلك تم ترحيله إلى أزمير؛أما بالنسبة للانكشارية فكانوا باستمرار يحاولون اغتنام الفرص للاستيلاء على الحكم، فوجدوا في هذا الحادث فرصة. وقاموا بانقلاب مفاجئ على الرياس، وقضوا على سلطة الباشا وإسناد السلطة التنفيذية للآغا[2].

كانت نتائج نظام الباشوات وخيمة على البلاد والعباد، إذ تسببت في ظهور الفوضى والاضطرابات، وفتح باب النزاع بين الباشا ممثل السلطان العثماني في إيالة الجزائر، الذي لم يكن على دراية بشؤون البلاد، ورياس البحر والأوجاق المسيطرين في تلك الفترة من أجل الفوز بالحكم، وتغيير نظام حكم جديد يحافظ على استمرار وقوة الإيالة. وبالفعل كان ذلك سنة 1659م، وهو تاريخ نهاية عهد الباشوات وبداية مرحلة جديدة هي نظام الأغوات[3].

---

[1] مبارك بن محمد الهيلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص ص 137-138.

[2] إسماعيلي، المرجع السابق، ص ص 222-223.

[3] غطاس، **الدولة والمجتمع الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**...، ص52.

المبحث الثالث: عهد الأغوات[1] 1659-1671م

يعود تغيير نظام الحكم من الباشوات إلى نظام الأغوات إلى سياسة الباشوات المالية التي اتهم فيها اليولداش إبراهيم باشا بأخذ العشر من المنح التي كان يرسلها السلطان العثماني لفائدة الأسطول الجزائري، ولذا تمردوا عليه وجردوه تدريجيا من كل الصلاحيات بدءا بدفع رواتب الجند، وتعيين القياد،وممارسة القضاء على أهل البلد، ولم يتركوا للباشا سوى اللقب الشرفي، وأخذ الأغوات منذ سنة 1659م يمارسون السلطة التنفيذية[2]. وكلفوا خليل آغا وهو قائد الجند بمهمة جمع الضرائب، ودفع رواتب الجند، وما كان على السلطان العثماني إلاّ قبول الأمر الواقع، فنالت إيالة الجزائر استقلالا نسبيا لها مع التبعية والاحتفاظ على الروابط الروحية بالدولة العثمانية[3].

يعتبر هذا العهد من أقصر العهود، وذلك لإقدام الجيش البري اليولداش على خلع الباشا وتعويضه بقائد آخر من فئتهم، أطلق عليه اسم الآغا[4]، وفي هذا العهد سيطر ديوان الإنكشارية على الحكم[5]،ولكن الإنكشارية لم يتمكنوا من تأسيس إدارة قوية تضمن لهم الاستمرار في الحكم لفترة طويلة، رغم أنهم وضعوا نظاما يقوم على أساس المساواة، بحيث فسحوا المجال أمام اليولداشية بتولي منصب الأغوية بشرط احترام المدة المتفق عليها، لكن الأغوات الذين تم انتخابهم حاولوا الإخلال بهذا النظام وخالفوا الشروط المتفق عليها، وهذا ما أدى إلى قتل جميع الأغوات المنتخبين وعدم استمرار هذ

---

(1) الأغوات الذين تولوا الحكم في إيالة الجزائر هم: خليل آغا(1659-1660م)، رمضان آغا (1660-1661م)، شعبان آغا (1661-1665م)، علي آغا(1665-1671م)، أنظر: المدني، **محمد عثمان باشا داي الجزائر**...، ص ص 40-41.

(2) فارس، المرجع السابق، ص66.

(3) عمورة، المرجع السابق، ص 93.

(4) **الآغا**: هناك اختلاف بين آغا العرب وآغا الانكشارية ويجب التمييز بينهما، فالأول بمثابة نائب الداي، وهذا المنصب يتقلده شخص واحد. كان يتولى شؤون الأقاليم(الأوطان) التابعة لدار السلطان، وله العديد من الصلاحيات مثل القضاء، إصدار الأحكام،والإشراف على القطاع الفلاحي، وتحديد ومتابعة عملية الحرث والحصاد، وتحديد مسؤوليات كل الأطراف، ويتولى حل النزاعات بين الناس. وكانت تساعده في مهامه فرقة من الصبايحية، ومنصب آغا العرب إداري وعسكري في نفس الوقت. أما بالنسبة للآغا الثاني(آغا الانكشارية)، فهو القائد العام للقوات البرية، وكان يعين على رأس الجند لمدة شهرين، لهذا يعرف بآغا القمرين، وعند عزله يعرف بمعزول آغا. وهو يحتل أعلى رتبة في الجيش، وبإمكان الجندي البسيط أن يترقى من رتبة اليولداش إلى آخر رتبة الآغا. أنظر: شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**...، ص29.

(5) Moulaud Gaid, Chronique des Beys de Constantine, O.P.U. Alger, p.132.

النظام إلاّ اثني عشر سنة[1].

كان الأغوات ينتخبون من الفرقة الإنكشارية لمدة شهرين فقط[2]، وذلك من أجل التقدم والترقيات العسكرية من جهة، وإبقاء السلطة في أيدي الديوان من جهة أخرى[3]. حيث سيطر الانكشاريين على الحكم. وكانت مهمة الآغا هي محاولة الانفصال عن الخلافة العثمانية والاستقلال بالجزائر من الناحية الشكلية، كما كان هذا النظام انتقاما من طائفة الرياس، علما أن الأهالي لم يكونوا راضيين على الانكشارية. بل كانوا ساخطين عليها سخطا شديدا. ضف إلى ذاك الأحقاد التي تجذرت فتنتها بينها وبين فئة الكراغلة[4] التي تكونت في إيالة الجزائر[5].

بعد إلغاء نظام الباشوات قام مقامه نظام الأغوات، وعقد الانكشارية اجتماعا في الديوان بحثوا فيه عن مسألة ضعف الباشوات، وما نجم عنها من ويلات ومصاعب بسبب تدخلهم في كل شيء وتخليهم عن المهام السياسية والادارية المخصصة لهم[6]. وأصبح الآغا هو الذي يتحكم في إدارة البلاد وتسييرها. هذا ما زاد في نفوذ الانكشارية، وأصبحت قبضتهم على الديوان الذي يشمل أهم جهاز إداري في الإيالة. وأصبحوا يسيطرون على كل القرارات الهامة في البلاد[7].

---

(1) ألتر، المرجع السابق، ص ص 399-400.

(2) حددت مدة الآغا بشهرين، لكن هذا يتنافى مع بعض الحقائق التاريخية وما تذكره بعض المصادر والمراجع مثلا: أن خليل آغا يعتبر أول آغا تولى المنصب من جويلية 1659م إلى غاية أكتوبر 1660م، وأيضا علي آغا الذي يعتبر آخر الأغوات فهو تولى أطول فترة، والتي دامت أكثر من سبع سنوات أنظر:

Hamden Khodja, **Le Meroire au Aperçu Historique et statistique sur la Régence d'Alger**, 2^e^ed, Sindbad, Paris, 1985, p.105.

(3) De Grammont, **Histoire d'Alger sous…**, p.180.

(4) **فئة الكراغلة**: الكراغلة كلمة عثمانية مركبة من كلمتين: قول وتعني العبد، وأغلو وتعني الابن، أي ابن العبد، والأتراك يعتبرون الكراغلة عبيدا، وهم ينسبون إلى أخوالهم الأهالي، الذين يعتبرون في نظر الأتراك عبيدا. وكانت فئتهم تكونت نتيجة زواج أفراد الجيش الانكشاري بالنساء الجزائريات. وكان آباؤهم الانكشاريين يعتبرون أنفسهم عبيد السلطان العثماني، لذا عرف الكراغلة بأبناء العبيد. ولقد ظهرت لأول مرة في المدن التي تمركزت بها الحاميات التركية، وهي: الجزائر، معسكر، تلمسان، القليعة، والمدية. أنظر: شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**...، ص ص 121-122.

(5) سماعيلي، المرجع السابق، ص 225.

(6) غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن السابع عشر**...، ص63.

(7) De Grammont, **Histoire d'Alger sous**..., p.120

وابتداء من سنة 1070هـ/1659م ،كان يتم انتخاب أحد الأغوات من بين أفراد الانكشارية يتولى تسيير الإدارة في إيالة الجزائر، وكان أولهم خليل آغا الذي منحت له السلطة. كانت الدولة العثمانية قد عينت في السنة نفسها أي سنة 1659م علي باشا واليا على الإيالة ، ومنحت له كل صلاحيات الوالي للتمتع بها، إلا أن خليل آغا اعترض على ذلك، وقام بوضع الوالي علي باشا مع حاشيته في سفينة وأرسلهم إلى أزمير. ولما علم الصدر الأعظم محمد باشا الكوبريلي بالأمر استاء كثيرا واستدعى الوالي وأمر بقتله، وأرسل إلى آغا الجزائر قائلا: "إن الحكومة لن ترسل إليكم من الآن فصاعدا واليا، فبايعوا من تختارون من بينكم، فأنتم طائفة عاصية لا تطيعون السلطان ولا حاجة له لعبوديتكم،فإنه يمتلك آلاف البلاد كالجزائر، ومن الآن فصاعدا يمنع اقترابكم سواحل الدولة العثمانية"[1].

نلاحظ أن الأغوات قاموا بإصلاحات سياسية وإدارية في هذا العهد، تمثلت في إلغاء اختصاصات الوالي الذي يرسل من استانبول، وأيضا قاموا بفصل الإيالة الجزائرية عن الدولة العثمانية، كما قاموا بتعديل التشكيلة الخاصة بالديوان، وأصبح يغلب عليه الطابع العسكري[2].كان لآغا الانكشارية "آغا الهلالين" صلاحيات يمارسها عند توليه لمنصبه، وهي تتمثل في:

التصرف في فرق الحامية الانكشارية المعسكرة بالعاصمة والموزعة على سبع ثكنات. ترأسه لمجلس الضباط "الوجاق"، وتوزيعه الرواتب على أفراد الجيش، ومعاقبة العثمانيين المتمردين في داره حتى لا تهدر كرامتهم أمام الأهالي[3].

---

[1] فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي "دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا مطلع العهد العثماني" أواسط القرن التاسع عشر**"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص541.

[2] (A) Berbrugger, « ***Notes relatives à la révolte de Ben Sakheri*** » in R.Avol10, 1866, p p.338, 340.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر صلاحياتهم الإدارية مهامهم الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة المؤرخ العربي، مجلة فصلية تاريخية محكمة تعني بشؤون التراث والتاريخ العربي والعالمي، تصدر عن الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، العدد 31، بغداد، 1987، ص192.

1- مميزات عهد الأغوات:

تمثل هذه الفترة القصيرة تسلط الجيش البري على الحكم وغياب السيادة العثمانية الفعلية، بحيث أصبح الديوان الذي يتألف من كبار ضباط الإنكشارية هو الذي يقوم بانتخاب الآغا المنتدب للحكم،بعدما كان الحاكم من قبل يعين من قبل السلطان العثماني خلال مرحلة البايلربايات والباشوات[1].

يتميز نظام الأغوات بإعطاء السلطة التنفيذية لأحد أعضاء اليولداش بحسب الأقدمية، ويلقب باسم "الآغا" على شرط أن لا تتجاوز مدة حكمه شهرين فقط، وأن يتم تعيينه عن طريق الانتخاب،أما السلطة التشريعية فيتولاها الديوان العسكري[2].

تولى منصب الآغا في إيالة الجزائر أربعة أغوات، وكلهم اغتيلوا لعجزهم عن دفع رواتب الجند، أو لأسباب سياسية أخرى. فحكم الآغا مدة شهرين ثم عزله والإتيان بآخر هو حكم لا محالة محكوم عليه من البداية بالسقوط والانهيار. فكان معظم الأغوات لا يموتون موتة طبيعية، إما بالاغتيال وإما بالإقالة عن طريق القوة[3].

كانت مرحلة الأغوات مملوءة بالفوضى والاغتيالات والتنافس على الحكم، هذا ما جعل الأوضاع المالية لم تعرف تحسنا، كذلك أثرت العوامل الخارجية على السياسة المالية الجزائرية، وساهمت في إضعافها تلك المعاهدات الغير متكافئة، والتي تميزت بها علاقة الجزائر بالدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا، والتي وقع عليها الحكام الذين كان همهم جمع المال والتي أثرت سلبا على القدرة والسياسة المالية لإيالة الجزائر[4].

---

(1) التر، المرجع السابق، ص388.

(2) بيات، المرجع السابق، ص550.

(3) (E) Watbled, « ***Expédition du Duc de Beauford contre Djidjeli* 1664** », in R.A.Vol 17, 1873, p p.218, 225.

(4) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1791-1830) ويليه قانون أسواق مدينة الجزائر (1659-1805)**، ط3، منقحة ومزيدة، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 66-67.

2- انسحاب الأغوات من الحكم وأسبابه:

يعتبر هذا العهد من أقصر العهود نظرا لعجز هؤلاء الأغوات عن توفير الاستقرار الداخلي وإحباط قوة الرياس المتزايدة[1]. بحيث لما استولى الأغوات على الحكم في إدارة البلاد من الباشوات، لم يتمكنوا من تأسيس إدارة قوية تضمن لهم الاستمرار في الحكم لفترة طويلة. بالرغم من أنهم وضعوا نظام على أساس المساواة، وفسحوا المجال أمام اليولداش لتولي منصب الأغوية بالتسلسل لمدة شهرين، ولكن الأغوات الذين تم انتخابهم حاولوا منذ اللحظات الأولى الإخلال بهذا النظام، الذي ينتهي عادة بمقتل الآغا المتمرد[2].

وبعد مقتل آخر آغا 1671م حدثت اضطرابات كثيرة أودت بحياة خمسة أو ستة أغوات في ظرف ثلاثة أيام[3]. وذلك نتيجة الخلافات الشديدة والتهافت على السلطة بين أعضاء الإنكشارية،ولكن بعد مقتل كل هؤلاء الأغوات لم تعد لأحد رغبة في تولي هذا المنصب الذي يؤدي بصاحبه إلى موت محقق، وعجز الديوان عن التوصل إلى تعيين من يتولى الحكم. وانتهى هذا النظام بنجاح رياس البحر من إقصاء الإنكشارية عن السلطة، واضطروا إلى تغيير نظام جديد في الإدارة والحكم[4]، وأطلقوا على هذا النظام الذي اختاروه لأنفسهم ولإدارة البلاد اسم نظام حكم الدايات،أو عهد الدايات[5].

---

[1] سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**، ص24.

[2] ألتر، المرجع السابق، ص ص 399-400.

[3] De Grammont, **Histoire d'Alger sous la domination…,** p.220.

[4] بيات، المرجع السابق، ص550.

[5] **الداي** :كلمة تركية بمعنى الخال أو الزعيم أو الرئيس، وتستخدم للدلالة على عمل وظيفي والتي تعني صاحب السلطة والقائم على أمور الدولة، كان في بادئ الأمر لقبا شرفيا، ثم تطور هذا اللقب لوظيفة عسكرية في الجيش الانكشاري في الإيالتين الجزائر وتونس. أنظر. J.M Venture De Paradis,**Tunis et Alger au XVIII Siécle**, Sindibade, Paris, p.98

المبحث الرابع: عهد الدايات1671[1]-1830م.

لقد كان التطور في نظام الحكم الذي عرفته إيالة الجزائر في العهد العثماني، وانتهى بها الإستقلال عن الدولة العثمانية، يعود إلى الظروف الدولية والأوضاع المحلية التي كانت تعيشها البلاد الجزائرية، وذلك بتعاقب عدة أنظمة سياسية، وما صاحبها من تطور في كل عهد سواء على مستوى الأجهزة الإدارية، أو بالنسبة للموظفين الذين كانت السلطة السياسية بين أيديهم، حيث أنه مهما كانت نوعية السلطة (الحكم) المتبع في إيالة الجزائر طيلة الفترة العثمانية، نلاحظ أن السلطة العليا كانت في أيدي الأتراك العثمانيين[2].

بدأ الدايات في تونس يمارسون السلطة منذ سنة 1591م، أما في الجزائر فقد تسلم السلطة منذ سنة 1671 م عندما حلت سلطة زعماء الطائفة محل الأغوات. وكان الدايات الأربعة الأوائل الذين حكموا بين 1671-1689م" من زعماء الطائفة. وقد عملوا على تقليص نفوذ الديوان، ولم يدعوه للانعقاد إلا محافظة على الشكل، ولم يكونوا يتقيدون بقراراته إلا حينما تكون هذه القرارات مفيدة لهم[3].

1- أهم التطورات التي مست نظام الحكم في فترة الدايات.

مثل عهد الدايات عودة النفوذ إلى رياس البحر" رجال البحر"، الذين سيطروا منذ الوهلة الأولى على الحكم، وفي عهدهم نشطت البحرية الجزائرية، لكنه بعد سنة 1689م، تغير الوضع وأصبح الداي

---

[1] **الدايات الذين تولوا الحكم في إيالة الجزائر هم:** الحاج محمد باشا(1671-1682م)، بابا حسن باشا (1682-1683م)، الحاج حسين باشا ميزومورتو (1683-1688م)، الحاج شعبان باشا(1688-1695م)، الحاج أحمد باشا(1695-1698م)، حسن باشا الشاوش(1698-1700م)، الحاج مصطفى باشا(1700-1705م)، حسين خوجة باشا (1705-1707م)، محمد بقطاش باشا (1707-1710م)، علي باشا شاوش(1710-1718م)، محمد بن حسن باشا (1718-1724م)، كردي عبدي باشا(1724-1732م)، ابراهيم باشا(1732-1745م)، ابراهيم باشا كوجوك (1745-1748م)، محمد بكير باشا(1748-1754م)، علي باشا نقسيس المعروف علي باشا بوصباع (1754-1766م)، محمد عثمان باشا (1766-1791م)، حسان باشا(1791-1798م)، مصطفى باشا (1798-1805م)، أحمد باشا (1805-1808م)، علي باشا الغسال(1808-1809م)، الحاج علي باشا (1809-1815م)، محمد باشا 1815م، عمر باشا (1815-1817م)، علي خوجة باشا (1817-1818م)، حسين باشا(1818-1830م). أنظر: المدني، **محمد عثمان باشا داي الجزائر**...، ص ص 41، 56.

[2] شالر، المصدر السابق، ص ص40-43.

[3] فارس، المرجع السابق، ص70.

ينتخب من قادة الجيش "اليولداش"، بعد ضعف رجال البحر، وظل اليولداش يتقلدون منصب الداي حتى نهاية الحكم العثماني سنة 1830م[1].

كان الداي ينتخب في الحالات العادية من بين أعضاء الديوان لمدى الحياة، وبعدها تؤخذ موافقة السلطان باستانبول على تسميته دايا، وتنصيبه رسميا لا يقع إلا بعد وصول تأكيد السلطان لانتخابه،ووصول القفطان التقليدي وسيف الدولة (رمز القيادة والسلطة)، ولم يكن للسلطان أي دور لفرض شخص معين لتولى منصب الداي. فما كان عليه إلا قبول الأمر الواقع، لكن عندما يسقط الداي بواسطة تمرد[2] الجند يعلن المتمردون من يختارونه من بينهم، ويصاحب ذلك معارك وفوضى رهيبة بمدينة الجزائر[3].

لا شك أن بقاء الداي في منصب الرياسة طوال حياته أعطى الدايات سلطة واسعة، ليحدوا من سلطة الديوان نفسه. وقد أبقى الدايات على منصب الباشوية الشرفي لمدة من الزمن، بحيث يعين الباب العالي باشا يكون إلى جانب الداي، لكن ليس له أي نفوذ، ثم سرعان ما قاوم الدايات هذه الازدواجية في الحكم. وكان ذلك سنة1711م[4].

حيث رأى الدايات أن لا أهمية للباشا بجانب الداي في السلطة، وأنه يمثل وسيلة لإثارة المشاكل،لهذا رفض الدايات الباشا المبعوث من السلطان العثماني، بالرغم من حكمه الشكلي، وبعدها بعث الداي علي باشا رسالة إلى السلطان العثماني وشرح له فيها مخاطر السلطة المزدوجة[5]، وفتح مفاوضات مع الباب العالي قائلا: "إن الداي يمثل السلطان والسلطة الجزائرية معا"[6]. وبذلك جمع بين

---

(1) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830)**، ص24.

(2) تحدث نزاعات طائفية بين أفراد الجيش العثماني على أساس مصلحي داخل المؤسسة العسكرية، وهذه النزاعات قد تجعل حياة بعض الدايات في خطر، حيث تولى سبعة وعشرون دايا، وعاش وراء المدة المقررة للبقاء في الحكم بينهم اثنان. وكان معدل سنوات البقاء في الحكم هو ستة سنوات. أنظر، هلايلي، المرجع السابق، ص137.

(3) عمورة، المرجع السابق، ص 94.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ" العهد العثماني** "،ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص ص15- 16.

(5) De Grammont, **Histoire d'Alger sous …** , p p. 276-277.

(6) المدني، **محمد عثمان باشا داي الجزائر**...، ص48.

سلطة الداي وسلطة الباشا، وهذا التاريخ يعني استقلال إيالة الجزائر عن الخلافة العثمانية، وبقيت تبعيتها إسميا فقط للباب العالي، وأصبح الداي غير ملزم بتطبيق قرارات استانبول.

بعد تنصيب الداي يقوم باختيار حكومته كما يحلو له، فهو غالبا ما يتخلى عن أعضاء الحكومة السابقة، وللداي حكم مطلق في إيالته، فهو الذي يترأس الهيئة التنفيذية، وهو الذي يعين البايات وخلفائهم، وهو الذي يترأس الديوان الأكبر، كما يعتبر صاحب القرار في تسيير الشؤون الخارجية، فيعلن الحرب ويوقع معاهدات السلام. كما كان أيضا يحدد ويفرض حقوق الاستقلال للشركات الأجنبية،وتلقي الضرائب والإتاوات المختلفة من الدول الأوروبية. وأصبح الداي الممثل الشرعي للسلطان العثماني في البلاد[1].

يعتبر عهد الأغوات مرحلة انتقالية من التبعية المباشرة إلى الحكم المستقل عن الدولة العثمانية، والذي تجسد فعلا في عهد الدايات، "1671-1830م" الذي كان أطول العهود في تاريخ الإيالة، فلا أحد ينكر سنة 1711م كتاريخ لاستقلال الجزائر عن الدولة العثمانية سياسيا[2].

تعززت سلطة الداي بعد إلغاء منصب الباشا "مبعوث السلطان العثماني الشرفي". كان الداي يختار من بين الأوجاق ثلاثة موظفين ساميين، هم الخزناجي، وأغا العرب، وخوجة الخيل وفي الوثائق الإدارية كان اسمه يرادف كلمة سيدنا أو أفندي، ويدعى عند الخطاب بسلطان الجزائر. ودايات الجزائر يمارسون جميع سلطات السيادة عقب انتخابهم مباشرة، كما لا يستطيع الداي الذي أنتخب من قبل العسكر رفض هذا المنصب أو الاستقالة منه، وليس هناك شروط ينبغي توفرها في من ينصب دايا عدا أن يكون تركيا وعسكريا[3]. لكن هذه القاعدة لم تكن ثابتة، ففي نهاية القرن الثامن عشر سمح لبعض الكراغلة أن يرتقوا إلى مناصب سامية في الدولة مثل منصب الباي والخزناجي وأغا العرب، ففي بايلك الشرق سمح للحاج أحمد باي تولي مقاليد البايلك (1826-1837م) مع كونه كرغلي، له صلات

---

[1] سبنسر، المرجع السابق، ص ص89،91 .

[2] شارف، المرجع السابق، ص 36.

[3] هلايلي، المرجع السابق، ص ص 136- 137.

قرابة مع بعض العائلات المحلية العريقة بالشرق الجزائري[1]. وأصبح بإمكان الجندي البسيط أن يصل إلى أعلى منصب في الإيالة، وكان يحدث ذلك في فترات الاضطرابات.

وبالرغم من أن الداي كان هو المسؤول العسكري والسياسي للبلاد والقاضي الأعلى في أمور الحرب والسلم، و المسؤول عن الضرائب و التوظيف، أي له صلاحيات غير محدودة، وقد كان القتل هو الوسيلة للحد من صلاحياته[2]، إلا أنه يخضع لقواعد صارمة، فهو يتصرف وفق رغبة ضباط الانكشارية. وكان نظام الحكم في إيالة الجزائر أشبه بالنظام العسكري[3]، فهو ذو نفوذ واسع محدد من قبل ديوان الضباط. فقد وصفه إمريت Emerit يقول عنه: "إنه مستبد وليس له حرية، أرستقراطية لكنه محروم من أرباح القرصنة"[4]. حيث يرتبط نظام الحكم في الإيالة الجزائرية بهيئة الموظفين، نظرا لإشرافهم عليه وتأثيرهم على مختلف الأجهزة الإدارية ومصالحها، وكذا تماشيا مع التقسيم المنطقي لسلطات هؤلاء الموظفين والتطورات التي تحدث في كل مرحلة مع الترقيات في المناصب الإدارية لبعض الموظفين، والمكانة المرموقة التي احتلوها في هرم السلطة الإدارية للدولة[5].

وبالرغم مما كان الداي يتمتع به من قوة وسلطة، فإنه كان يعيش في ظل خطر الموت من جراء قيام فتنة عسكرية، ويخضع في حياته لقواعد، فهو يعزل عن عائلته التي لا يراها إلا مرة في الأسبوع. فقد كان منذ انتخابه ينفصل عن أهله، ولأن حياة الدايات كانت على الدوام عرضة للخطر، كانوا يتصفون بالشك والحذر والقسوة مع خصومهم ومنافسيهم. وقد وصف الكاتب الإسباني خوان كانوا الداي أنه:"... رجل غني ولكنه ليس سيد خزينته، أب بدون أطفال، زوج بدون زوجة، طاغية بدون حرية، ملك العبيد، عبد لأتباعه..."[6]، أي بالرغم من الامتيازات التي منحت للداي، فإن نهايته غالبا ما تكون مأساوية.

---

(1) سعيدوني، **موظفو الأيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر صلاحياتهم الإدارية**....، ص 199.

(2) Mahfoud kaddache, **L'Algérie durant la périod Ottomane**, office des publications universitaires Alger, 1992, pp. 191-192.

(3) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1820– 1830)**، ص 24.

(4) (M) Emerit, « ***Le voyage de la condamine à Alger en 1731*** » in R.A.Vol 98,1954.p. 192.

(5) هلايلي، المرجع السابق، ص 73.

(6) فارس، المرجع السابق، ص 73.

لقد مر عهد الدايات بمرحلتين مختلفتين ومتميزتين، المرحلة الأولى ساد فيها الاستقرار والقوة وتمكن فيها الحكام من طرد الإسبان وتحرير ساحل المغرب الأوسط بحيث تم تحرير وهران الأول سنة 1708م والتحرير الثاني سنة 1792م ،كما عرفت البلاد أيضا استقرارا نسبيا بحيث تمكن الحكام من السيطرة على الأوضاع والانفراد بالسلطة، وفرض وجود الجزائر كدولة ذات سيادة. وهذا ليست في المنطقة فحسب، ولكن حتى على المستويات الخارجية وذلك يربط علاقات مع بعض الدول الأوروبية وتمتد هذه المرحلة من 1671 م إلى سنة 1805م"[1].

أما المرحلة الثانية من عهد الدايات، والتي تمتد من"1805- 1830م"، وفيها عرف نظام الحكم عدة اضطرابات داخلية خاصة في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، كان سببها انتفاضة الجيش الانكشاري ضد نظام الحكم أدت إلى مقتل ثمانية دايات[2]، وهي بمثابة نهاية الحكم العثماني في الإيالة، ظهرت النزعة التمردية لدى الانكشارية، والتي اشتدت خاصة بعد استسلام بعض الحكام لمطالبهم،فكان كل من يتأخر عن دفع مستحقاتهم مصيره الموت أو النفي، وتدهورت الحياة السياسية في الإيالة،مما أثر سلبا على الأوضاع العامة[3]. وقد حدث للداي محمد بكداش عام 1710م، الذي قتل بسبب عدم دفعه أجور الجند بعدما فر باي قسنطينة إلى تونس بالأموال التي كان سيدفعها للجنود. وتولى بعده إبراهيم باشا الذي لم يستمر حكمه طويلا[4]. وإضافة إلى هؤلاء الدايات الذين قتلوا في تلك الاضطرابات، تم اغتيال صالح باي عام 1792م،وقتل جل الدايات الذين خالفوه، وبلغ عددهم حوالي تسعة عشرة بايا [5].

وما يجب ملاحظته أن هذه الفترة يمكن تسميتها بفترة الانقلابات العسكرية، التي كثرت وتعددت فيها الأحداث، وصاحبها تغيير شامل لبعض أعضاء الحكومة كلما تغير الداي.

---

(1) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**...، ص ص 30-31.

(2) عرف نظام الحكم في عهد الدايات عدة اضطرابات داخلية أدت إلى مقتل ثمانية دايات نذكر منهم: الداي مصطفى باشا قتل عام 1805م، والداي أحمد باشا عام 1808م، والداي علي باشا عام 1809، والداي الحاج علي باشا عام 1809، والداي محمد باشا عام 1814، والداي عمر باشا عام 1817م، انظر عمورة، المرجع السابق، ص 95.

(3) شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره**، ص ص 22-23.

(4) Kaddache, op.cit., p.95.

(5) ناصرالدين سعيدوني، **ورقات جزائرية "دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني"**، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 279.

باعتبار الوصول إلى أعلى هرم في السلطة يتم عن طريق الانتخابات، وهذه الانتخابات تجرى بين الديوان والفرقة العسكرية، وينتهي بها الأمر للفئة القوية. وعادة ما تكون نهاية الداي السابق وأعوانه بالقتل من طرف الانكشارية، هو ما حدث في الفترة "1213-1232هـ/1798-1817م"، مما جعل الداي علي خوجة عندما تولى الحكم عام 1817م يعمل للتخلص من نظام الانكشارية بالجزائر واستطاع أن يقضي على بعضهم[1].

لم يعتمد اختيار أفراد الانكشارية على مقاييس ثابتة، إذ كان معظم المقبلين على الانخراط في الانكشارية ينتمون إلى أحط الطبقات الاجتماعية، وهو ما أكده Shaw في قوله: أن أحد الدايات لم يخجل من أن يعترف بانحطاط الطبقة التي انحدر منها، وذلك في مشادات كلامية بينه وبين أحد القناصل، بقوله "لقد كانت أمي تبيع كوارع الضأن وأبي لسان البقر، ولكنهما كان يخجلان أن يعرضا للبيع لسانا كلسانك"[2].

ورغم انتماء الداي في أغلب الأحيان إلى سلك الانكشارية باستثناء الأربعة الأوائل الذين كانوا من رجال الطائفة، و بالرغم من أن الوصول لمنصب الداي كان يتطلب معيار الأقدمية في الجيش، إلا أن البعض منهم وصل إلى السلطة دون توفر هذا المعيار، فقد وصل بعضهم بوصية الداي السابق مثل ما حدث في عهد الداي علي باشا بوصباع 1179هـ/1766م، الذي أوصى بتعين محمد باشا خلفا له، كما أصبحت الرشوة تلعب دورا هاما في الترقي لبعض المناصب العليا في الحكم[3].

2- مميزات عهد الدايات:

كان أهم حدث يبرز تطور النظام السياسي في إيالة الجزائر في فترة حكم الدايات، تمكن الدايات من التخلص من الباشا مبعوث السلطان إلى الجزائر، الذي إعتاد الباب العالي إرساله إلى الجزائر لتمثيله

---

(1) أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 131، 137.

(2) مسعود العيد، **المجتمع الجزائري في العهد العثماني**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974، ص 50 نقلا جميلة معاشي، **الانكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة،2008 ، ص38.

(3) الزهار، المصدر السابق، ص ص 23- 24 .

شخصيا لدى ديوان الجزائر، وذلك سنة 1711م، وأصبح دايات الجزائر يجمعون بين المنصب التنفيذي "الداي" واللقب الشرفي "الباشا" ويستحوذون على المهام التنفيذية لجهاز الحكم بالجزائر[1].

مثل عصر الدايات عودة النفوذ إلى رياس البحر الذين سيطروا خلال العقدين الأولين من الحكم (1671-1689م)، لكن بعدها تغير الوضع وأصبح الداي ينتخب من اليولداش من 1689م حتى نهاية العهد العثماني[2].

أثناء الفترة الأخيرة من حكم الدايات ضعفت روابط الجزائر بالسلطة العثمانية واقتصرت على تقديم فروض الطاعة للسلطان، باعتباره الخليفة الشرعي للمسلمين، وتبادل الهدايا وإرسال الإعانات هذا ما يجعل العلاقة بين إيالة الجزائر واستانبول لا تتعدى نطاق المصلحة المشتركة. وفي هذه الفترة كانت الدول الأوروبية تتعامل مع الدايات على اعتبارها كيانا سياسيا مستقلا عن الباب العالي، مع اعتبار أن حكامها الدايات رؤساء دولة مستقلة[3]. وكان الداي هو الذي يعقد الاتفاقيات الدولية ويستقبل البعثات الدبلوماسية، كما أنه هو الذي يعلن الحرب ويبرم معاهدات السلام.

أيضا من مميزات عهد الدايات سيطرة البحرية الجزائرية على الحوض الغربي المتوسط، وتصفية التواجد الإسباني نهائيا من الجزائر بعد تحرير مدينة وهران سنة 1792م. كما نقل كذلك مقر الداي من الجنينة إلى القصبة في عهد الداي علي خوجة عام 1817م ليتقي خطر الجند[4]، ويعتبر نقل مقر الحكم إلى القصبة تحولا هاما في السياسة الجزائرية، إذ حاول الحكام الاعتماد على الأهالي للتخلص من فرقة الإنكشارية[5].

وبالرغم من كل هذا، فالأوضاع الداخلية للإيالة لم تكن على ما يرام، وكانت القلاقل والاضطرابات المتواصلة هي الطابع الذي ميز هذا العهد، ذلك أن التناحر على الحكم وظاهرة الاستبداد جعلت من الشعب يعيش على الهامش و يتفرج على الأحداث والاغتيالات. الأمر الذي أدى إلى

---

(1) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في أواخر الفترة العثمانية (1800-1830)**، ص ص 26، 30.

(2) عمورة، المرجع السابق، ص 94.

(3) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ" العهد العثماني"** ،ج4، ص 136.

(4) فارس، المرجع السابق، ص ص 72-73.

(5) شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره...**، ص 32.

نشوب الفتن الأهلية والشعور بعدم الأمن والاستقرار[1].

كانت السياسة التي انتهجها معظم الدايات قد جلبت كثيرا من الويلات على البلاد والعباد،حيث أرهق السكان بالإتاوات والضرائب، مما دفع بالناس إلى التمرد والعصيان الذي كثيرا ما واجهه الدايات بالقوة وسفك الدماء.

نستنتج أيضا أن حكام إيالة الجزائر في أواخر عهد الدايات اهتموا بجمع الثروة من العمليات الحربية في البحر ولم يهتموا بتطوير الدخل من الثروة الحيوانية وتوفير الغذاء للسكان[2].

لقد كانت نهاية الحكم الثلاثي القوي في إيالة الجزائر والمتمثل في صالح باي بالشرق الجزائري،ومحمد الكبير بالغرب الجزائري، والداي محمد عثمان باشا 1766- 1791م بدار السلطان،تمثل مرحلة انتقالية كبيرة في تاريخ الحكم العثماني بالجزائر، إذ شكلت انتقالا فجائيا من الاستقرار الأمني والانتعاش الاقتصادي والعسكري في حالة ركود عسكري وفوضى سياسية، زيادة على انتشار الأوبئة والمجاعات والحروب الداخلية[3].

نلاحظ أن هذا التطور في نظام الحكم الذي عرفته الجزائر في العهد العثماني، وانتهى بها إلى الإستقلال عن الدولة العثمانية يعود إلى الظروف الدولية والأوضاع المحلية، التي كانت تعيشها البلاد الجزائرية، فازدهار الغزو البحري وتكاثر الغنائم مكن البايلربايات أن يدعموا حكمهم، ويتدخلوا في شؤون الأقطار المجاورة، وهذا النفوذ المتزايد لهؤلاء الحكام الذين كانوا رياس بحر أكثر من كونهم رجال حكم، هو الذي دفع الدولة العثمانية إلى تعويضهم بالباشوات، لاسيما بعد ان خف الصراع الإسباني العثماني في حوض البحر المتوسط، وركن السعديون بالمغرب الأقصى إلى المهادنة والصلح، كما أن طبيعة حكم الباشوات المؤقت وما أحدثه من عدم الاستقرار ومحاولة الكثير من الباشوات استنزاف خيرات البلاد والاستحواذ على جزء من عوائد الغزو البحري ولو على حساب الوجاق وجماعة الرياس، سمح لقادة الجيش الأغوات أن يتولوا شؤون الحكم وأن ينتهجوا سياسة مستقلة عن الدولة العثمانية، على أن هؤلاء القادة العسكريين لم يستطيعوا التخلص من منافسيهم، ولم يحسنوا تسيير شؤون البلاد، وكذلك

---

(1) سماعيلي، المرجع السابق، ص 231.

(2) بوحوش، المرجع السابق ، ص 61.

(3) معاشي جميلة، **الانكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، ص 231.

استقر رأي أعضاء الديوان على اختيار نوع آخر من الحكم يعتمد على مبدأ اختيار الحاكم وهو عهد الدايات، وبذلك أصبح نظام حكم الإيالة الجزائرية أشبه شيء بجمهورية عسكرية يتولى تسيير شؤونها حاكم منتخب هو الداي الذي له مطلق الصلاحية في التصرف في شؤون الإيالة[1].

3- العوامل المؤثرة في الإدارة:

أ- العوامل الداخلية:

- الاغتيالات والعزل.

- سيطرة الانكشارية على مقاليد السلطة، بحيث كانت المؤسسة العسكرية في الجزائر تقوم على العنصر التركي أو المتترك من الأعلاج، لكن بعد ما سمحت لبعض العناصر المحلية بالالتحاق بالعمل العسكري و الإداري أدى إلى حدوث اضطرابات، مما أثر على الإدارة.

- الضرائب الباهظة المفروضة على السكان[2].

- الاضطرابات السياسية وتمرد بعض القبائل الريفية، مما أدى إلى قيام عدة ثورات في الأرياف بقيادة رجال الدين من بينهم ابن الأحرش، والتجاني. بحيث عرفت الجزائر في القرن التاسع عشر ميلادي عدة ثورات، خاض غمارها بعض الطرقيين. وكان أهمها الثورة الدرقاوية التي قادها كل من ابن الأحرش وابن الشريف في شرق وغرب البلاد، والثورة التيجانية التي قادها سيدي محمد التيجاني في الجنوب الغربي من البلاد. فبالنسبة لابن الأحرش يمكن أن نعتبر دعوته هذه ثائرا على السلطة و محرضا على العصيان أكثر من كونه داعيا للطريقة الدرقاوية ومتحمسا لكسب الأنصار لها. وكان انتماؤه لهذه الطريقة وادعاؤه النسب الشريف وسيلة لإثبات استحقاقه لتولي الأمور وتحقيق أهدافه[3].

أما بالنسبة للثورة التيجانية التي كانت في الجنوب الغربي قادها محمد الكبير التيجاني، الذي كانت عائلته في المغرب الأقصى، وبعد عام1815م عاد إلى الجزائر(عين ماضي). وكانت عودة

---

(1) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في تاريخ "العهد العثماني"** ج4، ص15.

(2) ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق " مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 172.

(3) شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**...، ص ص89، 90.

التيجانيين قد أثارت مخاوف السلطة الحاكمة في بايلك الغرب، خاصة في فترة جمع الضرائب[1].

– تعتبر سيطرة اليهود على التجارة ونفوذهم السياسي فترة العد التنازلي للوجود العثماني في الجزائر. وقد تمثل ذلك في سيطرة شركة بكري[2] وبوشناق[3] اليهودية، وهي مؤشر موضوعي لقياس مدى التغلغل اليهودي ونفوذه في المؤسسات العليا للبلاد وتأثيره على مجرى الأحداث. فقد امتد نفوذ اليهوديين بكري وبوشناق إلى بلاط الحكم، فأصبحت لهما قوة تأثير في القرارات السياسية والاقتصادية[4]، وأصبحا يتصرفان في أموال البلاد حسب إرادتهما، أيضا كانا يتجسسان على تحركات الأهالي لصالح الحكام،ونظرا لكثرة أعمالهما، اتبع بكري المسائل التجارية، بينما بوشناق اتجه إلى الجانب السياسي،وتمكن من الحصول على منصب بارز في الحكومة، يعزل ويعين الموظفين. وقد زاد نفوذه السياسي بعد تعيين مصطفى الخزناجي دايا عام 1798م[5].

– الكوارث الطبيعية: القحط، والمجاعات، والطعون، والأوبئة، و الزلازل، والفيضانات، حيث عرف إقصاد الجزائر هزات عنيفة، وتأثر بالجفاف والأوبئة: كالطاعون الذي حدث في سنتي 1799م،و1804م. وقد أدى إلى إضعاف الزراعة وانقطاع الجباية، فانتشر غلاء المعيشة، وظهور ثورات محلية ساهمت في اضطراب الأوضاع الاقتصادية. كل هذه العوامل ساهمت في تدهور قدرات الجزائر الاقتصادية، والاجتماعية، والبشرية.

---

(1) شويتام ، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره**...، ص 106.

(2) اسمه الحقيقي يوسف بوخرص قد استقر في مدينة ليفورن الإيطالية ، وطلق على نفسه اسم بكري ، وفي عام 1780م عاد إلى الجزائر واتخذ منزله مركزا تجاريا. وقد كان أخوه ميخائيل عندما قدم إلى الجزائر يملك حانوت عطار صغيرة يبيع فيها الخردوات بالتفصيل. وكانت هذه الحانوت تقع نواحي باب عزون، ومنذ تلك الفترة ارتبطت محلات بكري هذه بمصالح حسن باشا ومصطفى باشا. وهكذا فإن اليهود قد ارتبطوا بالأتراك من أجل المصلحة وقد جمعوا في تلك الظروف أموالا كثيرة. أنظر: حمدان خوجة، **المرآة**، تق، وتع، وتح: محمد العربي الزبيري، سلسلة التراث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص120.

(3) اسمه الحقيقي نفطالي بوجناح، واطلق على نفسه اسم بوشناق، وتعد أسرته الأولى التي وصلت إلى الجزائر واستقرت بها عام1723م، قبل أسرة بكري، وكان أفرادها يمتهنون التجارة في الخارج. كان نشاط هذه الأسرة في بداية الأمر متواضعا، لكنها سرعان ما حققت نجاحا باهرا، ويرجع الفضل إلى بوشناق الذي تحول بسرعة إلى تاجر كبير، وصار له نفوذ واسع في السياسة الداخلية والخارجية. أنظر: شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**...، ص 120.

(4) خوجة، المصدر السابق، ص120.

(5) شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**. ...، ص ص121-122.

ب– العوامل الخارجية:

الضغوطات الأوروبية، والحملات الخارجية، والتحالفات وغيرها من الاجتماعات لوضع حد للقرصنة الجزائرية. بحيث أدت الضغوط الأوروبية إلى اغتيال وعزل بعض الدايات والوزراء، مما كان يسبب اضطراب في الأوضاع السياسية، ومثل ذلك إبرام معاهدة اللورد أكسموث Exmouth سنة 1816م[1].

أيضا من العوامل الخارجية التي أثرت على الأوضاع السياسية مشكل الحروب المتعددة التي كانت تخوضها الجزائر ضد تونس والمغرب الأقصى. وكان هذا الصراع من أجل الحدود بين الدول الثلاث (تونس، والجزائر، والمغرب الأقصى)[2] .

نستخلص مما سبق، أنه لم يكن للدولة العثمانية خطة واحدة لإدارة حكم الجزائر بل تأثرت سياستها بصفة عامة بالأوضاع الداخلية التي كانت سائدة، وبتطور الأحداث في هذه البلاد، فبعد أن دخلت الجزائر في حوزة العثمانيين بمبادرة من خيرالدين اعتبرت ولاية ممتازة، وقاعدة لتوسيع الحكم العثماني في كافة بلدان المغرب العربي.

وقد شهدت الجزائر عدة تغيرات خلال الحكم العثماني لها، ويمكن تقسيمها إلى أربع فترات كما سبق ذكره. ففي مرحلة البايلربايات كان الوالي بمثابة السلطان أو نائبه، وكانت الجزائر تعد أقوى نيابات المغرب، وكان البايلرباي يشرف بدوره على الباشوات الحاكمين في إقليمي طرابلس وتونس، وبعد أن ألغت الدولة نظام البايلرباي وحل محله نظام الباشوات، أصبحت كل ولاية قائمة بنفسها يتولاها الباشوات الذين تعينهم حكومة الباب العالي.

أما المرحلة الثالثة فترة الأغوات وفيها استأثرت الانكشارية بالسلطة وعمت الفوضى وانتهى الأمر بتولي رجال البحر الحكم. وكانت المرحلة الأخيرة الدايات التي استمرت إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، وتمثل أطول مرحلة في نظام الحكم، بحيث ساعد حكام الجزائر في إدارة شؤون البلاد مجلس استشاري، هذا بالإضافة إلى الديوان الذي تركزت مهمته في مساندة الحاكم في إدارة البلاد.

---

[1] شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**. ...، ص43.

[2] نفسه.

الفصل الثاني: التقسيم الإداري للجزائر ومميزات كل بايلك.

المبحث الأول: دار السلطان 922 هـ/1516م.

المبحث الثاني: بايلك التيطري 947هـ/ 1540م..

المبحث الثالث: بايلك الغرب 970هـ/ 1563م.

المبحث الرابع: بايلك الشرق 974هـ/ 1567م.

نظرا لاتساع رقعة الجزائر استلزم الأمر تقسيمها إداريا إلى أقاليم ومدن، وذلك من أجل التحكم والتسيير الحسن لشؤون البلاد. ويعود التقسيم الإداري الإقليمي إلى عهد حسن بن خير الدين الذي قسم البلاد إلى أربع مقاطعات إدارية. حيث استكمل حسن بن خير الدين ذلك التقسيم مع بداية قيام الحكم العثماني في الجزائر في شكل قيادات ومدن ثم بيالك. كانت مدينة جيجل أول إقليم أقام عليه الأخوين عروج وخير الدين نواة حكمهما، قبل أن تصبح مدينة الجزائر القاعدة المركزية لهما[1]، والسؤال الذي يطرح هو:

كيف تشكلت المقاطعات الإدارية الأربعة المعروفة؟ ومتى تم تأسيس كل منها؟ وما هي مميزات كل مقاطعة؟

المبحث الأول: دار السلطان 922 هـ/1516م

إن التنظيم الإداري باستانبول كان أساسا ومثالا مطابقا للتنظيم الإداري في بقية عواصم وولايات الامبراطورية العثمانية، من حيث الحكم المطلق. وأن حياة السكان وما يملكون كانت بين أيدي الحاكم الأول الذي تتركز بيده السلطة العليا وكل أمور الدولة، وينوب عنه مجموعة من الموظفين [2].

1- تأسيس دار السلطان:

شكلت مدينة الجزائر أهم مركز إداري كان على مستوى كامل الإيالة، حيث تمركزت به المؤسسات الحكومية والسلطات العليا للبلاد[3]. واختار العثمانيين مدينة الجزائر عاصمة للقطر الجزائري. وقد بدأ نفوذ المدينة يمتد إلى أطراف البلاد بامتداد النفوذ التركي، إلى أن أصبحت سيدة المدن الجزائرية من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية.

---

(1) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني** ...، ص ص 31-32.

(2) علي عبد القادر حليمي، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها ما قبل 1830**، الطبعة العربية الدار الفكر الاسلامي، الجزائر، 1972، ص ص 274-275.

(3) Claud Bontems, **Manuel des institutions Algériennes de la domination Turque à l'indépendance**, Gujas, Paris, 1976, p. 84.

كانت مدينة الجزائر وضواحيها تشكل ما يعرف بدار السلطان، باعتبارها مقر الحكم ومركز السلطة. ويعود ظهور النواة الأولى لهذا البايلك إلى عام 922هـ/1516م، وذلك عندما استنجد سالم التومي وأعيان مدينة الجزائر بالأخوين عروج وخير الدين، لتحرير صخرة البنيون من السيطرة الإسبانية[1].

بعد دخول الأخوين عروج وخير الدين إلى مدينة الجزائر وفشلهما في محاولة تحريرها من الإسبان، اتجه عروج إلى المنطقة الغربية حتى وصل تنس، بينما اتجه أخوه خير الدين إلى الناحية الشرقية من المدينة حتى وصل دلس، ومن ثم أصبحت هذه المنطقة تشكل دار السلطان، وهي أول نواة للإدارة العثمانية في الجزائر وذلك عام 922هـ/1516م[2].وسميت بهذا الإسم لأنها تابعة مباشرة للداي، ويسيرها نيابة عنه قائد تركي سمي آغا العرب، يقوم مقام الباي ويخضع مباشرة للداي، وعادة ما يكون من أقاربه[3].

وتشمل دار السلطان: مدينة الجزائر والقليعة والبليدة ودلس وشرشال، وهي في نفس الوقت مقر للداي والديوان[4]. وتمثل أيضا قاعدة الملك ومقر الإمارة.

وكان الأمير يسمى بايلرباي ابتداء من خير الدين الذي لقب بلقب الباشا، وأعطى نفس الإسم لخلفه أي حسن آغا وحسن بن خير الدين، ثم بعد ذلك أصبح الأمير ينتخب من طرف مجلس الشورى ويعزل منه، إلا أن المبايعة كانت للسلطان العثماني الذي كان يصادق على انتخاب الأمير الذي حمل لقب الداي[5].

---

(1) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني**.... ، ص 32.

(2) نفسه.

(3) إسماعيل بن النعمان، **مدينة دلس (تدلس) دراسة تاريخية وأثرية خلال العهد الاسلامي**، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 48.

(4) walsin Esterhazy, **de la domination Turque dans l'ancienne régence d'Alger**, Librairie de char les gosselin , Paris, 1840, p.165.

(5) أحمد مازوني، **التاريخ الإداري لبلديتي باليسطرو "الأخضرية حاليا"**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 50.

2- مميزات دار السلطان:

أ- حدود دار السلطان:

اختار الأتراك لأول مرة مدينة الجزائر عاصمة للقطر الجزائري، وأخذ نفوذ المدينة يمتد إلى أطراف البلاد بامتداد النفوذ التركي، إلى أن أصبحت سيدة المدن الجزائرية، من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية، وكانت مدينة الجزائر مقر الباشا ثم الداي أو سلطان البلاد. وقد عرفت بدار السلطان أو المحروسة[1]. وتشمل دار السلطان مدينة الجزائر العاصمة وضواحيها، وهي تمتد من دلس شرقا[2] إلى تنس غربا، ومن ساحل البحر المتوسط شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا.وكان موقعه يتوسط الأقاليم الإدارية الأخرى، حيث امتد على حوالي 150كلم من الشرق إلى الغرب، وعلى 50كلم من البحر المتوسط شمالا إلى سفوح جبال الأطلس جنوبا، وقد بلغت مساحته الإجمالية ما يقارب 6500كلم^2[3]. وتضم إقليمي الساحل ومتيجة[4].

ب- الوسط الطبيعي:

التضاريس: تتميز التضاريس بدار السلطان بأنها تتألف أساسا من مجموعة من التلال و بطون الأودية التي تتبع بالموازاة كتلة بوزريعة الجبلية ، التي تصل إلى وادي الحراش ، وهي تضاريس صعبة تخترقها شبكة متشعبة من مجاري المياه الصغيرة .وتتشكل تضاريس دار السلطان من ثلاث مجالات مختلفة تتمثل في:

أ- كتلة بوزريعة الجبلية (407م): وهي تشكل مرتفعا من الصخور القديمة يحده وادي بني مسوس، وهضبة الأبيار ووادي قريش، وتنزل المنحدرات الشمالية تجاه ساحل البحر. أما المنحدرات

---

(1) حليمي، المرجع السابق، ص 275.

(2) اختلفت المصادر والمراجع حول حدود دار السلطان من الناحية الشرقية، بحيث أن بعضها أشارت إلى أن حدودها تنتهي عند مصب واد سيباو وفي البحر غرب مدينة دلس، وأن هذه الأخيرة تابعة لبايلك الشرق، وهو ما يفسر أن مدينة دلس كانت منطقة صراع ونفوذ بين دار السلطان وبايلك الشرق. أنظر: بن النعمان، المرجع السابق، ص 48.

(3) عمر حرفوش، **الإدارة العثمانية في الجزائر "الإدارة المركزية نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2009، ص107.

(4) هلايلي، المرجع السابق، ص146.

الجنوبية فهي أقل حدة، وتنقسم إلى منحدرين يفصل بينهما خط قمم ينطلق من قرية بوزريعة ويتجه إلى دالي إبراهيم.

ب- تلال مدينة الجزائر: وهي هضاب صغيرة ذات ارتفاع منخفض يتراوح بين 100 و200م. وهي سطحية وتنحدر بشكل طفيف نحو الغرب في اتجاه البحر، بدءا من منحدرات تلال أولاد فايت (200 إلى 250م)، دالي إبراهيم (278م)، ورأس بن عان (203م) والدويرة (231م)،وباينام (286م)، وصولا إلى شبه جزيرة سيدي فرج التي تتقدم داخل البحر بعرض 800م ومساحة 08 هكتارات[1].

ج- المناخ: تتميز دار السلطان (مدينة الجزائر) مثلها مثل كل الجهات الساحلية بمناخ بحري معتدل إلى حد كبير، بحيث يكون صيفه حار نسبيا بمتوسط حرارة قدره 24 درجة مئوية، بينما يكون الشتاء لطيفا يتراوح متوسط الحرارة خلاله بين 11 و12 درجة مئوية أما بالنسبة للرياح فتغلب عليها الرياح الغربية في الشتاء والتي تهب من أكتوبر إلى أفريل، وهي رياح دافئة محملة بالرطوبة المطلقة المرتفعة بمدينة الجزائر مع تغيرات طفيفة، فالهواء يكون طول السنة مشبعا بالرطوبة التي تبلغ 80% على ساحل البحر، وتبلغ الرطوبة أعلى مستوياتها في شهر ديسمبر[2].

3- التقسيمات الإدارية في دار السلطان:

تختلف مقاطعة دار السلطان عن غيرها من الأقاليم (البايليكات) بالتأثير المباشر لحكم الوجاق المركزي فيها، فهي تنقسم من الناحية الإدارية إلى ثلاث مناطق تتمثل في:

-أولها المنطقة شبه الحضرية المتمثلة في فحوص المدن، وهي تشمل المناطق المحيطة بمدينة الجزائر

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر "دار السلطان" أواخر العهد العثماني (1791- 1830)**، البصائر الجديدة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 27-28.

[2] نفسه، ص 29.

وبلغت مساحتها حوالي 150كلم^2[1].

وفحص مدينة الجزائر يتميز عن غيره من فحوص المدن الجزائرية في العهد العثماني باتساعه وارتباطه بالمدينة من حيث النشاط البشري والزراعي خاصة، فقد كان يشكل ظهيرا جغرافيا واقتصاديا لمدينة الجزائر مركز الحكم ومقر الإدارة المركزية للبلاد الجزائرية ي العهد العثماني، وفحص مدينة الجزائر تحده من الشرق والجنوب والغرب أوطان متيجة. ويحمل حسب جهاته الثلاث تسميات أبواب المدينة التي تنفتح عليه، فيعرف في الجهة الشرقية بفحص باب عزون[2]، وفي الناحية الجنوبية بفحص باب الجديد[3]، وفي الطرف الغربي بفحص باب الوادي[4]. ويشرف على إدارتها قائد أو حاكم المدينة بالاعتماد على قياد الفحوص[5].

-ثانيها منطقة ريفية تخضع للبايلك ولإدارة آغا العرب المباشرة والقوية، ويستعين آغا العرب في إدارة شؤونها بقياد الأوطان.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر "الفترة الحديثة والمعاصرة"**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص ص 140-141.

[2] **فحص باب عزون:** ويشمل الحامة، العناصر، وخنيس، والقبة، وبئر مراد رايس، وبئر خادم وعين النعجة، وعين السلطان، وعين الربط، والحراش، وتيقصرين، وسيدي صاحب الطريق، والقادوس، ويحي الطيار، وبن عطية، وأم العجائز، وغيران الذيبة، وتاقرارت، وعين الأزرق، وتافورة، وتيفلولت، وكاف النسور. أنظر: سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر**...، ص 26.

[3] **فحص باب الجديد:** ويضم حيدرة، وعين عطية، وعين الرمانة، ووادي الرمان، ووادي القلعي، والخندق العميق، وبوقرة، وبرج مولاي حسن، وبرج مولاي محمد، ورحى الريح، والتلاوملي، والمجبر القديم، وبني مسوس، و بئر الدروج، وبئر الطويلية، والأبيار، وعين الزبوجة، والوشايحية، وبني ربيعة. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، **الأوقاف بمدينة الجزائر" دلالات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية"**، مجلة دراسات انسانية، عدد خاص، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 60.

[4] **فحص باب الوادي:** يضم كل من بوزريعة، والزغارة، وبوسكور، ووادي قريش، وأبو النور، والسد، وأقنان، والمنية، وبومعزة، والعيون السخاخنة، ومرسى الذبان، وسيدي يعقوب، والصنابجة، والحمام المالح، والناظور، وبئر السمان. أنظر: سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر**...،ص 26.

[5] ناصر الدين سعيدوني ، **دارسات تاريخية في المكتبة والوقف والجباية**، ط1، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص ص 254-255.

-ثالث هذه المناطق قبلية "عشائرية" مراقبة بشكل جزئي، فهي غير مباشرة لسلطة البايلك وآغا العرب التي تمارس بواسطة قياد القبائل الذين كانوا يعتمدون بدورهم على الشيوخ المحليين[1].

أما بالنسبة للأوطان: فهي تلك المناطق التي استقرت بها القبائل القاطنة بسهل متيجة وأطرافه،وبمرور الزمن أخذت هذه الأوطان أسماء تلك القبائل، وقسمت إلى ثمانية[2] أوطان: وطن بنو منصور ووطن السبت، ووطن بني خليل، ووطن بني موسى، ووطن خليفة، ووطن الخشنة، ووطن بني جعد، ووطن يسر[3]. وكل وطن مكون من دواوير يسكنها أهالي، ومن أحواش يملكها موظفو السلطة التركية وأيضا الانكشارية والمرابطون وبعض الأثرياء الجزائريين.

وتختلف وضعية الأوطان بعضها عن البعض، فالأوطان التي تشكلت منها ضواحي مدينة الجزائر، لم تكن تركيبتها الاجتماعية حسب القبائل والأعراش، ولكنها كانت مقسمة تقسيما إداريا دقيقا[4]. وكانت الخلية الأساسية للتقسيم الإداري في ضواحي العاصمة (الحوش) الذي قد يكون عبارة عن مزارع يملكها مواطن سام أو قائد عسكري أو أحد أفراد طائفة الرياس. وقد يكون هذا الحوش مركبا من عدة منازل صغيرة يملكها فلاحون فقراء[5] وكل وطن من هذه الأوطان كان يسيره قائد تركي، وكل منطقة أو جماعة يسيرها شيخ وفي بعض المناطق الكبيرة نجد لكل شيخ شيوخا، وكل هؤلاء القادة يتبعون آغا العرب[6].

كان إقليم دار السلطان مقسما إلى عدة قيادات، وكانت هذه القيادات يترأسها موظفون برتبة قائد، مقابل دفعهم حقوق استغلال الوظيفة بالعملة النقدية وبالمنتوجات المحلية أو ما يسمى

---

(1) (N) Saidouni, « ***La vie rurale dans l'Algérie de 1791 à 1830*** », in R.H.M, N°61-62, juillet 1999, PP. 185-186.

(2) وردت أسماء أخرى لهذه الأوطان، ولكن بعدد ستة أوطان فقط وهي سيباو، والمدية، ومليانة، وبني جعد، وبليدة، وبوفاريك. أنظر: de paradis, op. cit, p 117.

(3) بن النعمان، المرجع السابق، ص 49.

(4) (L)RINN, « ***Le Royaume d'Alger sous le dernier dey*** » **in** R. A.N^0 41, 1897, p 130.

(5) الميلي، المرجع السابق، ص 295.

(6) عباد، المرجع السابق، ص 291.

بالعوايد،وهي تتوزع على القطاعات الثلاث لإقليم دار السلطان القطاع الشرقي، والقطاع الأوسط والقطاع الغربي[1].

وهذه القيادات تدمج ضمن الأوطان، فهي جزء من الوطن كما تنسب إلى القبائل القاطنة بها،ومن بين القيادات نذكر التي دمجت في وطن السبت و حجوط الذي ينسب هو كذلك إلى القبيلة التي تقطن فيه، ومنها نذكر قيادات صوماتة وبني مناد وموزاية الجبلية، وهي تدار من طرف آغا العرب عن طريق القياد.

وبما أن القيادات تمثل الوحدات الإدارية الكبرى، فهي لم تكن محددة وبصفة دقيقة، فهي تتغير حسب الفترة الزمنية وأيضا نظرا لتغير نظام الحكم والحكام، إذ كانت بعض المقاطعات مثل قيادة "يسر" التي كانت ضمن المجال الإداري لدار السلطان، إلا أنها في الحقيقة كانت تابعة لقيادة سيباو، أيضا ما يلاحظ بالنسبة لهذه القيادة [2]،أن وطن بوحلوان الذي كان تابعا لقيادة مليانة ألحق بإقليم دار السلطان، ليكون تحت إشراف آغا العرب، وكان الهدف من هذا مراقبة معبر وادي جر، كما ألحقت أوطان بني سليمان وعريب وبني خلفون بسلطة آغا، وهذا بعد اقتطاع وطن حمزة من بايلك قسنطينة سنة 1820م، أما قيادة بني مناصر فتتبع قائد مدينة شرشال[3].

كان القائد يؤدي نفس المهام الموكلة للحاكم خارج المدن، فهو يخضع مباشرة لآغا العرب الذي يكلفه بمهام الشرطة والحراسة، وأيضا تنفيذ حكم الإعدام الذي يكون الشنق قرب باب عزون، كما يسهر على الحفاظ على الأمن والطمأنينة في نواحي العاصمة وكان القياد في الغالب موظفون من خارج الوطن، وهم ليسوا من القبائل القاطنة به، والهدف من ذلك تفادي حدوث صراعات بين القبائل والتنافس بين أعيانها[4]. والقياد نوعان: قياد مكلفون بتسيير الأوطان، وقياد يؤدون مهام ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

---

[1] De Paradis, **op.cit**., pp. 31, 33.

[2] الزهار، المصدر السابق، ص48.

[3] سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر**... ، ص 164.

[4] حرفوش، المرجع السابق، ص 108-109.

أما بالنسبة لمشيخات المدينة، فهي تتمثل في بوزريعة، وبني مسوس، وزواوة، وعين الزبوجة والحامة والقبة، والقصبة، وبئر خادم[1]. ويشرف على الحضر أو سكان المدينة إداريا الحاكم، الذي ترجع إليه أمور الضرائب وما يتعلق بها.

وبعد الحاكم يأتي شيخ البلدية "رئيس البلدية" ويساعده الأمناء والمشرفون[2]، إذ كان لكل حرفة أمينها الخاص بها، ولكل حي مشرف خاص به.

4- النظام العام في دار السلطان:

كانت مقاطعة دار السلطان تقسم إلى أوطان، التي هي في الأصل أطر لتنظيم القبائل. وقد أصبحت هذه الأوطان تمثل واقعا إداريا وأداة لتوزيع السكان والتحكم فيهم، بعد تلاشي التنظيم الاجتماعي للقبيلة التي انقسمت إلى جماعات صغيرة أو زمامات خاصة في المناطق السهلية[3].

هذا ما جعل إقليم دار السلطان يعرف خلافا للأقاليم الجزائرية الأخرى تنظيما إداريا مستقلا تماما عن التقسيمات القبلية أو العرقية[4].

كانت مدينة الجزائر تتمتع بأمن كبير، وهذا نظرا للدور الفعال الذي تلعبه الشرطة المسماة بالشاويش، بحيث لا تكاد جريمة تفلت من رقابتها، ويذكر وليام شالر واصفا الشرطة بقوله: "لا توجد مدينة في العالم تبدي فيها الشرطة نشاطا أكبر مما تبديه الشرطة الجزائرية التي لا تكاد تفلت عنها رقابة جريمة، كما أنه لا يوجد بلد يتمتع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر"[5].

---

(1) Bontems, **op.cit**., p.52.

(2) حليمي، المرجع السابق، ص 275.

(3) سعيدوني، **الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر**...، ص 166.

(4) L.RINN, « ***Le Royaume d'Alger sous*** … », p.130.

(5) شالر، المصدر السابق، ص 77.

ومن أجل السير الحسن لدور الشرطة قسمت النوبة إلى شرطة النهار بقيادة الكاهية[1] وهو رئيس الشرطة، والشرطة الليلية بقيادة المزوار[2].

ساعد هذا الجو من الاستقرار في ازدهار التجارة ورفاهية السكان، وكان يوجد بدار السلطان مقر قناصل الدول الأجنبية التي تربطها معاهدات دبلوماسية مع الجزائر، وهؤلاء القناصل يتمتعون بالحصانة،وعندما ينزل القنصل من السفينة التي تحمله إلى البر تطلق المدافع الجزائرية خمس طلقات تحية له، ونفس التحية تؤدى له عندما يغادر البلاد ويرحل منها نهائيا، والقنصل عندما يحل بالجزائر يقدم أوراق اعتماده، وفي نفس الوقت يقدم هدية إلى الداي، وإلى كبار الضباط في الحكومة الجزائرية، وتتسم هذه الهدية بطابع منحة ودية تقليدية[3].

المبحث الثاني: بايلك التيطري 947هـ/ 1540م.

كانت الجزائر مقسمة إلى ثلاث مقاطعات منذ ولاية حسن باشا بن خير الدين، الذي يحكم الجزائر ثلاث مرات، كانت الأولى بين "1544-1552م"، والثانية بين "1557-1561م"،والثالثة من "1562-1567م". وقد سميت هذه المقاطعات بالبايلك، وكان على رأس كل بايلك باي يعينه الداي[4]. الذي كانت له سلطة مطلقة في تسيير الإقليم عسكريا وإداريا وماليا.

وكان كل ما يهم السلطة المركزية أن يقدم الباي مرة كل ثلاث سنوات الدنوش[5]، أي الإتاوات التي تحصل عليها من جمع الضرائب.

---

(1) **الكاهية:** هو الضابط الذي كان يلقب بالباشي- بولكباشي، وخصص له مقر إداري بالقرب من دار الإمارة، يسمى بحانوت الكاهية، وهو يعتبر رئيس الضباط (أيا باشي)، ومن صلاحياته أيضا النيابة عن الآغا في حالة غيابه، ويستقبل أيضا شكاوي العسكر. أنظر:

Thomas Shaw, **Voyage dans la régence d'Alger**, trad: de l'Anglais par j.Marc carthy, paris, 1980, pp. 159-160.

(2) De Paradis ,op.cit., pp. 272-273.

(3) عمورة، المرجع السابق، ص 106.

(4) L.RINN, « ***Le Royaume d'Alger sous*** … », p.137.

(5) **الدنوش:** لفظ محلي يعني المحاسبة على الضرائب، وهو يتمثل في الالتزامات المالية، التي تقدم إلى خزينة الدولة، فكان جزء منها يحظى به موظفو الإيالة في شكل هدايا وترضيات عينية ونقدية تسلم في مواعيد محددة، وحسب طرق متعارف عليها، وهذه الدنوش

تمثلت البيالك في المقاطعات الإدارية الكبرى التي كان يتصرف فيها البايات، وعددها ثلاثة: بايلك الشرق عاصمته قسنطينة، وبايلك التيطري عاصمته المدية، وبايلك الغرب الذي تعددت عواصمه لدوافع سياسية وعسكرية، سببها الاحتلال الاسباني لمدينة وهران[1]، حيث كانت عاصمة هذا البايلك مازونة ثم معسكر ثم مستغانم. وبعد تحرير وهران من الإسبان سنة 1792م استقرت العاصمة في هذه المدينة، ويضاف إلى تلك المقاطعات إقليم دار السلطان السالف الذكر.

1- تأسيس بايلك التيطري:

يعتبر الفتح العربي الإسلامي للجزائر من أعظم الفتوحات تأثيرا وأكثرها عمقا وخلودا في البلاد،لقد انتشر العرب والمسلمون في كل أرجاء البلاد، واندمجوا مع السكان المحليين منذ القرن الأول هجري السابع ميلادي، ولما ظهرت الدولة الفاطمية أواخر القرن الثالث هجري العاشر ميلادي شرعت في تأسيس المدن وتجديدها، فأسس ممثلها زيري بن مناد مدينة أشير جنوب المدية. وكان ذلك في أوائل القرن الرابع هجري العاشر ميلادي، ثم طلب من ابنه بلكين[2] تأسيس مدينتي المدية وملیانة، فأسسهما في القرن الرابع هجري، العاشر ميلادي 355هـ/966م[3].

وصارت مدينة المدية فيما بعد قلعة حربية تابعة لإمارة بني توجين "إمارة وانشريس" التي تكونت في عهد باديس ابن منصور بن بلكين، وظلت منطقة المدية طيلة قرنين من الزمن موضوع نزاع بين الحفصيين

يقوم بتقديمها الباي شخصيا مرة كل ثلاث سنوات، وأحيانا يقدمها خليفة الباي، وهي تقدم في فصلي الربيع والخريف، وهذه الدنوش تكثر أو تقل تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة في كل منطقة، ويكمن دور الهدايا والترضيات في اكتساب رضا الداي وعطفه أو إثارة غضبه ودفعه إلى الانتقام. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830) ويليه قانون أسواق** .....، ص ص 94، 96.

[1] M. Belahmissi, **Histoire de Mustaghanem des origines à l'occupation Française,** centre national d'Etudes historiques, Alger, 1976, p. 39.

[2] **بلكين:** بن زيري بن مناد من أشهر أمراء صنهاجة، التي كانت من اشهر وأقوى القبائل البربرية في الجزائر، كان في خدمة الفاطميين، قضى حياته كلها في محاربة زناتة بالمغرب الأوسط حتى أقصاها عن البلاد، واستولى على المسيلة والزاب، كما استولى على فاس وسجلماسة، وهزم برغواثة، حتى وفاه الأجل وهو في طريق العودة سنة 373هـ/984م. أنظر: عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ المدن الثلاث: الجزائر، المدية وملیانة بمناسبة عيدها الألفي**، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 157.

[3] ودان بوغفالة، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية وملیانة في العهد العثماني**، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 92.

وبني مرين والزيانيين، واستولى الزيانيون على المنطقة منذ النصف الثاني من القرن السابع هجري الثالث عشر ميلادي، وأصبحت المدية ونواحيها في القرن الموالي في يد أبناء الأسرة الزيانية[1].

ففي القرن التاسع هجري الخامس عشر ميلادي حل الضعف لدى الزيانيين، فانفصلت المنطقة عنهم وانضمت إلى أمير تنس، غير أن إمارة تنس المستقلة عن تلمسان وبجاية والمتكونة من مدن مليانة والمدية وتنس، سرعان ما انتهت لصالح تلمسان، ومع ذلك أصبحت المنطقة شبه مستقلة إلى أن جاء الإخوة باربروس إلى الجزائر وشرعوا في التوسع غربا باسم الدولة العثمانية، والتي أقام بها عروج حامية من العثمانيين والأندلسيين، واصبحت بذلك من المدن الخاضعة له.

يعد بايلك التيطري من المقاطعات الأولى التي أدخلت تحت الإدارة العثمانية، كما أنه أول بايلك ظهر بعد دار السلطان، وهذا لقربه من مركز السلطة. وبالرغم من أهمية بايات التيطري، إلا أن البايلك يعتبر من أصغر البيالك مساحة[2]. ويعتبر باي التيطري أول البايات في نظام التشريفات، لكنه أقلهم شأنا[3]، من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية التي تكتسبها المنطقة التابعة له[4].

تأسس بايلك التيطري عام 947هـ-1540م[5]، وكان أصغر البايليكات، ومقره مدينة المدية،وكانت الأكثر ارتباطا بالسلطة المركزية، ووضع بجانب الباي في بايلك التيطري حاكم يتصل مباشرة بالجزائر، ويهتم بأمور القيادات الأربعة التي كان البايلك يتكون منها، وبصورة عامة لم تكن السلطة التركية الفعلية تشمل سوى مساحة الجزائر الشمالية، في حين ظلت حدود الجزائر جنوبا غير واضحة وهذا ما أثبته بعض الكتاب الفرنسيين[6].

---

(1) Kaddache, **op. cit.**, pp. 127, 129.

(2) شويتام، المرجع السابق، ص ص 32-33.

(3) يعني هذا البايلك أي الإقليم كان ضعيفا وذلك لقربه من الإدارة المركزية من جهة، ولقلة موارده الاقتصادية من جهة أخرى، أنظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال"**، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزائر، 1970، ص 52.

(4) الميلي، المرجع السابق، ص ص 295-296.

(5) محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تق، وتح: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 36.

(6) L.RINN, « ***Le Royaume d'Alger sous*** … », p.137.

2- مميزات بايلك التيطري:

أ- حدود بايلك التيطري: ضم الأتراك مدينة المدية إلى سلطتهم في مدينة الجزائر سنة 1517م، وأما بايلك التيطري فقد نظم في عهد حسن باشا بن خير الدين[1]، لكن حدوده أصبحت في شكلها النهائي بعد إعادة تنظيمه سنة 1189هـ/1775م، وهي كما يلي:

يحد بايلك التيطري من الشمال الغربي سلسلة الأطلس البليدي، ابتداء من مقطع واد بورومي الذي يتجه شمالا من ناحية الغرب إلى ناحية الشرق، وهي مواطن قبائل صوماته وحجوط وبني خليل،وبني موسى، وموزاية، وبني سليمان، وبني جعد وعريب التابعة لدار السلطان.

أما في الشمال الشرقي، فتنتهي حدوده بين جبل ديرة وجبل ونوغة، أين تقيم قبائل بني سليمان وبني جعد وعريب وقبائل وطن يسر ووطن حمزة الذي أصبح تابعا لدار السلطان[2].

ومن الغرب يحده نهر الشلف[3] عند المقطع المعروف "بنهر وزل"، وينعرج داخل التل، ويحده عند هذه الحدود مواطن قبائل أولاد عنتر، واولاد هلال التابعة لبايلك الغرب، ومن الجنوب تحده سلسلة الأطلس الصحراوي[4].

خلال زيارة الدكتور Shaw لمدينة الجزائر سنة 1720م، والتي دامت حوالي اثنى عشر سنة، أي من(1720-1732م)، وصف بايلك التيطري بأنه عبارة عن مناطق جبلية تتخللها سهول، التي هي قريبة من الهضاب، وهذا من خلال ارتفاعها على مستوى سطح البحر، والتي تنحصر بين سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي الإلتوائية[5].

---

(1) العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 85.

(2) الزهار، المصدر السابق، ص ص47-48.

(3) عباد، المرجع السابق، ص 292.

(4) فايزة بوشيبة، **بايلك التيطري من خلال الأرشيف المحلي (1073-1245هـ/1662-1830م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2006، ص16.

(5) SHAW, op.cit., p.316.

ب- الوسط الطبيعي:

- التضاريس: تتميز تضاريس مدينة المدية بأنها غير متجانسة، بحيث كانت خالية من المدن والقرى باستثناء مدينة المدية، ويشتمل سطحها على منطقة مرتفعة تنتمي إلى القسم الأوسط من الأطلس التلي، يوجد بها في الشمال كتلة طباشيرية وفي الوسط هضبة المدية، تغطي المنطقة الجبلية الشمالية الأدغال.

تشكل منخفضات المدية هضبة متموجة تجزئها أخاديد المياه لتصل إلى البرواقية وتنحدر بشدة نحو الغرب باتجاه أحواض الشلف، وتنحدر نحو الشرق باتجاه سهول بني سليمان حتى تصل بحوض يسر، كانت تخلو من الأشجار، ومن أهم القمم الجبلية في منطقة المدية مثل قمة بن شكاو BEN CHICAO 1319 متر، وقمة جبل سران SERANE 1327 متر[1].

- المناخ:

يتميز مناخ بايلك التيطري بارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف، وتنخفض بقوة في فصل الشتاء،فهو يقع على ارتفاع يبلغ حوالي 920 متر على مستوى سطح البحر، ومما يميز مناخ المنطقة أكثر هو قصر الطول الإنتقالي بين فصلي الصيف والشتاء، حيث لا يدوم فصل الربيع إلى مدة قصيرة. وما يلاحظ أنه مع نهاية شهر سبتمبر تبدأ مظاهر البرودة[2].

3- التقسيمات الإدارية لبايلك التيطري:

وضع على رأس كل بايلك حاكم برتبة باي مطلق الصلاحية في مقاطعته، يعين من طرف الداي وينوب عنه ،وغالبا ما كان اختياره يتم من صفوف الرجال المقربين لدايات الجزائر، أو ممن لهم تجربة في منصب القيادة، كما يلحق به وكيلا أو مراقبا للشؤون المالية[3]. هذا يعني أن البايات كانوا حكاما مطلقين الصلاحيات في ولايتهم، إلا أنهم كانوا تحت رقابة الداي الدائمة.

---

(1) بوغفالة، المرجع السابق، ص ص 84-85.

(2) نفسه، ص 85.

(3) عمورة، المرجع السابق، ص 107.

كانت مدينة المدية التي هي عاصمة لبايلك التيطري، تخضع لحاكم خاص خارج عن سلطة الباي،إذ جعلها الأتراك تحت إدارة حاكم تابع للديوان الكبير في مدينة الجزائر[1]. وكان الهدف من وضع حاكم بجانب الباي، من أجل مراقبة القبائل المتمردة التي لم يستطيع الباي التحكم فيها، خاصة الشمالية منها المتمثلة في قبائل سيباو قبائل يسر، وأيضا الجنوبية والمتمثلة في قبائل أولاد نايل.

هذا ما جعل السلطة التركية تتخوف من استفحال قوة هذه القبائل والانفصال عنها، أي عن السلطة المركزية في مدينة الجزائر والقريبة منها، لذا عمدت إلى وضع حاكم خاص بجانب الباي، وقسمت إدارة بايلك التيطري إلى قسمين: القسم الأول يشمل قبائل أرياف البايلك وعلى رأسها الباي، أما القسم الثاني والمتمثل في سكان المدينة وكان على رأسهم الحاكم، وهذا لا يعني انفصال المدينة عن البايلك، بل كان بينها تكامل اجتماعي واقتصادي وأيضا سياسي.

لقد لعب بايلك التيطري دورا هاما في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني للبايلك والدولة معا،خاصة على المستوى الداخلي، ذلك لجهود باياته ونجاحهم في غالب الأحيان. خاصة في جعل القبائل من مختلف مناطق البايلك تستمر في خضوعها للإدارة والسلطة العثمانية[2].

وتعتبر مدينة المدية أهم مركز سكاني في الإقليم في تلك الفترة، وعاصمة بايلك التيطري. وكان للباي إقامتان الأولى في المدية والثانية في برج سيباو[3]، وهذا في أوائل العهد التركي، وبعد ذلك استقر في المدية التي هي عاصمة البايلك.

– الأوطان والقيادات:

كان البايلك ينقسم إلى مجموعة من الأوطان، يضم كل واحد منهم عدد من القبائل يشرف عليها قياد أتراك، يتسلمون عند تعيينهم ختما وبرنوسا أحمر. وكانت مهمتهم المحافظة على الأمن العام وجمع

---

(1) L.RINN, « ***Le Royaume d'Alger sous…*** », p.33.

(2) Henri Federman et Baron Aucapitaine, « ***Notices sur l'histoire et l'administration de Beylik Titri*** », in R.A,V09, pp.280-281.

(3) **برج سيباو**: هو عبارة عن برج لم يحتل مرتبة البايلك، بناه الأتراك في بلاد القبائل للحراسة وجعلوا عليه قائد، وإن كان هذا القائد لا يحمل اسم الباي، فهو ملزم مثلهم بتقديم أموال الضرائب للداي. أنظر: عمورة، المرجع السابق، ص107.

الضرائب والقضاء، ويساعدهم في الحكم رؤساء القبائل، ويتفرع عن كل وطن مجموعة من الدواوير،يحكم كل واحدة منها شيخ من الأهالي[1]، يكون في أغلب الأحيان من أبناء الدوار، ويخضعون كلهم لسلطة الباي.

كان بايلك التيطري ينقسم إلى أربع قيادات أو مناطق وهذا من الناحية الإدارية:

أ- منطقة التل الشمالي.

ب- منطقة التل الجنوبي.

ج- قيادة الديرة أو سور الغزلان.

د- قيادة الجنوب وتشمل على قبائل الرحل وأتباع أولاد مختار[2].

قيادة التل الشمالي: تضم هذه القيادة سبعة أوطان وهي: حسن بن علي، ووزرة،وريغة،ووامري وبني يعقوب، وبني حسن وهوارة[3].

- وطن حسن بن علي: انتشرت بهذا الوطن الحدائق والبساتين التي كان المزارعون يبنون بها الأكواخ والإقامات السكنية الفردية[4]، ولهذا الوطن "الإقليم" اشترى الباي عثمان بلاد "سدون" التي اشتهرت تحت اسم "حوش عثمان" وجعلها قاعدة له لغزو الجنوب، وكذلك اشترى البلاد من الحاج النجار عام 1105هـ/1737م.وحولها إلى وقف أهلي، مرجعة أوقاف الحرمين الشريفين[5].

كان قائد هذا الوطن يترأس البرواقية الكبير، الذي كان يقصد يوم الاثنين بالاشتراك مع قائد وطن عبيد. ودواوير هذا الوطن هي: أولاد ظريف، وأولاد إبراهيم، وأولاد فرقان، وأولاد دملان، والشكوات

---

[1] عمورة، المرجع السابق،ص107.

[2] Bontems, op.cit., p.53.

[3] منور، المرجع السابق، ص 99.

[4] أ، و، ج، س، ب، السجل 38 والسجل 40.

[5] أ، و، ج، س، م، ش، ع34..

"الغرابة"،وأولاد سيدي أحمد الفرقاني، وأولاد سيدي يحي الهلالي، وأولاد سي الصحراوي[1].

– **وطن وزرة:** هذا الوطن قريب من مدينة المدية من الجهة الشمالية، يشتهر بزاوية سيدي محمد بن عيسى[2].

يهتم هذا الوطن بالزراعة المتمثلة في زراعة الحقول والبساتين والفاكهة، وأيضا يهتم بالحرف الصناعية[3].

– **وطن ريغة:** يقع هذا الوطن في الجنوب الغربي من المدية، به عدة أماكن (عقار) محبوسة،بعضها كان للباي جعفر، والبعض لأولاد ابن مرزوقة أحفاد الوالي سيدي أحمد بن يوسف[4]. ويتوزع سكان هذا الوطن على ستة دواوير رئيسية هي: أولاد مسعود ولعماير، وأولاد بوهدي، وأولاد عيسى، وصنهاجة والوطن[5].

– **وطن وامري:** يقع هذا الوطن غرب مدينة لمدية، وهو أصغر الأوطان، يتألف من ثمانية دواوير هي: أولاد موسى، وأولاد جوتة، وأولاد بلال، ورحمان، وستماتمية، وأولاد بن سونة، وأولاد دينمي وأولاد لعياني. كان باي التيطري الحاج عصمان يملك في هذا الوطن أرضا زراعية، انتقلت إليه ملكيتها من يد ورثة السيد المحجوبي، وصار وقفا منه على يد زوجته خديجة بنت سليمان[6].

– **وطن بني يعقوب:** يتكون هذا الوطن من ثمانية دواوير وهي: فروع أولاد منقبل، وأولاد علي، وأولاد تركي، ومادلة، وفورنة، وطواتيم، والبدرجن، وأولاد سي محمد بلحاج الذين تولوا قيادة العرش[7]،ويعتمد

---

(1) بوغفالة، المرجع السابق، ص171.

(2) Aucapitane et Federmane, « ***Notices sur l'histoire…*** », in R.A. VoL09, pp.280-281.

(3) بوشيبة، المرجع السابق، ص 39.

(4) أ، و، ج، س، م، ش، ع34.

(5) بوغفالة، المرجع السابق، ص 173.

(6) أ، و، ج، س، م، ش ، ع 34.

(7) أ، و، ج، س، ب السجل 35 و36 و37، 38، 40.

سكان هذا الوطن على زراعة الحبوب، وكانوا يملكون حدائق من الأشجار المثمرة،المتمثلة في التين والزيتون والعنب[1].

– **وطن حسن:** يقع هذا الوطن شرق المدية، ويعتمد سكانه على زراعة تتمثل في القمح والشعير وكذلك لديهم بساتين للأشجار. يتكون هذا الوطن من ستة دواوير هي: أولاد سعيد، وأولاد منعة وأولاد مزايا، وأولاد عمران والكرابيب وأولاد سي عيسى[2].

– **وطن هوارة:** يقع هذا الوطن غرب وطن حسن بن علي، يعتمد سكانه على الزراعة، وتتمثل دواويره في: اللواتة ومناصرية، وتوجد بهذا الوطن آثار رومانية قديمة منحوتة على الأحجار الضخمة، إذ يعتبر من المستوطنات الرومانية القديمة[3].

ب– قيادة التل الجنوبي: تضم هذه القيادة عدة أوطان تتمثل في: أولاد ديد، والعبيد، والدوائر،وأولاد حميد، وأولاد سي أحمد بن يوسف، وبني حسين، والربايع، وأولاد علان، والتيطري والسواري، وأولاد معروف، والدهيمة وأولاد حمزة[4].

وتتفرع هذه الأوطان إلى عدة دواوير منها: أولاد عزيز الشنغا، وأولاد سي ناجي، وأولاد كثير،وجمعة، وأولاد علي بن داود، وأولاد سكري وغيرها[5].

ويعتمد سكان هذه الأوطان على الزراعة التي تعتبر مصدر عيشهم.

ج– قيادة الديرة أو سور الغزلان:تشكل هذه القيادة دائرة خاصة تضم: أولاد دريس، وأولاد بركة، وأولاد فرحة، وأولاد بوعريف، وأولاد مريم العذاورة، وبني عقبة، وأولاد سليمان، وأولاد عبد الله،وأولاد علوش، ومغراوة، وأولاد سيدي عيسى، وأولاد موسى، أولاد سيدي عمر وجواب وأولاد

---

[1] أ، و، ج، س، ب، السجل 35.

[2] أ، و، ج، س، ب، السجل 38.

[3] بوغفالة، المرجع السابق، ص 173.

[4] عباد، المرجع السابق، ص 300.

[5] بوشيبة، المرجع السابق، ص ص 42-43.

النهر[1].

تتفرع أوطان هذه القيادة إلى عدة فروع نذكر منها: أولاد سلطان، وأولاد زنيم، أولاد زيانة، أولاد مسالم، وأولاد سي داود التي تنتمي إلى وطن أولاد موسى[2]. وأيضا لواتة، ودنادنية، وتهتم القبائل بالزراعة المتمثلة في القمح والشعير وهذا حسب طبيعة المنطقة، وتتميز قبائل هذه المنطقة بالاستقرار وتنتقل للرعي ما بين شمال وجنوب سلسلة ديرة الجبلية[3].

د- قيادة الجنوب: تتكون هذه القيادة من القبائل الآتية: قبائل رحمان، والزناخرة، والعبدلية، والموايدة ويعني بها الشراقة والغرابة، وأولاد مختار الشراقة الصحاري، وأولاد الشايب، وبني بوعيش،وأولاد نايل الحرازلية ولرباع[4].

- وطن الزناخرة: ويقع هذا الوطن جنوب أولاد أحمد، ويتألف من الفروع الآتية: أولاد عمر، وأولاد سي عيسى، وأولاد غانم، وأيضا قبائل الحراكتة والصاولة وأولاد ساعد.

- وطن العبدلية: تتألف من الفروع الآتي ذكرها: أولاد سي عبد الله وأولاد مهري، وأولاد هداد، واولاد سي علي، وأولاد سي داود[5]، وهي قبائل بدو ورحل يقيمون في الخيام.

- وطن أولاد مختار[6]: وتمثل العائلة الحاكم الحقيقي لمنطقة بايلك التيطري، إلا أن العثمانيين عرفوا كيف يفرقون هذه العائلة إلى قسمين: صف غربي وصف شرقي، وجعلتهما يتطاحنان فيما بينهما من أجل تولي شؤون البايلك. وكان الداي تارة يميل إلى الصف الغربي ويستشيره في شؤون البايلك، وتارة أخرى إلى الصف الشرقي، لذا كانت لها علاقة مباشرة مع الباي، وكثيرا ما ساعدته في إخضاع القبائل المتهربة من دفع الضرائب.

---

[1] (B) Aucapitaine et (H) Federmane , « ***Notices sur l'histoire et l'administration du beylik de Titeri*** », in R.A ,N° 11, 1867 ,pp.113 ,121.

[2] بوشيبة، المرجع السابق، ص 47.

[3] بوغفالة، المرجع السابق، ص102.

[4] Aucapitaine et Federmane, « ***Notice sur l'histoire*** ….. » in R.A ,N° 11, 1867 ,pp. 115-121؛ بوغفالة، المرجع السابق، ص104.

[5] بوشيبة، المرجع السابق، ص 44.

[6] بوغفالة، المرجع السابق، ص 103.

– **بني بوعيش:** كانت هذه القبيلة تحت مراقبة خوجة الخيل، وتنقسم إلى أولاد سي داود وأولاد ثابت[1].

– **أولاد نايل:** تمتد شرقا إلى بوسعادة وغربا إلى جبال عمور، سكانها يهتمون بتربية المواشي مثل الإبل[2]، وتتمثل فروع هذه القبيلة في: أولاد عيسى الورق" وأولاد عيسى السواقي، وأولاد ساعدين سالم، وأولاد سي محمد وأولاد يحي بن سالم.

لم تكن هذه القبائل تخضع كلها للبايلك خاصة في أواخر العهد العثماني، فمنها ما أصبح يتبع للسلطة المركزية في الجزائر، ومنها من استقل [3] عن الأتراك. ومنها ما يدخل في عداد الحلفاء أو الأتباع[4].

أما بالنسبة للمناطق التي لم تتبع إداريا إلى بايلك التيطري أو أعوانه، رغم وقوعها داخل أراضي البايلك نذكر منها: قبائل الرحمان والزناخرة، والبواعيش الذين كانوا تابعين إداريا لخوجة الخيل الذي كان يفوض أمور إدارتها إلى قائد العرب[5]. وإلى جانب هذه القبائل كانت هناك قبائل أخرى لم يستفد وضعها الإداري، بحيث كانت تتبع تارة بايلك الغرب وتارة أخرى بايلك التيطري، وهي التي كانت تقطن في قصور الأغواط وتاجمونت وغيرها[6].

---

(1) بوشيبة، المرجع السابق، ص ص 43-44.

(2) الزهار، المصدر السابق، ص 52.

(3) بالنسبة للقبائل المستقلة نذكر منها: أولاد "دريس والعذاورة، وأولاد سيدي عيسى، وعزيز والسحاري وأولاد نايل، ولرباع، وبني ميزاب، والشعانبة، وورقلة والمخادمة. أنظر: عباد، المرجع السابق، ص 301.

(4) أما بالنسبة للقبائل التي تدخل في خانة الأتباع نذكر: زاوية سيدي حامد بن يوسف، وأولاد سيدي لخضر، وقصر زاوية سيدي البخاري، والمشيخة الوراثية لأولاد سيدي عبد الله، وأولاد عامر وهم مرابطون وأشراف، وأولاد سلامة، والمشيخة الوراثية لأولاد مختار "صف أولاد عدة الشرافة" و"صف أولاد علي الغرابة". أنظر:

Federmane et Aucapitaine, « **Notices sur**… », in R.A,N° 11, 1867 ,pp. 360-361.

(5) Federmane et Aucapitaine, « **Notices sur**… » in R.A,N° 09, 1865 ,pp. 299,301.

(6) ibid.in R.A.N°11, pp 115, 120.

4- نظام تحصيل الضرائب: يقصد به استخلاص الضرائب، ومعاقبة الممتنعين عن أداء المطالب المخزينة. وقد جرت العادة أن تنطلق هذه الحملات العسكرية التي كانت تعرف بالمحلات[1] من مركز البايليكات الثلاث "قسنطينة والمدية ووهران" أثناء فصلي الربيع والخريف لجمع الضرائب، وتتشكل هذه المحلات من القوة التركية المقيمة بمراكز البايليكات وتجوب محلة الأرياف مدة طويلة قد تصل إلى سنة أو سبعة شهور، تستخلص الضرائب وتفرض العقاب على الممتنعين[2].

وكانت محلة بايلك التيطري التي تنطلق من عين الربط "ساحة أول ماي بالجزائر" وتلتحق بالبايلك عن طريق الأخضرية ووادي يسر، وتمر بسهول غريب، وكذلك سور الغزلان لتلحق العقاب بقبائل قيادة ديرة وأعراش التيطري الجنوبية[3].

ومما يلاحظ أن المحلة قد تأخذ شكل حملة عسكرية واسعة النطاق، من أجل توسيع نفوذ البايلك. وكان باي التيطري يملك قوة عسكرية تتمثل في خمسين صبايحي، وخمسة عشر مكاحلي يتركب منهم حرسه الخاصة، كما كانت نوبة المدية تتركب من خمسة صفارات[4](مائة وعشرين جنديا)، إضافة إلى قوة احتياطية تتكون من مائتين زبنطوط في البرواقية، أما بالنسبة لسور الغزلان فكانت فيها حامية تتركب من ثلاثين جنديا وستين احتياطيا[5].

---

(1) **المحلة:** جمع محلات وهي تمثل أهم مؤسسة إدارية في إيالة الجزائر، واتخذت شكل سلطة متنقلة تقوم بجباية الضرائب والرقابة والتأديب، والمحلة لم تكن من إنشاء الأتراك في بلاد المغرب، وإنما هي مؤسسة قديمة كانت قبل وجود العثمانيين، ولكن الأتراك عملوا على إعادة بعثها، لأنها كانت تمثل السلطة في قمع المتمردين. لأنها عبارة عن فرق عسكرية ترسل من مدينة الجزائر مركز السلطة إلى البيالك الثلاثة. وكانت هذه المحلات تخرج إلى الأرياف مرتين في السنة، في فصل الربيع والخريف، وكانت مهمتها مساعدة البايات على جمع الضرائب من القبائل. أنظر: أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية 1519-1830م)**، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 19.

(2) اسكندر محمد المختار، **المدية بين القديم والحديث**، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص 42-43.

(3) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص ص 36-37.

(4) **صفارات مفردها صفرة:** وتعني المائدة التي يجتمع حولها الانكشارية للأكل أو مناقشة أمور الدولة، وتطبق أيضا على الكتيب التي تتكون عادة من 16 إلى 21 مجند. أنظر: شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر...**،ص ص19-20.

(5) الميلي، المرجع السابق، ص 296 ؛

L.RINN, « ***Le Royaume d'Alger sous***..., pp. 339-340.

كان النظام العسكري يهدف إلى الحفاظ على النظام الداخلي، وضمان تحصيل الضرائب، ولهذا الغرض حافظ العثمانيون على وجود حاميات في كل النقاط المحصنة، التي تؤمن لهم المواصلات وتحد من ثورات الأهالي[1]. كما أنهم كانوا يقومون بضم بعض القبائل المحاربة في خدمتهم، مقابل منحها بعض الامتيازات، كالإعفاء من الضرائب والرسوم، ما عدا الضرائب الشرعية المتمثلة في الزكاة[2].

وكان بايلك التيطري يقدم زكاة الغنم لبيت المال ويوزع الأشياء الأخرى على أرباب الدولة، وكذا في عيد الأضحى. لكن العشور فلا يبعث، لأن عمالته أغلبها صحراء، وسكانها العرب أصحاب غنم لا حرث لهم .والذي يقبضه من الرعية شيء قليل[3]. وقد بلغت ضريبة العشور[4] والزكاة في بايلك التيطري 1330حمولة جمل[5].

تميز هذا الإقليم لكون عاصمته مدينة المدية، كانت تحت إدارة حاكم تابع مباشرة لديوان مدينة الجزائر، وذلك لقربه من دار السلطان، دون أن تكون للباي أي سلطة عليه، كما كان يحتوي على مناطق شاسعة، ولكن إدارتها لم تكن من اختصاص الباي وأعوانه، وهي المناطق التي سكنتها القبائل المعروفة بالعزل، والتي اقتطعها الباشوات من بايات التيطري، حيث ظلت قيادة سيباو تابعة لبايلك التيطري إلى غاية 1769م، وبعد تمرد فليسة اقتطعت هذه القيادة عن بايلك التيطري، وألحقت بدار السلطان[6].

---

(1) ناصرالدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**، ص 30.

(2) محمد المختار، المرجع السابق، ص 42.

(3) الزهار، المصدر السابق، ص47.

(4) **ضريبة العشور**: كانت وحدة القياس التي تحدد بها ضريبة العشور هي الزويجة والمقصود بها زوج من الثيران يستعملان لجر سكة الحراثة، لذلك فرضت على من يملك زويجة واحدة ضريبة قدرها عشر كيلات، ومن يملك ثلاث زويجات أي ستة ثيران مخصصة للحراثة دفع ثلاثين كيلة من القمح أو الشعير. أنظر: حرفوش، المرجع السابق، ص 47.

(5) ناصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية العقارية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 82.

(6) بوغفالة، المرجع السابق، ص ص95، 103.

المبحث الثالث: بايلك الغرب 970هـ/ 1563م.

كانت الدولة العثمانية لما دخلت إلى الجزائر عاجزة عن وضع جميع القطر الجزائري من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه، تحت يد حاكم واحد، لأن هناك من الجزائريين، من هو مساند للحكم العثماني في الجزائر، وهناك من هو معارض، أي ضد حكم العثمانيين، إلا أن الغلبة كانت للرأي المساند، وعليه كان على العثمانيين الحرص لتفادي الفوضى والاضطرابات ومنع التمردات، لهذا قسم القطر الجزائري إلى أربعة بايليكات، أحدها كان تحت تصرف الباشا مباشرة كدار السلطان بالعاصمة،أما البايليكات الثلاثة كانت تحت تصرف البايات، ومنها بايلك الغرب الذي يتفتح على عدة كيانات وتجمعات بشرية هامة للمملكة المغربية، والمناطق الصحراوية.

1-تأسيس بايلك الغرب:يعود تاريخ ظهور البايليكات كتقسيم إداري وسياسي في إيالة الجزائر إلى عهد حسن باشا خير الدين[1].وقد تأسس بايلك الغرب سنة 970هـ/1563م. وكانت عاصمته ما زونة ثم معسكر ثم وهران بعد تحريرها نهائيا من الإسبان سنة 1792م[2].

كان بايلك الغرب في بداية الأمر يتولاه بايان اثنان، أحدهم يستقر بمدينة مازونة والآخر بمدينة تلمسان، وهذا يعني أن البايلك قسم إلى قسمين[3]. وفي عام 1706م وحد القسمين وأصبح يعين عليهما باي واحد، جعلت قاعدة حكمه قلعة بني راشد، ثم معسكر، وبعدها وهران ما بين 1708-1732م. ثم مدينة مستغانم وأخيرا وهران بعد تحريرها الثاني والأخير عام 1792م[4].ويختلف بايلك الغرب عن بقية البيالك لعدم استقرار عاصمته، حيث يلاحظ أن عاصمة بايلك الغرب لم تكن مستقر بمكان واحد. فقد انتقلت من مدينة إلى أخرى، ففي البداية كانت ما زونة مقرا لهذا البايلك. وخلال

---

(1) Esterhazy, **op.cit.**, p.165.

(2) بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 36.

(3) يحي بوعزيز، **وهران عاصمة**...، ص76.

(4) الزياني، المصدر السابق، ص 190.

تولي هذه الإيالة مصطفى بوشلاغم[1]، الذي لجأ إلى الجمع بين مقر عاصمة بايلك الغرب، الذي كان يتولاه بايان، مازونة في شرق الإيالة، وتلمسان بغربها، ووقع اختياره على مدينة معسكر عام 1701م،وأصبحت عاصمة البايلك، ثم انتقل إلى محاصرة وهران وتمكن من تحريرها في عهد الداي محمد بكداش سنة 1708م، ثم مستغانم وأخيرا انتقل المقر إلى وهران بعد تحريرها في عهد الداي محمد الكبير[2]، ومنذ ذلك التاريخ ووهران عاصمة بايلك الغرب الجزائري[3].

2- مميزات بايلك الغرب:

أ- حدود بايلك الغرب: ما يلاحظ أن بايلك الغرب كان أقرب إلى بايلك التيطري ودار السلطان من بايلك الشرق، هذا من الناحية الطبيعية، باستثناء المدن والمناطق الجنوبية، كما أن هذا البايلك كان معرض للجفاف بسبب موقعه في ظل الجبال المغربية والإسبانية[4]، أيضا هذا البايلك كان عرضة للحروب المتواصلة بداية بالإسبان، وأيضا الحملات المغربية التوسعية التي كانت تحاول الاستيلاء عليه عامة، وعلى تلمسان خاصة، إضافة إلى عدة حركات تمردية قادها الدرقاويون ثم التيجانيون. ولهذه الاعتبارات كان يغلب على البايلك الطابع العسكري [5].

ولقد عملت الدولة العثمانية منذ إلحاق إيالة الجزائر بالخلافة العثمانية باستانبول، على تحديد الرقعة الجغرافية التي تطبق فيها قوانينها السياسية والإدارية، ولقد عرفت كل من الجهتين الشرقية والغربية

---

[1] يوسف المسراتي مصطفى، الملقب ببوشلاغم، تولى الحكم بعد وفاة الباي شعبان، وقد تربى الباي بوشلاغم في مقر الداي بكداش خوجة داي الإيالة، وكان هذا الداي يكن له محبة كبيرة، لذا اختاره أن يكون بايا لبايلك الغرب، دام حكمه من 1708 إلى 1732، توفي الباي بوشلاغم عام 1737 ودفن بمدينة مستغانم. أنظر:فتيحة الواليش، **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر ميلادي**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1994، ص ص18-23 .

[2] **محمد الكبير**: هو محمد بن عثمان بن إبراهيم الكردي، الملقب بمحمد الكبير، تولى قيادة بايلك الغرب من 1784 إلى 1799م، قام بأعمال هامة مجدت اسمه، منها تحرير وهران عام 1792م، توفي عام 1799م. أنظر: مولاي بلحميسي، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ش، و، ن، ،ت، الجزائر، 1979، ص ص 151، 155.

[3] الواليش، المرجع السابق، ص 17.

[4] عباد، المرجع السابق، ص ص 293-294.

[5] L.RINN, « ***Le Royaume d'Alger...*** », pp. 135, 137.

حروب دامية، من أجل تحديدها فمن الجهة الشرقية كان وضع إيالة تونس كما سيتم توضيحها في بايلك الشرق.

أما بالنسبة للناحية الغربية فكان واد ملوية منذ عهد الزيانيين الحد الفاصل بين إيالة الجزائر والمملكة المغربية[1]، ولكن الضعف الذي حل في الأسرة الزيانية وأدى إلى تفككها السياسي، واستنجاد أهالي تلمسان بسلطان بني مرين سنة 1551م أيقظ أطماع المغاربة في التوسع.

بعد فتح تلمسان نهائيا من طرف الأتراك سنة 1555م، تم الاتفاق بينهم وبين حاكم فاس، على أن خط ملوية هو الحد الفاصل بين إيالة الجزائر وفاس[2].

وبعد إعتلاء الأسرة العلوية عرش المغرب الأقصى، إعترف سلاطين فاس، بوادي التافتة كحد فاصل لمملكتهم مع إيالة الجزائر[3].

أما بالنسبة لحدود بايلك الغرب، فيحده من الناحية الشمالية البحر المتوسط، ومن الناحية الجنوبية الصحراء، ومن الشرق يحده بايلك التيطري ودار السلطان، أما من الناحية الغربية فتحده المملكة المغربية. وبصفة أدق بايلك الغرب يحده من الجهة الشرقية وادي الشلف ومن الجهة الغربية وادي ملوية، ومن الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب الصحراء[4].

---

(1) kaddache, op.cit., p. 94.

(2) Haëdo, «***Histoire des Rois d'Alger*** », p 95.

(3) عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 125-126.

(4) الوليش، المرجع السابق، ص 16.

ب- الوسط الطبيعي:

- التضاريس:

تميز بايلك الغرب بتنظيم يشبه بقية البيالك، إلا أنه اختلف في عدم استقرار عاصمته في مكان واحد، وهذا نتيجة للحروب التي شهدتها المنطقة. إضافة إلى تمرد بعض القبائل وتحالفها مع اسبانية. جعل بايلك الغرب يمتاز بالتنظيم العسكري أكثر منه سياسيا عكس البيالك الأخرى[1].

لعبت قبائل المخزن دروا هاما وفعالا على مستوى هذا البايلك، نتيجة للجو السائد فيه، ومنحت لها امتيازات واسعة. لا تدفع الخراج وتستغل مجالات فلاحية واسعة، إضافة إلى منحها ممتلكات بالمدن تتمثل في منازل بصفة عامة، وتوجد بأهم مدن بايلك الغرب مثل مدينة معسكر[2]. فصار تنظيم بايلك الغرب نتيجة تلك الأوضاع أكثر سهولة من جهة، وأشد قوة من جهة أخرى، باستثناء أولاد عامر ومجاهر، الذين كانوا تابعين لإدارة باي الغرب مباشرة.

كان بايلك الغرب مقسما بين ثلاثة مسؤولين كبار يتسلمون الضرائب ويعينون القياد وهم:

- آغا الدواوير.
- آغا الزمالة.
- خليفة الباي.

وتعتبر قبائل مخزن وهران من أبرز مخازن الإيالة الجزائرية، من حيث القوة العسكرية[3] وشجاعة المنتمين إليه. إن قبائل مخزن وهران تكمن أهميتها في استمرار الحروب وهو ما جعل دايات الجزائر يعتمدون عليها[4].

---

[1] L.RINN, ***« Le Royaume d'Alger sous… »***, p. 36.

[2] الوليش، المرجع السابق، ص 30.

[3] الميلي، المرجع السابق، ص 297.

[4] الوليش، المرجع السابق، ص 31.

ومن القبائل المخزنية في بايلك الغرب، كانت كل من قبائل أولاد عايد، وبني أمديان، وأولاد خليف،وسويد، والكسانة، وأولاد الميمون وغيرها[1]. ومن هذه القبائل ما ضمت بالقوة وأدخلت في طاعة البايلك مثل: قبيلة الحشم التي قام محمد الكبير باي وهران بإرغامها بالقوة على دفع الضريبة من أجل ضمها إلى مخزنه[2]، في حين كانت بعض القبائل المخزنية في إقليم بايلك الغرب، لا تدفع سوى ضريبة بسيطة تعرف بحق الشبير"Eperon" [3].وكانت الضرائب تفرض حسب ما يتفق عليه الباي مع شيوخ وأعيان القبائل، ويلتزم السكان بدفع ما اتفقوا عليه باستمرار كل سنة. وكان الباي يلتزم بالمحافظة على نفس المقادير المتفق عليها دون تغييرها. ويتميز بايلك الغرب في طريقة جمع العشور، حيث كان الصبايحية مكلفون بجمع العشور ومراقبتها إلى غاية المرسى الكبير. وكان القائد يسلم شهادة لكل من دفع الضريبة المفروضة عليه، عكس بايلك التيطري الذي كان وكيل المعونة هو المكلف باستلام مدفوعات ضريبة المعونة، والضرائب الخاصة لمنتوج السمن في دار المعونة بالمدية عاصمة البايلك[4].

3- التقسيمات الإدارية:

كان بايلك الغرب يتشكل من أربعين وطنا، منقسما إلى ست مناطق إدارية.

- منطقة الشرق كانت تحت تصرف خليفة الباي، وهي تمتد من وادي مينا إلى حدود البايلك الشرقية.
- منطقة الغرب والتي قسمت فيما بين آغا الدوائر وآغا الزمول والمرسى الذي كان تحت إدارة قائد، وأما المنطقة الإدارية الخامسة فكانت قيادة فليتة[5].

---

(1) الآغا بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار ملوك وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا أواخر القرن التاسع عشر**، تح: يحي بوعزيز، ج1، دار الغرب الإسلامي ، لبنان، 1990، ص 272.

(2) (A) Gorgous, « ***Notice sur le Bey d'Oran*** » **in** R.A,N°02, 1857, pp. 223, 241.

(3) Esterhazy, op.cit., pp. 265, 267.

(4) Ibid, p. 246.

(5) **فليتة:** قبائل عربية تنقسم إلى أربعة فروع كانت متمركزة حول مدينة زمورة، وفليتة بطن من بطون سويد، تولى قياداتها الباي محمد الكبير سنة 1765م، أنظر: الوليش المرجع السابق، ص 26.

أما مدن بايلك الغرب مثل وهران وتلمسان ومعسكر ومستغانم ومازونة، فكانت تمثل القسم الإداري السادس، وهي المدن التي كان يديرها قياد البلاد بمساعدة شيوخ البلد[1].

ويعتبر ثاني بايلك بعد بايلك الشرق، من حيث المساحة وأيضا الأهمية الاقتصادية. كان يحوي العديد من السهول الخصبة مثل: سهل غريس الذي ينتج فيه الحبوب مثل القمح، والذي يمثل المصدر الأساسي إلى جانب الخضر والفواكه والمواشي، إضافة إلى سهل تلمسان الذي يحوي الأشجار المثمرة،وكذلك سهل مستغانم وهبرة وملیانة وتنس ووهران[2].

القيادات: إضافة إلى البيالك كانت هناك وحدات إدارية تعرف بالقيادات، وهي تابعة مباشرة للإدارة المركزية بدار السلطان، وذلك بالرغم من قربها من مدينة الجزائر. وقد بلغ عدد القيادات ستة وهي: قيادة سيباو، وقيادة بوغني، وقيادة شرشال وقيادة ملیانة (جندل)، وقيادة أولاد نايل، وأخيرا قيادة ورقلة[3].

1- قيادة سيباو: وهي عبارة عن برج لم يحتل مرتبة البايلك بناه الأتراك في بلاد القبائل للحراسة وجعلوا عليه قائدا، والزموا بدفع الضرائب المختلفة إلى مدينة الجزائر مثل الزيت والشعير والقمح[4]. وتقع قيادة سيباو شرق مقاطعة دار السلطان وغرب بايلك الشرق[5].وكان قائدها يتولى أمر بلاد القبائل.

2- قيادة شرشال: يلقب قائدها بقائد شرشال، وهي محاذية لوطن حجوط التابع لدار السلطان من الجهة الغربية[6].

3- قيادة ملیانة (جندل):وهي مقاطعة يشرف عليها قائد ملیانة الذي كان هو كذلك يدفع

---

(1) حرفوش، المرجع السابق، ص 33.

(2) سمير طالي معمر، **القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني (1206-1246هـ/1792-1831م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2010، ص46.

(3) De Paradis, op.cit., p. 117.

(4) Federman et Aucapitaine, « ***Notice sur …*** » in R.A.N°09, p. 284.

(5) الزهار، المصدر السابق، ص47.

(6) حرفوش، المرجع السابق، ص43.

مبلغ مالي من أجل توليه القيادة، أو عليه بدفع بضاعة من العوائد. وقد اشتهرت منطقة مليانة وأيضا المدية المجاورة لها بإنتاج الأرز الذي يفضلونه الأتراك ويعتبرونه طبقهم المفضل[1].

4- قيادة أولاد نايل:

وهي تتصل شرقا ببوسعادة، وغربا بجبال عمور، وتعتمد على تربية الماشية والإبل. وكان سكانها يدفعون الضرائب المفروضة عليهم والمتمثلة في الزكاة وليست العشور لأن المنطقة صحراوية ومنتوجها يتمثل في تربية الحيوانات[2].

5- قيادة ورقلة:

وهي تتميز بازدواجية إدارية، إذ وجد بها حاكم يلقب شيخ يدفع ضريبة سنوية من العبيد الزنوج،وإلى جانبه قائد تركي يدفع حقوق تعيينه إلى البايلك وهي 928 صايمة[3].

6- قيادة بوغني:

قد انحصرت بين قيادة سيباو ودار السلطان وبايلك الشرق. وكانت الضريبة التي يقدمها قائدها تتمثل في زيت الزيتون، وهي كانت تابعة مباشرة إلى حكومة الجزائر[4].

المبحث الرابع: بايلك قسنطينة 974هـ/ 1567م.

كانت حدود مدينة الجزائر من الجهتين الشمالية والجنوبية واضحة، حيث يحدها من الجهة الشمالية البحر المتوسط، ومن الجنوب الصحراء، لكن الجهتين الشرقية والغربية عرفتا كلاهما حروبا دامية من أجل تحديدهما. وكان العثمانيون لما استقروا بالجزائر أول ما قاموا به، هو العمل على تحديد الرقعة الجغرافية، التي تطبق فيها قوانينها السياسية والإدارية. وكانت إيالة تونس في نهاية القرن السادس عشر

---

(1) De Paradis, op.cit.,p. 127.

(2) بوشيبة، المرجع السابق، ص45.

(3) حرفوش، المرجع السابق، ص 43.

(4) نفسه.

ميلادي تابعة إلى إيالة الجزائر، وبقي الجزائريون يعتبرون تونس إقليما تابعا لحكمهم، رغم التقسيم الإداري الذي أحدثته الدولة العثمانية في نهاية القرن السادس عشر ميلادي.

1- دخول الأتراك لمدينة قسنطينة بايلك الشرق:

لم تكن عملية بسط السلطة العثمانية في إقليم بايلك الشرق بالعملية السهلة، فهناك من دعم وشجع هذا التواجد وتحالف معه في تثبيته مثل قبيلة الزواوة، ومنهم من وقف موقف متريث بحسب الظروف المفروضة عليه، ومنهم من وقف موقف المعارض الرافض على هذا التواجد[1].

أما بالنسبة للوجود العثماني في مدينة قسنطينة "بايلك الشرق"، فقد تضاربت الآراء حول التاريخ الفعلي لاستقرار العثمانيين في مدينة قسنطينة، فهناك من قال إن الوجود العثماني في بايلك الشرق يعود إلى سنة 923هـ/1517م وهذا حسب رأي فايسات Vayssettes بعد عرضه العديد من آراء الباحثين ليخرج في النهاية إلى تحديد هذا التاريخ[2]، لكن هايدو Haëdo حدد تاريخ دخول العثمانيين قسنطينة بـــ 926هـــ/1520م، وهذا إثر فتح خير الدين بربروس مدينة القل وما جاورها، باعتبار أن ميناء القل كان يمثل المنفذ الرئيسي والمورد الأساسي لتجارة المدينة، ومن هنا امتد نفوذهم في نفس السنة إلى مدينة قسنطينة وعنابة[3].

وهناك من قال بأن العثمانيين استقروا بمدينة قسنطينة بعد أخذ خير الدين مدينة الجزائر من ابن القاضي سنة 1526م، بحيث حدد Féraud سنة 1526م كبداية للوجود العثماني بقسنطينة ويحدد تاريخ أول حاكم عثماني عليها سنة 935هـ/1528م، ويذكر اسم هذا القائد وهو رمضان باي[4].

---

(1) قشوان، المرجع السابق، ص58.

(2) (E) Vayssettes, **Histoire de Constantine sous la domination Turque de 1517a 1837**, ed Bouchene, 2002, pp. 39, 44.

(3) Fray Diego de Haëdo, « ***Histoire des Rois d'Alger*** », trad et Annoté H.D de Grammont, in R.A.V25, Alger, 1881, p. 31- 32؛

وأيضا: شويتام، **المجتمع الجزائر وفعالياته**....، ص 33.

(4) (L) Féraud**, «*Epoque de L'établissement des Turcs à Constantine*»,** in R.A.N°10, Alger, 1866, p.191.

وبعد عرضنا لهذه الآراء نلاحظ ذلك الاختلاف الكبير بين المؤرخين في تحديد دخول العثمانيين مدينة قسنطينة، ويعود هذا الاختلاف إلى الغياب الكبير للمصادر المعاصرة للحدث، وحتى القريبة منه،ما عدا ابن العنتري.

نلاحظ أن سلطة الأتراك في بايلك قسنطينة، لم تتمكن في وقت من الأوقات من السيطرة على منطقة الشرق الجزائري. فقد كان مشايخ العرب ورؤساء القبائل ينظمون باستمرار الثورات المناوئة والرافضة للوجود العثماني في مدينة قسنطينة، ومن بينها ثورة محمد الصخري 1047هـ/1627م، وثورة أحمد زواوي وغيرها[1].

وقد تعددت أسباب هذه الثورات والانتفاضات، فمنها ما كانت لأسباب دينية، ومنها ما كانت لأسباب اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية، ورغم كل الاختلافات في المصادر حول تحديد التاريخ الذي استقر فيه العثمانيون في مدينة قسنطينة، فإن بايلك الشرق يبقى أكبر البيالك مساحة وثروة[2].

2- تأسيس بايلك الشرق:

تأسس بايلك الشرق سنة 974هـ/1567م[3]، وعليه يمكن اعتباره تاريخ استقرار الأتراك العثمانيين بمدينة قسنطينة، وكان الباي مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقة نفوذه وهو تحت تصرف الباشا بالجزائر.

كان تأخر تعيين عاصمة بايلك الشرق ، يشهد فعلا عن عدم استقرار التواجد العثماني بمدينة قسنطينة، وأن المدينة كانت تعيش في مرحلة أخذ ورد بين العثمانيين والحفصيين.

تعتبر أسرة الفكون أول أسرة قسنطينية رحبت بالحكم العثماني، وبقيت وفية له حتى نهايته، أشار صالح العنتري الذي يعتبر المصدر الأساسي في التاريخ لمدينة قسنطينة أن الشيخ الفكون هو من أقنع سكان بايلك الشرق بتسليمهم المدينة للعثمانيين، والحد من الثورات ضدهم، باعتبارهم ممثلي خليفة

---

(1) عبد العزيز فيلالي، محمد الهادي العروق، **مدينة قسنطينة دراسة التطور التاريخي والبيئة الطبيعية**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص ص87-88.

(2) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**....، ص 34.

(3) بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص36.

المسلمين، وهذا ما جعل العثمانيين يحافظون على علاقتهم بهذه الأسرة ومنحها امتيازات عديدة أدبية ومادية مثل توارث شيوخ هذه الأسرة لمنصب شيخ الإسلام[1] وشيخ البلد، وكان هذا المنصب يفوق منصب الباي روحيا ومدنيا[2].

كان الشرق الجزائري في بداية الحكم العثماني مقسما إلى عدة ألوية، يشرف عليها عدد من القادة العسكريين، وهذا ما دلت عليه وثيقتان بالأرشيف الوطني:

الأول: قائد لواء قسنطينة وهو مؤرخ في 963هـ/1556م[3].

الثاني: قائد لواء بسكرة وهو مؤرخ في 981هـ/1573م[4].

وكان هذا التقسيم نتيجة صعوبة الاتصال بين مختلف مناطق الإيالة، وذلك من أجل جباية الضرائب ووصولها كاملة في وقت مناسب إلى الخزينة العامة بدار السلطان، لذا قرر الباشا حسن بن خير الدين جمع السلطة في يد ثلاثة بايات أحدهم بوسط البلاد "التيطري" وعاصمته المدية، والثاني بغرب البلاد وعاصمته مازونة ثم معسكر وأخيرا وهران، والثالث بشرق البلاد وعاصمته قسنطينة[5].

وأول باي عين لحكم بايلك قسنطينة هو رمضان تشولاق (1567/1574م) [6]، الذي تولى منصب الباي في قسنطينة في ظروف صعبة ومشاكل معقدة في الإقليم. وكان بايات قسنطينة الأوائل من العرب وليسوا من الأتراك[7]. وحتى يقوم الباي بمهامه على أكمل وجه، منحت له السلطة المطلقة

---

(1) **شيخ الاسلام**: يمثل أعلى منصب ديني في الدولة العثمانية، وهو مسؤول عن تعيين القضاة وعزلهم والإشراف على التدريس والمدارس وإصدار الفتاوى الشرعية وقد استخدم هذا اللقب في نهاية القرن السابع عشر ميلادي بعد أن كان يسمى مفتيا، بدأ ترشيح شيخ الإسلام لمجلس الوكلاء منذ أواسط القرن التاسع عشر ميلادي، واستمر إلى نهاية الدولة العثمانية. أنظر: صابان، المرجع السابق، ص142.

(2) محمد صالح بن العنتري، **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة أو تاريخ قسنطينة**، مر: يحي بوعزيز، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 43، 46.

(3) أ.و.ج، (م.د)، رقم 2، حكم 564، ص 63.

(4) أ.و.ج، (م د)، رقم 25 ، حكم 1164، ص105.

(5 Gaid, **op. cit.**, p.13.

(6) IBID.

(7) قشوان، المرجع السابق، ص45.

في تسيير شؤون البايلك، فكان يتمتع باستقلال شبه تام ماليا، وإداريا وعسكريا، وأصبح البايلك يمثل صورة مصغرة لدار السلطان، التي كانت بدورها صورة مصغرة للسلطنة العثمانية[1]. وكان البايات الأوائل لإقليم قسنطينة يختارون من بين العائلات الثرية للمدينة.

3- مميزات بايلك الشرق:

أ- حدود بايلك الشرق:

تعتبر مدينة قسنطينة في العهد العثماني المدينة الثانية بعد العاصمة، فهي عاصمة المقاطعة الشرقية "بايلك الشرق"، الممتدة على رقعة شاسعة من شواطئ البحر شمالا إلى صحراء الزيبان جنوبا، ومن الحدود التونسية شرقا إلى بلاد القبائل غربا[2]، لكن حدود هذا البايلك لم تكن ثابتة، فهي تتغير حسب قوة البايلك وضعفه، كما هو الحال في بقية البايليكات[3]، فبالنسبة لحدود بايلك الشرق مع تونس ظلت متغيرة، حيث وقع خلاف بين الجزائر وتونس بعد سنان باشا على الحدود وظل الخلاف قائما بينهما إلى أن تولى حسن باشا في عام 1027هـ/1617م أميرا على الجزائر، فاتفق مع يوسف داي تونس على تعيين واد سراط حدا فاصلا بين القطرين، ثم تجدد هذا الخلاف في أيام والي الجزائر خسروف باشا 1035هـ/1625م، وآخر نزاع وقع بين البلدين كان عام 1236هـ/1820م من طرف داي الجزائر، ثم رجعا إلى الاتفاق الأول[4]. ويعتبر هذا أول تقسيم إداري عرفته الجزائر في تاريخها السياسي والإداري. وقد امتد الحكم العثماني فيها ما يزيد عن ثلاثة قرون من الزمن.

يعتبر إقليم بايلك الشرق همزة وصل بين المغرب الأدنى والمغرب الأوسط، وبين شمال الصحراء الإفريقية الكبرى والبحر المتوسط، وهو منطقة انتقالية بين حضارة الشواطئ، وحضارة الصحراء. وكانت

---

(1) (N).ROBIN, ***« Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande kabilie »***, in,R. A N°17, Alger, 1873, p. 34.

(2) فيلالي، العروق، المرجع السابق، ص79.

(3) Vayssettes, **op.cit.,** P.33.

(4) محمد المهدي علي شعيب، **أم الحواضر في الماضي والحاضر تاريخ مدينة قسنطينة**، مطبعة البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص362.

مدينة قسنطينة مركز ذلك ، حيث كانت تمتد على خط 36.23 شمالا وخط 7.35 شرقا، وتتوسط إقليم شرق الجزائر، حيث تبعد بمسافة 245كلم عن الحدود الشرقية الجزائرية التونسية، وحوالي 431كلم عن الجزائر العاصمة غربا، و235كلم عن بسكرة جنوبا، و80 كلم عن سكيكدة، وتتربع مدينة قسنطينة فوق صخرة عتيقة على جانبي وادي الرمال، تحفها العوائق والانحدارات الشديدة من كل الجهات، وتنحصر بين خطي كنتور 400 م و800م في الشمال و800 م و1200م في الجنوب[1].

وقد كانت حدود هذا البايلك من الشمال البحر، ابتداء من طبرقة شرق القالة إلى حدود مدينة بجاية التي لم تكن هي وحوض وادي الساحل الغربي يدخلان ضمنه، ومن الشرق الحدود التونسية، التي تبدأ من طبرقة على البحر وتمتد إلى الجنوب عبر تبسة وحتى واحات واد سوف.

ومن الغرب يحده جبال البيبان وواد الصمار[2]، وقرى بني منصور وسفوح جبال جرجرة الشرقية والجنوبية إلى برج حمزة "البويرة حاليا"، وقرتي سيدي هجرس وسيدي عيسى، اللتين تفصلانه على بايلك التيطري في الجنوب الغربي.

ومن الجنوب الصحراء الكبرى غير المأهولة جنوب واحات واد سوف، توقرت، وورقلة وبني مزاب[3].

ب- الوسط الطبيعي:

- التضاريس: يعتبر الشرق القسنطيني بصفة عامة جبلي في معظمه، هذا من الناحية التضاريسية، كما تلتقي في وسطه سلسلتا جبال الأطلس الشمالية التلية، والجنوبية الصحراوية عند كتلة جبال الأوراس، ولا يحتوي على الأحواض والسهول سوى حوض وادي الصومام، والسهول العليا

---

(1) قشوان، المرجع السابق، ص ص 10-11.

(2) **واد الصمار**: وتختلف تسميته حسب الجهات التي يمر بها، فهو يدعى في أعالي قرية بني منصور بواد بني منصور، ثم يغير اسمه إلى وادي بني عباس في أقبو وبني وغليس وتازمالت، وفي الأخير يحمل اسم وادي السمار نسبة إلى النبات الذي ينمو فيه، ويصب بالقرب من بجاية، ويأخذ مجراه من أعالي برج حمرة، انظر: نفسه، ص ص 9-10.

(3) بن العنتري، المصدر السابق، ص18.

القسنطينية التي تمثل الجزء الشرقي من إقليم الهضاب العليا الجزائرية، إلى جانب منبسطات تبسة وحوض واد سوف وواد ريغ وواحات الصحراء الشمالية الشرقية وسهول عنابة وسكيكدة.

يتميز بالرطوبة في الشتاء لارتفاعه وقربه من البحر من الجهة الشمالية المتوسطية، أما في الجنوب فيتميز بالجفاف[1].

يتميز إقليم الشرق بكثافة سكانية عالية، مقارنة بوسط البلاد وغربها، وهذا نتيجة لظروف تاريخية وطبيعية. وكانت الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق، تعتمد على الفلاحة وتربية المواشي أساسا، ثم النشاط التجاري والصناعة التقليدية، التي كانت تدر على أصحابها مردودا لا بأس به في القرى العمرانية،وعلى رأسها مدينة قسنطينة[2].

4- التقسيمات الإدارية لبايلك الشرق:

قسم بايلك الشرق إلى أربع مناطق جغرافية، ووضع كل منها حاكم مستقل يخضع مباشرة لباي قسنطينة، وتتمثل هذه الأقسام في:

المنطقة الشرقية: وتضن المناطق الواقعة بين قسنطينة والحدود التونسية، وتسيطر عليها قبائل قوية أهمها: قبيلة عامر شراقة ووادي الزناتي، وأولاد يحي بوطالب والحنانشة، ومن أبرز زعماء هذه المنطقة أحرار الحنانشة.

المنطقة الغربية: تمتد هذه المنطقة من مدينة قسنطينة إلى سلسلة جبال البيبان[3]، وأهم قبائلها: أولا عبد النور، والتلاغمة، والعلمة، وعامر الغرابة، ومجانة، ويسكنها أولاد عباد وأولاد خلوف وهاشم،ويخضعون جميعا لأسرة المقراني الحاكمة، وأبرز زعماء هذه المنطقة أولاد مقران بقلعة بني عباس ومجانة[4].

---

(1) بن العنتري، المصدر السابق، ص18.

(2) نفسه.

(3) (A) Temimi, « ***le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830-1837*** », in R,H,M, V01, Tunis, 1978, pp. 50-51.

(4) بن العنتري، المصدر السابق، ص18.

المنطقة الشمالية: تمتد هذه المنطقة على طول الساحل من عنابة إلى بجاية، وتسكنها قبائل مستقلة عن الحكم العثماني، فلا تدفع الضرائب للسلطة المركزية، إلا عن طريق القوة، ومن أهم هذه القبائل: أولاد بني عاشور في فرجيوة، وأولاد بني عزالدين في الزواغة[1].

المنطقة الجنوبية: هذه المنطقة معلمها الصحراء، تسكنها إحدى عشر قبيلة من الرحل، تقضي شتاءها بالصحراء وصيفها بالتل، بالإضافة إلى قبائل جبلية، ومن أهمها الزمول، السقنية، والحراكتة بالأوراس، وأولاد سلطان، وأولاد سلام بمنطقة بلزمة، وأولاد سحنون. ومن أهم زعماء هذه القبيلة: قبيلة الذواودة وأولاد بن قانة[2].

ومما يلاحظ أن سكان بايلك قسنطينة، لم يكونوا كلهم يخضعون لسلطة الباي، فهناك أهالي بساحل بجاية والبابور، لا يدفعون الضرائب المترتبة عليهم، وحتى الهدايا والعوائد لا تأخذ منهم، إلا بالإرغام والقوة، وبعد الهزيمة التي ألحقتها قبائل بني فليسة بالأتراك في مضايق جرجرة، أصبحوا لا يطالبون بدفع الضراب، وإنما المطالبة الأخذ بالسكينة. أما بالنسبة للعشائر القبلية القاطنة بنواحي جيجل والقل وسطورة، فقد ظلت مستقلة ولم تعد تدفع ما عليها من ضرائب منذ عهد طويل[3]، هذا ما جعل علاقة الإدارة بالأهالي أكثر تعقيدا، ومن العوامل التي أثرت على الإدارة في منطقة بايلك الشرق منافسة بعض الأسر القوية للسلطة العثمانية، رغبة في تقاسم السلطة على قبائل المنطقة، مما أدى إلى عدم تمكن حكام الإدارة من ضمان مداخيل الضرائب، وجعلهم يستعينون ببعض الأسر القوية في المنطقة أثناء جمع الضرائب، مقابل منحها بعض الامتيازات والهدايا، أو بربط علاقات مصاهرة معهم[4].

كان بايلك الشرق مقسما إلى قبائل كبرى، يطلق عليها اسم الأوطان، وهي بدورها مقسمة إلى

---

(1) بن العنتري، المصدر السابق، ص18.

(2) معاشي، **الانكشارية والمجتمع**....، ص100.

(3) ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر "العهد العثماني"**، ص ص324-325.

(4) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته** .....، ص ص277، 279.

قبائل تخضع لقائد[1] أو شيخ يعينه الباي، والقبيلة تنقسم إلى فرقة وعلى رأسها شيخا، والفرقة تنقسم إلى دوائر والدوار إلى عائلات، أو خيام يديرها أعوان مكلفون من طرف شيخ أو مجلس الجماعة[2].

كان الهدف من هذه التقسيمات الجغرافية، من أجل استغلال الأراضي وتسهيل عملية جمع الضرائب، بينما التقسيم الشخصي قبيلة وفرقة، فهو يعكس مدى تسلط النظام المتبع في جمع الضرائب على الرعية[3].

5- الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بايلك الشرق:

بقيت الأوضاع الطبيعية والعوامل الجغرافية والشروط المناخية، قد جعلت بايلك الشرق منطقة تتميز بنشاطها الاقتصادي الذي يقوم أساسا على الفلاحة والري. وقد كانت الإدارة تستعمل الأساليب المختلفة في إخضاع القبائل لطاعتها في دفع الضرائب، وكل فترة تتميز بمدى قوة وشخصية البايات الذين يتولون الحكم[4]. ويمثل بايلك الشرق أهم البايليكات سواء من حيث عمقه الجنوبي أو مساحته أو ثرواته، إنه يملك أراضي الحبوب وأجود أشجار النخيل "منطقة واد سوف وبسكرة"، ويمتد إقليمه من منطقة واد سوف إلى البحر المتوسط، ومن الحدود التونسية إلى وسط جرجرة وجبال البيبان، سيدي هجرس وسيدي عيسى وقد لعب هذا البايلك دورا كبيرا في مراقبة إيالة تونس، وساهم في إخضاعه لنفوذ أتراك الجزائر. وقد كانت عاصمته تحت سلطة الباي منذ إنشائه إلى غاية سقوط قسنطينة في يد الاستعمار الفرنسي 1837م[5].

---

(1) كان نشاط القياد في البايلك يتركز في الأرياف، حيث يقومون المحاصيل الزراعية ويراقبون مواشي البايلك، ووظيفتهم تحديد مقدار الضرائب التي يتقاضاها من الإيالة عن تلك المحاصيل والمواشي، وبايلك قسنطينة امتاز بتنظيم خاص لهؤلاء القياد، بحيث أصبح هذ التنظيم يتصف بالفعالية والدقة والكفاءة فهو يعتمد أساسا على قائدين للعشور أحدهما لشرق البايلك والآخر لغربه، يراقبان الإنتاج ويحددان الضرائب، أنظر: ناصر الدين سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**.....، ص 196.

(2) أحمد سيساوى، **النظام الإداري ببايلك الشرق 1791-1830م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1987، ص 135.

(3) Bontems, **op. cit**., p.50.

(4) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته** ...، ص ص 280-281.

(5) عباد، المرجع السابق، ص292.

كانت مدينة قسنطينة تعتبر المدينة الثانية، من حيث النشاط التجاري والصناعي في إيالة الجزائر خاصة في عهد صالح باي، كما جعلت من الشرق الجزائري المنطقة الأولى في الإنتاج الفلاحي، حتى أن صالح العنتري وصف الأوضاع بهذه العبارات: "وملك الأملاك في كل البلاد، وعم الخير كل العباد"[1]. فصالح باي عمل جاهدا على تحسين أوضاع الزراعة وتنمية الإنتاج الفلاحي، واستحدث مزروعات جديدة، وكل هذا يستدعي الإشارة إلى التنظيم في مجال جمع الضرائب، أما فيما يخص الصناعة فإنها هي الأخرى نالت اهتمام صالح باي، الذي عمل ما في وسعه لتنشيطها، لتكون مردودا من موارد الخزينة[2].

أصبح بايلك الشرق يمثل ملتقى القوافل التجارية التي تجوب أنحاء الشرق الجزائري نتيجة لازدهار النشاط التجاري الذي حل به، وكانت تربط قسنطينة بمدينة الجزائر وتونس وغدامس، وعرف عهد صالح باي بالرخاء الكبير. وكانت معظم القبائل تدفع ما عليها من ضرائب بصفة منتظمة، ولكن بعد وفاة صالح باي تأزمت العلاقة من جديد بين القبائل الممتنعة والإدارة[3].

وقد عمل صالح باي في عهده، على إخضاع كل الأراضي الفلاحية لضريبة موحدة، هي مطلب الجبري السنوي، لكن بعد وفاته تولى بايات آخرون الحكم أمثال أحمد باي الذي غير سياسة جمع الضرائب، وعمل على ساسية جبائية أساسها العدل والإنصاف، ومصادرها الشريعة الإسلامية وألغى الضرائب والمغارم المستحدثة كالخطية واللزمة والمعونة[4].

كانت السياسة المنتهجة من بعض البايات في جمع الضرائب، قد ولدت العديد من التمردات والثورات، خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، وعن هذا يقول محمد صالح بن العنتري: "... وذلك أن الأتراك في بدء أمرهم، حتى يتمكنوا من الوطن كل التمكن عدلوا بين الناس ولم يظلموا أحدا. وحتى تمكنوا صاروا يظلمون كل الناس ويسفكون دمائهم، ويأخذون أموالهم بغير حق، ويعدون ولا

---

(1) بن العنتري، المصدر السابق، ص 36.

(2) سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ص ص 67، 69.

(3) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته** ...، ص ص280، 282.

(4) فلة موساوي القشاعي، **النظام الضرائبي في ريف بايلك قسنطينة خلال العهد العثماني" 1771-1837**"، المجلة التاريخية المغاربية، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 79-80، الجزائر، ماي 1995، ص 668.

يوفون، ويؤمنون ويغدرون، كما يعلم ذلك مما تقدم، ولم يزل ظلمهم يزداد، حتى تم وجاوز الحد في ولاية الحاج أحمد باي بن محمد الشريف، الذي أخذ قسنطينة زمان ولايته، فإنه بلغ من الظلم وسفك الدماء،وأخذ أموال الناس بالباطل، وأما غدره وعدم الوفاء بوعده، فأمر معلوم عند كل الناس حتى صار لا يأمنه أحد...."[1].

هذا ما جعل السياسة الجبائية المطلقة بأرياف قسنطينة، تتميز بكونها بعيدة كل البعد عن تحقيق العدالة الاجتماعية ومساواة السكان في توزيع الضرائب، مما جعل النظام الضريبي يؤثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية لبعض الجماعات.

كان سكان الأرياف ببايلك قسنطينة ينقسمون إلى صنفين: صنف منتفع من هذه السياسة الجبائية وهو جامع للضرائب، والصنف الآخر متضرر منها وهو دافع لها.

وهذا ما أدى إلى ظهور علاقات اجتماعية تعتمد على أقلية غنية وقوية، أسقطت عنها المطالب وهي متحكمة في استخلاص الضرائب، والأغلبية فقيرة وضعيفة خاضعة للضغط الجبائي [2].

وما يمكن استخلاصه بعد هذا العرض، هو أن التقسيم الإداري للجزائر بعد استقرار الإخوة أبناء يعقوب بمدينة الجزائر، وضع خير الدين نظاما إداريا متواضعا لمدينة الجزائر وما حولها من الأطراف التي خضعت له ولسلطته، فقسمها إلى ثلاثة أقسام: قسم الوسط، وقسم الغرب، وقسم الشرق. وبقيت الأمور كما هي حتى تولى حسن بن خيرالدين منصب البايلرباي (1562-1567م) ففكر في وضع نظام إداري محكم يكون أكثر ملائمة للأوضاع والتطورات. وقسم البلاد الجزائرية كلها إلى أربعة أقاليم كل منها يحمل اسم البايلك، مع العلم أن ظهورها وقيامها لم يكن في وقت واحد بل تم على مراحل ويحكمها البايات نوابا وخلفاء عن الباشوات.

وكان أولها بايلك مدينة الجزائر (دار السلطان)، وثانيها بايلك التيطري، وثالثها بايلك الغرب،وأخيرا بايلك الشرق. وكان كل بايلك مقسما إداريا إلى قبائل كبرى يطلق عليها اسم أوطان،وهي

[1] بن العنتري، المصدر السابق، ص 130.

[2] القشاعي، المرجع السابق، ص ص 667-668.

بدورها مقسمة إلى قبائل تخضع لقائد أو شيخ يعينه الباي، وكل بايلك يحكمه باي يتولى حكم بايلكه على أساس النظام القبلي أو العشائري، أيضا كان الريف مقسما إلى وحدات إدارية، بحيث كانت القبيلة تمثل الوحدة الإدارية في غالب الأحيان ويشرف على إدارتها قياد.

الفصل الثالث: تنظيم الإدارة على المستوى المركزي وتطورها.

المبحث الأول: المؤسسات الإدارية على المستوى المركزي وتطورها.

المبحث الثاني: الوظائف الإدارية السامية على المستوى المركزي وتطورها.

المبحث الثالث: الوظائف الإدارية الثانوية.

يزخر كل مجتمع بالمنظمات التي تسعى لتنظيم أعمالها وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجل تحقيقها، ويتوقف نجاحها أو فشلها في تحقيق ما تصبوا إليه على نوعية الأداء الإداري وفعالياته، ومقدرة قادتها على تحديد الأهداف التي تلبي رغبات المجتمع، وخلق أنظمة عمل جيدة تمكنها من تجنيد الموارد البشرية والمادية وتوجيهها بمهارة فائقة حتى تستطيع أن تصل إلى أهدافها المنشودة[1].

المبحث الأول: المؤسسات الإدارية على المستوى المركزي وتطورها.

كانت المؤسسات الإدارية في كل بلد، والتفاعل بين مختلف الأجهزة الإدارية، ونوع التعاون الذي يقام بين مختلف المنظمات الحكومية، يختلف من وقت إلى آخر وذلك حسب تغير نظام الحكم في كل مرحلة.

1- الدواوين[2]: قام خير الدين باستحداث بعض التنظيمات التي تتكفل بقبول سكان الجزائر للحكم العثماني، كما تمكنه من التصدي للإسبان، حيث قام خير الدين بإبقاء حكم البلاد الداخلي لأبنائها، وقام بتقسيم البلاد إلى قسمين:

قسم شرقي: يشمل المناطق الجبلية التي تقطنها القبائل، وتمتد إلى الحدود التونسية، ووضع على رأسها الشيخ أحمد بن القاضي، وقسم غربي يمتد من مدينة الجزائر إلى حدود دولة بني زيان، ووضع على رأسه السيد محمد بن علي، في حين بقي خير الدين في مدينة الجزائر لتسيير السلطة العليا، ومباشرة أمور الحرب والسياسة[3].

وكانت مدينة الجزائر تعتبر مقر الإدارة المركزية، وكان على رأسها خير الدين الذي حكم البلاد حكما شوريا، فأسس إدارة لدراسة القوانين واللوائح وكل ما يصدر من أوامر، وكون مجلسا من كبار الدولة وقادة الجيش لإدارة البلاد.

---

[1] عمار بوحوش، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص13.

[2] الدواوين، مفردها ديوان، والديوان بنية مقتبسة عن الدولة العثمانية، وهو يمثل عنصر تحديد وتطوير في المجتمع الجزائري. أنظر: شارف، المرجع السابق، ص149.

[3] الجميعي، المرجع السابق، ص7.

كان البايلربايات من كبار رجال البحر الذين يعود الفضل إليهم في تنظيم القوة البحرية العثمانية،وفي التفوق البحري العثماني، في المنطقة الغربية للبحر المتوسط والإشراف على إخضاع باقي شمال إفريقيا للسلطة العثمانية، وظلت مسؤوليتهم تنحصر في توجيه الحكم في طرابلس وتونس حتى نهاية عصر البايلربايات سنة 1587م[1].

شكل الديوان في الجزائر منذ عهد خير الدين مصدر القرار، ففي الفترة الأولى من الحكم العثماني في الجزائر، كانت سلطة الديوان تنفيذية تسيطر عليها طائفة رياس البحر، بحيث كان البايلرباي يتولى التنظيم الإداري والعسكري[2]. وكان الديوان بمثابة مجلس الدولة خلال القرن السادس عشر ميلادي،باعتبار الجزائر كانت دولة بحرية تقع تحت نفوذ القبودان باشا، وكان الديوان يعرف بديوان الباشا ويتكون من عدد الموظفين الساميين وأعيان البلاد[3].

ترأس هذا الديوان والي باعتباره خليفة السلطان العثماني في البلاد، ويمارس سلطاته طبقا للفرمانات الواردة من الباب العالي، ومن واجباته تحمل مسؤولية الدفاع عن الجزائر من تعديات القراصنة المسيحيين،والحفاظ على أمن واستقرار الإيالة الجزائرية، وأن يهتم بصفة خاصة بجمع أموال الجباية،ويفصل في شكاوى رعاياه[4]. وكانت رئاسة الديوان من اهم اختصاصات الوالي، بالرغم من أن أهم مشاغله هي الشؤون المالية في الدولة.

كان معظم ولاة هذا العصر أقوياء أثبتوا جدارتهم في الداخل والخارج، وأتاح لهم مركزهم الممتاز أن يمدوا سيطرتهم حتى تونس وطرابلس، ويتحكموا في تسييرهما والوصاية عليهما، فهم بحكم لقبهم "بايلربايات" يعينون باشوات تونس وطرابلس نيابة عن الدولة العثمانية[5].

---

[1] هلايلي، المرجع السابق، ص ص 130-131.

[2] شارف، المرجع السابق، ص141.

[3] Haëdo , « ***Histoire des Rois d'Alger***» , p. 161.

[4] أمين محرز، **الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2008، ص 15.

[5] سماعيلي، المرجع السابق، ص211.

وقد نقل البعض من هؤلاء البايلربايات إلى الأستانة، ليتولوا منصب قبطان باشا أو وزارة البحرية،بسبب كفاءتهم في قيادة الأساطيل البحرية مثل خير الدين وابنه حسن باشا والعلج علي باشا[1].

2- تطور وظيفة الديوان في نهاية القرن السادس عشر ميلادي:

عرفت إيالة الجزائر في نهاية القرن السادس عشر ميلادي وبداية القرن السابع عشر ميلادي تطورا ملحوظا على المستوى الإداري، فبعد ما كان ديوان البايلرباي يمثل مجلس الدولة خلال القرن السادس عشر ميلادي، والذي يتكون من الحاكم وعدد من الموظفين الساميين وبعض أعيان البلاد، الذين مثلوا أهم المصالح الإدارية للإيالة في تلك الفترة، وباعتبار الديوان عند الأتراك الهيئة الإدارية العليا في مختلف الهيئات الوظيفية[2]، أصبح في عهد الباشوات يتفرع إلى عدة دواوين. حيث تطورت وظيفة الديوان بتطور الحكومة، إذ تحول مصدر القرار أو السلطة في عهد الباشوات إلى ديوان الجند، مع بقاء الباشا كممثل السلطان لكنه خاضع لقرارات الجند[3].

وهذا الديوان يعتبر بمثابة الهيئة الاستشارية، لأنه يضم الضباط الذين بكونهم يعتبرون كممثلين للجند. وكان هذا الديوان يهتم كثيرا بأمور الجند لاسيما مسألة الترقيات. وكان هذا الديوان يجتمع مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع لمناقشة مسائل تتعلق بالحرب والسلم والأمور المالية والعدل، إضافة إلى العلاقات مع الخلافة العثمانية[4].

لقد لوحظ تطور داخل مؤسسة الديوان خلال القرن السابع عشر ميلادي، ذلك أن العدد الكبير لأعضاء الديوان جعل منه هيئة ثقيلة الحركة وغير قادرة على متابعة الأمور بدقة وبالسرعة المطلوبة، مما

---

(1) سماعيلي، المرجع السابق، ص 211.

(2) Don Diëgo de Haëdo, **Topographie et Histoire Générale d'Alger**, Traduit de L'espagnol par: Mm.le Dr.Monnereau et A.Berbrugger En 1870, Imprimé A valladolid, 1612, pp. 65, 70.

(3) شارف، المرجع السابق، ص142.

(4) أحقو علي وآخرون، **المؤسسات في عهد الدولة الجزائرية 1512-1837**، مجلة أمة الرحمان الجزائرية، 25 فيفري 2010، ص 2.

أدى إلى انبثاق هيئة محدودة العدد من داخل الديوان نفسه، والتي أطلق عليها اسم الديوان الصغير التي استؤثرت بالسلطة الفعلية داخل هذه المؤسسة الواسعة.

ومما يجدر الإشارة إليه هو وجود مؤسسات على نمط الديوان يطلق عليها هي الأخرى اسم الديوان على مستوى المقاطعات والأغويات وحتى على مستوى القايدات[1].

وقد ظهر منذ القرن السابع عشر ديوانان: الديوان الضيق أو الصغير، والديوان الموسع أو الكبير،إضافة إلى ديوان الرياس "ديوان البحرية".

أ- الديوان الضيق "الصغير": أصبحت كلمة الديوان لها معنى في المجتمع في تلك الفترة، وبفضله تؤخذ القرارات الهامة. وكان يتكون من الحاكم والآغا والكاتب والمفتي[2] وقاضي الحنفيين والضباط الساميين، وعدد أعضائه حوالي خمسين عضوا[3] فكان يجتمع يوميا برئاسة الآغا[4]، أما بالنسبة لعدد أعضائه فعرف تغييرا في عددهم، ففي البداية كان حوالي خمسين عضوا إلا أنه عرف ارتفاعا كبيرا فيما بعد، فوصل إلى حوالي ستة وثمانين عضوا.

وكان الديوان يتكون من خمسة أعضاء نصفهم ضمن وزراء الباشا إضافة إلى الأعضاء الآخرين وهم:

- **الخليفة أو الكاهية**، كان بمثابة مستشار الباشا الخاص، وهو الذي يقوم مقام الباشا في حالة غيابه عن العاصمة[5].

---

(1) جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830**، الجزائر، 2007، ص 247.

(2) كانت مهمة المفتي في إيالة الجزائر في الفترة العثمانية وخاصة مطلع القرن السابع عشر ميلادي جد مشرفة في الدولة، خاصة في شرح القوانين المختلفة للناس أنظر: .مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام "نموذج الجزائر في العهد العثماني "ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص28.

(3) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**....، ص25.

(4) Bontems, **op.cit.,** pp.38-39.

(5) نقلا عن محرز، المرجع السابق، ص17.

– **الخزناجي**: أي ناظر الخزينة أو المال "دفتر دار"، وهو يعد أهم إداري في الإيالة ويعرف أيضا بالأمين أو أمين المال، وكان دوره ضبط عائدات الإيالة، وهو المسئول عن دفع رواتب الجند وأيضا الموظفين[1].

– **آغا العرب**: وهو قائد القواد، ووزير الحربية، وتوكل له المهام العسكرية بصفته القائد الأعلى للجيش البري، ويسهر على تأمين الأمن في البلاد[2].

– **وكيل حرج الساحل**: وهو بمثابة رئيس طائفة الرياس، يقوم بمهمة ناظر البحرية، أي النظر في أمور الترسانة والسفن وكل ما يتعلق بالقوة البحرية، إضافة إلى إدارة القلاع[3].

– **خوجة الخيل**: "ناظر الخيول" وهو أمير الإسطبل عند العثمانيين، ومهمته النظر في الأمور المتعلقة بالأملاك الوطنية "وبيع وشراء الحيوانات"[4].

وهؤلاء الأعضاء يشكلون هيئة الحكومة وكان هذا المجلس" الديوان" يعقد اجتماعاته يوميا باستثناء الجمعة والثلاثاء وأيام الأعياد، وينظر في طلبات الأهالي من الصبح حتى الظهر، وبعد الظهر يتفرغ لتسيير الأمور الرسمية، وفي يوم الثلاثاء يجتمع مع أعضاء هذا المجلس "الديوان" مع البكلربكي في قصر الجنينة، وهذا الديوان يشرف على تنفيذ الأحكام الصادرة بحق المخالفين والمحكومين[5].

وكان هذا الديوان يتميز بتنوع تشكيلته، إذ نجد فيه العسكريين ورجال الدين، وممثل السلطان. وكان هذا الديوان يعقد اجتماعاته كل يوم للنظر في المسائل العامة[6]، وقد عرف بديوان الباشا، وكان مقره في دار الإمارة المعروفة باسم قصر الجنينة، وكان الباشا يسكن الطبقات العليا منه، وفي الطابق

---

(1) بيات، المرجع السابق، ص547.

(2) Haëdo , **Topographie et Histoire...,** p.235.

(3) De Paradis, **op.cit**., pp. 164.

(4) بيات، المرجع السابق، 547-548.

(5) نفسه.

(6) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته** ..... ، ص25.

السفلي يوجد مجلس الباشا الذي يسير فيه شؤون الدولة[1].

ب- الديوان الموسع" الكبير": بالنسبة لهذا الديوان والمعروف بالديوان الموسع، فهو يضم الضباط الكبار والموظفين الساميين والرياس وكذا العلماء "المفتين والقضاة ونقيب الأشراف،والأعيان"،وسمي بهذا الاسم "الديوان الموسع" لأنه يضم عددا كبيرا من الموظفين[2]، وكان دوره المصادقة على القرارات التي يصدرها الديوان الصغير[3].

كان هذا الديوان يجتمع كل يوم السبت في دار الإمارة، ليدرس في جلساته المسائل الهامة، التي تخص البلاد. خاصة الاضطرابات الداخلية عند حدوث تمردات، أيضا عندما يتولى باشا جديد [4]. إضافة إلى هذين الديوانين، ظهر كذلك ديوانان آخران وطرأ عليهما تطورا خاصة في القرن السابع عشر ميلادي، وهما ديوان الانكشارية، وديوان الرياس الذي تتمثل مهامه في الإشراف على المسائل البحرية[5].

ج- ديوان الانكشارية: كان لديوان الانكشارية دور كبير في توجيه سياسة الإيالة أواخر عهد البايلربايات، وبداية عهد الباشوات، وأصبح القوة الرئيسية النافذة في العهود الأخيرة من هذه المرحلة[6]. وبالرغم من قوة ومكانة ديوان الباشا في البداية، إلا أنه فقد اعتباره بدء من سنة 1028هـ/1618م،بعد أن أصبح ديوان الانكشارية "الآغا" يتدخل في كل ما يتعلق بشؤون الإيالة في نهاية مرحلة الباشوات. وكان يباشر السلطة بنفسه في عهد الأغوات[7].

---

(1) Tachrifat, **Recueil de Notes Historiques sur L'Administration de l'Ancienne Régence d'Alger ,** Trad. par Devoulx, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852, p.18.

(2) الزهار، المصدر السابق، ص 23؛ شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**...، ص26.

(3) (p) Boyer, « ***Introduction A une Histoire Imtérieure de la Réfence d'Alger*** », In R.H N° 237, p. 301.

(4) Tachrifat, **op.cit.,** pp. 24-25.

(5) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**... ، ص26.

(6) محرز، المرجع السابق، ص23.

(7) بيات، المرجع السابق، ص548.

كان هذا الديوان بمثابة المجلس الأعلى للأوجاق، وكان يهتم بتنظيم الشؤون المتعلقة بالجند كالترقيات وتحديد المهام[1]. وكان الانكشاري متعدد المهام، فهو جندي أيام الحرب، وجابي للضرائب من الريف أيام السلم، وفي نهاية حياته العملية يتحول في أغلب الأحيان عمله هذا، إلى الأعمال الإدارية التي من خلالها يترقى إلى أعلى المناصب السياسية في الدولة[2].

كان ديوان الانكشارية ينعقد أربعة أيام في الأسبوع، السبت في حصن القصبة قبيل انعقاد الديوان العام، والثلاثة أيام التالية، أي الأحد والاثنين والثلاثاء في قصر الجنينة، حيث كان الوالي يدعى أحيانا للحضور ليبدي رأيه في القضايا العالقة[3]. أما بالنسبة لعدد أعضائه، فهو يضم نحو سبعمائة إلى ثمانمائة شخص، وهذا العدد كان يرتفع في بعض الأحيان ليصل إلى ألف شخص، أما بالنسبة للموظفين التابعين لديوان الانكشارية، فهو يتكون من جميع الضباط الساميين في تنظيم الأوجاق، ويمكن اعتبارهم أهم وأكبر الموظفين في هذا الديوان وهم:

-**آغا الانكشارية:** وهو القائد العام للانكشارية من الناحية الإدارية والنظامية، وهو رئيس الديوان، له سلطة مطلقة عليها، فهو الذي يوقف أو يعاقب، أو يوقف أجرته وفي هذا الشأن، فإن الباشا لا يصدر عقوبة ضد الانكشاري إلا بواسطة الآغا[4].

الأياباشية: وهم كبار ضباط الانكشارية، ويشكلون ما يشبه الهيئة الاستشارية العليا في الديوان.

البلوكباشية: الذين بحكم عددهم كانت لهم غالبا اليد العليا في المجلس.

الأوضاباشية: كان بإمكانهم حضور جلسات الديوان، وهم يؤثرون في القرارات المتخذة بحكم

---

(1) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**.....، ص26.

(2) جميلة معاشي، **الإنكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة...** ، ص9.

(3) (p) Dan **, Histoire de Barbarie et de ses Corsaires**, 2e ed, paris, 1649.
نقلا عن: محرز، المرجع السابق، ص24.

(4) Haëdo, **Topographie**....., p. 503.

رتبتهم الدنيا[1].

إضافة إلى هؤلاء الموظفين الساميين في هذا الديوان، كان المجلس يضم أعضاء آخرون نذكر منهم:

خوجة الديوان: كانت مهامه كتابة محاضر الجلسات وحفظ سجلات الديوان، وصاحب هذا المنصب يتمتع بمكانة مرموقة في النصف الأول من القرن السابع عشر ميلادي، وفي بعض الأحيان كان يستشار ليوجه قرارات الديوان بنفسه.

أربعة باش أوضا: وهم ينتخبون من صف الأوضاباشية، ومهمتهم مرافقة الآغا والجهر بالقضايا،ونقل آراء أعضاء الديوان خلال المداولات.

–ستة شواشي: وهم تحت إمرة الآغا، ويحق لهم اعتقال أعضاء الديوان، وإنزال العقوبة بهم،ومهامهم أيضا تنفيذ الأوامر التي يصدرها الديوان[2].ونظرا لمهامهم هذه، فإنهم كانوا يوزعون على المصالح الإدارية المركزية، وكانوا يعملون في دار الإمارة والقصبة، وهؤلاء كانوا تحت رئاسة الباش شواش[3].

–المترجمون: كانت العناصر الحاكمة في الإيالة من الأتراك. وكانت كل المداولات تتم في الديوان باللغة التركية، وأيضا كان يحضر اجتماعات الديوان عناصر مختلفة، إذ وجب توظيف مترجمين من أجل تحقيق التواصل في مختلف الطوائف، وأيضا ترجمة الرسائل التي كانت تصل إلى الديوان سواء داخل البلاد أو خارجها[4].

د– ديوان البحرية:عرفت البحرية الجزائرية تطورا كبيرا في النصف الثاني من القرن السادس عشر والقرن السابع عشر ميلادي، سواء من حيث الهياكل أو من حيث المداخيل[5]. وتعتبر البحرية الجزائرية القوة

---

(1) محرز، المرجع السابق، ص23.

(2) نفسه، ص ص 23-24.

(3) الزهار، المصدر السابق، ص44.

(4) Laugier de Tassy**, Histoire du Royaume d'Alger**, avec l'état présent de son Gouvernement de ses Forces de Terre et de Mer, de ses Revenus, police, Justice, Politique et Commerce Amesterdam, 1774, p. 187.

(5) (M) Belhmissi, **Histoire de la Marine Algérienne 1516-1830**, 2e ed, Enal, Alger, 1986, pp. 50, 61.

الأولى التي اعتمد عليها الأتراك العثمانيون في بسط نفوذهم في البلاد.

كان لديوان البحرية اختصاصات أو مهام تتمثل في تطبيق العدالة على جميع أفراد البحرية، الذين يخلون بقواعد الانضباط[1]، والتعدي على القانون، كما أن مهام الديوان لم تقتصر على أمر الرياس فقط، فهو يهتم أيضا بالمسائل المتعلقة بنشاط طائفة الرياس وبالخصوص تقرير مصير الغنائم والأسرى[2]، حيث كان بمثابة محكمة الغنائم والأسرى الذين يجلبهم الرياس، أي أن عملية الغزو البحري لم تكن عشوائية، بحيث أنشئت لها هيئات قيادية والتي ستستمر إلى غاية 1830م. أيضا من مهام ديوان البحرية فحص حمولة السفن وهوية ركابها. والعلاقة التي ترطبها بالجزائر أيضا ديوان البحرية كان يستشار قبل إقرار السلم أو الحرب مع دولة ما. وكان الأوربيون يطلقون على ديوان البحرية اسم مجلس الغنائم[3].

ترأس هذا الديوان القبطان رايس، وكان يحضره كبار موظفي الدولة الذين يعملون في البحرية وهم:

قايد المرسى: وهو المسؤول عن أمن الميناء، ووزير البحرية الذي يعرف بوكيل الحرج وكان المسؤول الأول عن تموينات الميناء، وخوجة الغنائم الذي يتولى جرد الغنائم وقسمة دخلها بين المستحقين، وباش ورديان باشي، وهذا الموظف كان بمثابة الناظر العابر لسجون الأسرى في مدينة الجزائر، وتتمثل مهامه في حراسة السفن الموجهة للخروج من البحر[4].

ومع مرور الوقت فقدت تلك الدواوين صلاحيتها، حيث اصبحت لا تعقد جلساتها كما هو الحال في بداية أمرها، وأصبح الداي يعتمد أساسا في تسيير شؤون البلاد على مجلس وزراء متكون من

---

(1) محرز، المرجع السابق، ص28.

(2) محمد الأمين عطلي ، **نشاط البحرية الجزائرية في القرن 17م وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012، ص81.

(3) (L) Chaillou, **Textes pour servir à L'Histoire de l'Algérie au XVII² Siècle**, Toulon, 1979, pp.24-25.

نقلا عن محرز، المرجع السابق، ص28.

(4) نفسه، ص ص 27-28.

خمس قوى[1]: الخزناجي كوزير مالية الدولة، وهو مكلف بالخزينة، وآغا العرب مهمته الإشراف على الأهالي[2]، ووكيل الخرج وهو مكلف بمسائل البحرية، ويسمى أيضا وزير الشؤون الخارجية، وخوجة الخيل، وهو مكلف بمداخيل الولايات، وأراضي البايلك، وكذلك مكلف ببيع الحيوانات التي يحصل عليها البايلك من الجباية العينية[3].

وأخيرا بيت المالجي، وهو مكلف بجمع التركات التي لا وارث لها، وهو يمارس مهامه داخل المدينة وخارجها[4].

ويساعد هؤلاء الوزراء في مهمتهم مجموعة كبيرة من الموظفين الذين عرفوا بالخوجات، كما كانت سلطة الديوان نافذة على البياليك[5].

ونظرا للتطور الإداري الذي حل في المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر، أصبح الداي يعتبر رئيس الدولة وقائد القوات النظامية الانكشارية. وكانت مهامه تشمل الإشراف على اجتماعات الديوان،وشؤون الإدارة العامة، وكان يعين البايات على رئاسة البيالك، وأيضا يعين الموظفين الرسميين بمختلف المناصب بما في ذلك الحكومة المركزية[6].

وقد تعززت سلطة الداي بعد إلغاء منصب الباشا مبعوث السلطان العثماني سنة 1711م،وتدهور نفوذ الديوانين "الديوان الصغير والديوان الكبير"، حيث اختفى الديوان الصغير وحل محله مجلس الموظفين الكبار[7] المسمى الحكومة أو مجلس الدولة[8].

---

(1) شارف، المرجع السابق، ص142.

(2) عباد، المرجع السابق، ص ص279-280.

(3) De Paradis, **op. cit**., p. 165.

(4) Tachrifat, **op. cit**., p. 20.

(5) شارف، المرجع السابق، ص142.

(6) سبنسر، المرجع السابق، ص ص 89، 91.

(7) **مجلس الموظفين الكبار**: الخزناجي وآغا العرب، وبيت المالجي ، وخوجة الخيل، ووكيل الخرج، والكتاب الأربعة الذين تزايد نفوذهم في هذه المرحلة، واكتسبوا مرتبة سامية في جهاز الدولة حتى أصبحوا في هذه الفترة يعتبرون من الموظفين الكبار وهم المقاطعين،الدفتر دار، ووكيل الخرج الصغير والرقمجي، أنظر: شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته** ..... ، ص31.

(8) خوجة، المصدر السابق، ص 127.

أما بالنسبة للديوان الكبير أصبح يسمى "المجلس العام"، وحدد نشاطه في نطاق احتفال شكلي بمناسبة الأعياد الدينية، وحفلات توزيع الأجور كل شهرين على الجنود في قصر الداي، وهذا ما جعل كونداميني يصف الداي بقوله: " مستبد وليس له حرية، ارستقراطي لكنه محروم من أرباح القرصنة"[1].

وقد ازداد نفوذ الموظفين الساميين ذوي الوظائف الحيوية نتيجة لتلك التطورات التي عرفها نظام الحكم والأجهزة الإدارية في إيالة الجزائر في مرحلة الدايات، ، وتدعمت سلطة الدايات، وأصبح مجلس الديوان وعلى رأسه الكاهية، مجرد هيئة تقليدية ملزمة بقبول قرارات الداي ومساعديه من الموظفين الساميين[2]، بعد أن كان هذا المجلس "الديوان" ورئيسه الكاهية صاحب السلطة العليا في شؤون الحكم منذ القرن السابع عشر ميلادي[3].

3- الإدارة المالية:

تمثل الموارد المالية أهم واجبات الإدارة العثمانية، وهذا يعني أن كلا الأمرين مرتبط بالآخر، فالإدارة العثمانية بصورة عامة أداة استهلاك وليست أداة تنمية، فهي تعيش على موارد البلاد دون أي مسعى من جانبها لتنمية هذه الموارد. وكان كل ما تجبيه يستهلك في دفع رواتب الجند والموظفين. وكانت الإدارة المالية المركزية تابعة للخزناجي، يساعده خوجة هو رئيس السكرتارية وثلاثة محاسبين يختارون بصورة عامة من اليهود[4].

كان للنظام المالي أثر فاعل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسة. وهذا النظام يسهل التعرف على مصادر تلك الموارد على من كان يتحكم فيها، خاصة أثناء تمركز العثمانيين بالجزائر العاصمة وإلحاقها بالخلافة العثمانية في تلك الفترة. فمن الناحية الاقتصادية امتازت البلاد بغنى اقتصادي

---

(1) Marcel Emerit, « ***Le Voyage de la condamine à Alger 1731*** », in R.A.vol 18, 1954, P. 292.

(2) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**، ص26.

(3) (p) Boyer, « ***Introduction à une Histoire de la Régence d'Alger*** », in R.H.N° 478, 1960, p. 310.

(4) فارس، المرجع السابق، ص ص 97-98.

كبير يرجع إلى ثرواتها الزراعية والحيوانية وما يأتيها من أموال الزكاة على الماشية والحبوب والزيتون وأنواع المدخولات الأخرى التي كانت تجمع[1].

كان ميناء الجزائر هو الميناء الوحيد الصالح للتجارة في حين كانت باقي الموانئ مهملة. وقد بدأ اهتمام إيالة الجزائر بالميناء منذ أيام خير الدين، ولكن هذا الاهتمام لم يكن بقصد التجارة، وإنما لإيجاد مرسى آمن لسفن القرصنة[2].

نلاحظ ان الأتراك لو استثمروا المبالغ المالية الضخمة التي كانت تدرها أرباح القرصنة في مجالات الاقتصاد المحلي المختلفة لتحسنت وضعية الإيالة، لكن الأتراك وجهوا تلك الأموال لخدمة مجموعة من الأفراد وعلى نطاق ضيق، إذ انحصرت على الفئة الحاكمة والموظفين.

عرفت نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر ميلادي، تزايد مشاكل الولاة المالية وازدادت حدته بسبب تراجع موارد الخزينة، وهذا راجع إلى ظاهرة الحكم في تلك الفترة، حيث كان الحاكم ليصل إلى السلطة لابد عليه من دفع مبلغ مالي [3]. أي انتشار ظاهرة شراء المناصب من اجل السلطة، إذ كان عليه أن يجمع المبلغ الذي دفعه وزيادة عليه للاحتفاظ بمكانه، ومن أجل ذلك كان من الضروري أن تكون العائدات [4] من الضرائب منتظمة، إلا أن هذه العائدات خضعت في الواقع لعدة عوامل ومتغيرات كانت تؤثر سلبا على مردوديتها، مما تضع الوالي "الحاكم" في موقف حرج تجاه

---

(1) De Paradis**, op. cit**., pp. 18, 25.

(2) فارس، المرجع السابق، ص ص98-99.

(3) De Card, **op. cit.,** pp. 83-84.

أنظر الملحق رقم: 14 ص219.

(4) هناك فرق بين العائدات والعوائد، فالعائدات لفظ يدل على الضرائب المالية والعينية التي تؤدى إلى خزينة الدولة، وتمول بيت المال والأحباس، بينما العوائد لفظ شاع استعماله محليا وأصبح له دلالة محددة وهو عبارة عن الضرائب والعطايا كان يساهم بها الأهالي في مواسم معينة وبكميات محددة، ولهذا أصبح لكلا اللفظين، العائدات والعوائد استعمال خاص به، أنظر: ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني "1792-1830" ويليه قانون أسواق**....، ص98.

الانكشارية [1]. وهذه العوامل تتمثل في الخلل الكبير في جباية الضرائب والتمردات والثورات التي أثرت سلبا على خزينة الإيالة في تلك الفترة [2].

كانت الضرائب تستخلص من جميع أنحاء الإيالة، حيث كان الجزء الكبير يدفع إلى الخزينة المركزية في إيالة الجزائر، والباقي يدفع إلى الموظفين الكبار ورتب الجيش. وكانت عملية جمع الضرائب تتم في أوقات محددة وبصفة دورية ومستمرة "فصل الربيع والخريف" [3].

وكان تحصيل الضرائب في الغالب يتطلب إرسال حملات تأديبية عرفت في المغرب العربي كله باسم المحلات. ولقد كان للنظام المالي تأثير مباشر على النظام الإداري للبلاد، بالرغم من أن الإدارة الجزائرية في تلك الفترة كان هدفها جمع الضرائب والرسوم، وضمان المداخيل المالية للدولة، فالحكام على اختلاف درجاتهم في السلك الوظيفي، كان اهتمامهم ينصب على جمع الأموال [4]، مما جعلهم يتناسون حقيقة السلطة التي تولوا تسييرها وأهدافها السامية، والتي كانت في خدمة المصلحة العامة. وقد عرفت إيالة الجزائر منذ مرحلة الباشوات اختلالا في التوازن المالي، بحيث أصبح الحكام يتهافتون على جمع قدر كبير ممكن من الأموال من أجل شراء المناصب، وأيضا كانوا يتظاهرون بنفادها عند حلول زمن دفع رواتب الجند [5].

إن تعدد مصادر دخل الخزينة وطريقة جمعها "جمع الضرائب" جعل الدولة أداة استهلاك لتلك الموارد ودون أن تسعى لتنميتها وتطويرها. وكانت رواتب الجند هي التي اثقلت كاهل الإيالة لأنها تفوق رواتب كل الموظفين [6].

---

[1] محرز، المرجع السابق، ص35.

[2] F.A.Knight, **op.cit.,** p. 69.

[3] الزهار، المصدر السابق، ص ص 35، 44.

[4] صلاح العقاد، **الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية ...**، ص 157-158.

[5] (p) Boyer « ***Des pachas triennaux à la révolution d'Ali Khodja 1581-1817*** », in R.H.N° 495, pp. 101, 106.

[6] سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1791-1830)، ويليه قانون أسواق مدينة...**، ص 110.

أ- أهم مصادر دخل الخزينة:

1- مؤسسة بيت المال [1]:

يعود أصل ملكيات هذه المؤسسة في معظمه إلى المواريث والأملاك التي فقدت أصحابها إثر الحروب والكوارث أو انقطاع السلالة. والواقع أن هذه الملكيات مؤقتة لأن العقار الذي لا يجد وارثا كان يباع في المزاد العلني حيث يرجع ثمنه إلى بيت المال [2].

لقد عرفت سنوات ما بين 1699م و1710م فقدان الكثير من جنود الانكشارية مما جعل أملاكهم تضم إلى التركات المفقودة لبيت المال، ففي عام 1660م ضمت أملاك قارة ومنقولة قدرت بـ 8064 دوبلة. وقد كانت ملكا للحاج مصطفى الذي غادر مدينة الجزائر دون معرفة وجهته، ونفس الحالة بالنسبة لحسان الانكشاري الذي غادر هو كذلك المدينة في ظروف غامضة كذلك، وقدرت تركته بـ 7100 دوبلة وذلك 1694، وقد وضعت بيت المال جميع أملاكه للبيع في المزاد العلني، لأنها كانت ضمن أملاك الغائب[3].

2- مصادر دخل المؤسسة:

وقد كانت بيت المال يعتمد على جمع مداخيله، من مصادر محددة تتمثل في الأملاك الصادرة والأملاك الشاغرة وأيضا الأملاك الغير مطالب بها، ومنها تلك التي تركها الغائبون والأموال مثل: مال الغائب، مال المفقود، وأيضا مخلفات تتمثل في العبيد الفارين وأيضا الحيوانات الضائعة. وقد تم التمييز

---

[1] **بيت المال**: هي مؤسسة خيرية، تعود أصولها إلى التنظيمات المالية الإسلامية التي أقرها الخليفة عمر بن الخطاب وأعطاها صلاحيات واسعة، ثم ظلت تتدعم وتنمو طيلة الفترة الإسلامية بالمغرب الأوسط حتى وضع الاحتلال الفرنسي حدا لها بإلحاق ممتلكاتها بالإدارة العمومية بقرار رسمي صادر بتاريخ 7 ديسمبر 1830. أنظر: سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1791-1830)، ويليه قانون أسواق مدينة**... ، ص132.

[2] بن حموش، المرجع السابق، ص108.

[3] (L).Merouche, **recherche sur l'Algérie à l'époque** O**ttomane**, monnaies, prix et revenus "1520-1830" , édition bouchene, paris, 2000, pp. 228-229.

بين هذه الأموال والأموال العائدة للسلطان أو خزينة الدولة بصفة عامة، وهي الأموال التي عرفت بأموال الدولة[1].

تعتبر هذه المؤسسة فرعا من فروع الإدارة العامة المكلفة بالشؤون العامة، وأملاك الهالكين الذين ليس لهم ورثة، وذلك حسب ما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية[2]، حيث ينحصر نشاط بيت المال في الاعتناء بتسيير الأملاك العائدة إلى اليتامى والغائبين، وضمان حصة الدولة من التركات حسب الأحكام الشرعية، وأصبح بيت المال ذو صبغة حكومية أهلته أن يشارك في مصادر الدخل بها يمده من عون للخزينة[3].

وتحصل بيت المال على هذه الثروة من عدة مصادر أهمها:

التركات والودائع العمومية التي تعود إلى بيت المال عند موت أصحابها الشرعيين أو فقدانهم، بعد أن تؤدي حقوق الغائبين والورثة، وبعد أن تدفع المصاريف المرتبة عليها والمتعلقة بتكاليف الدفن والصدقة ونفقات الإدارة. ولقد حددها Venture de paradis بـ 10%[4]، في حين قدرها حمدان بن عثمان خوجة بـ **7%**. ويضاف إلى تلك المصاريف اقتطاعات البيع والدفن، وقد يتصرف بيت المالجي في ثلث أملاك المورث[5]. وبالرغم من هذه المصاريف والإجراءات، إلا أن بيت المال تساهم بكمية وفيرة من الأموال قدرت في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي بعدة ملايين بالفرنكات.

مردود الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها مباشرة للبايلك. وكان القسم الكبير من ثروات بيت المال يوفره هذا النوع من أملاك البايلك، وهذا إذا أخذنا بعين الاعتبار الاحصائيات القائلة بأن

---

(1) حرفوش، المرجع السابق، ص140.

(2) (A) Devoulx, « ***Notes Historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger*** », in R.A. Vol 6, 1862, p. 205.

(3) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1791–1830)، ويليه قانون أسواق** ...، ص 132.

(4) De Paradis, op.cit., p. 184.

(5) حوجة، المصدر السابق، ص136.

أملاك البايلك تناهز خمسة آلاف بناية بالجزائر العاصمة وحدها، يقدر ثمنها بأربعين مليون فرنك آنذاك[1].

وتسمى أيضا مؤسسة بيت المال بمؤسسة المواريث المخزنية والتي يشرف عليها موظف يدعى بيت المالجي، وحتى تضمن هذه المؤسسة مداخيلها. كانت تجري مراقبة دائمة ومباشرة على عقارات المدينة، فقد كانت المقابر المحيطة بالمدينة تحت مراقبة بيت المالجي[2]، وعند حدوث الوفاة كان بيت المالجي يسجل اسم وعنوان المتوفي، وكذا الورثة الذين كان لهم الحق في الميراث إلى جانب بيت المال، ثم يسجل جميع تركته من لباس وأثاث ومبالغ مالية، بحيث لا يتم دفن أي واحد إلا بعلمه. وقد كان يساعده فرقة من الحراس يتوزعون داخل المدينة على البوابات ويراقبون مراسيم الجنائز من صلاة الصبح إلى غاية إغلاق أبواب المدينة عند صلاة العشاء. أما بالنسبة لخارج المدينة، فكانت الحراسة تستند لآغا العرب[3].وكذلك بالنسبة لباقي المدن المحيطة بالجزائر مثل البليدة وشرشال، فهي تتبع نفس النظام،حيث كان لبيت المال أعضاء ملحقون به يشتغلون لصالح المؤسسة المركزية إضافة إلى فرقة الحراس المذكورة سابقا فإن مؤسسة بيت المال تستعين في إدارتها بفرقة للبحث على الأموات وأملاكهم[4].

3- المؤسسات الوقفية في إيالة الجزائر:

يعتبر الوقف أو الحبس أحد مظاهر الحياة العربية الإسلامية، لأنه يستمد وجوده من الأحكام الشرعية ومن تكافل أفراد المجتمع في الأعمال الخيرية استجابة لحاجة الفرد والجماعة[5]. وقد استحدث المسلمون الوقف لتوفير المال ومتطلبات السكان، الضرورية المتمثلة في مساعدة العلماء والطلبة

---

(1) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1791-1830)، ويليه قانون أسواق**....، ص 98.

(2) بن حموش، المرجع السابق، ص110.

(3) (L),Boyer, « ***L'évolution de d'Algérie médiane*** », in R.A. vol 104, 1960, pp. 457, 463.

(4) بن حموش، المرجع السابق، ص111.

(5) ناصر الدين سعيدوني، **الأوقاف بفحص مدينة الجزائر "دلالات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية**، ص30.

والفقراء،والغرباء والأسرى اللاجئين، وكذلك صياغة بعض المنشآت كالمساجد والطرق، والمياه والأضرحة والزوايا، وهذا من أجل التضامن بين المسلمين لنشر العلم والمحافظة على الدين[1].

وقد تميزت الفترة العثمانية بالجزائر بتكاثر الأوقاف[2] وتطورها وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد،وذلك بفضل الظروف التي عرفتها الجزائر منذ أواخر القرن الخامس عشر ميلادي حتى مستهل القرن التاسع عشر ميلادي، وما يمكن ملاحظته هو تزايد عدد الأوقاف في إيالة الجزائر، وذلك نظرا لتغير فترات الحكم، وأصبحت هذه الأوقاف تشكل نسبة كبيرة من الممتلكات الزراعية الحضرية منذ أواخر القرن الثان عشر ميلادي، وهذا ما تؤكده سجلات الأوقاف ووثائق المحاكم الشرعية، وأحسن دليل على هذا التطور الذي عرفته الأوقاف في مدينة الجزائر في الفترة العثمانية تزايد أوقاف سيدي عبد الرحمان الثعالبي التي كانت تقدر بإحدى عشر وقفا منذ أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن الثامن عشر ميلادي، وقد تزايدت في أواخر القرن الثامن عشر ميلادي إلى غاية 1830م، وأصبح عددها يبلغ 82 وقفا[3].

ونفس التطور عرفته أوقاف المؤسسات الدينية مثل الجامع الأعظم بالجزائر العاصمة التي تتجاوز 159 عقدا خلال سنة (1540-1750م)، ثم تزايدت أوقافه خلال السنوات الممتدة من (1750-1841م) وأصبحت تبلغ 543 وقفا (عقدا) [4].

كان عدد العقارات الموقوفة في مدينة الجزائر وغيرها من أنحاء البلاد في ارتفاع مستمر، وهذا ما نلاحظ من خلال الأملاك المحبسة والمتعلقة بالجامع الأعظم التي هي في تزايد مستمر، خاصة في الفترة

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص152.

(2) هناك تباين في النظرة إلى الوقف بين كل من الحنفية والمالكية، فالمذهب المالكي الذي يتمسك به غالبية الجزائريين كان يرى ضرورة صرف الحبس على المصلحة العامة التي حبس من أجلها مباشرة دون قيد أو تردد، بينما المذهب الحنفي الذي كانت تنتسب إليه الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض الحضر بالمدن الكبرى في الجزائر، كان يسمح بجواز انتفاع الموقوف وعقبه بما حبسه من وقف. أنظر: هلايلي، المرجع السابق، ص196.

(3) سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر "لعهد العثماني"**، ص153.

(4) نفسه.

الأخيرة من الحكم العثماني، لاسيما للدور الاجتماعي الذي يلعبه الجامع الأعظم باعتباره مقر اجتماع المجلس العلمي، وكذا دوره في مجال إيواء وإطعام فقراء الأندلس في الحقبة الأولى من العهد العثماني،وحتى في الفترة الأخيرة وهذا من خلال تزايد مستمر في عدد أحباسه الموقوفة.

وتساهم موارد الأوقاف في التخفيف من آثار البطالة، وذلك بمساعدة عدد كبير من العائلات الجزائرية، نظرا للعدد الهائل من الإداريين، والعمال والحرفيين، الذين كانوا يتقاضون رواتبهم من تلك العائدات. وما يلفت الانتباه هو أن هذه الأموال لم يكن توزيعها مقصورا على الجالية الجزائرية فقط، بل كانت تشمل كل المحتاجين بغض النظر عن أصلهم[1].

4- مؤسسات الأحباس:

تكمن أهمية الأوقاف في إيالة الجزائر في تأثيرها المباشر على مختلف أوجه الحياة، وقد أمكن مردودها من الإنفاق على القائمين بشؤون العبادة والتعليم من أئمة ومدرسين وطلبه، كذلك الأنظمة الخاصة بالأوقاف والأحكام المتعلقة بها ساعدت على الحد من مظالم الحكام وتعسفهم، وعملت على تماسك الأسرة الجزائرية بحفظ ثرواتها من أموال وعقارات وإيجاد طرق ملائمة لاستغلال مصادر رزقها[2].

وبغض النظر عن هذه المميزات التي اتصفت بها أوضاع الأوقاف بالجزائر العثمانية، فإن أوقاف الجزائر أثناء العهد العثماني، كانت تتوزع على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني ووصفة قانونية ووضع إداري خاص[3]. تحتل منها سبع مؤسسات مكانه متميزة وهي مؤسسة الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) التي تستحوذ على غالبية الأوقاف داخل وخارج مدينة الجزائر، ثم تأتي بعدها مؤسسة الجامع الأعظم وتضم أغلب أوقاف المساجد المالكية، ثم تليها من حيث الأهمية مؤسسة سبل الخيرات الخاصة بأوقاف المساجد الحنفية، ثم تأتي في مرتبة أقل منها مؤسسة سيدي عبد الرحمان الثعالبي، وهي أهم

---

(1) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني**....، ص314-315.

(2) سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية**، ص ص 229، 235.

(3) سعيدوني، **الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر في أواخر العهد العثماني وأوائل الإحتلال الفرنسي**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 5، 1981، ص64.

مؤسسة وقفية للمرابطين (الأولياء) في مدينة الجزائر، بعدها تأتي مؤسسة أهل الأندلس والشرفاء وبيت المال.

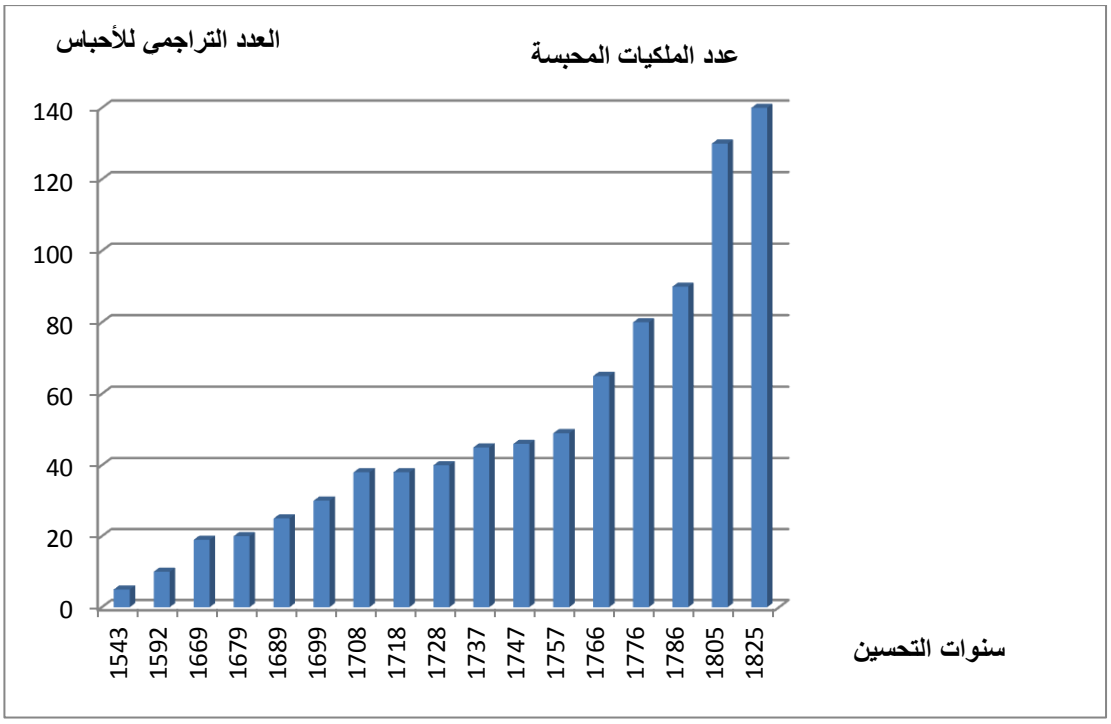

تطور عدد أحباس الجامع الكبير خلال ثلاثة قرون من الحكم العثماني (مستخرج من الأرشيف العثماني)[1].

إضافة إلى هذه المؤسسات الرئيسية هناك مؤسسات أخرى محدودة الأهمية من حيث عدد أوقافها،وهي جلها مؤسسات خيرية اجتماعية منها مؤسسة العيون (السواقي) والطرق والأسرى والثكنات (القشلات) والجند (الانكشارية) [2].

إدارة الأحباس:

من بين الموظفين المسؤولين على مؤسسات الأوقاف الشيخ الناظر أو الوكيل العام الذي يعتبر من الموظفين الرئيسين والمشرف على مختلف النفقات من أثاث ومصاحف، ومن المدققين في التدوين والتوثيق

[1] نقلا عن: بن حموش، المرجع السابق، ص121.

[2] سعيدوني، **الأوقاف بفحص مدينة الجزائر**.....، ص ص 34-35.

الحسابي بالسجلات والدفاتر المتعلقة بالأعمال الخيرية والاجتماعية[1]. وقد يخضع هذا الشيخ الناظر لتوجيهات المفتي والقاضي الحنفي والمالكي بالمجلس العلمي[2]، ويساعده في مهامه كاتب خاص يعرف بالسياجي أو الخوجة لضبط حسابات الأوقاف.أما خارج المدينة، فهناك وكلاء ثانويون على المدن الصغيرة يقدمون ويعرضون أعمالهم المفصلة عن كل حبس، في حين المرتبات والنفقات يتكفل بها وكيل بيت المال أو شيخ البلد الذي يقدم سجلاته لناظر الوقف، أو للوكلاء الرئيسيين للمؤسسات الوقفية التابعين لها. وأغلبية هؤلاء الموظفين في المؤسسات الوقفية من الطائفة العثمانية والكرغلية والأندلسيين وأعيان المدن[3].

وتعود إدارة الأحباس من الناحية الشرعية إلى قاضي المدينة، فهو المكلف بتطبيق وصايا المحبسين في استعمال الحبس أو صرف غلته. وقد أسندت مهمة الأحباس قضائيا إلى المجلس العلمي الذي يضم علماء المذهبين. وكان المجلس العلمي يجتمع كل يوم خميس في الجامع الكبير بمدينة الجزائر[4]، ليطلعهم عل كل الحسابات والتغيرات الطارئة من زيادة أو تراجع المداخيل، مع اقتراح الحلول الممكنة لذلك.

ب– دور النظام الضريبي في تطوير الإدارة وأجهزتها:

كانت الضريبة تمثل المهمة الأساسية التي تعتمد عليها الحكومة في الحفاظ على الأمن، وكان الفلاح هو من يتحمل القسط الأوفر من الأعباء[5]، وذلك بفرض ضرائب وجبايتها والتي تتم في بعض الأحيان بصورة تعسفية ترهق السكان سواء في المدن أو في الأرياف. ومعظم الثورات في الجزائر يمكن ردها إلى قضايا تتعلق بالضرائب. وكان الدفتردار هو المسؤول عن التنظيمات المالية والجبائية وتحصيل

---

(1) حسان كشرود، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659–1830م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 2008،ص 193.

(2) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص179.

(3) كشرود، المرجع السابق، ص193.

(4) بن حموش، المرجع السابق، ص116.

(5) شالر، المصدر السابق، ص58.

الأموال الضريبية زيادة في إشرافه على مصالح التحرير وتنظيم الشؤون الإدارية[1].

وكان نظام جباية الضرائب يقوم على جمع مستحقات متنوعة من عوائد، ورسوم وإيجارات،وحقوق تولية، بحيث كان بعض الموظفين يدفعون ضريبة سنوية مقابل ممارسة الوظيفة. وكانت هذه الضريبة تختلف من مهنة إلى أخرى، مثل الأمناء بحيث يدفعون ما يعادل 500 صايمة منهم أمين السوق وأمين الخياطين[2] ،لكن القياد خاصة في دار السلطان فيدفعون ما قدره 16000 دولار إسباني مقابل وظيفتهم[3].

وتقسم هذه المستحقات في إقليم مدينة الجزائر أي الإدارة المركزية كما في غيره الأقاليم، بحسب طبيعتها وتوزيعها وإجراءاتها إلى ثلاثة أنواع:

الضرائب المنتظمة "الشرعية المعتادة والقارة":

العشور والزكاة"، والمساهمات غير المنتظمة اللزمة والغرامة، والخظية، والمعونة"، وأخيرا رسوم التولية والأسواق بأنواعها المختلفة[4].

وقد كانت قيمة الضرائب متفاوتة من منطقة إلى أخرى، فهي مرتبطة بطبيعة الأراضي المزروعة،ونوعية الإنتاج، بحيث كانت الضرائب الشرعية الزكاة والعشور تحدد حسب المحاصيل المزروعة[5] "الزويجة"[6]. وإضافة إلى ضريبة العشور المفروضة على الحبوب. كانت هناك ضريبة المعونة التي كانت

---

[1] حرفوش، المرجع السابق، ص204.

[2] Tachrifat, op.cit., pp. 44-45.

[3] شالر، المصدر السابق، ص59-60.

[4] سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة** .....، ص178.

[5] شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**.....، ص187.

[6] **الزويجة**: وهي عبارة عن وحدة لقياس ضريبة العشور، وهي تسمى أيضا الجابدة، وتتمثل في ثيرانين يستعملان لجر سكة الحراثة،وهذا المقياس خصت به الأراضي التابعة للإدارة المركزية والمتواجدة في نواحي مليانة وأراضي إقليم بايلك التيطري، وحددت بزويجة واحدة مقدار الضريبة يكون ثلاثة صاعات من القمح وصاعين من الشعير، أما المناطق الجبلية فكانت ضريبتها تحدد بالنقود. أنظر:نفسه، ص187.

تفرض على منتوجات القمح والشعير بحيث تدفع نقدا أوعينا وقد تفرض على المناطق نصف بدوية[1].

ويمثل هذا الجدول توزيع عدد الزويجات وكميات من القمح والشعير لبعض الأوطان التابعة لإقليم دار السلطان.(العشور يتمثل في القمح) سنة 1817-1818م[2].

الوطن	الزويجات المستغلة	العشور بالصاع	بالبوجو[3]	بالفرنك
السبت	1.270	7.620	22.860	42.519.60
بني خليل	1.600	9.600	28.800	53.568.00
بني موسى	937	5.622	16.866	31.370.76
الخشنة	1.082	6.492	19.476	36.225.36
يسر	1.606	9.636	28.908	53.768.88
بني جعد	600	3.600	10.800	20.088.00
المجموع	7.095	42.570	127.710	237.540.60

يمثل هذا الجدول توزيع عدد الزويجات وكميات الشعير لبعض أوطان دار السلطان في الإدارة المركزية والمقدرة للعشور لسنة 1818/1817[4].

الوطن	الزويجات المستغلة	العشور بالصاع[5]	بالبوجو	بالفرنك
السبت	1.270	7.620	11.430	21.259.00
بني خليل	1.600	9.600	14.400	26.784.00
بني موسى	937	5.622	8.433	15.685.38

(1) فاس، المرجع السابق، ص97.

(2) أنظر: سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر** ....، ص179.

(3) **بوجو**: كلمة تركية تعني النصف، والريال بوجو يسمى بالبتاك قورد الفضي، وهو يعادل ثلاث قطع من بتاك شيك أو ما يسمى بالدراهم صغار التي ضربت سنة 1681م، وأصبحت تستعمل في دفع الأجور، أنظر:

(L) Merouche, op.cit., p. 39.

(4) سعيدوني، **الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر**.....، ص180.

يساوي بوجو واحد 1.86 فرنك، ويقدر سعر صاع القمح بـ 3 بوجو، وسعر صاع الشعير بـ 1.5 بوجو.أنظر: نفسه.ص182.

(5) **الصاع**: هو وحدة الوزن يتراوح حجمه بين 140 و200 لتر، بحيث كان الفلاح يدفع ما يقدر بـ 8 صاعات، وهذه الضريبة يحددها قايد العشور، أنظر:

Bontems, op.cit., p.66.

الخشنة	1.082	6.492	739.9	18.112.68
يسر	1.606	9.636	454.14	26.884.44
بني جعد	600	3.600	5.400	10.044.00
المجموع	7.095	42.570	63.855	118.770.30

نلاحظ أن العشور تمثل أهم ضريبة منتظمة، وهي تطبق على كل الأراضي المزروعة بالحبوب، وهي تختلف حسب المساحة المزروعة ونوعية الإنتاج، وهذا ما يتبين من خلال العشور المقدرة في الجدولين من القمح والشعير، بحيث ما يتوجب على 7.095 زويجة يقدر بـ 710.127 بوجو بالنسبة للقمح، و855.63 بوجو بالنسبة للشعير، أي ما مجموعه660.198 بوجو. وبالنسبة للزكاة تكون على رؤوس الماشية وهي محددة في الشريعة الإسلامية كما يلي $\frac{1}{30}$ بالنسبة للبقر و$\frac{1}{40}$ بالنسبة للجمال و$\frac{1}{100}$ بالنسبة للغنم والماعز، كما يتوجب دفع 30% من الربح المحصل من إنتاج الصوف والزبدة والعسل، والشمع، ولا تطبق ضريبة الزكاة على الخيل والبغال والحمير[1].

2- المساهمات غير المنتظمة:

وهي تسمى أيضا المساهمات الاستثنائية أو الطارئة وتتمثل في اللزمة، والمعونة، والخطية، ورسوم الأسواق، وحقوق التولية، وأيضا الهدايا العرفية[2].

وكان النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون يخضع لعدة قوانين ومعايير موضوعية ولم يكن عشوائي، بحيث كانت الإدارة تراعي أثناء فرضها للضرائب وضع البلاد الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا حسب موقع الأرض الزراعية وطبيعة التضاريس، بحيث يكثر النشاط الزراعي في المناطق التلية وتفرض عليها ضريبة العشر، بينما المناطق الجبلية مطالبة بدفع ضرائب المعونة واللزمة وفرض الغرامة، وأيضا المناطق الصحراوية تدفع المعونة والعسة[3].

---

(1) سعيدوني، **الحياة الريفية لإقليم مدينة الجزائر**... ، ص180.

(2) خوجة، المصدر السابق، ص140، 145.

(3) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**....، ص153-154.

أما بالنسبة للضرائب الظرفية تفرض خلال المناسبات التكريمية والتعينات للموظفين والترقية في بعض المناصب الإدارية، وكانت تقدم في شكل رسوم مختلفة، تقدمها القيادات وشيوخ بعض القبائل كهدايا آغا العرب وموظفي جباية الضرائب، والبايات وموظفي الديوان[1]. فمثلا قايد الدار كان يدفع سنويا 1700 ريال بوجود مقابل تعيينه، وخوجة الجلود يشتري وظيفته بـ 1200 ريال بوجو، أما آغا الزواوة فكان يدفع حوالي 200 صاع سواء من القمح أو الشعير[2].

ومن الضرائب الظرفية ضريبة حق البرنوس أو حق تولي منصب القايد الذي يعتبر رمز القيادة وأيضا حق المشايخ التي تفرض على مشيخة القبائل بعد تعينهم، وهذه الضرائب يقدمونها لآغا العرب حفاظا على مناصبهم .وكانت هذه الضرائب موردا ماليا لتمويل النفقات الخاصة والعامة بإيالة الجزائر. وكانت تحقق منفعة عامة للخزينة، وأيضا ساعدت على التحكم في دواليب الحكم والمهام الإدارية[3].

أيضا كانت تدفع رسوم على السلع الآتية من البلدان المجاورة ويفرض عليها رسم، وهو يختلف حسب علاقة إيالة الجزائر مع ذلك البلد ،فمثلا في القرن السادس عشر ميلادي كانت السلع الواردة الآتية من البلدان المسيحية تقدر بـ 11% لترتفع في منتصف القرن السابع عشر ميلادي إلى 12.5% من قيمة السلعة وهي النسبة التي بقيت مفروضة إلى غاية القرن التاسع عشر ميلادي[4]. كما كانت أيضا حقوق الإرساء تدفعها السفن الآتية إلى ميناء الجزائر، ويشرف على جمع هذه الحقوق خوجة الجمارك الذي يشرف على عملية جمركة السلع التي يأتي بها التجار المسيحيون، وتختلف قيمة الرسوم، فالبواخر الآتية من البلدان الإسلامية تدفع نصف ما تدفعه بواخر البلدان المسيحية. وقد عرفت حقوق الإرساء ارتفاعا متتاليا عبر الزمن[5].

---

(1) حليمي، المرجع السابق، ص318.

(2) سعيدوني، **ورقات جزائرية "دراسات وأبحاث في تاريخ ...**، ص ص 279-282.

(3) Kaddache, op.cit., pp. 111, 113.

(4) Haëdo, **Topographie**…., pp. 103-104.

(5) أحمد الشريف الأطرش السنوسي، **تاريخ الجزائر في خمسة قرون**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص375-376.

وهذا ما جعلنا نستنتج من كل هذه المصادر المالية، أن الخزينة كانت تحتوي على ثروات من الأموال والودائع لا يمكن التقليل من أهميتها وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والمالية والإدارية للبلاد، والتي كانت تمثل العصب الحساس لهذا الجهاز، وهي المؤشر المباشر على سياسة الحكام فيما يتخذونه من قرارات تخص الحياة المالية والاقتصادية، كما أنها تمثل رمز السياسة المركزية المالية لإيالة الجزائرية.

لم تعرف الأوضاع المالية تحسنا إلا بمجيئ الدايات إلى الحكم في النصف الثاني من القرن السابع عشر ميلادي، وقد ساعد على هذا الانتعاش توفر مصادر مالية كافية عن طريق الإتاوات والغنائم وتحسن مردود الضرائب [1].وهذا ما يدحض الادعاءات الواردة في المصادر الغربية التي تقول أن مداخيل الجزائر تأتي في معظمها من الغنائم البحرية فقد أثبتنا من خلال هذا العرض أن مصادر دخل الجزائر كانت متنوعة.

4- الجهاز الأمني: يدير الأمن في المدينة وأقسامها الكاهية، وهو رئيس الشرطة، ويلقب بالباشي بولكباشي، وقد خصص له مقر بالقرب من دار الإمارة يسمى بحانوت الكاهية الذي يترأس فيه مجموعة من الضباط تتكون من أربعة وعشرين أياباشي[2].

وأصبح يشرف على العيون والمياه أمين العيون وعلى الأخلاق المزوار وعلى الأسواق المحتسبون. وكان المزوار يقوم بمهام الشرطة الاخلاف والمخالفات الاجتماعية لمساعدة أعوانه من الحرس وعلى رأسهم السركاجي وقائد الفحص[3]. كما كان يسهر على الإشراف على الجهاز الأمني، حيث يسهر على أمن الشوارع في الليل والنهار ويراقب بعض السجون[4].لكن في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي قل شأن وظيفته، وأصبحت غير مستحبة لما كانت تهتم بمراقبة نساء الدعارة. وقد روي النقيب روزي

---

(1) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1791-1830)، ويليه قانون أسواق**...، ص ص 224-225.

(2) De Paradis, op.cit., p. 165.

(3) هلايلي، المرجع السابق، ص88.

(4) Haëdo, **Topographie**……, p 23**8**.

(ROZET) أن عددهن كان يقدر بحوالي ثلاثة آلاف امرأة في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي[1].

وقد كانت فرق الشرطة تتجول في مدينة الجزائر في أوقات معينة، ليلا ونهارا تراقب التجاوزات الأخلاقية والسلوك القانوني، كما أنها تتميز بالتنظيم.

كانت الشرطة الليلية صارمة في خدمتها، فهي لا تسمح لأحد بالخروج من بيته، والتحرك بداخل المدينة عقب إغلاق أبواب المدينة، وأحيائها. وكانت تقبض على كل من وجدته بشوارع المدينة وأزقتها ليلا بدون إنارة، ورخصة المرور، بحيث كان السكان يعيشون حالة طوارئ طوال السنة، باستثناء شهر رمضان الذي يسمح للجميع بأداء سهراته خارج البيوت حتى صلاة الفجر[2].

وتعتبر إيالة الجزائر الوحيدة التي وصلت فيها الانكشارية إلى أعلى هرم في السلطة، بحيث استطاع الجيش أن يستولي على الحكم تدريجيا حتى سيطر على الحاكم وصارت له السلطة المطلقة. وكان الانكشاري يتدخل مع الباشا في أمور الحكم حتى كان يطلق عليه الحكم الثنائي وذلك في القرن السابع عشر ميلادي.

وقد كان الحاج علي آغا أول من جمع بين السلطتين العسكرية والسياسية (1665-1671م)[3].وكانت مهام الانكشارية التي تكونت في إيالة الجزائر شبيهة بالانكشارية العثمانية في استانبول، وهي متعددة الخدمات فالانكشاري جندي أيام الحرب وجابي للضرائب أيام السلم، وفي نهاية حياته يتحول في أغلب الأحيان إلى الأعمال الإدارية التي يصل من خلالها إلى أعلى المناصب السياسية في الدولة [4].

---

(1) (M) Rozet, **"Voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée Française en Afrique du Nord"**.

نقلا عن: هلايلي، المرجع السابق، ص88.

(2) بن عتو بلبروات، **الإدارة المدنية بالجزائر العاصمة في أواخر العهد العثماني**، مجلة عصور الجديدة مجلة فصلية يصدرها مختبر البحث التاريخي، العدد 1، الجزائر، 2011، ص 99.

(3) عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط7، الجزائر، 1997، ص185.

(4) معاشي، **الانكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة** .....، ص33.

وبما أن مهام الانكشاري متعددة، فهو يعمل في خدمة النوبة ، ويسهر على أمن المدينة، وكانت هذه النوبات تتواجد بالمدن الرئيسية، وهي مكلفة بضمان أمن المدينة، وكان لكل نوبة قائد يعرف باسم قائد النوبة. وكانت نوبة الانكشارية تتكون من أربعين جنديا، ويشرف على إدارتها ثلاثة موظفين منهم الباشي أو بولكباشي الذي ارتقى وأصبح فيما بعد ينوب عن آغا الانكشارية، إضافة إلى موظفين هما: خوجة وآغا، وكان عمل هذه الفرقة "نوبة الانكشارية" الحفاظ على أمن قصر الداي وحراسة الخزينة[1]. ومن أجل الحفاظ على الأمن، طبقت قوانين في تلك الفترة، فكانت أبواب المدينة تغلق عند غروب الشمس ولا تفتح إلا عند طلوعها، وتغلق أيضا يوم الجمعة في وقت الصلاة [2]. وأيضا كان التجوال ممنوع في الليل بعد صلاة العشاء، إلا في الحالات الطارئة، وكان الشخص المضطر للخروج يجب عليه حمل المصباح، وإن لم يفعل يعاقب من طرف المزوار وحراس الليل.

وقد تم ترقية بعض الموظفين في وظائفهم مثل الكاهية، نتيجة للتطور الذي طرأ في هذه الفترة،وأيضا ظهور وظائف جديدة. وقد عرف عدد الحرس في تلك الفترة زيادة، إذ وصل إلى 150 فردا يسهرون على أمن المدينة[3].

وقد تحدث حمدان خوجة عن صرامة شرطة المدينة بعاصمة الجزائر ودورها الفعال الذي جعل الأمن يسود كامل المدينة[4]. وقال شالر في هذا الصدد "كانت أوامر الشرطة تقضي بأن يحمل كل من يخرج في المدينة ليلا سواء كان مسلما أو مسيحيا مصباحا مشتعلا، وكل شخص لا يمتثل لهذه الأوامر يعتقل ويعاقب"[5].

---

[1] Haëdo, **Topographie**……, p. 236.

[2] شالر، المصدر السابق، ص98.

[3] De Paradis, op.cit., p. 205, 215.

[4] خوجة، المصدر السابق، ص 103.

[5] شالر، المصدر السابق، ص98.

5- النظام القضائي ومؤسساته:

أ- جهاز القضاء:

يعتبر جهاز القضاء الذي يمثل جهاز العدالة أهم الأجهزة في الدولة وأعظمها أثرا، لأنه يمثل مقياس درجة رقي المجتمع وفاعلية مؤسساته، ويستمد إجراءاته من القرآن الكريم، بحيث لا يمكن فصل الدين عن النظام القضائي. كانت النظم القضائية منتشرة في الفترة الإسلامية، وبقيت كما هي عند دخول العثمانيين، وتم استحداث منصبي المفتي والقاضي الحنفيين اللذان أصبحا يتمتعان بوضع متميز مقارنة بالمذهب المالكي[1].

وكان القاضي والمفتي يعقدان جلساتهما كل يوم ما عدا يوم الجمعة، ويرجعان في أحكامهما إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ثم الاجتهاد[2]. وكان القاضي يكتسي طابعا دينيا في إصدار الأحكام، هذا ما جعل بعض رجال القانون الغربيين ينظرون إلى النظام القضائي في إقليم مدينة الجزائر "دار السلطان" على أنه مزيج من الإجراءات الإدارية والقضائية من جهة، والقانون الجزائي والتعاليم الدينية من جهة أخرى[3].

ب- المجلس العلمي:

لقد حافظت إيالة الجزائر على النظم القضائية السابقة عن هذه الفترة الحديثة، ولم يتعد دور العثمانيون إعادة هيكلة الجهاز القضائي في المدن والجهات التي تسيطر عليها الإدارة بأحكام، مثل استحداث منصبي المفتي والقاضي الحنفيين[4]، وأيضا استحداث تسمية "المجلس العلمي" وإعادة تنظيمه وتشكيله، حيث كان في فترة سابقة عن عهدهم يسمى ديوان المظالم، وأغلب المصادر لم تتحدث عنه كمؤسسة، وإنما ركزت على مواضيع القضايا التي كانت تطرح عليه، والتي شكلت عمليات التحبيس والأوقاف جزءا هاما منها. وتعود أقدم وثيقة نظرت فيها هيئة المجلس العلمي بالجامع الأعظم تعود إلى

---

(1) سعيدوني وبو عبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ص ص 22-23.

(2) حليمي، المرجع السابق، ص275.

(3) سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر...**، ص 383.

(4) نفسه، ص 384.

1104هـ/1693م وموضوعها يتضمن ما تم تحصيله من غلة أوقاف الحرمين الشريفين[1]. أيضا قبل هذه الفترة كانت الجلسات تعقد بدار الإمارة، أما بعدها فأصبحت تعقد بالجامع الأعظم.

كانت إدارة القضاء بيد الداي يباشرها بنفسه أو عن طريق البايات، حيث كان الداي يمثل القاضي الأعلى في إيالة الجزائر. وكان المفتي الحنفي يعين من طرف السلطان، أما المالكي يعين من طرف الداي، وكلاهما عضوين في الديوان الموسع، أما بالنسبة للقاضي فيعين من طرف الداي مهما كان مذهبه، وكان المفتيان للمذهبين الحنفي والمالكي، أرفع درجة من القاضي [2].

وكان أغلب المفتين الحاملين لهذا اللقب من الأتراك، كما كان المجلس العلمي يجتمع كل يوم خميس برئاسة المفتي الذي له سلطة عقائدية تسمح له بالفصل في الطعون والنزاعات [3]. وكانت العقوبات هي تطبيق الحدود وأقصاها الإعدام أو الجلد، فالأتراك كانوا يعاقبون سرا في دار آغا الانكشارية، حتى لا تهان كرامتهم، بينما الحضر والنصارى واليهود يشهر البراح بجرائمهم، وفي حالة تطبيق حكم الإعدام يعلقون عند باب عزون حتى يكونوا عبرة لمن يعتبر [4].

كما تتصف السلطة القضائية لإيالة الجزائر بقسوة أحكامها وشدة عقوباتها، وببساطة مرافعاتها ومحاكماتها، فهي تتم بدون أجر ولا استدعاء، ودون تأخير، وتعتمد على رأي الداي والقاضي وأقوال الشهود، وفي حالة عدم توفر الحجج تبرؤ ساحة المتهم، أو تؤجل محاكمته، لكن عدم تقاضي موظفي العدالة أجور محددة عن عملهم ساهم في شيوع الرشوة وانحراف القضاة في بعض الأحيان. ومما يلاحظ على هذا الجهاز القضائي، كون أجهزته مركزة في المدن والمناطق الواقعة تحت النفوذ التركي المباشر، بينما البوادي والأرياف كانت تخضع قضائيا لشيوخها ومرابطيها وأهل الرأي [5].

---

(1) حمصي لطيفة، **المجتمع والسلطة القضائية مؤسسة المجلس العلمي بالجامع الأعظم نموذجا بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/1710-1830م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006، ص85.

(2) بوغفالة، المرجع السابق، ص109.

(3) سعيدوني، **ورقات جزائرية "دراسات وأبحاث** ....، ص ص 119-120.

(4) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني "1792-1830"، وبلية قانو أسواق**....، ص47.

(5) نفسه، ص48.

وأهم ما يبرز لنا مدى تطور النظام القضائي في الجزائر العثمانية وتأثيره على الحياة الاقتصادية ،ما يتمثل في التنظيمات التي لها مؤسسة الأوقاف، بعد أن تزايدت الأملاك الموقوفة التابعة لها في العهد العثماني، وأصبحت في أواخر القرن الثامن عشر تستحوذ على نسبة كبيرة من الممتلكات داخل المدن وخارجها. وبلغت أوقاف الجامع الأعظم بالجزائر في نهاية العهد العثماني 543 وقفا، وأوقاف سيدي عبد الرحمان الثعالبي 82 وقفا، وكانت شؤون الأوقاف تخضع لأحكام المجلس العلمي الذي ينعقد مرة كل أسبوع وتحضره الشخصيات الدينية كالمفتي الحنفي والمالكي والقاضي الحنفي والمالكي، ووكيل الأوقاف وبعض الموظفين التابعين له وبعض الوكلاء والكتاب "الخوجات" والأعوان والشواش[1].

المبحث الثاني: الوظائف الإدارية السامية على المستوى المركزي وتطورها.

يرتبط نظام الحكم في الإيالة الجزائرية بهيئة الموظفين[2]، وذلك لإشرافهم عليه، وأيضا تأثيرهم على مختلف أجهزته ومصالحه، وهذاما يجعل التعرض إلى هؤلاء الموظفين والإشارة إلى اختصاصاتهم وصلاحيتهم الإدارية، أمرا ضروريا، هذا من أجل التعرف على أوضاع الجزائر العثمانية وطبيعة أنظمتها خاصة الإدارية.

لقد اتخذ المجتمع الجزائري في العهد العثماني تركيبا هرميا، من حيث الامتيازات والمكانة الاجتماعية، فكان على رأس هذا الهرم الطائفة التركية الضئيلة العدد والكثيرة الامتيازات، ثم تليها جماعة الكراغلة التي أسندت لها المناصب المتوسطة الأهمية، بعدها تأتي طبقة الحضر بما فيها الأندلسيون والأشراف والأعيان، الذين تولوا المناصب الدينية والتعليمية، واشتغلوا بالحرف والمهن المختلفة، ثم تأتي الجماعات اليهودية التي كانت لها أوضاعها الخاصة، وفي الأخير تأتي جماعات البرانية المحرومة من الامتيازات رغم قيامها بالأعمال الشاقة[3].

ونظرا للتطورات التي عرفها الجهاز الإداري للجزائر خاصة في المؤسسات الإدارية، طرأ أيضا تطور

---

(1) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**،ج4، ص24.

(2) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر صلاحيتهم الإدارية**....، ص182.

(3) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص111.

في الوظائف والألقاب الإدارية، ذلك تماشيا مع التغيرات التي طرأت على نظام الحكم عبر فترات زمنية،ومع هذا يمكن تصنيف هؤلاء الموظفين إلى طبقتين حسب المكانة التي يحتلونها في جهاز الإيالة الإداري.

1- وظائف إدارية وألقاب كبار رجال الدولة في الإدارة المركزية:

أ- نائب السلطان: أي حاكم الجزائر، وقد اختلفت ألقابه وتطورت تسلطاته باختلاف العصور، يحصرها المؤرخون في أربعة أطوار بايلرباي، ثم باشا، ثم آغا وأخيرا الداي. ولكنها وإن اختلفت في الشكل أو المضمون أحيانا، فلم تختلف من حيث الطابع العام الذي هو حكم شبه عسكري[1]. واستبدادي في نفس الوقت[2].

وكان البايلربايات في هذه الفترة يجمعون بين وظيفة البايلرباي وقبودان باشا، لأن البحر كان طريق الاتصال بين استانبول وشمال إفريقيا. وكان القبودان باشا هو من يتولى أمر الاتصال بين السلطان العثماني في استانبول وحكام الولايات التي كانت تحت حماية الخلافة الجزائر، وتونس، وطرابلس[3]. بحيث كان حاكم الجزائر في مرحلة البايلربايات يحكم الجزائر والإيالتين المجاورتين وبكون منصبه هذا القبوان دوريا، أي القائد العام للأسطول العثماني.

واستمر نائب السلطان العثماني، وحاكم إيالة الجزائر يعرف بهذا الاسم بايلرباي إلى غاية نهاية مرحلة البايلربايات سنة 1587، ثم استبدل هذا اللقب بلقب الباشا الذي استمر إلى غاية نهاية الفترة العثمانية[4]. وكان مقره في دار الإمارة المعروفة كذلك بقصر الجنينة، أين كانت تنعقد أهم الهيئتين الإداريتين في جهاز الدولة، وهما الديوان الخاص والديوان العام، وكما لُقّب كذلك حاكم الجزائر بلقب

---

(1) امتاز الجهاز الإداري بطابعه العسكري، لأن كل الموظفين الساميين العاملين به هم عبارة عن عسكر، وكان العمل العسكري أفضل وسيلة لنيل أعلى المناصب الإدارية.

(2) الأطرش السنوسي، المرجع السابق، ص354.

(3) هلايلي، المرجع السابق، ص ص131-132؛ للمزيد أنظر الملحق رقم: 12 ص216.

(4) ابن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص24.

الآغا في فترة نظام حكم الأغوات[1].وبعدها تطور هذا اللقب وأصبح يعرف بالداي ابتداء من سنة 1671م، وأصبح الداي الممثل الشرعي للسلطان العثماني في البلاد إلى جانب الباشا[2].

اصطلح على حكام إيالة الجزائر لقب باشا أو داي، وكلمة باشا تمنح لكبار الموظفين في الدولة العثمانية، الذين يجمعون بين الوظائف العسكرية والمدنية، لذا كان الباشا في إيالة الجزائر يعكس شخصية الموظفين الساميين لسلاطين آل عثمان باستانبول لصلاحياته الواسعة وقدراته في تسيير الشؤون الإدارية والعسكرية في حالة الحرب والسلم وتعيين القناصل وغيرها[3].

أما بالنسبة لكلمة الداي التي شاعت بإيالة الجزائر ابتداء من 1671 إلى غاية 1830م، والتي تعني بالعثمانية الخال، وكان مدلولها الحقيقي صاحب النفوذ والقائد والرئيس والحاكم الذي يدافع عن البلاد[4]، ورغم الاختلاف بين اللفظين إلا أن لفظ الباشا ارتبط أكثر بحاكم إيالة الجزائر رغم تنازل الدولة العثمانية عن لقب الباشا حين رفض دايات الجزائر دخول الباشا إبراهيم مبعوث السلطان العثماني إلى الجزائر سنة 1711م[5]، مما اضطر الباب العالي أخيرا إلى الامتناع عن إرسال ممثل عنه وإسناد لقب الباشا إلى علي شاوش، وبالتالي أصبح دايات الجزائر يجمعون بين المنصب التنفيذي الداي "واللقب الشرفي "الباشا"، وأصبح الداي ينتخب من قبل الجيش التركي مدى الحياة، وغالبا ما يختار من بين ثلاثة من الموظفين الساميين هم: الخزناجي وخوجة الخيل وآغا العرب[6].

---

(1) Tachrifat, op.cit., p. 18.

(2) شالر، المصدر السابق، ص41.

(3) مصطفى بركات، **الألقاب والوظائف العثمانية "دراسة في التطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص ص 304-305.

(4) العقاد، **الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر**....، ص 152.

(5) (E)Watbled, ***« Pachas- pachas Deys*** », in R.A Vol 17, 1873.pp. 441, 443.

(6) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص16.

طرق تعينه:

ففي كيفية اختيار الداي، كانت تتم عن طريق الانتخاب من قبل الجيش التركي، بحيث لم يكن لغير العسكريين المنتسبين للحامية التركية أي دخل في تعيينه أو ترشيحه من قريب أو من بعيد، ومنصب الداي لا يتطلب أي شرط ما عدا أن يكون المرشح تركيا، ومنخرطا في الجيش الانكشاري[1]. وبعد مبايعته يجلس الباشا "الداي" على مقعد الحكم مرتديا القفطان الرسمي السلطاني لرجال الحكم ثم يؤدي اليمين القانوني ويحتفل الحاضرون معه، ويخرج البراح إلى الشارع لإخبارهم بالباشا الجديد، كما يقوم الديوان الخاص بتكليف أحد الموظفين أو البلوكباشية كمبعوث إلى السلطان العثماني، لإخباره عن تنصيب وانتخاب الديوان للباشا الجديد على مبدأ الشورى، وتكون الرسالة التي حملها معه تحمل إمضاءات وختم جميع أعضاء الديوان وخاصة المفتي والقاضي ونقيب الأشراف[2].

وقد اكتسب الداي منذ اللحظات الأولى لتعيينه مكانة خاصة في هيكل الدولة. وكانت سلطته مطلقة رغم أنها نظريا مقيدة بالديوان، فهو يبت في مسائل الحرب والصلح، وهو الذي يختار وزراءه بنفسه[3].

وكان اختياره في غالب الأحيان من الموظفين السامين السالف ذكرهم، كما حدث أن ساعد الحظ أحد الأشخاص وسمحت لهم بعض الظروف في اعتلاء وارتقاء عرش إيالة الجزائر بعض الحرفيين والموظفين البسطاء أصحاب المهن الوضيعة كرسي الحكم، وتولوا منصب الداي الذي كان يعد أعلى منصب إداري في إيالة الجزائر [4].

ومن بين هؤلاء الدايات أصحاب المهن البسيطة والوضيعة الفحامين والإسكافيين والكناسين وغيرها، ففي سنة 1695م انتخب ديوان الانكشارية رجلا مسنا ومريضا يدعى "أحمد أعجمي" الذي

---

(1) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص183.

(2) خوجة، المصدر السابق، ص121.

(3) فارس، المرجع السابق، ص73-74.

(4) ابن ميمون، المصدر السابق، ص25.

كان يمتهن حرفة ترقيع الأحذية ودام حكمه ثلاث سنوات[1].أيضا تولى منصب الداي علي الغسال الذي قيل أنه كان يغسل الأموات قبل سنة 1808م[2]، وأيضا الداي مصطفى (1797-1805م)الذي نشأ كناسا في أزمير[3]، وأيضا الداي محمد عثمان الذي كانت مهنته إسكافيا في بادئ الأمر، وارتقى بالتدريج في الوظائف الإدارية ليصبح خزناجيا ثم دايا[4]. ومنهم حتى الأمي مثل الداي عمر (1815-1817م)، الذي لم يعرف القراءة والكتابة. وقد وصل هؤلاء كلهم إلى هذا المنصب العالي بفضل تمرد الجيش على النظام أو بمساعدة الموظفين الساميين لهم على أمل أن يستغلوا عجزهم عن الحكم، إلا أن نهايتهم كانت مؤسفة تنتهي بالقتل لسبب عجزهم عن تسيير أمور الدولة[5].

مهامه:

وبالرغم من أن تعيين الداي كان يتم من قبل الديوان في الجزائر، إلا أنه يبدأ مهامه وينصب رسميا بعد وصول الفرسان والقفطان والسيف للداي الجديد، وذلك رمزا بتزويده بالسلطة[6]، ويرسلان عادة بأسرع ما يمكن بواسطة المبعوث من طرف مجلس الديوان. وبعدها يمكن لهذا الداي مباشرة أعماله التي تتمثل في الإشراف على اجتماعات الديوان وشؤون الإدارة العامة، فهو الذي يعين البايات على رأس الأقاليم، ويعين الموظفين الرسميين لمختلف المناصب الإدارية والعسكرية، وهو أيضا صاحب القرار في تسيير الشؤون الخارجية، فيعلن الحرب ويوقع المعاهدات، ويجدد ويفرض حقوق الاستغلال والاستثمار للشركات الأجنبية، ويتلقى الضرائب والإتاوات المختلفة من الدول الأوروبية[7]، بحيث أصبحت مهامه تتعدى العمل على إقرار الأمن والمحافظة على النظام ورعاية مصالح الإيالة، كما أصبح الداي بعد إلغاء منصب الباشا غير تابع للسلطان العثماني ولا مقيدا بقراراته، كما كان الحكام السابقين عن فترة الدايات

---

(1) ابن ميمون، المصدر السابق، ص 25.

(2) H.D. de Grammont, **Histoire d'Alger sous la domination…,** pp. 369-370.

(3) العقاد، **الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر**....، ص153.

(4) هلايلي، المرجع السابق، ص138.

(5) عمورة، المرجع السابق، ص109.

(6) H.D. de Grammont, **Histoire d'Alger sous la domination** …., pp.276-277.

(7) خوجة، المصدر السابق، ص125.

مرحلة البايلربايات، والباشوات، والأغوات، بل تطورت وظيفته وأصبح حليفا للسلطان ويتبادل معه الهدايا في المناسبات[1]، وهذا ما يظهر لنا مدى استقلال الكيان الجزائري عن الدولة العثمانية في الفترة الأخيرة من الحكم.

ومما نلاحظه تطور وظيفة نائب السلطان العثماني الذي ابتدأ باسم البايلرباي ثم الباشا ثم الآغا وأخيرا الداي، بحيث استحوذ هذا الحاكم على سلطات عديدة وبصفة تدريجية، خاصة الألقاب الشرفية التي كان يتمتع بها، مثل لقب "مير ميران" الذي يخول لحامله الحصول على نيشان ذو الظفرين ونزوله منزلة بايلرباي الروملي، وهو أعلى منصب في الدولة العثمانية[2].

ب- منصب الخزناجي: إن أغلب موظفي الإيالة الجزائرية تتصل أعمالهم بنشاط الخزينة المالي،نظرا لارتباط السياسة بالجانب المالي، إلا أن الإشراف الحقيقي والتصرف العملي في شؤون الخزينة كان من نصيب الداي والخزناجي، لذا مثلت وظيفته أهم منصب بعد منصب الداي بالإيالة[3].

كما أن الخزناجي هو الشخص الوحيد الذي له الحق في فتح الخزينة، إذ يتسلم مفتاحها من الداي بحضور رجال الديوان كل صباح ويعيدها للداي بعد صلاة الظهر[4]، باعتبار الخزناجي المكلف بالشؤون المالية ويخلف الداي في حال غيابه أو مرضه، وهو الأمين العام لخزينة الدولة وبمثابة وزير المالية[5] وذلك لإشرافه على الخزينة بعد أن أوكل إليه أمر حراستها وإيداع مصادر دخل الدولة بها في شكل نقود ومقتنيات ثمينة، مع الإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الوجاق، وهذا ما أصبغ عليه لقب صاحب الخزينة[6]، ويعرف أيضا بالخزندار[7].

---

(1) شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره**...، ص22.

(2) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص183.

(3) Tachrifat, op.cit., pp. 19-20.

(4) De Paradis, op.cit., p. 107.

(5) عمورة، المرجع السابق، ص111.

(6) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**.....، ص 18؛ أنظر أيضا:
Tachrifat, op.cit., p. 20.

(7) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**، ص 170.

كان الخزناجي في الفترة الأولى من الحكم العثماني للجزائر مجرد خوجة بسيط مكلف بمهمة الإشراف على الصندوق المالي "الخزينة تحت أوامر الكتاب الكبار"، ثم أخذ يرتقي بالتدرج عبر مراحل الحكم حتى اكتسب صلاحيات الكاهية، الذي كان يعتبر المساعد الرئيسي للداي. وبعدها أصبح الخزناجي في الديوان الشخصية الثانية المؤهلة لشغل منصب الداي حال غيابه[1].ويعود هذا التدرج والتطور في وظيفة الخزناجي، إلى اكتسابه المزيد من النفوذ والسلطة، وذلك نتيجة لطبيعة نظام الحكم في إيالة الجزائر الذي يعتمد أساسا على جمع المال وإرضاء الأوجاق بالهدايا والمرتبات التي يأخذونها من الخزينة.

ونظرا لهذا التوسع في النفوذ لم يعد منصب الخزناجي ذا طابع مالي فقط كما كان في الفترات السابقة، إذ تطورت وظيفته وأصبحت لها صبغة عسكرية، وذلك لما تقلصت وظيفة الكاهية في هذه الفترة، فالخزناجي كان يقود الحملات العسكرية عند اقتضاء الأمر، وهذا ما حدث للخزناجي إبراهيم خوجة الذي جرد الحملات على الناحية الوهرانية لإخضاع الثائرين. وكان ذلك بين سنتي 1734-1736م [2]. هذا ما يؤكد لنا مدى سلطة ونفوذ الخزناجي. وقد صفه Venture de Paradis بالوزير الأول نظرا لما اكتسبه من صلاحيات واسعة في الجهاز الإداري للإيالة الجزائرية [3]. وقد ظل هذا الاختيار معمولا به منذ وفاة علي شاوش 1718م، ما سمح بانتهاج نوع من الترقية التدريجية في السلم الإداري [4]. وقد كان الخزناجي يعين أحيانا من بين الأشخاص الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، وذلك راجع في الأساس إلى الفوضى التي تحدث إثر اغتيال أحد الدايات، أو لكون غالبية أعضاء الديوان من الأميين [5]. وكان الشرط الأساسي في نظرهم أن يكون الخزناجي تركيا، لكن هذا الشرط لم يكن يحضر

---

(1) H.D. de Grammont, « ***Relation entre la France et la régence d'Alger au XCIIe siècle*** », in R.A. vol 23, 1879, p. 12.

(2) ناصر الدين سعيدوني، **الخزينة الجزائرية "1800-1830"**، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث والمعاصر، عدد 6، تونس، جويلية 1976، ص20.

(3) De Paradis, op.cit., p. 214.

(4) هلايلي، المرجع السابق، ص 139.

(5) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**، ص172.

فيما بعد، كما تولى أحد الكراغلة هذا المنصب ويتعلق الأمر بالكرغلي "ابراهيم بن رمضان التركي" الذي شغل منصب الخزناجي في الإدارة المركزية ما بين (1728-1731م) [1].

مهامه:

نظرا لهذا التوسع في النفوذ لم يعد منصب الخزناجي ذا طابع مالي فقط، فقد توسعت صلاحياته وأصبح يشرف على كثير من الأعمال الإدارية، وذلك بفعل التطور الإداري الذي عرفته المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني، فأصبح يشرف على دفع رواتب الجند والموظفين باعتباره شخصية ثانية في الديوان[2] .كما كان يشرف على عمليات الجمركة التي تخص بعض البضائع التي كانت في إيالة الجزائر،والتي كانت تدفع رسوم جمركية على هذه البضائع[3].

يباشر الخزناجي مهامه المالية بحضور الداي وأعضاء الديوان، ويساعده في العمل عادة بعض الكتاب، كالمكتباجي أو كاتب الدولة الأول، الذي بيده سجل حسابات الدولة الرئيسي، ويعتبر أهم مساعدا للخزناجي، وأيضا الدفتر دار أو وكيل الخرج الكبير المكلف بتسجيل مصادر دخل الإيالة الجزائرية [4]، إضافة إلى مساعد آخر، هو أمين السكة المكلف بصك النقود ومراقبتها. كما يخضع لأوامره أيضا أجيران من اليهود أحدهما للتحقيق من النقود المشكوك فيها ويدعى "العيار" والآخر لوزن الأنواع التي يتسلمها ويدعى الوزان" [5]. ولهذا اختير موقع الخزينة بقصر الداي بجوار القاعة التي يجتمع فيها الديوان[6]. وكانت تمثل العصب الحيوي للدولة[7]، وهذا ما يظهر من خلال دور حارسها الذي يدعى الخزناجي وما صاحبه من تطور وارتقاء في وظيفته، حتى أصبح يتولى أعلى منصب إداري في إيالة الجزائر.

---

[1] (T) Shuval, **La ville d'Alger vers la fin du XVIIl ème siècles population et cadre urbain** .Ed .C.N.R.S, paris, 1998, p. 114.

[2] Venture de paradis, « ***Alger au XVIIIe siècle*** »,in,R.A ,vol40, 1896, pp. 47-48.

[3] Tachrifat, op.cit., p. 20.

[4] سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**، ص ص 170-171.

[5] سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص ص 184-185.

[6] shaw, op.cit., p. 169.

[7] سعيدوني، **الخزينة الجزائرية "1800-1830"**، ص20.

ج- آغا العرب:

يطلق لقب الآغا على عدة مناصب إدارية وعسكرية في استانبول، أما في إيالة الجزائر، فهو لقب أطلق على عدد محدود من الموظفين معظمهم من الجيش، منهم قياد الجيش في المقاطعات وأبرزهم آغا الانكشارية، وهو القائد الأعلى للجيش وآغا السباهية وهو القائد الأعلى للفرسان والمناطق الداخلية (آغا العرب)، ولا يحتل هذا الأخير نفس أهمية آغا الانكشارية، ويطلق عليه اسم آغا الهلالين، وذلك إشارة للفترة التي يشغلها وهي شهران[1].

وآغا العرب كان يعتبر بمثابة وزير مطلق الصلاحية حسب تعبير أحمد الشريف الزهار، بحيث يصفه بالوزير الثاني في نظام الحكم[2]، وذلك لأنه يحتل المرتبة الثانية في سلك الموظفين السامين من حيث المعاملة والهدايا التي يحظى بها، لكونه قائد فرق الانكشارية وفرسان المخزن "الصبايحية" المعسكرين خارج مدينة الجزائر[3].

وكان يشترط في الآغا أن يكون دائما من الأتراك، وهو يحظى بمكانة محترمة من طرف الجميع حتى من المسؤول الأعلى للإيالة، الذي هو الباشا، كما يعتبر الآغا المسؤول الوحيد عن الانكشارية، هذا ما أهله أن يصبح موظفا ساميا ذا نفوذ قوي[4]، كما كانت هناك عوامل ساعدت على تطوير منصبه خاصة في أواخر العهد العثماني "مرحلة الدايات" وذلك أثناء تدهور تنظيمات الأوجاق بالعاصمة"الإدارة المركزية"، وتناقص جماعات الصبايحية من الأتراك في وقت زادت فيه أهمية فرسان العرب والقوات الأهلية المعروفة بفرسان المخزن[5].

---

(1) معاشي، **الإنكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة** ....، ص ص28-29.

(2) الزهار، المصدر السابق، ص37.

(3) هلايلي، المرجع السابق، ص141.

(4) Haëdo, **Topographie**..., pp. 504-505.

(5) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر** ....، ص174.

وكانت الترقية إلى رتبة الآغا [1] تأتي بالأقدمية، فكل يولداش وصل إلى الجزائر كمجند جديد كان بإمكانه أن يطمح ليصبح آغا القمرين[2]. وكان الجندي البسيط الذي يسمى "بيكلار" يترقى إلى رتبة كابورال "عريف" التي يعبرون عنها "أودباشي" الذي يقود فرقة من ست عشرة رجلا، وكان الأودباشي ينتخب من القباطنة "الكابيتانات" الذين يسمون عندهم "البولوشاردية". كما كان الآغاباشي متخرجا من صف البولوشاردية، وكانت هذه الرتبة "الآغاباشي" مخصصة لعدد محدود لا يتجاوز الأربعة وعشرون رجلا، وكثير من الكتاب يصرون على أن الترقية في هذه الرتب من بيكلار إلى آغا كانت تقوم على الأقدمية[3].

نظرا للتطور الذي عرفته فرقة الانكشارية في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ميلادي في نظام الحكم، وباعتبار أن مهمه الانكشاري تبدأ عسكرية وتنتهي إدارية. ومن الوظائف التي شهدت تطورا وارتقاء في هذه الفترة نجد وظيفة آغا العرب التي تطورت وارتقت إلى أعلى منصب في الإيالة وهو منصب الداي، مثل: الداي محمد بكداش الذي انخرط في الجيش الانكشاري سنة 1675م، وبعدها أصبح يحمل منصب سنجق دار "حامل الراية" في سنة 1695م، وبعدها ارتقى إلى منصب وكيل الخرج في سنة 1700م، ليصبح في الأخير داي إيالة الجزائر سنة 1707م، والذي دام حكمه 1707م- 1710م[4].

مهامه:

وباعتبار منصب آغا العرب يشمل الجانب العسكري والإداري خاصة في تسيير إقليم دار السلطان الذي يعتبر ضمن الإدارة المركزية لإيالة الجزائر، إضافة إلى القيادات التابعة لها، وهو من الموظفين السامين الذي يحظى بمكانة عظيمة في المجتمع، فهو يباشر سلطته العسكرية في مجالين:

---

[1] كان الآغا يتولى منصب قائد الجيوش لمدة شهرين فقط، ثم يعزل ويعرف بعد ذلك بالآغا المعزول ومع هذا يحتفظ بمنصبه في الديوان . نقلا عن: شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره "1800-1830"**، ص44.

[2] shuval, op .cit., p. 67.

[3] وولف، المرجع السابق، ص125.

[4] ابن ميمون، المصدر السابق، ص 43.

مراقبة إقليم دار السلطان وملحقاته من قيادة متيجة وسهول سيباو وعريب، والتي كانت تتميز بوفرة إنتاجها الذي تعتمد عليه مدينة الجزائر في تلبية حاجياتها. وقد أسهمت هذه الوضعية الاقتصادية في زيادة نفوذ آغا العرب، مما أكسبه سلطة شرفية لدى السلطان، خاصة في العهود الأولى من الحكم العثماني "مرحلة البايلربايات والباشوات، وأيضا مرحلة الأغوات"، إضافة إلى صلاحيات مطلقة عن الجانب الاقتصادي، كان لآغا العرب دور في تعيين قواد القيادات التابعة لإقليم دار السلطان مثل: قائد بني خليل وقائد بني موسى، وقائد الخشنة وقائد حجوط[1].

وكان هؤلاء القواد مطالبين بتقديم اللزمة والعوائد لآغا العرب من الوطن الذي يحكمه ويراقبه[2]،أما بالنسبة للمجال الثاني، فهو يتعلق بالحفاظ على الأمن والهدوء في أنحاء الإيالة لمساعدة قبائل المخزن التي تكون في حالة تأهب أمام أي محاولة للعصيان من قبل الرعية أو سكان بعض المناطق خاصة في فترة جباية الضرائب، ومن القبائل التي يباشر آغا العرب التحكم فيها مباشرة نذكر: مخزن بوحلوان، ومخزن سيباو وهي تعمل مع آغا العرب في قمع أي استعداد للحرب[3]، ولهذا عمل آغا العرب على إعفائها من الجباية المخزنية المفروضة عليها[4].

وكان للآغا أربعة مساعدين، باش شاوش، وكاهيته، وباش علام وباش مكاحلي، بحيث يقفون معه ويساعدونه في كل أموره، وكان هؤلاء كلهم من العرب[5].

فإذا كانت وظيفة آغا العرب عرفت تطورا في المراحل الأولى من الحكم العثماني، إلا أنها شهدت تقلصا في أواخر الفترة العثمانية نتيجة لعدة أسباب تعود للحدث الذي وقع في عهد الداي علي خوجة1817م، الذي قتل عددا كبيرا من هؤلاء الانكشارية، وفرار أفراد منها إلى البلدان المجاورة (تونس

---

(1) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**...، ص188.

(2) الزهار، المصدر السابق، ص48.

(3) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** ... ، ص175.

(4) De Paradis, « ***Alger au XVIII ème siècle***… », pp. 156-157.

(5) الزهار، المصدر السابق، ص49.

والمغرب ومصر)، مما أدى إلى تقلص عدد الجنود الأتراك في الإيالة وصعوبة التجنيد، هذا من جهة، وأيضا التكاليف التي تتطلبها هذه الوظيفة من جهة ثانية[1].

د- خوجة الخيل:والمعروف بكاتب الخيل الكبير أو خوجة الديوان، ويعرف أيضا باللغة التركية آت خوجاسي At khojasi، ويعرفه ابن ميمون بخوجة الدولاتلي[2]، وهو مؤلف سام يدير أملاك البايلك ويشرف على مواشي الإيالة[3]، الواقعة بدار السلطان، وأيضا مكلف بالجباية وتموين موظفي الدولة بالمواد الغذائية الضرورية بمساعدة عدد كبير من الشواش[4]. ومنصب الخوجة من المناصب السامية ارتقى إلى مرتبة الموظفين الكبار بدار السلطان، وتوسعت صلاحياته في بعض الأحيان، فأصبح يقود الفرق العسكرية لتأديب العصاة والخارجين عن القانون بمساعدة قائد العرب.

وبهذه الصلاحيات أصبح خوجة الخيل الرجل الثالث في حكومة إيالة الجزائر[5] بعد الخزناجي،الذي يمثل الوزير الأول وآغا العرب. وتطورت وظيفة خوجة الخيل وأصبح موظفا ساميا بعدما كان يرعى مواشي الإيالة ويشرف على تجنيد الفرسان، فتوسعت صلاحياته بتقادم الزمن وأصبح يتولى قيادة الفرق العسكرية[6].

كانت وظيفة خوجة الخيل قبل القرن الثامن عشر الميلادي بمثابة خوجة متواضع مكلف بحراسة أملاك الدولة ورعاية ثروتها الحيوانية، وكان يرتقي إلى وظيفة خوجة الخيل بعض الجنود من الانكشارية،بحيث يبدأ وظيفته في قطاع الخوجات البسيطة مثل خوجة الجمارك وخوجة بيت المالجي وخوجة الغنائم وذلك بدفع رواتب مالية تقدر بـ 1000 ريال يقدمونها في إطار التزام للخزناجي مقابل

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ص49.

(2) **خوجة**: كلمة تركية معناها السجل أو الكاتب، أو الناسخ، أو المتعلم، أو المعلم الخاص، أما الدولاتلي: كلمة تركية تعني القوة والنفوذ، صاحب السعادة وتطلق هذه الكلمة على رؤساء الاتراك وذوي الرتب العالية . أنظر: ابن ميمون، المصدر السابق، ص171.

(3) كشرود، المرجع السابق، ص 162.

(4) Tachrifat, op.cit., p. 20.

(5) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ، "العهد العثماني"**، ج4، ص17.

(6) خوجة، المصدر السابق، ص153.

الحصول على وظيفة خوجة [1] الذي ستتوسع صلاحياته ويصبح يترقى إلى أعلى منصب في إيالة الجزائر.

مهامه:

ومن الاختصاصات التي عززت مكانة خوجة الخيل ورفعت من مكانته في جهاز الدولة ذكاؤه في التسيير، وأيضا حسن إشرافه بحيث أنه كان مكلفا برعاية الثروة الحيوانية للإيالة، فقد ذكر لنا حمدان خوجة طريقة مبتكرة كان يلجأ إليها خوجة الخيل ليضع حدا للتحايل والسرقات وهي وضع ختم حكومي إشارة كانت "تلصق بجلد الحيوان"، ثم توزع تلك الحيوانات على العشائر لرعايتها والمحافظة عليها وفي حالة ادعاء هلاك تلك الماشية، كان من الضروري استظهار قطعة الجلد المختومة حتى يستدل على صدق الادعاء[2].

وأيضا من اختصاصاته المهنية إشرافه على تموين موظفي الإيالة بالمواد الغذائية الضرورية، وأيضا التحكم في القبائل المقيمة بعزل البايلك الواقعة بدار السلطان أو الموجودة ببايلك التيطري، لأنه قريب من الإدارة المركزية. وكان خوجة الخيل يفرض على هذه القبائل أعمال تتمثل في مطالبتها بالتزامات عديدة كتقديم الخماسة للعمل في مزارع البايلك، والتكفل بشراء المواشي والحيوانات الزائدة عن الحاجة،مقابل السماح لهذه العشائر بالانتفاع بأراضي البايلك[3].

ومما يلاحظ أن مهام خوجة الخيل اتسعت نهاية القرن الثامن عشر ميلادي لتشمل شؤون الكراء والبيع والاستبدال وأيضا الإنتاج الزراعي[4]، بعدما كانت مهامه قبل هذه الفترة تنحصر في تعداد ورعاية الثروة الحيوانية[5]، وأصبح يحتل مرتبة حساسة في إدارة الجزائر مع نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، وهذا ما يؤكده لنا قول حمدان خوجة بأن" الداي علي بورصالي "1817-1818م" عين علي خوجة

---

[1] كشرود، المرجع السابق، ص162.

[2] سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص188.

[3] سعيدوني، **ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ** ....، ص ص 172-173.

[4] De Paradis, « ***Alger aux XVIII ème siècle***... », p. 86.

[5] Bontems, op.cit, p. 46.

خزناجيا ثم رفعه إلى مرتبة خوجة الخيل[1]. وهذا ما يؤكده التطور الذي عرفه هذا المنصب حيث أصبح بذلك أعلى المراتب الإدارية في إيالة الجزائر العثمانية.

و- منصب وكيل الحرج:

ويراقب النشاط البحري ويشرف على أعمال الترسانة البحرية، وينظر في توزيع الغنائم، ويتصل في بعض الأحيان بقناصل ومبعوثي الدول الأوروبية[2]. وقد وصفه Venture de paradis بالشخصية القوية والحكيمة نظرا لما قام به في أمور البحر[3]، كما كان أغلب الحكام الأوائل من رياس البحر، وأهم مثال على ذلك أبناء يعقوب وما قاموا به في بسط نفوذهم في البلاد. وقد عرفت البحرية الجزائرية تطورا كبيرا في النصف الثاني من القرن السادس عشر والقرن السابع عشر ميلادي سواء من حيث الهياكل أو نفوذ الموظفين وما حدث من ارتقاء وتطور في مناصبهم الإدارية، كما كان يحظى بمكانة كبيرة وأيضا احترام من جميع الشخصيات والموظفين العاملين تحت إشرافه[4].

مهامه:

نظرا لتطور القرصنة البحرية في القرن السابع عشر ميلادي، زادت أهمية وظيفة وكيل الحرج المكلف بتسجيل مصادر دخل الإيالة الجزائرية كالضرائب ومراقبة المخازن، أيضا كان يشرف على كل الضباط والموظفين العاملين في ذلك القطاع، وأهمهم قائد المرسى والقبطان رايس وقائد الأسطول والرياس وغيرهم[5]. وكان وكيل الحرج بمثابة وزير الخارجية والحربية في آن واحد وذلك في حدود معينة، أي تحت مراقبة الداي، لأن وكيل الحرج يعتبر مسؤولا فقط عن الشؤون البحرية والأسلحة، وهو يعتبر همزة وصل بين الداي والخارج كمبعوث للتمثيل الشخصي[6].

---

(1) خوجة، المصدر السابق، ص153.

(2) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص17.

(3) De Paradis, « ***Alger au….***», in R ,A vol 40, p. 270.

(4) Belhmissi**, Histoire de la Marine Algérienne….**, pp. 50, 61.

(5) De Paradis, « ***Alger au…..*** » ,in R,A,vol.140 ,p. 165.

(6) الأطرش السنوسي، المرجع السابق، ص357.

لكن نفوذ وتطور وظيفة وكيل الحرج في المراحل الأولى بقيت محدودة مقارنة بمناصب بعض الموظفين كالخزناجي وخوجة الخيل، ولعل بقاءه في وضع لم يتطور يعود إلى تراجع نشاط القرصنة،وإقصاء الرياس من الحكم من طرف الانكشارية المنافسة لهم[1]. فأصبح يعتبر موظفا ثانويا منذ نهاية القرن الثامن عشر ميلادي[2]، ولم يتقلد أي منصب أعلى من منصبه في إيالة الجزائر مقارنة بالموظفين السامين مثله.

ي- منصب بيت المالجي:

يمثل بيت المالجي الموظف السامي المشرف على مصلحة الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة بعد موت أصحابها أو استعبادهم أو فقدانهم، فيما انعدم ورثة شرعيون لهم من إخوة او أبناء أو أقارب. ومن هنا ينحصر عمل بيت المالجي في تصفية الأملاك التي ليست لها ورثة[3]، إضافة إلى الإشراف على مراسم الدفن وأمور المقابر[4]. ويقوم بيت المالجي بالإشراف على بيع الممتلكات العائدة للأتراك الذين يتوفون دون أن يتركوا أطفالا، أو الذين تصادر السلطة المركزية أملاكهم[5].

يباشر بيت المالجي وظيفته بتفويض من الداي، يساعده في ذلك قاض يعرف باسم الوكيل، وبمعونة موثقين يعرفان باسم العدول، ولم يكن بيت المالجي يتلقى أجرا من الدولة، وإنما هو الذي يدفع للخزينة مبلغا من المال مقابل حصوله على ذلك المنصب[6] كان بيت المالجي ينال وظيفته عن طريق تقديم رسوم الالتزام. وهذا ما جعله لا يتلقى أجرا من الدولة، وإنما هو الذي كان يدفع رسما عن مهمته للخزينة العامة حتى يتمكن بعد ذلك من الاحتفاظ لنفسه بفائض الالتزام. كان الرسم الذي يشتري به بيت المالجي يدفعه في شكل أقساط أسبوعية يقدر كل مبلغ منها بـ 100بوجو أي ما قدره 180 فرنكا، وهي تعادل سنويا ما قيمته 11340 فرنكا[7].

---

(1) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**...، ص188.

(2) De Paradis, « ***Alger au*****.....**» in R,A,vol.140 ,pp. 115-116.

(3) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ**.... ، ص167.

(4) Tachrifat, op.cit., p. 20.

(5) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** ....، ص167.

(6) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**.....، ص186.

(7) De Tassy, op.cit., pp. 295, 298.

كان منصب بيت المالجي منصبا حساسا وخطيرا في آن واحد، وكان ينحصر في جماعة الأتراك لا غير، بحيث كان يتولاه المنخرطون في الجيش، فكان في الفترة الأولى من الحكم العثماني يقع اختياره بين صنف القياد، ثم انتقل إلى صنف الأغوات، وفي نهاية القرن الثامن عشر انتقل إلى صنف البلوكباشية[1]. لكن ساعد الحظ بعض الكراغلة أن يتولوا هذا المنصب مثل الكرغلي صاري مصطفى بني الحاج محمد التركي 1703م، وأيضا سليمان بن والي التركي 1817-1818م[2].

مهامه:

تمتع منصب صاحب بيت المالجي بصلاحيات واسعة، فهو يراقب الواردات التي تأتي من قبل البايات ويدير الأملاك الشاغرة التي مات أصحابها أو تغيبوا أو عزلوا من وظائفهم كما يشرف على تنفيذ الوصايا الخاصة[3].

كما أنه يشرف على مراسيم الدفن وأمور صيانة المقابر، بحيث يجب أن يكون على علم بكل الوفيات التي حدثت ليتحقق منها ثم يسجلها[4]، إضافة إلى هذا فهو مختص ببيع الأملاك المصادرة من طرف الدولة والتركات التي ليس لها ورثة عن طريق الإشهار والمزايدة[5]، ومن اختصاصه أيضا الإشراف على الأعمال الخيرية كتوزيع الصدقات وافتداء الأسرى المسلمين من الدول المسيحية وصيانة المساجد[6].

---

[1] غطاس، **الدولة والمجتمع الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، المرجع السابق، ص ص 113-115.

[2] Shuval, op.cit., pp. 114-115.

[3] الأطرش السنوسي، المرجع السابق، ص357.

[4] Tachrifat, op.cit., pp. 20-21.

[5] De Paradis , « ***Alger au…….*** » in R,A,vol.140, p. 184.

[6] سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص186.

المبحث الثالث: الوظائف الإدارية الثانوية.

1- الموظفون التابعون:

يشكل الموظفون التابعون إطارا متميزا له صلة وثيقة بجهاز الإيالة الجزائرية السياسي والمالي الذي يتمثل في اقتصادها، كما أنه له ارتباط بأوضاعها الاجتماعية وحالتها الثقافية، وهذا الإطار من الموظفين التابعين يتصف بكثرة عدده وكذا تعدد مهامه إلا أن هؤلاء الموظفين يتميزون بتداخل اختصاصاتهم وهذا ما يدفعنا إلى تقسيمهم حسب المهن التي يمارسها كل موظف وكذا صلاحيات كل مستخدم على حدا.

أ- هيئة الكتاب الكبار:

لقد كان للديوان أربعة رئيسيين اتضحت مهامهم واختصاصاتهم منذ القرن الثامن عشر ميلادي،وهم أمناء سر الدولة الذين يقومون بكتابة الرسائل الرسمية ويسجلون كل القرارات والمعاهدات. وقد كان لهؤلاء الكتاب أهمية كبرى لدرجة أن الداي لا يمكنه سحب سكة واحدة من الخزينة إلى بموافقتهم[1].

وكان هؤلاء الكتاب عكس منصب الخزناجي الذي يمكن أن يتولاه أشخاص أميون، فهم على درجة كبيرة من الرقي، لأن طبيعة منصب كاتب الديوان تقتضي أن يكون صاحبه ممن يعرفون القراءة والكتابة[2]. وكان لهؤلاء الكتاب في الإدارة مهام تتوزع حسب اختصاصات كل واحد، فهناك الكاتب الأول الذي يدعى:

- المكتباجي أو المكاتارجي أو المقاطعجي: وبيده سجل محاسبات الدولة الرئيسي المشتمل على ما تحتويه سجلات بقية الكتاب الآخرين من مبالغ مالية، وقوانين عسكرية، وأسماء رتب وأجور الفرق الانكشارية، ولهذا يعتبر من بين مساعدي الخزناجي حتى أنه يمنح لقب أفندي[3]، ويعد رئيسا للكتاب الآخرين، وتطور منصبه في القرن الثامن عشر ميلادي، نظرا للتطور الذي عرفه نظام الحكم

---

(1) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر** ...، ص 189.

(2) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** ....، ص176.

(3) خوجة، المصدر السابق، ص104.

وأزاح وكيل الخرج الكبير واصبح في مكان الصدارة في الإشراف على السجلات المالية للإيالة[1]، كما أنه قد يترشح في بعض الأحيان ليشغل منصب الداي. وقد كان والد حمدان خوجة يشغل مثل هذا المنصب، وسمح له بالارتقاء إلى منصب عالي في جهاز الدولة[2].

– **الكاتب الثاني أو الدفتر دار:** ويسمى أيضا وكيل الحرج الكبير وهذا الاسم الأخير عرف به في القرن الثامن عشر ميلادي، وذلك راجع إلى التطور الذي عرفه نظام الحكم، وأيضا ساهم في تطوير في بعض الوظائف الإدارية، وهو مكلف بتسجيل مصادر دخل البلاد مثل الضرائب والرسوم العينية، وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد المكتباجي الذي أزاحه عن مكان الصدارة في نهاية القرن الثمن عشر ميلادي وذلك سنة 1788م[3].

– **الكاتب الثالث:** ويعرف بوكيل الحرج الصغير، كما يلقب أحيانا بقبلدان بالي، لكونه المشرف على البحرية، وهو يهتم بالسجلات الخاصة بغنائم البحر وأمور الديوانة "الجمارك"[4].

– **الكاتب الرابع:** المعروف بالرقمجي ويهتم هذا الكاتب بالسجلات المتعلقة بمصالح البايلك والمتصلة بالشؤون الخارجية للبلاد مثل شكايات القناصل المقيمين بمدينة الجزائر[5].

وقد تراجعت مكانة الكاتب ونفوذه، نتيجة المشاكل التي كانت تعيشها إيالة الجزائر مع الدول الأوروبية. ولم تعرف وظيفته تطور طوال مدة الحكم العثماني للجزائر.

ب– خوجات الخدمات العامة:

اتخذ المجتمع الجزائري في العهد العثماني تركيبا هرميا من حيث الامتيازات والمكانة الاجتماعية. وكانت جماعة الأتراك تحتل رأس الهرم في الامتيازات، إذ أسندت لها أعلى المناصب الإدارية في جهاز

---

(1) De Paradis, **Tunis et Alger au XVIII ème siècle…** ,pp. 114-115.

(2) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص189.

(3) De Paradis, **Tunis et Alger aux XVIII ème siècle** ,pp. 114,116.

(4) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** ....، ص177.

(5) هلايلي، المرجع السابق، ص142.

الإيالة، ثم تليها جماعة الكراغلة التي أسندت لها مناصب متوسطة الأهمية وبعدها تأتي طبقة الحضر التي أسندت لها مناصب إدارية بسيطة واشتغلوا في الحرف والمهن المختلفة[1].

وكان الخوجات يعتبرون موظفين كبار في إيالة الجزائر بالدرجة الأولى، إضافة إلى الكتاب والترجمان ووكيل الحرج والصبايحية وغيرهم[2]. وقد تميز سلك الخوجات بتنظيمه واختصاصه، وكانوا يشكلون طبقة عليا في المجتمع الجزائري [3]، بحيث يتميزون بلباس القفطان الطويل والبرنس الأبيض والعمامة الضخمة،وكانوا يحملون في حزامهم مقلمة من النحاس لتميزهم عن الطبقة الانكشارية[4]. وكان عددهم يبلغ ثمانين خوجة[5]، وتشمل وظائفهم ميادين عديدة نظرا لتنوع مهامهم.

فبالنسبة لمدينة الجزائر كونها مدينة ساحلية وعاصمة مركزية ، فقد عرف منصب خوجة قصر الداي الذي كان يقدم للخزينة مبالغ مالية معتبرة مقابل تسلمه حقوق بيع المناصب "رسوم التولية" للخوجات الآخرين، وهذا ما جعله يتحصل على أكبر قسط من الهدايا من الموظفين الكبار في جهاز الدولة،ويعرف أيضا بخوجة الباب[6]. وإضافة إلى خوجة قصر الداي الذي يمثل أشهر هؤلاء الخوجات حسب الخدمات التي يؤديها، يوجد خوجة الجمارك[7]، وخوجة الغنائم. ويظهر أن مثل هذه المناصب لا توجد إلا في المدن الساحلية كمدينة الجزائر، ووهران وعنابة حيث تتوارد عليها السفن التجارية من أوروبا الغربية وآسيا الصغرى، ومنها تنطلق مراكب الغزو البحري[8].

وفيما يتعلق بمناصب الخوجات الموجودة في كافة المدن بالجزائر العثمانية، وعلى رأسها مدينة الجزائر نذكر ما يلي:

---

(1) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص111.

(2) Tachrifat, op.cit., p. 36.

(3) De Paradis ,**Tunis et Alger aux XVIII ème siècle...** ,p. 136.

(4) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال"**، ص51.

(5) De Tassy, op.cit., p. 141.

(6) بلبروات، المرجع السابق، ص105.

(7) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص76.

(8) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ**، ص ص 232-233.

خوجة الرحبة: والمعرف بالمكاس وهو مكلف بتسليم الرسوم على الحبوب المعروضة في الأسواق.

خوجة الزرع: الذي يوزع الحبوب، ويراقب كمية ونوعية الخبز الذي يوزع على الحاميات العسكرية المتواجدة بالمدن، ويتسلم ضريبة عينية من الحبوب بعد موسم الحصاد[1].

خوجة الملح: يتكفل بشراء وتعبئة الملح، ثم الإشراف على بيعه بالتفصيل لكون تجارة الملح كانت محتكرة من طرف البايلك، ولا تخضع للمعاملة التجارية الحرة [2].

خوجة العيون: يهتم بالمنشآت المائية من عيون وسواقي وقنوات، ويرعى الأوقات المحبوسة والمخصصة للإنفاق [3]، وأما الموظف القائم على قطاع المياه يسمى قائد العيون أو خوجة العيون[4].

خوجة الفحم: مهمته استخلاص الرسوم المفروضة على كل حمولة فحم تدخل المدينة، وتسوق عن طريق سوق الفحم الواقعة بالفحص ويساعده عون واحد وصايجي [5].

خوجة الجلد: يباشر عمله بباب عزون، أين يراقب تجار الحيوانات التي تدخل إلى المدينة، وكان بيده مفاتيح فندق الجلود، لأن تجارة الجلد كانت احتكار مقصور على الدولة دون التجار الخواص[6].

خوجان أبواب المدينة: وضعت السلطة العثمانية موظفين بمرتبة خوجة على كل باب من أبواب المدينة، ويظهر أن مهمتهم تتجلى في فحص البضائع الداخلة والخارجة من المدينة واستخلاص الرسوم عليها[7].

خوجة الوزن: المكلف بالمقياس والوزن.

---

[1] سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص191.

[2] Tachrifat, op. cit., p. 21.

[3] Idem.

[4] Missoum, op. cit., pp. 109-110.

[5] Tachrifat, op. cit., pp. 21-22.

[6] حرفوش، المرجع السابق، ص180.

[7] Shaw, op. cit., p. 230.

خوجات المنازل والدكاكين والحدائق: وكان هؤلاء الخوجات يتوزعون على أحياء المدينة لاستخلاص رسوم عقارية على المنازل والدكاكين والحدائق، ونذكر منهم خوجة التوت"[1] كمثال على هذا الصنف من الخوجات، وذلك لاسخلاص الضرائب عن أشجار التوت[2]. وكانت أوراق التوت تقدم كتغذية لديدان القز المنتجة لمادة الحرير.

كانت وظائف الخوجات تتميز بالتنظيم، كما أنها تخضع لدفع مبلغ مالي محدد لنيل هذه الوظيفة التي يمكن لصاحبها أن يرتقي إلى أعلى منصب، وهو باش خوجة الذي يمثل رئيس الخوجات[3]. وكان الباشا يختار كتاب الدولة المكلفين بمساعدته من ذلك السلك، كما أن بإمكان هؤلاء الخوجات الارتقاء إلى أعلى منصب في جهاز الإيالة، ومثال ذلك الداي محمد عثمان الذي بدأ عمله خوجة المحلة ثم ارتقى إلى خوجة بالنوبة، وبعدها أصبح خوجة باب القصر، ومنه أصبح في منصب الخزناجي[4].

ج- هيئة التراجمة:

كانت اللغة الإدارية هي اللغة التركية مع استخدام اللغة العربية في بعض الأوامر خلال السنوات الأخيرة من عهد العثماني في الجزائر، لكن اللغة التركية بصفة عامة كانت أكثر شيوعا لدى حكومة الجزائر منها في تونس. أما فيما يتعلق بالقضاء والجبوس، فإن اللغة العربية كانت دائما هي السائدة،وانتشرت بين التجار والبحارة لغة مختلطة من العربية والإسبانية والفرنسية والإيطالية المعروفة بلغة الفرنكا[5]، وهذا ما دفع كل دولة أن توظف ترجمانا خاصا بها لتسهيل التعامل بين هذه الدول. كون معظم التراجمة يوظفون من طائفة الرياس، أو من هيئة الخوجات. وكان الديوان هو الذي يلحق بكل قنصلية ترجمانا لمرافقة القناصل في تنقلاتهم ولتسهيل اتصالاتهم.

---

(1) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص191.

(2) Tachrifat, op. cit., p. 21.

(3) Idem.

(4) De Paradis, **Tunis et Alger au XVIII ème siècle….** , pp. 136-137.

(5) العقاد، **الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر** ....، ص 154.

وقد تطورت وظيفتهم منذ القرن السابع عشر ميلادي، وذلك لتمتعهم بمستوى لغوي عالي مقارنة بالفترة السابقة عنها، كما أن السلطان العثماني طلب بعض المترجمين العاملين بإيالة الجزائر لتوظيفهم عنده ،كما كان على الترجمان أن يحسن اللغات الأجنبية خصوصا الفرنسية والإنجليزية، زيادة على العربية والتركية، لأن ترجمان القصر كان يحظى بثقة الداي، وكان يكلفه بمهام الحجابة، إضافة إلى مصالح داخل القصر. وكان يلقب بناظر القصر، كما كان يكلف باستقبال ممثلي الدول الأجنبية[1].

د- مجموعة الشواش: يكلفون بالأعمال الثانوية، ويتم اختيارهم وتوظيفهم من سلك الانكشارية. وبلغ عددهم أواخر العهد العثماني اثني عشر شاوشا، وعرف كل واحد منهم بالعمل الذي يقوم به، كما أنه يحمل لقب العمل الذي يمارسه ويختص بأدائه[2]. ونظرا لمهامهم فإنهم كانوا يتوزعون على المصالح الإدارية المركزية تحت رئاسة الباشا شاوش[3].

كانت مهام الشواش تتوزع حسب عمل كل واحد، منهم من يشرف على السجون، ومنهم من يتولى تطبيق أحكام العقوبات ضد الأتراك بأمر من الداي، ومنهم من هو مكلف بإسطبلات البايلك،ومنهم من يسهر على البريد...الخ[4].

كان الشواش يترقون إلى منصبهم هذا من رتبة جندي إلى شاوش. وكانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة، إذ لم يجرأ أحد على التمرد عليهم، ولو كان عضوا من أعضاء الديوان[5]، كما أنه كان كل سنة يتم عزل الباش شاوش الذي كان يمثل رئيسهم ويتولى مكانه كاهيته، وهكذا يتقدمون كلهم كل سنة،كما يذهب باش شاوش الجديد إلى قصر الداي لملاقاته، أما شاوش آغا العسكر والذي سمي بوكيل خرج دار سركاجي، فإنه يترقى إلى منصب شاوش السلام، ليعمل إلى جانب الداي ويلازمه

---

(1) حرفوش، المرجع السابق، ص ص 186-187.

(2) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص 194.

(3) الزهار، المصدر السابق، ص ص 44-45.

(4) عمورة، المرجع السابق، ص 113.

(5) حرفوش، المرجع السابق، ص186-187.

باستمرار[1].إلى جانب هؤلاء الموظفين الثانويين، كان هناك حشد كبير يعمل حسب المهام المنوطة به،كجماعة الطباخين والنظار والوكلاء والمحتسب.

وظيفة المحتسب: استمد المحتسب وظيفته من التقاليد التي ورثها الحكام الاتراك بالجزائر من أنظمة العهود الإسلامية السابقة التي تعود أصولها إلى ما قبل الإسلام ، ولذا أبقى حكام الجزائر على مثل هذه الوظيفة التي أصبح متوليها وهو المحتسب[2]، الذي كان عمله ميدانيا، إذ كان يجوب الأسواق والشوارع، ويستمد سلطته من القرآن والسنة النبوية، وهو المسؤول عن السوق بالدرجة الأولى حتى سمي بصاحب السوق، ويساعده شيخ المدينة وشرطتها لمراقبة المكاييل والموازين وأسعار المواد المعروضة في الأسواق[3].

نلاحظ أن صلاحية المحتسب قد تقلصت في أواخر الفترة العثمانية، نتيجة تدخل عدة أطراف في تسيير المدينة، مثل وكيل الحرج، والقاضي، وأمين الأمناء، وشيخ المدينة. وأصبحت وظيفته تقتصر على مراقبة الحرف، لاسيما المتعلقة بالتغذية، ومراقبة أسواق[4] تلك الحرف. أما بالنسبة للحسبة، فقد تفرعت في أواخر العهد العثماني إلى ثلاث وظائف متميزة وهي:

- وظيفة شيخ البلد.
- وظيفة حسبة الأسواق.
- وظيفة قائد الفحص[5].

وكان المحتسب يساعده في أداء مهامه القاضي والأمناء وأمين الأمناء. أما بالنسبة لأجرته، فهي عبارة عن مبلغ محدد يتقاضاه من السلع الواردة إلى السوق[6].

---

(1) الزهار، المصدر السابق، ص ص 44-45.

(2) (A) Raymond, **Grandes villes arabes à l'époque Ottomane, sindibad**, **P**aris, 1985, p p 120,122.

(3) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 76-77.

(4) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص 193.

(5) بن حموش، المرجع السابق، ص 151.

(6) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** .....، ص239.

نستنتج في الأخير أن كل هذه الوظائف في الإدارة المركزية مثلت أقطاب المصالح والمؤسسات المركزية وذلك لما تمتعت به من نفوذ على شؤون الإيالة. أيضا نستنتج أن النظام الإداري للجزائر امتاز بالتسلسل للمناصب الإدارية، وذلك نظرا لصلاحيات الموظفين ونوعية المهام الإدارية لكل موظف، أيضا نستنتج أن الجهاز الإداري للجزائر كان ذا تركيب هرمي يحتل رأس الهرم الداي بصفته يمثل أعلى المناصب الإدارية في الإدارة المركزية، ثم يأتي بعده الموظفون السامون، بينما يمثل قاعدته جماعة الشواش وصغار الموظفينن. وما يلاحظ على هذا الجهاز الإداري أيضا أن المناصب الإدارية العليا كانت من نصيب الأقلية التركية، ثن تليها جماعة الكراغلة التي استحوذت على المناصب الإدارية الأقل أهمية، وبعدها تأتي طبقة الحضر، وأخيرا تأتي بقية السكان وهم طائفة البرانية الذين ظل أفرادها يمتهنون الوظائف المتواضعة والأعمال الشاقة.

الفصل الرابع: تنظيم الإدارة على المستوى المحلي وتطورها.

المبحث الأول: إدارة عاصمة البايلك.

المبحث الثاني: إدارة مدن البايلك.

المبحث الثالث:إدارة أرياف البايلك.

ترتكز الإدارة المحلية "الإقليمية" للإيالة على وجود ثلاثة مقاطعات تعرف: بباياك الشرق أو قسنطينة، وبايلك الغرب أو وهران، وبايلك التيطري أو المدية، إضافة إلى دار السلطان، وكانت تعرف أيضا هذه البيالك باللواء[1].

ورغم الاختلاف في أوضاع البايليكات الثلاثة إلا أن المناصب الإدارية والصلاحيات التنفيذية كانت تتشابه، فيدير البايلك باي[2]، ويتفرع عنه الحاكم الذي يترأس مدن تلك البايلك، وأيضا القائد الذي يدير النواحي الريفية، ويتبعهم الشيخ الذي يدير دوارا أو قبيلة[3].

المبحث الأول: إدارة عاصمة البايلك.

كان على رأس كل بايلك باي مطلق الصلاحية في مقاطعته يعين مباشرة بأمر من داي الجزائر،وله السلطة السياسة الأولى على المنطقة، وهو المسؤول الأول أمام الحكم المركزي[4]. كما كان يعتبر من كبار موظفي الدولة، ولذا يختار من قبل رئيس الإيالة. ومن الشخصيات المرموقة في المجتمع الجزائري، إضافة إلى مجموعة من مساعديه يساهمون في تسيير إدارة عاصمة البايلك.

1- وظيفة الباي: رغم أن العثمانيين حافظوا على الوضع القديم في إيالة الجزائر، ولم يمسوا بالهياكل الإدارية، كما أنهم حافظوا على بعض الوظائف والموظفين القدامى، مثل شيخ البلد، والمزوار والمحتسب وغيرها، إلا أنهم استحدثوا بعض الوظائف مثل وظيفة الباي، التي تعتبر وظيفة عثمانية مستحدثة في الجزائر، وحلت محل وظيفة الوالي أو الأمير[5]. والباي يعين على رأس الهرم الإداري للبايلك، ويعين دائما من الباشا.

---

(1) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص 194.

(2) **باي:** الباي كلمة تعني الرجل الغني أو الأمير، وقد أطلقت على أمراء الألوية في الجزائر، في حين أطلقت في تونس على حكام الإيالة وذلك ابتداء من القرن 12هـ/ 18م، ولقب باي تركي، أنظر: الزياني، المصدر السابق، ص ص 189-190.

(3) عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ**، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص418.

(4) Shaw, op.cit., p. 103.

(5) جميلة معاشي، **الأسرة المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 16-19م**، دراسة إجتماعية سياسية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1991، ص123.

كان الباي يختار من بين المقربين لحكام الجزائر والذين لهم صلات قرابة بالقبائل، أو يكونوا ممن تولوا سابقا منصبا هاما في البايلك، مثل منصب قائد العواسي في بايلك الشرق، وقائد فليتة في بايلك الغرب[1]، أو يكون الشخص قد شغل منصب خليفة الباي السابق[2].

وكان على البايات الالتزام بدفع رسوم مرتفعة، وتقديم هدايا قيمة في مستوى هذا المنصب، بحيث كان البايات مطالبين بالتوجه إلى الجزائر العاصمة مرة كل ثلاث سنوات يسلمون عائدات بيالكهم[3] إلى الداي، وتقديم تقارير عن أوضاع المناطق الخاضعة لهم. وكان يتم في نفس الوقت تجديد تعيينهم أو عزلهم نهائيا[4]،وذلك وفقا لما كان يقدمونه من الهدايا والرشاوى للداي وأعوانه.

ونظرا لأهمية منصب الباي، فإنه يتولاه عادة موظفون أتراك تميزوا بالكفاءة والقيادة والقدرة على المسؤولية، وأيضا بخدماتهم العسكرية[5]، إلا أن هذه العادة لم تكن ثابتة. فقد تولى هذا المنصب بايات من العرب وأيضا من الكراغلة. ففي بايلك التيطري مثلا "الباي محمد" الذي حكم الإقليم في الفترة ما بين 1692-1716م، أيضا الباي محمد بن علي المشهور باسم "الذباح" والذي يعد أقوى بايات التيطري[6].

مهام الباي: كان الباي يعين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وخلالها يتمتع بسلطة واسعة في منطقة نفوذه،له الحرية التامة في التصرف المطلق في شكل الحكم اللامركزي[7]. وقد تعددت مهامه

---

(1) ابن سحنون الراشدي، **الثغر الجماعي في إبتسام الثغر الوهراني**، تح، وتق: المهدي بوعبدلي، قسنطينة، 1973، نقلا عن: سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** ، ص189.

(2) خوجة، المصدر السابق، ص138.

(3) تتمثل تلك العائدات في المبالغ المالية التي يبعث بها الباي إلى الباشا "الداي"، إما مع خليفته وتسمى "بالدنوش الصغرى"، وتكون كل ستة أشهر، وإما يتوجه بها هو شخصيا ليسلمها للداي وتسمى "الدنوش الكبرى" وكانت عملية تسليم الدنوش تتم وفق مراسيم، أنظر: الزهار، المصدر السابق، ص ص 40،36.

(4) أجقو علي وآخرون، **المؤسسات في عهد الدولة الجزائرية 1512-1837**، ص 8.

(5) الزياني، المصدر السابق، ص 190.

(6) (B) Aucapitane, (H) Federman, « ***Notice sur l'histoire et l'Administration…***», in R.A.V09, 1865, pp. 280, 285.

(7) الأطرش السنوسي، المرجع السابق، ص 360.

سياسا وعسكريا وإداريا وأيضا ماديا، وكل ما يهم السلطة المركزية أن يقدم الباي كل ثلاث سنوات الدنوش[1]،أي الإتاوات التي يتحصل عليها من جمع الضرائب في الأرياف، كما يسهر على إقرار الأمن في الإقليم،وأيضا له الحق المطلق في إصدار العقوبات ضد الأهالي[2]، حيث نلاحظ أن العثمانيين أوجدوا طريقة إدارية محكمة تمثلت في حكم الجزائريين بالجزائيين، وهذا من خلال ما هو مطبق خاصة في الإدارة المحلية، حيث يمكن أن يكون الباي المعين في بعض البيالك من الأهالي.

وبما أن الباي كانت له صلاحيات مطلقة في إقليمه، وهو المسؤول عن القطاع الاقتصادي، خاصة أن مهمة الحكام كانت جمع الضرائب لضمان مناصبهم، والحفاظ على حياتهم من غضب المسؤولين الكبار[3]، وذلك أثناء تقديم الهدايا، كما له الحق في إعفاء بعض الأفراد والفئات من المطالب الجبائية بصفة رسمية، بحيث يبلغ أعوانه القائمين عليها مثل المحتسب[4]، أيضا له الحق في فرض الرسوم على بعض السلع[5]، إضافة إلى مهمة دفع أجور الحاميات العسكرية الموجودة في البايلك، والاهتمام بالمرافق العمرانية الواقعة في منطقة نفوذه، أيضا تأمين المواصلات والاعتناء بالفحوص والمراكز الاستراتيجية[6].

وتتمثل مهام الباي أيضا في ضمان موارد دخل الخزينة الخاصة بالبايلك والإشراف عليها،واستعمال مختلف الوسائل، كالقيام بحملات عسكرية، وتجنيد الرؤساء المحليين "القيام بمحلات جمع الضرائب"، هذا ما يظهر للباي أنه المفوض الأول بجمع الضرائب ليقوم بعدها بتسليمها إلى السلطة الحاكمة بالإدارة المركزية، كما كان يعين قادة المدن، الذي يتم في غالب الأحيان عن طريق الالتزام

---

(1) **الدنوش:** كلمة أعجمية تعني ضريبة الباشا وهي نوعان دنوش كبير ودنوش صغير.أنظر: سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر...، ص191.

(2) Shaw, op.cit., p. 103.

(3) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ص 238.

(4) حرفوش، المرجع السابق، ص68.

(5) (B) Aucapitaine, (H) Federmann, **« *Notice sur l'histoire et l'Administration…*»**, in R.A.V09, 1865, p.285.

(6) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص195.

فالقياد يشترون وظائفهم بقدر من المال وذلك حسب أهمية المركز[1].

2- ديوان البايلك المحلي:

فلكل بايلك من بايليكات إيالة الجزائر الأربعة (دار السلطان، وبايلك التيطري، وبايلك الغرب،وبايلك الشرق)، أجهزة إدارية متعددة ومتشابهة، ويشكل ديوان البايلك للجهاز الإداري المحلي الذي يرجع إليه الباي للبت في الأمور الهامة أو لطلب الرأي والمشورة، وهو يتألف من مجموعة من الموظفين يشبهون موظفي دار السلطان التابعين للداي، من حيث الصلاحيات والسلطات التي كانوا يتمتعون بها في نطاق البيالك العاملين به[2].

وبما أن الإدارة المحلية في البيالك كانت تماثل الإدارة المركزية في العاصمة، فإن البايلك يقوده قائد برتبة باي كما ذكرنا سابقا. وكان النظام الإداري للبيالك يضم موظفين سامين مساعدين للباي في أداء مهامه الإدارية، وهم موظفون محليون، ولذلك كان البايلك مهيكلا على الشكل الآتي:

3- الموظفون الكبار على مستوى عاصمة البايلك:

أ- الخليفة: يأتي الخليفة في المرتبة الثانية بعد الباي في الهرم الإداري للبايلك[3]. ويعتبر الشخصية الإدارية السياسية على مستوى البايلك، نظرا لمنزلته الرفيعة، فهو من كان يمثل الباي في المناسبات الرسمية[4]. ويختار الخليفة عادة من بين الأتراك والكراغلة المقربين من الباي. ومعنى هذا أن الوظيفة كانت محتكرة من طرف العنصر التركي أو الكرغلي[5]. أما بالنسبة للتعيين، فكان من طرف الباشا في الإدارة المركزية، بحيث يختار الباي الخليفة ويرسله إلى الباشا ليتم تعيينه[6]. وبالرغم من احتكار الأتراك لمنصب

---

(1) بن العنتري، المصدر السابق، ص 37، 39.

(2) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**.....، ص195.

(3) أرزقي شويتام، **تعيينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش في عهد الداي علي خوجة 1817م من خلال وثائق الأرشيف الجزائري**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 11-12، الجزائر، 1999، ص270.

(4) أجقو وآخرون، **المؤسسات في عهد الدولة الجزائرية**، ص7.

(5) سيساوى، المرجع السابق، ص 58.

(6) (H) Federnane et (B) Aucapitaine, « ***Notice sur l'histoir***… », in R.A.N°11, pp. 294-295.

الخليفة، فإن للأهالي نفوذ واسع عليه، وهذا ما صرح به حمدان خوجة، بحيث كان يشترط على صاحب هذا المنصب أن يكون صهرا لشيوخ العرب، ومطلعا على الثقافة المحلية بما فيها عادات وتقاليد المنطقة، كما حدث في بايلك الشرق[1]. ومعنى هذا أن الخليفة كان ينوب عن الباي،فهو المسؤول أمام السلطة المركزية.

أما بالنسبة لمهامه، فهي متعددة كونه نائب الباي في إدارة عاصمة البايلك، فهو المسؤول عن شؤون الأوطان أو أقاليم البايلك، ويخضع إليه القواد، ورجال الميليشيا المنظمة، ويتولى إخضاع السكان لحكومة البايلك[2]، وهو المسؤول عن تنظيم عملية استخلاص الضرائب بتفويض من الباي، كما يكلف بقيادة المحلات ومعاقبة القبائل المتمردة على سلطة البايلك، وأيضا يحمل الضرائب السنوية إلى السلطة المركزية في الجزائر العاصمة[3] مرتين في السنة، في فصلي الربيع والخريف "الدنوش الصغرى"، عند عدم ذهاب الباي بنفسه.

أيضا كلف بإدارة أراضي البايلك، وتعيين ضباط قصر الباي، ونظرا لضعف البايات خلال الفترة الأخيرة من الحكم العثماني تطور منصب الخليفة وأصبح صاحب الحل والعقد، وذلك من خلال المهام التي يقوم بها. وقد كان الحاج أحمد باي خليفة إبراهيم باي الغرب (1234هـ/ 1819م)، رغم أنه لم يكن بايا بالاسم، فإنه كان في الواقع الباي الحقيقي للإقليم[4]، بحيث كانت تسند إليه صلاحيات إقرار الأمن والهدوء وفرض نفوذ السلطة خارج مركز البايلك، هذا ما جعله مسؤولا عن شؤون الأوطان، ونظرا لأهمية هذا المنصب بالبايلك أصبح لا يسند عادة إلا إلى أقارب الباي"الحاكم" إلا أن الظروف السائدة في البلاد دفعت الداي علي باشا إلى تعيين خليفة باي قسنطينة مباشرة من الجزائر عكس ما جرت به العادة[5].

---

(1) خوجة، المصدر السابق، ص138.

(2) بن العنتري، المصدر السابق، ص20.

(3) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر** ....، ص190.

(4) نقلا عن: سيساوى، المرجع السابق، ص58.

(5) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص195.

ب- قائد الدار: هو الشخصية الثالثة بعد الباي على مستوى البايلك، وهو بمثابة شيخ البلدية حاليا، ويفرض على من أراد الإشراف على منصب وظيفة قائد الدار دفع مبلغ مالي للباي قدر بألف وسبعمائة بوجو سنويا نظرا لأهمية هذا المنصب، وكذلك الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها صاحبه في مراقبة أملاك البايلك ومداخليه وعوائده الوفيرة[1].

وكان يشرف على حراسة المدينة والعناية بجميع أمورها، وبتموين رجال الميليشيا برواتبهم الشهرية،ويترأس عددا كبيرا من الموظفين الصغار مثل قائد السوق، وقائد الباب، وقائد القصبة وغيرهم[2].وتمتد مسؤوليته إلى القسم الأكبر من أملاك الدولة وعقاراته، ومخازن الحبوب، وأئمة المساجد،ووعاظها، والقضاة، ورجال الإفتاء، ويتكلف بدفع أجورهم وأرزاقهم المستحقة[3]، كما يتمتع قائد الدار ببعض الصلاحيات القضائية، كإصدار أحكامه في حق المجرمين باستثناء الذين يدانون بجرائم القتل[4].

ج- الخزندار أو الباش خزناجي: وهو يشرف على المصالح المالية والحسابات، أما بالنسبة للتسمية فقد اختلفت من منطقة إلى أخرى، ففي بايلك الغرب تعرف بنفس التسمية المشهورة الخزناجي أو الخزندار نظرا لطبيعة عمله. أما بالنسبة لبايلك الشرق، فإن تلك الوظيفة تعرف بالنقاد أو النجاد[5]. ويشرف صاحبها أيضا على المصالح المالية من إنفاق وجمع الضرائب وإعداد أموال الدنوش التي ترسل إلى العاصمة[6].

ويعتبر بمثابة أمين الخزينة، لأنه يجمع كل المصالح المالية في البايلك، ويعينه على ذلك الباش كاتب

---

(1) (E) Vayssettes, « ***Histoire des derniers Beys de Constantine*** », in R.A.VOL 03, 1858, pp. 11,113.

(2) شويتام، **تعينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش**.....، ص ص 270-271.

(3) بن العنتري، المصدر السابق، ص 20.

(4) (E) Vayssettes, **Histoire de Constantine sous**… , p. 161.

(5) حرفوش، المرجع السابق، ص106.

(6) بن العنتري، المصدر السابق، ص21.

مع كاتبين آخرين مكلفين بتهيئة بيانات، ووصول مكتوبة عن كل المداخيل التي تخص خزائن البايلك[1].

وكان الباشا خزناجي يرافق أيضا الباي في حملاته خارج البيالك لحراسة قوافل المحلة، التي تستخلص الضرائب من الأهالي، وأيضا يتكلف بإعداد الأحصنة والخيول لحمل هذه الضرائب في كل مرحلة من مراحل هذه العملية، ويحمل أمتعة الباي عند سفره[2].

د- منصب آغا الدايرة: هو شخصية عسكرية تشرف على قيادة فرسان العرب التابعين لسلطات البايلك، ويعرف في بايلك الشرق بقائد مهر باشا، وهو بمثابة آغا العرب بدار السلطان[3]،ويمثل آغا الدايرة وآغا الزمالة مع الخليفة أهم المسؤولين الإداريين بعد الباي في بايلك الغرب. وهذا الوضع جعل تنظيم بايلك وهران "الغرب" أكثر سهولة من جهة، وأشد قوة من جهة أخرى[4].وكانت صلاحياته تشبه صلاحية آغا العرب باعتبار أن كل أعماله متعلقة بأرياف البايلك في الشؤون التنظيمية والعقابية، وذلك لأنه يدير فرق القوم غير المنظمة في الأرياف ويتولى ما تحتاج إليه،وأيضا يرافق الباي لمعاقبة القبائل العاصية[5]. ويدير آغا الدايرة تسعة وثلاثين قبيلة ببايلك الشرق،وله شارات خاصة، وغالبا ما يعهد إليه بقيادة حملات صغيرة ضد القبائل المتمردة[6].

أما بالنسبة للتعيين بخصوص هذا المنصب، فيخضع صاحبه لنفس الشروط المتعلقة بالتعيينات،فمقابل امتياز تحصيل ضريبة اليعقوبية، كان أغوات الدواوير يدفعون ما قيمته 40.000 بوجو كحقوق للحصول على الوظيفة، أما أغوات الزمول فيدفعون نصف المبلغ كضريبة نصف سنوية[7].

كان آغا الدايرة يعرف في بعض المقاطعات بآغا العرب أو الباش آغا أو خوجة الخيل[8]، وأدى

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، **مذكرة حول إقليم قسنطينة**، مجلة الأصالة، ع70-714، الجزائر، جويلية، 1979، ص6.

(2) بن العنتري، المصدر السابق، ص 22، يحي بوعزيز، **وهران**، ص 82.

(3) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر** ....، ص 191.

(4) الميلي، المرجع السابق، ص 297.

(5) بوعزيز، **وهران**، ص80.

(6) (E) Veyssettes, **Histoire de Constantine sous**… , p. 25.

(7) حرفوش، المرجع السابق، ص 83.

(8) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص20.

توسع صلاحياته إلى إعطائه حق التصرف في جميع الفرق العسكرية، وأوكل إليه مراقبة الباي وتقديم تقارير عن ذلك للداي في الجزائر تخص مستجدات إدارة البايليكات، والإشراف على مراسيم تنصيب البايات الجدد، وقرارات العزل من مناصبهم. وقد يخول له تولية إدارة البايلك بصفة مؤقتة إلى حين التحاق الباي الجديد بمنصبه، وهذا ما جعل سلطته تماثل سلطة الباي[1].

ورغم هذا التطور، لم تزل معلوماتنا حول وظيفة آغا الدايرة ضئيلة، إلا أننا نرى أن انتهاء حكم كل من صالح باي قسنطينة (1771-1792م)، ومحمد الكبير باي وهران (1780-1798م) ساعد على توسيع صلاحيات هذا الآغا المرتبط مباشرة بالداي، نظرا لعدم استقرار الأمور ولمجيء بايات ضعفاء إلى حكم بايلك الشرق وبايلك الغرب[2].

و- الباش كاتب: ويسمى أيضا الكاتب العام، وهو كاتب الباي الخاص وحافظ دفاتر الإدارة المحلية بالمقاطعة، وله اتصال بالخزناجي نظرا لتوليه المحاسبات المالية للباي[3]، ويشرف على المراسلات الداخلية والخارجية، وبيده ثلاثة سجلات لكل منها كاتب يمسك بها وهي: سجل أحوال الدولة،وسجل رواتب الجيش، وسجل الجمارك[4].

يعتبر الباش كاتب الأمين الأول للباي، ويحمل لقب كاتب السر. كان الباي يوكل إليه مهمة حمل ختم الباي (طابعه الخاص) ومراجعة الرسائل التي يخطها الكتاب الآخرون، وكذلك رسائل تعيين الموظفين[5] أيضا رسائل تعيين البايات الجدد الآتية من الإدارة المركزية، وأيضا كلف بتسجيل المصاريف والمداخيل والأموال المحصلة لفائدة البايلك كالنقود والحيوانات المتمثلة في: الأحصنة، والبغال، والأغنام وغيرها[6].

---

(1) سعيدوني، **الجزائر ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ**...، ص 191.

(2) سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر**....، ص 196.

(3) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص21.

(4) (E) Veyssettes, **Histoire de Constantine sous** … , p. 25.

(5) سيساوى، المرجع السابق، ص 59.

(6) (E) Veyssettes, **Histoire de Constantine sous**… , pp. 24-25.

ويشرف أيضا على الرسائل المدونة من أعوانه والواردة إلى البايلك، ويحرر أيضا رسائل الموظفين في البايلك[1]، ويساعده ثلاث كتاب مكلفين بتحرير محاضرات الجلسات المتصلة بالأحكام القضائية والمرسلات العامة بين الباي والخلفاء والقواد وشيوخ القبائل[2].

ي- الباش مكاحلي: وهو رئيس قصر الباي وحارس الباي الخاص، ويحمل أسلحة الباي في الحفلات العامة، بحيث يسير أمام الباي في المناسبات الكبرى على رأس المكاحلية، أي الفرقة المسلحة وذلك حسب إرادة الباي[3]، حيث تخرج الفرق المسلحة بصحبة الباي والباش علام حامل شارات الحامية التركية بالبايلك[4]،

ز- الباش سيار: هو المكلف بحمل برقيات بين البايلك والسلطة المركزية[5]، أي أنه المسؤول عن قافلة البريد، ويحمل بنفسه رسائل الباي، إلى الباشا "الداي "الإدارة المركزية"، ويعود برسائل الباشا إلى الباي في البايلك، كما يصحب الخليفة إلى العاصمة أثناء تقديمه الدنوش إلى الباشا "الدنوش الصغرى"[6].

وإضافة إلى هذه المهام تمثيل الباي في المفاوضات. وقد لعب الباشا سيار أحمد بن زكري في عهد صالح باي، وكان سببا في إنهاء النزاع الذي نشب بين أصهاره شيوخ "بوعكاز أو الحكم المركزي بقسنطينة، أيضا ساهم في تمثيل الباي في المفاوضات بين تونس وقسنطينة كذلك لدى باشا الجزائر[7].

ط- الباش سراج: وهو المسؤول عن إصطبلات الباي في عاصمة البايلك، أيضا القائم بتجهيز حصان الباي عند السفر[8]، أي أنه هو مكلف برعاية وحماية الخيل التابعة للبايلك.

---

(1) العنتري، المصدر السابق، ص 21.

(2) (E) Veyssettes, **Histoire de Constantine sous**… , p. 25.

(3) (E) Vayssettes, « ***Histoire des derniers Beys***…..», in R.A.VOL 03, pp. 111,113.

(4) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص21.

(5) (E) Vayssettes, « ***Histoire des derniers Beys…***», in R.A.VOL 03, 1858, p. 112.

(6) بن العنتري، المصدر السابق، ص 21.

(7) معاشي، **الأسر الحاكمة في بايلك الشرق**.....، ص 132.

(8) بن العنتري، المصدر السابق، ص22.

نلاحظ أن معظم الموظفين السياسيين في إيالة الجزائر سواء من الإدارة المركزية أو الإدارة المحلية من الطبقة الانكشارية، ابتداء من الداي إلى الباي وغيرهما من الإداريين، وكانت الترقية للجيش تنتهي في غالب الأحيان إلى الوظائف الإدارية والسياسية السامية في الإيالة. كان هؤلاء الموظفون الأساسيون في إدارة عاصمة البايلك على علاقة مباشرة بالباي، والذين يعود أصلهم في غالب الأحيان إلى أصل تركي أو كرغلي، إلا أن هذه القاعدة لم تكن ثابتة، إذ تم تعيين بعض البايات من أصل عربي، كما حدث في بايلك الشرق "أسرة بن فرحات"[1].

أما بالنسبة للترقية فنجد معظم البايات بدأوا ترقيتهم من أدنى رتبة في النظام الانكشاري قبل أن يصلوا إلى أعلى رتبة إدارية في البايلك، بحيث نجد صالح باي الذي يعد أعظم بايات بايلك الشرق كان قهواجيا، ثم بدأ برتبة يولداش في محلة بايلك الشرق، وأيضا أحمد القلي (1754-1771م) بدأ برتبة يولداش ثم باش سيار ثم آغا، وبعدها أصبح باي لبيالك الشرق[2].

4- الموظفون الذين لا يتصل بهم الباي مباشرة في عاصمة البايلك:

هناك مجموعة من الموظفين الساميين مثلوا أقطاب من المصالح والمؤسسات الإدارية المحلية،ويساهمون في تسيير إدارة عاصمة البايلك بجانب الموظفين الساميين الكبار في البايلك، وهم الأعوان الإداريون الذين يشتغلون في شتى المجالات والمؤطرين ضمن هيئات مهنية منظمة، ويعتبرون مساعدين للموظفين للكبار، وهؤلاء لا يستدعون لحضور ديوان البايلك، إلا عند الضرورة وعند التكليف بمهام معينة من طرف الباي وهم:

أ- قائد الباب: وهو مكلف بمراقبة السلع المعروضة بالمدينة، ويكون مسؤولا عن السلع التي تدخل إلى أسواق المدينة للتجارة[3]، ويستخلص من أصحابها الضرائب والمكوس المطلوبة، وفي العادة يكون له كاتب خاص وعدد من المساعدين[4].

---

(1) بن العنتري، المصدر السابق، ص ص 4-9.

(2) خوجة، المصدر السابق، ص ص 126-127.

(3) حليمي، المرجع السابق، ص 319.

(4) بن العنتري، المصدر السابق، ص 23.

ب– قائد السوق: ويسمى أيضا مفتش السوق، وهو يتلقى حقوق على كل سلعة أو بضاعة تباع في السوق، وكان في المدينة أسواق يومية[1].

ج– قائد الزبل: وهو مكلف بنظافة شوارع المدينة وأسواقها والحارات[2].

د– قائد القصبة أو المزوار: وتقع تحت إشرافه الرقابة العامة للشرطة الليلية، فهو يقوم بدوريات ليلية، عبر شوارع المدينة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار، ووظيفة المزوار يعود أصلها إلى العصور السابقة عن الفترة العثمانية، إلا أن العثمانيين حافظوا على منصب المزوار وكذلك تسمية الوظيفة[3]،وكانت صلاحية المزوار خلال القرن لسادس عشر والسابع عشر ميلادي محصورة على فئة الأهالي، لكن أواخر القرن الثامن عشر ميلادي أصبح له صلاحيات واسعة ويشرف على مجموعة كبيرة من الحرس مهمتهم إقرار الأمن خلال فترة الليل[4].كانت وظيفة المزوار تتمثل في السهر على الآداب العامة في الشوارع والأسواق قبل العهد العثماني، وأيضا في الفترة الأولى من العهد العثماني، ولكن بعد استقرارهم في الإيالة تحولت إلى وظيفة بذيئة تنحصر في جمع الغرامات من البغاء ومراقبة حركة النساء المخصصات لذلك[5].

واقتصرت مهنة المزوار على جماعة الحضر دون الأتراك، لأن المزوار تشمئز منه نفوس السكان لأنه يرتبط بممارسة العنف. والإشراف على سير أعمال الدعارة الرسمية[6]. فقد كانت بعض النساء ينتسبن إلى الفئات الدنيا في المجتمع. وقد انشرت ظاهرة البغاء الرسمي نتيجة امتناع العزاب من اليولداش عن الزواج. ولهذا كان على المزوار أن يحتجزهن في حي محجوز على كل من أراد من اليولداش الذهاب إلى هذا الحي عليه أن يقدم طلبا إلى المزوار مع مبلغ مالي. وكان المزوار هو رئيس إدارة البغاء، وعليه أن

---

(1) سيساوي، المرجع السابق، ص 85.

(2) بوعزيز، **وهران**، ص 84.

(3) سينسر، المرجع السابق، ص 112.

(4) Shaw, op.cit., p. 173.

(5) بن حموش، المرجع السابق ، ص 134.

(6) عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، 1700–1830، مقاربة إجتماعية وإقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 105-106.

يعاقب النساء اللاتي يتعاطين الحرفة سرا، أي بدون رخصة، وقيام المزوار بهذه المهمة دليل على انتشار الرذيلة وفساد الأخلاق[1]. وهكذا كان المزوار يؤدي مهامه بمساعدة أعوانه من الحرس وعلى رأسهم:

- السركاجي.
- قول آغا: الذي تقع تحت إشرافه مراقبة الحمامات، وأماكن الدعارة في الليل.
- باش سياس: الذي يرأس فرقة الشرطة المخولة بإلقاء القبض على الأتراك الجناة، ومعاقبة العصاة.
- البراح: تعددت مهامه، وهو يعطي الأوامر والقرارات الصادرة عن سلطة المدينة، ويشهر بالمجرمين واللصوص أمام الملأ وفي الساحات العمومية[2].

أما بالنسبة للمزوار إضافة إلى ما سبق ذكره يعرف بقائد القصبة فهو يسهر على أمن المدينة خاصة أثناء الليل ،وتطبيق الأحكام الصادرة في حق المجرمين[3]

و- الباش حمار: هو قائد بغال البايلك، بحيث كلف هذا الموظف بالالتزام ورعاية الحيوانات المخصصة للنقل[4]، وتوفيرها عند الحاجة للقيام بحملات جمع الضرائب داخل البايلك أو اثناء تقديم الدنوش "للباشا"، إذ يعتبر هو المسؤول عن هذا النوع من الحيوانات.

ي- وكيل بيت المال: يدير الأملاك التي لا وارث لها، وهو المسؤول عن إعانة الفقراء والمساكين ويقدم لهم المساعدات، كما كان مكلفا بمراسيم دفن الموتى وحراسة المقابر. وكان لهذا الموظف دور في البايلك أكثر منه في بلدية[5]، ويضع الباي تحت تصرفه خزينة خاصة لمصلحته العامة ولمواجهة المشاكل الطارئة[6]. وهناك مجموعة أخرى أقل من هؤلاء الموظفين لا يستدعيهم الباي لحضور الديوان، إلا عند الضرورة أو عندما يكلفهم الباي بمهام معينة، كقياد بعض المدن وشيوخ القبائل والشواش وحاملي الألوية

---

(1) سبنسر، المرجع السابق، ص 100.

(2) بلبروات، المرجع السابق، ص ص 100-101.

(3) Shaw, op.cit., p. 173.

(4) بن العنتري، المصدر السابق، ص 23.

(5) (E) Veyssettes, **Histoire de Constantine sous**….. , pp. 241, 243.

(6) بن العنتري، المصدر السابق، ص 23.

والموسقيين المصاحبين للجند، والقائمين على بعض الخدمات الإدارية مثل حامل محفظة الباي، وقائد المقصورة أي الحاجب الخاص بالباي، وقائد السبسي حامل غليون الباي، وقائد مظلة الباي والباش فراش وغيرهم[1].

5- وظيفة شيخ البلد:

تعود السلطة المحلية والإدارة اليومية في مدينة الجزائر إلى موظف سام في الهيكل الإداري العام، يرتبط مباشرة بحاكم الإيالة. وكانت المدن والمناطق الحضرية الكبرى في إيالة الجزائر تتوفر على إدارة مدينة تتمثل في شيخ البلد ونقيب الأشراف[2]. وعلى أية حال الإدارة المدنية هي إدارة الخدمات العامة داخل المدينة وفحصها، تمولها أحباس المحسنين، ويؤطرها موظفون إداريون يمثلون السلطة الإدارية المحلية.

قبل التعرض إلى هاتين الوظيفتين يمكن أن نذكر بأننا خلال بحثنا لم نعثر على معلومات كثيرة عنها، إلا أننا رغم ذلك فإن الوثائق التي تحصلنا عليها تبين مدى أهمية ودور هاتين الوظيفتين في إدارة المدينة.

أ- شيخ البلد: يختار شيخ البلد بناء على شروط كإتقانه للغة العربية، ومعرفته للعادات المحلية حتى يكون واسطة بين الأهالي والحكام الأتراك العثمانيين[3]. وكان جميع الموظفين في الإدارة المدنية من الأهالي أي السكان الأصليين للمدينة[4]. وعادة ما كان يتحكم في مشيخة المدينة "شيخ البلد" عائلات ثرية امتلكت الجاه بالمال.

وتعد أسرة الفكون في مدينة قسنطينة "بايلك الشرق"، التي رحبت بالحكم العثماني في المدينة،وأقنعت الأهالي بذلك وبقيت وفية له حتى نهايته، وباعتبارهم خليفة المسلمين وبالمقابل منحت لهم امتيازات كثيرة، وعلى رأسها توارث شيوخ الأسرة لمنصب شيخ البلد، الذي يفوق منصب الباي روحيا

---

(1) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص 21.

(2) أجقو وآخرون، **المؤسسات في عهد الدولة الجزائرية...** ، ص 5.

(3) بن حموش، المرجع السابق، ص 133.

(4) شالر، المصدر السابق، ص 77.

ومدنيا، كما أن تعيين شيخ البلد يتم من طرف الباشا بالإدارة المركزية وليس من طرف الباي، وأيضا كان مقره مرتبطا بدار الإمارة[1].

وتعود جذور هذه الوظيفة إلى التقاليد السياسية والاجتماعية المؤسسة على القبلية والرئاسة الهرمية،الذي يبدأ بالعائلة فالقبلية فالعرش. وقد كرست السلطات العثمانية هذا النظام وتبنته كليا في إدارتها.

كان شيخ البلد يشبه رئيس البلدية في وقتنا الحالي، بحيث تعود إليه القضايا اليومية للرعية والمسائل المتعلقة بالخدمات العامة[2]. ومنصب شيخ البلد يوازي منصب قائد الدار، لأنه ينوب عن الباي في تسيير أمور البلاد عندما يكون هذا الأخير خارج المدينة[3].

تتلخص وظائف شيخ البلد في:

- إدارة الخدمات والمباني العمومية وصيانتها.
- الإشراف على أمناء الحرف وتعيين على رأس كل حرف مهنية أمينا أو مفتشا[4].
- جمع الضرائب التي كانت تفرض على الحوانيت، فيدفع كل حانوت شهريا 02 صوردي فرنسي، كما حددت ضريبة على اليهود والأغنياء، لحماية أشخاصهم وممتلكاتهم وضمان معتقداتهم،وتتماشى هذه الضريبة مع مستواهم المادي، وتتناسب مع قوانين البلاد[5].
- كان شيخ البلد يشرف على النقابات المهنية والنظافة، وأيضا قنوات صرف المياه، وعلى المؤسسات العمومية كالجمعيات الخيرية والمستشفيات، وإليه كانت تلجأ السلطة في جميع الحالات[6].
- الإشراف على مراقبة الأخلاق العامة في المدينة ، ويساعده المزوار المكلف بالحراسة الليلية.

---

(1) عبد الكريم الفكون، **منشور الهدايا في كشف من ادعى العلم والولاية**، تق، وتح، وتع: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1987، ص ص 42-53 ؛ بن العنتري، المصدر السابق، ث 47-49.

(2) بن حموش، المرجع السابق، ص 134.

(3) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** .....، ص 192.

(4) (A) Raymond, op.cit., pp.122-123.

(5) أجقو وآخرون، **المؤسسات في الدولة الجزائرية**.....، ص 5.

(6) خوجة، المصدر السابق، ص ص 125-126.

– مراقبة الأسواق عن طريق المحتسب، حتى لا يعم الغش وينتشر[1].

ب– نقيب الأشراف: يختار من بين الأسر الشريفة، وصاحبه يمثل أشراف المدينة يتمتع بمركز ومكانة هامة لدى الحكام الأتراك لنسبه الشريف، ومركزه يفوق مركز قائد الدار[2]. وواجبه أنه يعقد اجتماعا ببيته لدراسة ما قد يطرأ بالمدينة من أحداث هامة[3]. ويحضر الاجتماع كل من شيخ البلد وسائر الأمناء التابعين له، للبحث في التدابير الواجب اتخاذها.

نلاحظ أن كلا من شيخ البلد ونقيب الأشراف لمها مهام لا نقوى على التمييز بين مهام كل واحد بدقة، بحيث كانا يشغلان سويا، وكلاهما كانا يسهران على مراقبة الحرف والصنائع داخل المدينة، وكذلك البت في النزعات والخلافات التي تطرأ بين الحرفيين[4]. وأيضا كلاهما كانا يقومان بجباية الضرائب المستحقة على الجماعات الحرفية، وأيضا يشرفان على نظافة المدينة وصيانة الطرقات وتوفير المياه للسكان ومراقبة الشرطة المحلية والحفاظ على الأمن، أي ما يلاحظ أن كلاهما يتشاركان في المهام[5].

وبفضل مجهودات الدولة عن طريق أجهزتها المختلفة في الإدارة المدنية، كانت مشيخة مدينة الجزائر كسلطة إدارية تأتي على رأس الإدارة المدنية، وهي على اتصال مباشر بالسلطة المركزية، هذا ما جعل الأمن والنظام في كل أرجاء البلاد.

قضاء البادية:

لقد كان هناك نوع من الرقابة على المخالفات الدينية، والانتهاكات الخطيرة للشريعة الإسلامية،مثل انتهاك حرمة شهر رمضان والإفطار فيه جهارا، والردة في الإسلام، وظاهرة الدعارة والفسق والفجور[6]. ويتكون مجلس القضاء من القاضيين و المفتيين الحنفي الخاص بالأتراك

---

(1) أجقو وآخرون، **المؤسسات في الدولة الجزائرية**....، ص 5.

(2) خوجة، المصدر السابق، ص 94.

(3) نفسه، ص 125.

(4) غطاس، **الحرف والحرفيون**....، ص ص 96-97.

(5) خوجة، المصدر السابق، ص ص 125-126.

(6) بوغفالة، المرجع السابق، ص 114.

والكراغلة،والمالكي الخاص بالأهالي، إضافة إلى العدول والناظر، وهو يشبه القضاء التابع في الإدارة المركزية بدار السلطان، إلا أنه يرأسه الباي أو قائد الدار الذي ينوب عنه بدل الداي في الإدارة المركزية.

كانت العقوبات المفروضة على مرتكبيها مختلفة، بحيث كان القايد يحكم بالغرامات لصاحبه بمبلغ يصل إلى عشرة سلطاني حوالي "100 فرنك"، وفيما يخص المبالغ المالية الكبيرة يستشير الباي. وكان يحكم بالسجن والجلد بالعصا، لكن قضايا الجرائم التي تتطلب اعتقالا وسجنا لمدة طويلة أو عقوبة الموت يرسلها إلى الباي للنظر فيها واتخاذ الحكم[1].

كان القياد يجتمعون كل يوم جمعة في جنان الباي" حوش الباي" للتداول في مختلف القضايا الجزائية ورفع ما هو مهم منها إلى الباي[2]، حيث يتبين أن جهاز القضاء في البايلك يتم تحريكه من طرف الباي أو بيت المالجي، الذي كان له دور في الإشراف على أملاك الدولة بما فيها المواريث والأحباس. وكان دور القاضي يتمثل في تحرير عقود الوقف والبيع والشراء، وعقود الزواج والطلاق والنزاعات المدنية، وأيضا ما يخص تفسير العقود وتصفية التركة، والنزعات المتعلقة بإثبات حقوق الملكية، وكان الباي وبيت المالجي بمجرد ما تصلهما الشكوى الموصوفة عادة بشكوة النزاع الطويل يعطي الأمر بعقد المجلس العلمي للنظر في القضية[3].

كان القاضي خلال العهد العثماني يستقل المتقاضين في أي مكان، ولم يقتصر على المساجد فقط. وبعد الإجتماع لدراسة القضية يمكن للقاضي النطق بالعقوبة المحكومة على الظالم، وحتى بعقوبة الموت الأساسية، لكن التنفيذ لا يتم إلا بإقرار وموافقة الباي بالنسبة للبايلك والداي بالنسبة لدار السلطان.

---

[1] بوغفالة، المرجع السابق، ص 114.

[2] (H) Federmane et (B) Aucapitaine, « ***Notice sur l'histoire…*** », in R.A.N°11, p. 366 .

[3] بوغفالة، المرجع السابق، ص 114، 120.

المبحث الثاني: إدارة مدن البايلك.

لقد كانت المدينة هي مقر الإدارة المركزية في كل بايلك، بما أن الإدارة العثمانية بالجزائر اعتمدت على المراكز الحضرية، فقد أصبحت المدن أركان هذا النظام، حيث ترتكز فيها السلطة[1]، وفي نفس الوقت نجد أن الريف كان لا يخضع للمراقبة مثل المدينة إلا بقدر جمع الإتاوات.

ونظرا لأهمية المدينة في الفترة العثمانية وما تكتسيها في الهيكل الإداري المطبق في الإيالة الجزائرية، إذ كانت المهمة الرئيسية لإدارة البايلك تتمثل في جمع الضرائب التي تسمح جبايتها بضمان دفع رواتب الانكشارية وتجهيزهم. وكانت المدينة إحدى الوسائل الناجعة التي وظفها الحكام لإخضاع بعض القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب[2].

كانت معظم مدن إيالة الجزائر تحتوي على أحياء تجارية التي بلغ عددها بمدينة الجزائر ستة عشرة حيا تجاريا، ويتخلل هذه الأحياء حوالي خمسة وأربعون سوقا[3]، أي أنه إضافة إلى التنظيم السكني في المدينة كان هناك تنظيما للحياة الاقتصادية، وهذا من خلال انتشار الحرف المختلفة. وكان عدد هذه الطوائف الحرفية يختلف من مدينة إلى أخرى حسب نشاطها التجاري. وكان أصحاب هذه الحرف بحاجة إلى أسواق في المدينة لتسويق إنتاجهم وقضاء حاجتهم. فكانت الأسواق بمثابة فضاءات اجتماعية واقتصادية وثقافية يلتقي فيها الناس من كل الجهات، وخلالها يتبادلون الأخبار والتحارب في مختلف المجالات الصناعية والفلاحية وغيرها، كما يستغلها البعض في عقد تحالفات سياسية بين بعض القبائل[4].

وقد قسم إقليم المدينة إداريا إلى أوطان أو نواحي، أما المدينة نفسها فقسمت إلى مشيخات أو بلديات، ويشرف على الحضر أو سكان المدينة إداريا الحاكم الذي ترجع إليه أمور الضرائب وما يتعلق بها، وبعد الحاكم يأتي شيخ البلد، الذي يترأس البلدية ويساعده الأمناء والمشرفون، إذ كان لكل حرفة

---

(1) سيساوى، المرجع السابق، ص 84.

(2) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**.....، ص 38.

(3) Missoum, op.cit., p. 60.

(4) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**.....، ص 38.

أمينها الخاص بها كما ذكرنا سابقا، وأن لكل حي مشرف خاص به[1].

ومن بين الوظائف والمهام الأساسية على مستوى المدينة نذكر:

1- الحاكم ومهامه: مثلت الفئة الحاكمة ما يعرف بالخاصة، وهذه الفئة لم تكن مرتفعة العدد وكانت محصورة في مجموعة معينة تتشكل في معظمها من العسكريين ذوي الأصل التركي، التي تمارس الوظائف السياسية، وتتقاسم الوظائف مع الفئات الاجتماعية الأخرى من كراغلة وحضر، إلا أننا نجد الفئة التركية تحتل الوظائف الإدارية العالية والهامة في تسيير شؤون البايلك، أما الوظائف الأخرى تقوم بها الفئات الأخرى[2].

وقد كان الحاكم أو القائد يقوم بإدارة المدينة، ويعرف باسم الحاكم ويتم تعينه من طرف الداي على رأس المدينة، وبما أن المدن تشكل المراكز الهامة، فلقد كان يولي لاختيار الحاكم كل العناية والدقة[3]. كانت وظيفة الحاكم في كل من مدن المدية والبليدة وملیانة يحظى صاحبها بثقة السلطان في الإدارة المركزية. وكان حاكم هذه المدن يتمتع بصلاحيات سياسية كبيرة، لأنه يتلقى الأوامر من الداي أو آغا العرب، لتنفيذ بعض القرارات السياسية، كونه يراقب الموظفين الكبار في البايلك "البايات"، زيادة إشرافه على مهام التحري والبحث عن الأموال المحولة واسترجاعها لفائدة خزينة البايلك والقبض على المطلوبين[4].

وقد توسعت صلاحيات بعض الحكام، فأصبحوا يشرفون على شؤون كثير من العشائر، مثل عشائر منطقة البرواقية، كما تزايدت الصلاحيات الإدارية لهؤلاء الحكام في أواخر العهد العثماني،وأصبحوا يتحكمون في أمور النقابات المهنية والطوائف العرقية مباشرة دون العودة إلى البايات أو الداي[5].

---

(1) حليمي، المرجع السابق، ص 275.

(2) الوليش، **الحياة الحضرية في بايلك الغرب...**، ص 113.

(3) شويتام، **تعينات وترقيات القياد وشيوخ الاعراش.....**، ص 271.

(4) حرفوش، المرجع السابق، ص 196.

(5) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني"**، ج4، ص 18.

مهام الحاكم:

نظرا لأهمية المدينة في التنظيم الإداري خلال الفترة العثمانية، وكذا سلطة الداي الكبيرة في الإيالة،التي امتدت من الإدارة المركزية إلى الإدارة المحلية، وساهمت في تعيين الحكام والتي تتمثل مهامهم فيما يلي:

- مراقبة المداخيل الضريبية الحضرية.
- الإشراف على الشرطة.
- ضمان النظام الاقتصادي والإداري[1].

إن الإدارة المحلية حافظت على نمطها الموروث، وهذا بسبب عدم تدخل الإدارة المركزية في إحداث تغيير في حياة السكان الاجتماعية، وارتبطت العلاقة بين البايلك والسلطة المركزية من خلال صورة جمع الضرائب، التي كانت تتم في أوقات محددة كدليل على ولاء المناطق "الأقاليم" لهذه السلطة وتخوفها منها، وهذه نظرة الدولة العثمانية في عملية جمع الضرائب "الأموال" دون العمل على تطوير الحياة العامة للسكان[2].

كان الحكام يمارسون السلطة السياسية والإدارية في المدينة، إضافة إلى بعض الموظفين لهم أهمية في إدارة شؤون المدينة والحفاظ على أمنها واستقرارها، ويعتبرون كمساعدين أساسيين للحكام، وهم يمثلون في أغلبهم رجال الأمن في المدينة مثل الكاهية، والمزوار والمحتسب وأمين العيون[3].

2- أهم الموظفين على مستوى مدن البايلك:

أ- الكاهية: يدير الأمن العام في المدينة، وأقسامها، وهو رئيس الشرطة، ينوب عن الآغا في حالة مرضه أو غيابه، ويخلفه في حالة عزله[4].

---

(1) الوليش، **الحياة الحضرية في بايلك الغرب**... ، ص 19؛ شويتام، **المجتمع الجزائري فعالياته**....، ص 39.

(2) العقاد، **المغرب العربي في تاريخه الحديث**...، ص ص 29-30.

(3) شويتام، **تعينات وترقيات شيوخ القبائل والأعراش**....، ص 271.

(4) Haëdo, **Topographie**...., p. 73.

ب– المحتسب: كانت النشاطات التجارية تخضع لرقابة صارمة من طرف البايلك، ففي المدينة أسندت مهام تنظيم ومراقبة الأسواق إلى المحتسب أو أمين الحسبة، والذي يعرف أيضا بقائد السوق[1]،لأن أعماله كلها تتصل بالسوق، بحيث كانت تقع على عاتقه مسؤولية مراقبة النشاط التجاري والحرفي عن طريق التأكد من المكاييل والموازين، وجودة البضائع، والسهر على ثبات الأسعار. وكان يساعده المزوار و"أمين الأمناء" الذي يمثل عنصر إداري هام في المدينة".

ج– أمين الأمناء: كان أمين الأمناء ينتخب من بين أمناء مجموع الحرف. وقد كان له دور في عقد المصالحات بين الطوائف وحتى بين أفراد الحرفة الواحدة، مثل ما حدث بين الحمامجية "أصحاب الحمامات" حول كيفية إجراء عقود إيجار المحلات في المدينة. وكانت الاتفاقات تسجل عند شيخ البلد،بحضور أمين الأمناء وتنال الصبغة الرسمية لتصبح قانونا متداولا بين الحرفيين، وجمعت هذه الاتفاقات في سجل سمي بـ"عوائد السوق" ليصبح مرجعا رسميا للنظام الحرفي[2]. وتطورت وظيفة أمين الأمناء لتصبح لها منزلة خاصة عند الباشا وتتمثل مهامه في:

– التنسيق مع شيخ البلد في جمع الغرامات من أصحاب الحرف المتنقلة.

– فض بعض النزاعات التي تحدث بين الطوائف الحرفية دون العودة للكاهية.

– تحرير القوانين المتعلقة بالسوق والتنسيق بين مختلف الطوائف الحرفية عن طريق الاجتماع بين أمنائها، وكذا مع السلطات المحلية[3].

د– أمين العيون: ويعتبر من الموظفين المساعدين للحكام، وعمل على توفير الحياة المدنية[4]، لقد أولت الإدارة عناية خاصة للمياه، نظرا لأهميتها في حياة المجتمع في فترات السلم والحرب. فلهذا عينت الإدارة أمينا خاصا للسهر على المحافظة على مورد الماء، والاعتناء بالعيون العمومية الموجودة في مختلف أحياء المدينة والإشراف على حسن تسييرها، ونظافتها.

---

(1) محرز، المرجع السابق، ص 133.

(2) بن حموش، المرجع السابق، ص 168.

(3) نفسه.

(4) shaw, op.cit., p.173.

المبحث الثالث: إدارة أرياف البايلك.

عمد العثمانيون للتمكن من إدارة البلاد بتقسيمها إلى أقاليم "بايليكات". وكان كل إقليم له إدارة شبيهة بالإدارة المركزية، كما أنهم وظفوا موظفين في البايلك كانوا على علاقة بالموظفين المتواجدين بالإدارة المركزية، فالخزناجي هو الخزندار في إدارة الإقليم، وآغا العرب هو الخليفة، أما بيت المالجي فهو نفسه في الإقليم أيضا، إضافة إلى الخوجات والشواش وغيرهم من الموظفين.

1- إدارة الأرياف: لتسهيل إدارة الريف الذي كان شبه مستقل عن الإدارة المركزية، قسم بدوره إلى عدد من الوحدات الإدارية تمثلت بالنسبة للحضر في المدن، أما بالنسبة للأرياف فقسم البايلك إلى عدد من الأوطان والقبائل والدواوير والأعراش. وكانت الوحدة الإدارية في الريف هي القبيلة التي كانت في العادة تحت سلطة شيخ القبيلة الذي يخضع بدوره إلى القائد، الذي هو رئيس الوطن "أوطان" من أصل تركي أو كرغلي[1].

ووضعوا على رأس كل وحدة إدارية قياد وشيوخ. وكان عدد الأوطان يختلف من بايلك إلى آخر فكان بايلك التيطري يحتوي على أربعة عشر وطنا، بينما بايلك الغرب فيضم أربعين وطنا، وكذا بايلك الشرق يضم أربعين وطنا[2]. أما بالنسبة لإقليم دار السلطان فيضم سبعة أوطان وهي، وطن بني خليل وطن بني موسى، وطن الخشنة، وطن بني جعد، وطن بني سليمان، وطن عريب، وطن حجوط ونلاحظ أن هناك اختلاف في عدد الأوطان بالنسبة لدار السلطان فهناك من يقول ستة وهناك من يذكر خمسة،وهناك من يذكر سبعة مثل نقيب الأشراف[3].

وتبقى المناطق الأخرى والتي لم تدخل ضمن إدارة الأوطان السالفة الذكر، والتي تشكل قيادات وهي تابعة للإدارة المركزية، كما كان يعين على كل واحدة منها قائد ويعرف أيضا باسم الحاكم[4].

---

(1) سعد الله ، **تاريخ الجزائر الحديث، "بداية الاحتلال"**، ص53.

(2) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**....، ص 40.

(3) الزهار، المصدر السابق، ص 48.

(4) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**.....، ص 40.

2- طرق تعيين القياد في إدارة الأرياف:

كان القائد يتمتع بصلاحيات إدارية واسعة، مدنية وعسكرية وقضائية في إدارة وطنه، وهو يشرف على القضايا الاقتصادية كجمع الضرائب، والاجتماعية كالمحافظة على الأمن، وأيضا تمثيل السلطة،ويمنح القائد عند تعيينه خاتما وبرنوسا أحمر في احتفال خاص بتعيينه. أما بالنسبة لطريقة تعيينه فقد اختلفت آراء الكتاب في بعض المراجع، إذ يقول Claud Bontems إن تعيين القياد يتم من طرف الباي في الأقاليم[1]، وكذا بالنسبة لشارل أندري جوليات الذي يقول إن تعيين القياد في الأوطان يتم من طرف الباي، وينحدرون كلهم تقريبا من أصل تركي أو كرغلي، ويتمتعون بالسلطات القضائية والمدنية والعسكرية، ويتولون تسيير الأوطان، كما كانوا يقومون بتعيين كبار القوم "الشيوخ" الذين يكلفون بالإشراف على القبائل[2].

لكن بعض آخر يذكر العكس، وأن القياد يتم تعيينهم من طرف الداي باقتراح من الباي على رأس الأوطان، وكانت تربطهم علاقة مباشرة بالبايات[3]. إلا أن بعض المصادر تذكر أن تعيين القياد في إيالة الجزائر كان يتم من طرف الداي، باقتراح من البايلرباي، وهذا خلال القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر ميلادي، ولكن لما فقدت الدولة العثمانية سلطتها في الجزائر، أصبحت تعيين القياد من اختصاص الباشا أو آغا العرب، أو خوجة الخيل الذي كان يولي قائد العرب المستقر في متيجة[4].

وهذا ما يظهر من خلال ما أكده الأستاذ أرزقي شويتام من خلال اطلاعه على بعض الوثائق الأرشيفية، بأن القائد كان يعين من طرف الداي باقتراح من الباي، وباعتبار آغا العرب من الموظفين السياسيين الكبار في الإدارة المركزية بجانب الداي. كان يحرص على إعطاء تعليمات شخصيا لهؤلاء القياد، ولا يسند إليهم مناصبهم أو يقرهم بها إلا بعد التأكد من مهارتهم وتجربتهم وقدرتهم على التحكم في الأمور، كما أن الدايات إلى جانب تعيين القياد في البيالك كانوا يعينون شيوخ القبائل، وكذا

---

(1) Bontems, op.cit., p.57.

(2) شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المجلد الأول، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،ص 11.

(3) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**.....، ص 40.

(4) أ.و.ج.ع 06.د.م 25، ص 105، ح1164 نقلا عن: عمر حرفوش، المرجع السابق، ص 72.

ترقيتهم إلى المناصب الإدارية العليا[1]، وهذا ما يظهر من خلال الوثيقة رقم (03): الحمد لله بيان عدد المشايخ الذي لبسهم سيدنا علي باشا على يده أواخر شهر ربيع الثاني سنة 1233هـ.

أولهم قدور بن عبد شيخ قسم وادي الجنان شيخ أولاد بن عبد الله. وأحمد بن الصغير شيخ علي أولاد معتوق. وعبد الله بن محمد وعبد الله بن خالد، أخوين هم أشياخ النصف من أشلال من أولاد ماحي وخالد ابن أحمد شيخ أولاد أبو يحي من الشلال النصف الثاني لبسهم سيدنا الباشا وأعطاهم طوابع واهروات بتاريخ أعلاه.

كما لبس سيدنا محمد ابن يلس قايد أمسيلة وأعطاه سيدنا طابع والصحراوي بن اشناف ولاه سيدنا شيخ أولاد بن ليل وأبو التقي ابن علي بن خالد شيخ أولاد بن ليل[2].

أي كانت المناصب الإدارية بمختلف أنواعها في أواخر العهد العثماني تباع وتشترى، هذا ما جعل الدايات يتولون تنصيب القياد والشيوخ على كل القطر الجزائري لجملة من الأسباب منها:

- لأسباب مادية (منفعة مالية)، وهذا من أجل جمع الأموال التي كان يدفعها هؤلاء القياد والشيوخ مقابل حصولهم على مناصبهم.
- ضعف شخصية البايات، لاسيما في العهد العثماني الأخير، كان الداي يتدخل في شؤون البايات الداخلية. وهذا دليل على مركزية الحكم. فمعظم القرارات كانت تتخذ على مستوى دار السلطان .فكان البايات يعزلون أو يقتلون في كل لحظة.
- وبما أن القياد يمثلون البايلك لدى سكان الأرياف، وكذا شيوخ القبائل والدواوير التي كانت تهتم بجباية الضرائب، إضافة إلى مهام أخرى، فقد كان قائد الدايرة بدار السلطان مثلا بدفع مبلغا ماليا قدر بـ مائة صائمة ضمن نظام الالتزام من أجل تنصيبه أو تثبيته [3].

أما بالنسبة لبايلك الشرق، فقد وصلت قيمة منصب القائد ما بين مائة إلى ستمائة بوجو، كذلك

---

[1] شويتام، **تعينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش**....، ص ص 271-272.

[2] نقلا عن: شويتام، **تعيينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش**....، ص ص273-174.

[3] Tachrifat, op.cit., p. 45.

بالنسبة لشيوخ القبائل، فقد كانوا يدفعون ضريبة تسمى ضريبة البشارة للباي مقدارها عشرين ألف بوجو إلى جانب حقوق البرنوس[1].

وقد جرت العادة أن يكون هؤلاء القياد الذين يحكمون الأوطان من العناصر التركية أو جماعة الكراغلة، أو من أصل عربي أي من العائلات ذات النفوذ والكلمة المسموعة لدى السكان، أما بالنسبة للشيوخ فيتم اختيارهم من أبناء القرية أو القبيلة[2].

أ- القياد ومهامهم:

لقد قسم القياد إلى مجموعتين، هما: قياد مكلفون بتسيير الأوطان، وقياد يؤدون مهام ذات طابع اقتصادي واجتماعي، وذلك نظرا لتعدد مهامهم وصلاحياتهم الإدارية، والمالية، والعسكرية، والقضائية،لا يتمتع بها غيرهم من الموظفين الإداريين [3]. وكان قياد الأوطان يمثلون الوجاق لدى السكان، لأنهم يخضعون لأوامر آغا العرب الذي يرجعون إليه تعبيرا وعرفانا بتوليتهم أو إعادة توليتهم كل سنة، ويجسد القياد السطلة الإدارية في الأوطان ويقدمون يد المساعدة للقوات العسكرية العاملة في إقليمهم عند تلقيهم الأوامر بذلك[4].

كما يقوم القايد بنفس المهام التي يقوم بها الحاكم، فهو المسؤول على تنفيذ الحكم المركزي على مستوى الأوطان أو الأرياف، و على استقرار النظام، ومن مساعديه الشرطة والقاضي[5] .كما يقوم القياد بالحفاظ على الأمن ومراقبة التبادلات التجارية في الأسواق الأسبوعية، ويسهرون على تطبيق القوانين، ويمارسون أيضا مهام الشرطة في الأوطان بحيث يصدرون الأحكام في قضايا العصيان، والإجرام والمنازعات والمشاجرات، ويفرضون على المتعدين غرامات، ويجبرون السكان على الخدمة في أحواش

---

(1) سيساوى، المرجع السابق، ص ص 125-126.

(2) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ**.....، ص 227.

(3) الزهار، المصدر السابق، ص 48.

(4) سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر**...، ص 161.

(5) الوليش، **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري**....، ص 19.

البايلك على حسابهم ودون مقابل[1].

وكان القياد يصدرون أحكامهم القضائية بحضور شيوخ القبائل، فيأمرون بالعقوبات والغرامات المالية. وكانت أهم الأماكن لأداء مهام القياد هي الأسواق الريفية الكبرى، لذلك كان موضع السوق وتحديد مكان إقامته عملية استراتيجية بالنسبة للبايلك، حيث تراعى في ذلك المصالح والحسابات الخاصة بالمنطقة. وكان القائد يرأس أيضا عمليات توزيع الأراضي عند حلول موسم الحرث، ويساعد أعوان البايلك في توزيع الضرائب، ويشرف على جمعها وتحصيلها، ولتأدية مهامه كان يساعده عدد من الموظفين نذكر منهم الكاتب، وباش مكاحلي وفرقة الزمالة والشيوخ التابعين له[2].

كانت أهم مهام القياد الأساسية في القرن السادس عشر ميلادي هي جمع الضرائب والمبالغ المالية التي ترجع إلى البايلك مقابل ممارسة أنشطة اقتصادية مختلفة، ومع مرور الزمن واستقرار السلطة بصفة منتظمة في معظم الأراضي، توسعت صلاحياتهم لتشمل الشؤون القضائية والسياسية المتمثلة في مراقبة شيوخ القبائل التابعين لهم، كما كانوا يصدرون بعض القوانين ذات الاختصاص المحلي[3].

والجدير بالذكر أن القائد لم يكن يسكن وسط القبيلة التي يسهر ويشرف عليها وعلى أمنها، بل كان محل إقامته في عاصمة البايلك، أو في مدينة أو برج محصن ومجاور لقبيلته.

وهناك فئة أخرة من القياد تقوم بمهام اقتصادية واجتماعية، ويطلق عليهم غالبا اسم الخوجات،ويعملون أساسا في الفحوص والمدن[4]. ومن أهمهم:

قياد الفحوص وقياد العشور يشرفون على جمع الضرائب العينية في الأوطان وقياد العيون، وقائد الرحبة وقائد مخزن الزرع وغيرهم. والميزة الأساسية لأرياف البايلك تكمن في إدارته، بحيث كان يدير البايلك الباي، ويتفرع عنه القايد الذي يدير النواحي الريفية الأساسية التي كانت منتشرة في جهاز

---

(1) سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر**.....، ص ص 161 -162.

(2) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**.....، ص41.

(3) Bontems, op.cit., p. 58.

(4) Tachrifat, op.cit., pp. 21-22.

الإدارة في الأرياف نذكرها بالترتيب: إذ كان على مستوى المدينة الحاكم، وعلى مستوى الأوطان والأرياف القايد، أما القبائل والأعراش والدواوير فقد كان يرأسها الشيوخ.

ب- شيوخ القبائل ومهامهم: تستعمل كلمة الشيخ خصوصا في بلدان المغرب التي تعني الشخص المسن والحكيم الذي ترجع إليه من الناحية الإدارية الكلمة الأخيرة والقرارات النافذة، وتعود جذور هذه الوظيفة في الأصل إلى التقاليد السياسية والاجتماعية للمجتمع المنطقة المؤسسة على القبلية والرئاسة الهرمية [1]. وتدل هذه التقسيمات الإدارية الجهوية على مدى سيطرة الإدارة التركية على مجتمعات الأرياف، مما جعل بعض القبائل تتحالف مع الأتراك وتخضع لهياكلها ومؤسساتها الإدارية.

وكانت هذه الوظيفة منتشرة منذ العهد الحفصي في بلاد المغرب، واستمرت حتى مجيئ العثمانيين الذين حافظوا على بعض الوظائف، وحاولوا تطويرها كما أدخلوا بعض الهياكل الإدارية والوظائف الجديدة و المستحدثة في إدارة الأرياق، تتمثل في تشييد مجموعة من الأبراج التي كانت تقيم بها الحاميات العسكرية، ويتمثل دورها في دعم المحلة أثناء خروجها لجمع الضرائب من الأرياف[2].

يتولى شيخ القبيلة رئاسة مجلس الأعيان. وكانت للشيخ سلطة فعلية يستمدها من الفرقة أو القبيلة التي تدعمه وتسانده بصفة كاملة[3].

وكان تعيين الشيوخ يتم في الغالب من الداي على مختلف الأعراش والقبائل والدواوير، بحيث يتم اختيارهم من القبيلة، ويوافق على تسميتهم القائد الذي يقر في غالب الأحيان اختيار الأعيان[4]، خاصة إذا وقع هذا الاختيار على رجل ذي تجربة وكفاءة يحظى بالتقدير.

كان الشيوخ يختارون من ضمن الأسر الغنية والقوية والدينية التي كانت لها كلمة في المجتمع، بحيث يتم اختيارهم من أعيان القبائل، ويقع إثباتهم في مهامهم نزولا عند رغبة هؤلاء الأعيان، الذين يرشحون

---

[1] بن حموش، المرجع السابق، ص ص 133-134.

[2] شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**.....، ص 42.

[3] Saidouni, op.cit., p. 134.

[4] شويتام، **تعينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش**....، ص 271.

لمنصب الشيخ من كان متميزا برجاحة عقله، وحسن أخلاقه، ومكانته، وانتسابه إلى العائلات ذات النفوذ. وباعتبار الشيوخ وسطاء بين الأهالي والحكام كان عليهم نيل ثقة الطرفين، أي ثقة مزدوجة اتجاه الأتراك واتجاه الأهالي[1].

كان لكل قبيلة من القبائل شيخ يحكمها ولكل دوار شيخ أقل درجة من الأوائل. وكان الشيخ عادة أكبر أفراد القبيلة سنا وحكمة، وهو الأمير والقائد، ويساعده في تسيير شؤون القبيلة كاتب وباش مكاحلي "رئيس الحرس" وفرقة عسكرية يفرض عن طريقها قوانين القبيلة[2].

كانت إدارة الريف تتسم بالبساطة، إذ رغم ربط الريف رسميا بالسلطة المركزية، وإخضاعه لرقابة من قادة تابعين للحكم المركزي، فإن هذه الأرياف بقيت تخضع بصفة عملية لسلطة شيوخ القبائل الذين توارثوا حكمها منذ عهد الحفصيين.

ولكن الأتراك العثمانيين حافظوا عليها، وكان الجديد منهم يتمثل في إرسال قفطان التعيين(القندورة والبرنوس) إلى الشيوخ المرشحين من طرف جماعة القبيلة، أو الذين يقترحهم أو يعينهم قائد الوطن سواء كان تركيا أو عربيا. وكان يقع تحت إمرة شيخ القبيلة القوية، عادة عدد من شيوخ القبائل الأصغر منهم،وتكون المشيخة وراثية في بعض الأسر المحلية[3].

مهام شيوخ القبائل:

تتنوع مهام الشيخ حسب حاجات القبيلة التي يشرف على أمورها، فهو مكلف بمراقبة مواسيم الحرث والحصاد، وتقسيم الأراضي بين العائلات، وينظرون في قضايا توزيع مياه الري، وتخصيص المراعي،واختيار مكان استقرار الدوار، إذا كانت القبيلة تمارس حياة التنقل الموسمي، كما يحق للشيخ في

---

(1) Bontems, op.cit., pp. 49-50.

(2) معاشي، **الأسر الحاكمة في بايلك الشرق**.....، ص 137.

(3) نفسه.

الجهات البعيدة عن نظر القائد مراقبة الأسواق الريفية، وفرض الغرامات وإلزام السكان على دفع المطالب المخزنية، حسب قدرتهم وطاقتهم[1].

يكون الشيخ مسؤولا أمام القايد عن حفظ الأمن والوئام داخل القبلية، والتحصيل الكامل للضرائب المحددة حسب ثروة كل فرد، ويدفع رؤساء الدواوير المبالغ المتفق عليها للشيخ مساهمة منهم في الضريبة العامة، وفي الثروة الشخصية لهؤلاء[2]. فصلاحيات الشيوخ تماثل تلك التي كان يتمتع بها القياد في الأوطان لكن في إطار ضيق "الفرقة أو القبيلة"، أما بالنسبة لمهامهم فكانت تتشابه كونهم كانوا على اتصال مباشر مع الأهالي من جهة، أي أفراد القبيلة التي كانوا يتزعمونها والسلطة الحاكمة في الإدارة المركزية من جهة ثانية[3].

مساهمة الشيوخ في أمن الأرياف وتسيير شؤون القبائل وارتباطهم الإداري بالسلطة، بحيث أصبح الشيخ يدير شؤون سكانه ويساهم في جمع الضرائب كما كان يشن الحملات على القبائل المتمردة دون تدخل الحكم المركزي الذي أسقط المطالب المخزنية عنهم[4].

وبهذه المهام تطورت مكانة الشيخ وارتقت، وأصبح نفوذه مرتبطا بمدى قدرته على تلبية مطالب "البايلك"، ومدى قدرته على حفظ الأمن في مواطن قبيلته وحرصه على توجيه ما يتحصل عليه من مطالب وجبايات لمخازن البيالك[5].

وبفعل هذه الأوضاع، فإن بعض الشيوخ اكتسبوا مع مرور الزمن أهمية ومكانة لا تقل عن القياد،وهذا ما مكنهم من بسط نفوذهم على العديد من القبائل و سمح لهم بالاتصال المباشر مع آغا العرب دون الرجوع إلى قياد الأوطان[6].

---

(1) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث عن تاريخ** .....، ص 226.

(2) هلايلي، المرجع السابق، ص132.

(3) Bontems, op.cit., p. 59-60.

(4) خوجة، المصدر السابق، ص 155.

(5) سعيدوني، **ورقات جزائرية "دراسات وأبحاث في تاريخ**..... ، ص 229-230.

(6) نفسه.

وهذا ما أكسبهم وضعا خاصا ومكانة مرموقة زادها قوة، وما كانوا يساهمون به من ضرائب ويقومون به من خدمات لفائدة البايلك، الأمر الذي أهلهم لأن يطلق عليهم لقب "شيخ الشيوخ" وأن تكون منزلتهم في مستوى منزلة قياد الأوطان[1].

وعلى العموم، كان الجهاز الإداري بالأرياف موجها للقيام بثلاث مهام سواء من طرف القياد أو الشيوخ وهي:

- إقرار الأمن.
- جمع الضرائب.
- الإشراف على التنظيم الاقتصادي للبايلك والقبيلة والدوار[2].

كان شيوخ القبائل يمارسون وظائفهم في إطار القبائل والأعراش التي يترأسها في نظام الجماعة، التي كانت تدير شؤون الفرقة أو القبيلة وفق القوانين العرفية الخاصة بها، وهذه القوانين في الغالب قوانين قديمة مدونة لدى جماعات البايلك مثل قبائل بايلك الشرق، كالقانون الذي كان يخص قبائل الزواغة والأوراس، وأولاد حاية وأولاد عيدون وبني خطاب وغيرهم، والذي كان متكونا من ستة وأربعين مادة[3].

والجدير بالذكر، هو أن اختيار الموظفين سواء في الإدارة المركزية أو الإدارة المحلية، كان يتم عن طريق دفع مبلغ من المال، إذ أصبحت المناصب تباع وتشتري علنا وتسلم لمن يدفع أكثر، لتصبح الوظائف المتعلقة بالرسوم وجباية الضرائب مؤجرة لأشخاص بأسعار محددة، وحسب معايير دقيقة يوافق عليها الداي ومساعدوه ، فمثلا تولي منصب القايد أو شيخ في الوطن يتمثل في دفع حقوق البرنوس وثانيهما حق البشماق الذي يقدمه الموظفون، العاملون في المصالح الإدارية والمشرفون على الشؤون الاقتصادية بالأرياف، ويعتبر لبس القفطان المتمثل في " القندورة والبرنوس"، رمز للقيادة يسلمه آغا

---

(1) Federmane et Aucapitainne, « ***Notice sur l'histoire…….*** », in R.A.N°11, p. 366 .

(2) فلة القشاعي المولودة موساوي، **الريف القسنطينية اقتصاديا واجتماعيا اواخر العهد العثماني "1792-1837"**، دبلوم لنيل الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1983، ص 34.

(3) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**....، ص ص 41-43.

العرب للقياد والشيوخ مقابل مبالغ متفاوتة تتحد حسب أهمية الوطن[1]. وعلى الدوار أو العشيرة ، قدر المبلغ الإجمالي السنوي لحقوق توليه قياد الأوطان بحوالي 100.000 فرنك[2].

كما أن ظاهرة تعيين وترقية بعض الموظفين في الإدارة عرفت انتشارا واسعا، خاصة في الفترة

الأخيرة من الحكم العثماني، وذلك لكثرة الأموال التي كانوا يجمعونها من الضرائب المفروضة على الأهالي بمختلف أنواعها، كما أن تدخل كبار الموظفين في الإيالة ومساهمتهم في تعيين وترقية بعض الموظفين الأقل درجة منهم ،كان بسبب انتشار الرشوة وظاهرة شراء المناصب الإدارية، وأيضا ضعف البايات في التحكم لكثرة الثورات والاضطرابات والتمردات من بعض القبائل تجاه البايات، أيضا انتشار ظاهرة الاغتيالات التي راح ضحيتها بعض البايات، هذا ما جعل كبار الموظفين في الإيالة يتدخلون في شؤون تسيير البايلك، وجمع الأموال من أجل تثبيت منصبه[3].

ج- علاقة القبائل بإدارة الأرياف:

كان البايلك مقسما إلى أوطان يديرها قياد أتراك أو كراغلة أو من أصل عربي في بعض الأحيان، ويساعد كل قائد بعض الجنود، خاصة في عملية جمع الضرائب. وبالرغم من أن للقائد سلطة مدنية وعسكرية وقضائية، فقد كان يساعده رؤساء القبائل والمشايخ، لأن الوطن قسم إلى قبائل وكل قبيلة يشرف عليها شيخ، أما رئاسة البايلك كانت في يد الباي الذي هو كبير الموظفين في البايلك وله السلطة المطلقة. ولقد اهتم العثمانيون أكثر بالمناطق القريبة من مركز السلطة، أما في الريف، فلم يهتموا بمد نفوذهم على نطاق أوسع، وذلك لصعوبة السيطرة عليه بسبب كثرة القبائل وعلاقتهم بالسلطة الإدارية[4].

---

(1) قدر في مقاطعة قسنطينة بـ 562.406 فرنك، ووهران بـ 500.000 فرنك، والتيطري بـ 150.000 فرنك. أنظر: سعيدوني، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر**....، ص 187.

(2) نفسه.

(3) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**....، ص ص 44،46.

(4) علي خنوف، **السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي**، مطبعة العناصر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1992، ص 107.

فهناك القبائل النائية التي لا تصلها يد السلطة، وهناك قبائل شبه مستقلة التي تدفع ضريبة الخضوع[1]. وهناك قبائل الرعية التي تنقسم بدورها إلى نوعين: قبائل خاضعة خضوعا جزئيا، ومنها الخاضعة خضوعا تاما وتسمى قبائل العازل أو العبيد، وأخيرا قبائل المخزن وهي المتحالفة مع السلطة المركزية. وكان لها دور كبير في إدارة الأرياف خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني[2].

1- قبائل نائية: وهي تعرف بالقبائل الممتنعة عن السلطة وتتألف من القبائل التي تعيش في المناطق الجبلية الحصينة كالبابور، والونشريس، وجرجرة وشمال قسنطينة والأوراس، وظلت هذه القبائل مستقلة عن نفوذ الحكام وعدم اعترافهم بسلطتهم، إلا أنه في فترة الدايات حاولت السلطة أن تحد من استقلالهم وذلك باتباع عدة طرق وبمساعدة بعض القبائل المتحالفة معها مثل قبائل المخزن[3]. كالتحكم في الأسواق الموسمية والأسبوعية والواقعة بالقرب من مواطن القبائل المستقلة، ووضع قياد عليها من أجل المراقبة، وفرض رسوم على السلع المتبادلة داخل السوق، هذا ما جعل القبائل الجبلية والعشائر الصحراوية إلى أن تتجه إلى تلك الأسواق ودفع الرسوم المستحقة عليها، وعندما يشعر القياد بأن أسواقهم غير ملائمة أو معرضة للخطر يلجؤون إلى إلغائها ونقلها إلى أماكن أخرى، من أجل التحكم والسيطرة على هذه القبائل، وهو ما حدث في بعض المناطق مثل جرجرة، لكن هذه القبائل كانت دائما في خلافات مع السلطة المركزية، هذا ما جعل رجال الحكم يحافظون على عدم استقرارهم في هذه المناطق، إلا أنهم كانوا يلجؤون إلى مناصرة قبيلة على أخرى، لإحداث الفوضى ودخول البعض منهم في طاعتهم[4].

2- قبائل الرعية: وهي تمثل القسم الخاضع مباشرة إلى الإدارة المركزية "إدارة البايلك"، وهي تقيم بالدواوير والمداشر والقرى المنتشرة في الجهات التي تراقبها قبائل المخزن. وتعرضت هذه القبائل لمختلف

---

(1) سعد الله، **تاريخ الجزائر الحديث "بداية الاحتلال الفرنسي"**، ص 52.

(2) العقاد، **الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر** .....، ص 158.

(3) سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ** .....، ص ص 212-213.

(4) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ" العهد العثماني"**، ج4، ص 109-110.

الضغوطات وأنواع الاستغلال من طرف رجال البايلك وفرسان المخزن[1]، واستخلصت منها الضرائب الثقيلة، وأرغمت على بيع محاصيلها الزراعية بأسعار زهيدة، ومنع عنها الاتصال بالقبائل المعادية للبايليك أو الممتنعة عن نفوذه.

وبلغ عدد القياد الذين لهم نفوذ على قبائل الرعية بالشرق الجزائري 24 قائدا، وعدد الشيوخ 11 شيخا، أما في بايلك الغرب فقسمت قبائل الرعية إلى قسمين: مجموعة تخضع مباشرة للباي، وهي تتألف من أفراد قبيلتي بني عامر ومجاهر، والمجموعة الأخرى يتقاسم الأشراف عليها خلية الباي، وقائد فليتة وقائد المدينة، وقائد الجبل، وقائد اليعقوبية[2] الشرقية والغربية[3].

وقد كان وضع قبائل الرعية غير قار، فمنهم من ارتقى إلى قبائل المخزن ، ومنهم من حول من قبائل مخزنية ليدرج ضمن الرعية. وأحسن مثال قبيلة مجاهر التي كانت مخزنية وبعد إعلانها العصيان عام 1223هـ/1808م حولت إلى رعية، وبقيت تابعة لإدارة الباي[4].كذلك بالنسبة لقبيلة الحشم التي ارتقت إلى قبائل المخزن وذلك بفضل مساندتها للباي[5].

3- قبائل المخزن: يمكن تعريف قبائل المخزن بأنها مجموعات سكانية لها صبغة فلاحية وعسكرية وإدارية لما تقوم به من أعمال وتؤديه من أدوار، وهي لا تعود في أصولها إلى نسب واحد أو لأصل مشترك، بل هي في واقع الأمر تجمعات سكانية تعميرية ذات تكوين اصطناعي فمنهم العبيد،والكراغلة، وعرب الصحراء، وسكان الهضاب والجبال[6].وتعرف هذه القبائل بتسميات عديدة منها قبائل المتعاملة أو المتحالفة، وكانت هذه القبائل المتحالفة مع الحكومة العثمانية يعتمد على فوائد

---

(1) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**، ص49.

(2) **اليعقوبية:** هي منطقة تقع جنوب معسكر وتمتد إلى غاية الشط الشرقي، وهي مقسمة إلى قسمين اليعقوبية، الشرقية والغربية. أنظر: شويتام ، **المجتمع الجزائري وفعالياته**.....، ص276.

(3) سعيدوني، بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ "العهد العثماني** ، ج4، ص ص 107-108.

(4) (L), Rinn, « ***Le Royaume d'Alger sous le…..***» in R.A.T41, p. 100.

(5) Esterhazy, **de la domination**….. , p. 267.

(6) سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر** ....، ص 97.

مادية ومعنوية رغم التباين في أصولها، فهي نظمت في شكل قبائل مستقلة بذاتها كقبائل الدواير والزمالة[1].

وتستمد قبائل المخزن وظائفها الحربية والإدارية من تقاليد التبعية والولاء التي طبقها الموحدون،واتبعها فيما بعد الزيانيون بتلمسان وبنو حفص ببجاية وقسنطينة، وعمل الأتراك لبقاء على هذا النوع من القبائل المتعاونة عندما تيقنوا من أهميتها في استخلاص الضرائب ومعاقبة المتمردين منذ حكم الباشوات، ثم وسعوا صلاحياتها في القرن الثامن عشر ميلادي، فأصبحت تشارك في المحلات الفصلية والحملات البعيدة المدى، ويوكل إليها أمر تنفيذ أوامر البايلك ومراقبة تنفيذ تعليماته[2].

مراحل تطور قبائل المخزن:

إن ما يميز مدى تأثير قبائل المخزن في إدارة أرياف البايلك، أنه مر بثلاث مراحل متمايزة، تبتدئ المرحلة الأولى بحلول الأتراك بالبلاد سنة 1519م، وتستمر طيلة القرن السادس عشر ميلادي، وخلالها اقتصر تأثير الأتراك على تنصيب قياد من أصل تركي على الأراضي الخاضعة له دون استغلال هذه القوة المحلية التي كانت معروفة منذ أوائل الفترة الإسلامية[3]. وكان القياد الذين وظفهم الأتراك لم يتجاوزوا نطاق المدن وبعض الفحوص، حيث تمركزوا في بعض الحاميات و الأبراج التي اعتمد عليها الأتراك في فرض الأمن وجباية الضرائب، خاصة في منطقة القبائل التي امتنعت عن دفع الضرائب، ومن هذه الأبراج نذكر: برج سيباو وبرج بوغني[4]. ولم يعد لقبائل المخزن دور يذكر في الأمور الإدارية والعسكرية للبلاد.

أما بالنسبة للمرحلة الثانية والتي تستغرق القرن السابع عشر ميلادي بأكمله، فقد اعتمد الأتراك على هذه الفرقة المحلية في إدارة الأرياف، وجمع الضرائب ولعبت قبائل المخزن دورا فعالا في إدارة الإيالة،حتى صارت من أهم الوسائل التي تعتمد عليها السلطة. وكان حضور رجال المخزن ضروري عند

---

(1) Robin, « ***Note sur l'organisation Militaire et ……*** », in R.A.N°17, 1873, p. 197.

(2) سعيدوني، **دراسات في الملكية العقارية**، ، ص ص 2، 24.

(3) سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر** ….، ص ص 98-99.

(4) Saidouni, « ***La vie rurale dans*** ……», in R.H.M .N°61-62, juillet 1991, PP. 185-186.

عملية جباية الضرائب، لأنهم أصبحوا جزءا هاما في المحلة[1]، التي كانت توجه سنويا لجباية الضرائب نحو الشرق والغرب والتيطري[2]. وارتبطت هذه الفترة بتصرفات الباشوات "1587-1659م" التي تسببت في استنزاف الموارد الاقتصادية، وكانت حاجة الباشوات إلى الأموال الطائلة والثروات الضخمة ليضمنوا ما دفعوه من أموال مقابل الحصول على منصب الباشوية، وكذا تحديد مدة حكم كل واحد منهم بثلاث سنوات، وما كان لتلبية حاجات الباشوات ورغباتهم سوى تجريد الحملات العسكرية وفرض الضرائب الثقيلة على الأهالي. وكانت هذه الحملات تتخذ الحملات الفصلية التي تنطلق مع كل فصل الربيع والخريف من مركز البايلك متجهة نحو الأرياف تتقدمها فرق الانكشارية، ويحف بها فرسان المخزن الذي زاد اعتمادهم في هذه المرحلة وأصبحوا يمثلون العمود الفقري لهذه الحملات[3].

محلات جمع الضرائب:

يقوم نظام جمع الضرائب على تنظيم محكم من حيث الإمكانيات المسخرة، وكانت القوات العسكرية بمختلف أسلاكها تسهر على تطبيق الإجراءات والأوامر الصادرة عن الإدارة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار. وبالرغم من أن الإدارة كانت تتحكم فيها القوات العسكرية، كان على الحكام الاستعانة في عملية تنفيذ الأوامر بالقوات العسكرية التي كانت تتشكل من ثلاث فرق أساسية، فرقة الانكشارية، وفرقة الزمالة، وفرقة الدوايرة[4].

أ- فرقة الإنكشارية: تتألف من الأتراك فقط مع فئة ضئيلة من الكراغلة، وتنقسم الفرقة العسكرية إلى فرق النوبة، وهي ترافق البايات لجمع الضرائب، أما بالنسبة للمرحلة الثالثة فقد عرفت قبائل المخزن تطورا، وارتقت إلى درجة عالية في الحكم، فأصبح يعتمد عليها أكثر. وهي تبتدئ بمستهل القرن الثامن عشر ميلادي، وتنتهي بالغزو الفرنسي عام 1830م.كانت قبائل المخزن في هذه المرحلة تمثل الساعد الأيمن للسلطة في تطبيق الإجراءات الحربية والإدارية، وكانت تمثل الشرطة المحلية ضد

---

(1) Federmane et Aucapitiane, « ***Notice sur l'histoire***… », in R.A.N°11, pp. 359, 366 .

(2) Tachrifat, op.cit., pp. 31-32.

(3) سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر** ....، ص ص 99-100.

(4) شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر**....، ص 32.

الحركات المعادية. فهي تعمل على جمع الإتاوات وجباية الضرائب، لأن غنائم القرصنة في هذه الفترة تناقصت ولم يعد الأسطول الجزائري قادرا على المحافظة على تفوقه في مياه المتوسط، وأيضا في هذه الفترة كان الحكام يعملون على جمع قدر ممكن من الثروات والأموال. وأصبح امتداد نفوذ الدولة داخل البلاد يقاس بنشاط هذه القبائل[1].

وخصصت هذه النوبات لحراسة مدن البايلك وبعض المراكز الحساسة، وهي تجدد كل سنة في بداية فصل الربيع، ويتمثل دور هذه الفرق العسكرية في الضغط على القبائل المتمردة من أجل دفع الضرائب. وتعد النوبة بمثابة هيئة عسكرية وإدارية تجمع التقارير عن القبائل الخاصة بجباية الضرائب، إذ كان لكل باي فرقة عسكرية دائمة، كما أنه يتلقى فرق إضافية في كل موسم[2].

كانت هذه المحلات تنطلق من العاصمة باتجاه البيالك الثلاثة في شهر أفريل بقيادة آغا المحلة،وخليفته وبعض المساعدين، أما بالنسبة للمدة التي تستغرقها كل محلة مختلفة فمثلا بايلك التيطري يستغرق مدة شهرين، أما بايلك الشرق يستغرق ستة أشهر، وبايلك الغرب يستغرق أربعة أشهر[3].وكانت الخيام التي تتكون منها المحلة تختلف كذلك من بايلك لآخر، حسب الطبيعة الجغرافية وعادات وتقاليد القبائل وكذلك الأوطان. مثلا محلة التيطري تحتوي على خمسة عشر خيمة، أما محلة الشرق تتكون من ثمانين خيمة، لكن محلة بايلك الغرب فكان عددها غير مستقر، فكانت في البداية ثمانون خيمة لما كانت العاصمة مازونة، ثم أصبحت ستون خيمة عندما تغيرت العاصمة إلى معسكر،وبقي نفس العدد لمدينة وهران بعد تحريرها عام 1792م[4].

ب– فرقة الزمالة: تتشكل من فرسان المخزن، وتستند رئاستها إلى شخصيات ذات نفوذ ومكانة كبيرة. وكان قائد الزمالة يمثل أهم مسؤول إداري مع الخليفة بعد الباي. وتمثل فرقة الزمالة الرابطة بين

---

(1) سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**... ، ص ص 99-101.

(2) القشاعي، **الريف القسنطيني اقتصاديا واجتماعيا**...، ص 81.

(3) شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر**... ، ص 32-33.

(4) Kaddache, op.cit., p.138.

سهل عين مليلة والطريق الرابط بين قسنطينة وباتنة. أهم الفرق في بايلك الشرق[1]. أما بالنسبة لبايلك الغرب، اتبع هو كذلك نفس التنظيم. وكانت فرق الزمالة توضع على طول الطرقات الرابطة بين المدن لمراقبة الوضع، ونظرا لمكانة قائدها يمنح له الإشراف الإداري والسياسي على القبيلة والدوار الذي يقيم فيه[2]. أما بالنسبة للتعينات والترقيات بخصوص هذه الوظائف فكانت تخضع لنفس الشروط المعمول بها مع بقية الوظائف، حيث كان قائد الزمول يدفع ما قيمته عشرين ألف بوجو كل ستة أشهر مقابل الحصول على الوظيفة[3]، ويتمثل دورها في مساعدة الباي في مهامه وأيضا إخماد حركات التمرد، والسهر على تنفيذ الأوامر الإدارية في البايلك مقابل إعفائها عن بعض الضرائب. أما بالنسبة لأهمية فرسان المخزن التي أصبحت تمثل طبقة وسطى في الأرياف وهي تماثل طبقة الكراغلة في المدن، وذلك باعتبارها طبقة اجتماعية تشد الحاكم بالمحكوم وتخدم مصالح الجماعة التركية الحاكمة على حساب سكان الأرياف[4].وكانت فرقة الزمالة تقسم إلى عدد من الفرسان نظرا لكثرة عددها، فهي تتكون من 30 إلى 50 فارسا، وهم مجندين على النمط العسكري، وكان يقود كل فرقة قائد ويلحق به شيوخ ومجموعة من الشواش المهتمين بالحراسة، ويتم تزويدهم بالخيول[5].

3- فرقة الدوايرة: وهي عبارة عن قوات الفرسان المقاتلين إلى جانب قوات الباي في البايلك،وهذه الفرقة استحدثها العثمانيون من قبائل محلية قد تكون من أصل واحد، وهجرت أراضيها لتستقر في أراضي قريبة من مركز السلطة، وهي تكون في خدمة البايلك، ويعرف قائدها بآغا الدايرة[6]،كما أن دورها لا يختلف عن دور فرق الزمالة. كانت قياداتها لا تمنح إلا لأقوياء الباي

---

(1) Veyssettes, **Histoire de Constantine sous** …. , pp.37,39.

(2) شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته**……، ص 167-168.

(3) Esterhazy, op.cit., p. 268.

(4)ناصرالدين سعيدوني، **وضعية عشائر المخزن الاجتماعية والآثار التي ترتبت عليها**، المجلة التاريخية المغربية ،عدد 7-8، تونس، جانفي1977، ص 76.

(5) Veyssettes, **Histoire de Constantine sous….**, p.37.

(6) (L)RINN, **Le Royoume d'Alger sous le dernier dey**, présentation de Abderrahmane Rebahi, Grand Alger, livre Edition, 2005, pp. 139,144.

والموظفين الساميين، بحيث ارتقى بعض القياد في فرق الدايرة إلى منصب الباي مثل منصب قائد العواسي الذي ارتقى إلى منصب الباي في بايلك الشرق. تعرف فرق الزمالة والدوايرية بفرق الصبايحية أو الخيالة، منحت لها السلطة التركية امتيازات مقابل خدمتها في أيام الحرب، لكن أيام السلم كانت تستقر بأرضيها التي منحت لها[1].

وقد عرفها الأستاذ سعيدوني بقوله: "هي عبارة عن تجمعات تعميرية اصطناعية... مختلفة في أعراقها، فمنها ما أقره الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون سند لهم، ومنها من أعطيت لها أراضي تستقر عليها، ومنها من استخدام كأفراد مغامرين ومتطوعين من جهات مختلفة يؤلفوا جماعة عسكرية ترتبط مصالحها بخدمة الحكومة التركية..." [2].

ولهذا نلاحظ أن بايلك الشرق يأتي في المرتبة الأولى في معظم الأحيان، من حيث كمية الدنوش التي يساهم بها وهذا نظرا لكبر مساحته ويكاد يقاربه بايلك الغرب، بينما بايلك التيطري وقيادة سيباو وأوطان دار السلطان لا تمد الدولة إلا بموارد ضئيلة من الثروة وهذا ما يؤكده جدول عائدات الدنوش التالية[3]:

المصادر المعتمدة مرتبة زمنيا	دنوش بايلك الشرق	دنوش بايلك الغرب	دنوش بايلك التيطري	دنوش أوطان دار السلطان	المجموع
لوجب دوانسي 1725م	120.000 قرش أو 300.000 فرنك	100.000 قرش أو 250.000 فرنك	50.000 قرش أو 125.000 فرنك	50.000 قرش أو 125.000 فرنك	/
بايصونال 1724-1725م	120.000 قرش مع هدايا وترضيات	/	/	/	/
شاو 1720م	من 80.000	40.000 إلى	120.00 ريال	12.000 ريال	/

(1) شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي**.....، ص 34.

(2) سعيدوني، **وضعية عشائر المخزن الاجتماعية والآثار**...، ص 75.

(3) سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في اواخر العهد العثماني (1791-1830)، وبلية قانون أسواق**.....، ص ص 96-97.

	إلى 100.000ريال	50.000 ريال			
فانتوردي بارادي 1788-1790م	228.000 قرش	273.000 قرش	67.000 قرش	50.000 قرش	6.613.000 قرش مع هدايا 750.900
دي بواتنفيل	/	/	/	/	230.000 قرش مع هدايا
شالر 1822	60.000 دولار إسباني	75.000 دولار إسباني	4.000 دولار إسباني	16.000 دولار إسباني	/
جيردان 1830-1832	294150 فرنك	3024825 0 فرنك	/	/	/
روزي 1833	778811 فرنك	622402 فرنك	1401213 فرنك	لم يشر إليها	/
جدول المؤسسات الفرنسية 1833	1211550 فرنك	/	/	/	/

وكان هذا التطور الذي عرفته قبائل المخزن أثناء تواجدها بإيالة الجزائر بسبب اهتمام السلطة العثمانية بها يرتبط بالأسباب والدواعي التي جعلت الأتراك يستخدمونها ويعطونها صلاحيات ومميزات دون بقية السكان، وقد زاد اهتماهم أكثر أواخر القرن الثامن عشر ميلادي وبداية القرن التاسع عشر ميلادي، أثناء ضآلة العنصر التركي، مما دفع الحكام الأتراك إلى استخدام قبائل المخزن لتكون لهم سندا داخليا وقوة حليفة[1].

وأصبحت قبائل المخزن تمثل قوة ضرورية لبسط سلطة البايلك، بعد أن انخفض عدد الجيش الانكشاري إلى أقل من أربعة آلاف رجل[2]. أما بالنسبة لقوات المحلة والنوبة، فلم يتعدى لمدينة الجزائر

[1] سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**.....، ص 101.

[2] Tachrifat, op.cit., pp. 34-36.

مركز السلطة ذاتها عشرة آلاف رجل منهم 5.092 من الأتراك، و3.450 من الكراغلة وما يقارب مائة رجل من الزواوة[1].

كانت قبائل المخزن تحتل مرتبة اجتماعية ممتازة في إيالة الجزائر، باعتبارها حليف للبايلك تمنحها الأمان، ومهمتها جمع الضرائب وتمنحها نوعا من السلطة والجاه، وهذا الوضع منح القبائل المخزنية الامتيازات الكثيرة منها:

-الإعفاء من دفع بعض الضرائب، فأهل المخزن لا يدفعون سوى المساهمات التي أقرها الشرع الإسلامي (العشور والزكاة) هذا في الفترة الإسلامية، ثم تطورت مع مرور الزمن حتى أصبحت في الفترة العثمانية تتضمن عدة أنواع من الالتزامات المالية الثقيلة كالغرامة والمعونة والقادة، وهي المعروفة عادة عند قبائل الرعية باسم اللزمة، والغرامة في بايلك التيطري وبايلك الغرب، وباسم الحكور والجبري والغرامة والمونة في بايلك قسنطينة [2].

-الحق في استغلال بعض أملاك البايلك كإقطاعات، أو فلاحتها لمصلحتها الخاصة، والحصول من آغا العرب على أدوات العمل وأحيانا الخيول والحيوانات المستعملة في فلاحة الأرض، كما يسمح لأهل المخزن بامتلاك السلاح والذخيرة، مقابل هذا تكون في خدمة البايلك بمجرد أن تتلقى أي أمر من الباي، وفي حالة العصيان تسحب منها هذه المكتسبات[3]. علما أن الأراضي التي كانت تستولي عليها قبائل المخزن كانت تمثل أهم وأحسن الأراضي في البايلك، كما كانت تتمركز في مواقع إستراتيجية،بحيث تتمركز على المحاور الكبرى للمواصلات، وبالقرب من الأبراج ومحطات الاستراحة، والجسور والممرات والمسالك المحروسة، وأحواش البايلك الكبرى والأسواق المهمة وعلى جانب طرق المواصلات الرئيسية[4].

دور قبائل المخزن:

---

(1) سعيدوني، **ريف إقليم مدينة الجزائر**....، ص 423.

(2) سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر "العهد العثماني"**، ص 104.

(3) فتيحة الوليش، **الحياة الحضرية لبايلك الغرب الجزائري**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 83-85 ، تونس، لسنة ماي 1997، ص ص 200-203.

(4) ناصر الدين سعيدوني، **دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر**، "مجلة الأصالة"، عدد 32، السنة الخامسة 1976، ص ص 60،62.

من خلال ما سبق يتضح لنا الدور الحاسم الذي لعبته قبائل المخزن، بحيث جعل الحكام الأتراك بالإيالة ينظرون إلى الأهالي على اختلاف أوضاعهم لا على كونهم رعايا خاضعين، وإنما باعتبارهم أصنافا ومجموعات بشرية متفاوتة من حيث الواجبات والحقوق[1]، وأهل المخزن يقومون في آن واحد بدور المزارع والدركي المشرف على التجمعات الاستيطانية، والأداة المسخرة للتحكم في البلاد فهم يقومون بـ:

– الحفاظ على النظام في الأرياف بقمع محاولات العصيان وبفرض سلطة البايلك في الأماكن التي تكون مهددة فيها.

– تمثيل البايلك وفرض احترم سلطته على قبائل الرعية بالاضطلاع بدور الشرطة المحلية ومواجهة كل حركة معادية.

– المشاركة في الحملات العقابية المعروفة بالمحلة، وكثيرا ما يكون دور أهل المخزن حاسما في قمع القبائل المتمردة[2].

– مؤازرة حاميات النوبة المرابطة في الأبراج بإرسال فرق مسلحة تلتف حول القبائل الثائرة، وتعمل على إبعادها عن المواقع الاستراتيجية.

– جمع الضريبة من بعض قبائل الرعية أو مساعدة قياد قبائل أخرى على جمع المساهمات الجبائية.

الإشراف على محاصيل أملاك البايليك (العزل) وحماية أحواش البايلك من الغارات المباغتة[3].

نستنتج في هذا العرض، أن حكام الجزائر في الفترة العثمانية حافظوا على بعض التقاليد الإدارية التي كانت سائدة في الفترة الإسلامية السابقة، خاصة الإدارة المحلية " الأرياف" نظرا لملائمتها لأوضاع البلاد، بحيث أبقى العثمانيون على سلطة شيوخ القبائل ورؤساء العشائر، وأيضا تدعيم مرابطي الطرق الصوفية والزوايا لكسب ثقتهم، وأيضا لتدعيمهم ومساندتهم في الحكم، وأدت هذه التقاليد المتوارثة إلى

---

[1] سعيدوني، **ريف إقليم مدينة الجزائر**.....، ص 423.

[2] سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، "العهد الثاني"**، ص ص 101،105.

[3] سعيدوني، **ريف إقليم مدينة الجزائر**....، ص ص420، 423.

تدعيم مبدأ ثنائية السلطة الإدارية، بحيث اكتفى العثمانيون بالإشراف غير المباشر، بينما أعطيت للموظفين والأعيان المحليين المتعاملين مع أهالي الأرياف صلاحيات لتولي مقاليد الحكم في الأرياف وبتوجيهات من الموظفين الأتراك. مما أدى إلى حدوث اضطرابات ونزاعات.

كما نستنتج أيضا أن الإدارة في الأرياف تعتمد على تنظيم هرمي يضم العديد من الموظفين الموزعين على الوحدات الإدارية الإقليمية(المحلية)، وينقسم هذا التنظيم إلى مجموعتين من موظفي البايلك: تشمل المجموعة الأولى كبار موظفي البايلك الذين يتحكمون في التوجيهات لاقتصاد الريف وهم: الداي، وآغا العرب، وبيت المالجي، وخوجة الخيل. أما المجموعة الثانية فتضم الموظفين الخاضعين لسلطة كبار الموظفين وهم: القياد، والحكام، والشيوخ، والخوجات.

خاتمـــــــة

نستنتج في الأخير من خلال دراسة مختلف جوانب الإدارة الجزائرية في الفترة العثمانية ، أنها عبارة عن إدارة عسكرية ينقصها التنظيم والتدبير ومبنية على الضرائب واختلاس أموال السكان، تشرف عليها الإمبراطورية العثمانية اسما لا فعلا، حيث أن الباب العالي ترك منتهى الحرية للداي وللأوجاق في المنافسة على كرسي الحكم وإدارة البلاد خاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني.

وقد اختلف التنظيم الإداري من فترة لأخرى حسب اختلاف قوة وضعف الدايات، الذين لم تكن لهم قوانين إدارية معينة مضبوطة ومدونة تحدد ما لقيصر لقيصر وما للرعية للرعية.

وكان الجهاز الإداري يتصف بالمرونة والفاعلية فهو بسيط في تنظيماته عملي في إجراءاته، يعتمد أساسا على توزيع صلاحيات الموظفين على مختلف المهام حسب ما تقتضيه الحاجة، ومن أشهر هذه القيادات التي تبرز طابع المرونة والفاعلية للجهاز الإداري للبايلك، قيادات الأوراس والنمامشة وغيرها.

تميز التنظيم الإداري للجزائر العثمانية باحترامه للتسلسل التدريجي للمناصب الإدارية، كما كان هذا التنظيم ذا تركيب هرمي يحتل قمته الداي، ويحتل أعلى المراتب الإدارية به الموظفون السامون ويشكل الكتاب الرسميون للإيالة الجزائرية والقادة العسكريون والأغوات وحكام البيالك بنيته الأساسية، بينما يحتل قاعدته جماعة الشواش وصغار الموظفين.

عمل الأتراك منذ استقرارهم في الإيالة الجزائرية على تجديد بعض المؤسسات الإدارية وإحيائها مثل مؤسسة المخزن التي كانت معروفة في الفترة السابقة ببلاد المغرب. وكانت هذه المؤسسة تمثل أهم سند سياسي وعسكري اعتمدت عليه الدولة العثمانية في مختلف إدارتها سواء المركزية أو المحلية، إضافة إلى مؤسسة المحلة التي أعادوا تشكيلها على طريقتهم، والتي تعتبر أهم مؤسسة ساعدت على تفعيل الإدارة خاصة بالمناطق التي كانت تمر بها في جمع الضرائب.

إضافة إلى هذه المؤسسات عمل الأتراك على استحداث مؤسسات إدارية جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل مؤسسة الديوان التي تمثل الجهاز الإداري والسياسي في الإيالة الجزائرية، وتمثل مؤسسة الديوان هيئة القيادة العليا في الإيالة سواء الإدارة المركزية أو المحلية.

إلى جانب هذه المؤسسة استحدث الأتراك مؤسسة بيت المال رغم وجودها في الفترة الإسلامية وأعادوا تشكيلها بنفس القوانين والنظم المعروفة عندهم، وذلك من خلال اختصاصها القانوني، وأيضا تحديد أنواع المداخيل العائدة إليها، وتعيين موظف سام يشرف على إدارتها .

لقد كان النظام الإداري وسيلة فعالة مكنت الأقلية التركية من التصرف في مقدورات الجزائر، وفي وقت أصبحت فيه الجزائر تتمتع فيه بكيان معترف به دوليا وتمارس استقلالا حقيقيا في نطاق الرابطة العثمانية التي قوامها المصلحة المتبادلة والروابط الروحية، وهذا ما أوقع كثيرا من الكتاب في الخلط بين طبيعة الجهاز الإداري الذي كان في صالح الأقلية التركية وبين وضعية الجزائر الدولية، فذهب بهم الأمر إلى حد اعتبار الجزائر مستعمرة عثمانية خلاف الحقيقة والصواب.

وإلى جانب هذه المؤسسات استحدث الأتراك بالإيالة الجزائرية وظائف إدارية سامية تذكر منها وظيفة البايلرباي، والباي، وآغا العرب. وقد سمحت هذه الوظائف بأصحابها بامتلاك السلطة التنفيذية والفعلية للحكم والتسيير الإداري، أيضا عمل الأتراك على استحداث بعض الوظائف التي كانت موجودة قبلهم في الفترة السابقة، والتي كان نصيب منها للأهالي سواء في الأجهزة الأمنية مثل المخزن أو في الوظائف المحلية مثل شيخ البلد، والمزوار، والمحتسب وغيرها.

وقد كان النظام الإداري يعكس بصدق الوضع الاجتماعي، فالمناصب ذات الدخل الوفير كانت محصورة في العنصر التركي و مناصب الدخل المتوسط كان ينفرد بها جماعة الكراغلة، والوظائف ذات المردود المتواضع كانت من نصيب الحضر، بينما الخدمات الشاقة العديمة الأهمية كانت توكل للجماعات الأخرى الموجودة بالمدينة، والتي كانت تعرف بالبرانية ولعل أحسن دليل على ذلك أن مهنة المزوار الشائنة كانت مقتصرة على الحضر دون الأتراك رغم مردودها الكبير.

وكانت التنظيمات الإدارية للإيالة الجزائرية تستند إلى تقاليد محلية كانت متأصلة بالجزائر منذ الفترة الإسلامية السابقة، وإن كان أغلبها مقتبسة من المشرق العثماني، لا سيما ما يتصل بالمجال العسكري من حيث الألقاب و نوعية الخدمات، وكذلك كيفية إسناد المناصب التي كانت تعطى عن طرق الالتزام،فقياد المدن كانوا يشترون مناصبهم بمقدار مالي يتراوح ما بين عشرة آلاف وثلاثين ألف بوجو وخوجات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية كانوا يحصلون على وظائف مقابل مقدار معين من المال

يتسلمه المشرف على الخزينة كل شهرين، مما جعل هذه المناصب قابلة للعزل والتجديد حسب المبالغ المدفوعة.

وقد عرف النظام الإداري الجزائري منذ مستهل القرن الثامن عشر ميلادي تطورا ملحوظا وتحولا ملموسا وهذا بعد أن استكمل تنظيماته، واستقرت أجهزته الإدارية وتمثل بالخصوص في الاهتمام المتزايد بالشؤون الداخلية للبلاد والسعي المتواصل لبسط نفوذ البايلك على مناطق شاسعة ظلت في الغالب ممتنعة عن الحكام الأتراك.

وقد أدى هذا الاهتمام بالشؤون الداخلية للبلاد الجزائرية إلى حدوث ضغط على الأرياف بفعل زيادة المطالب المخزنية وكثرة الضرائب، وقد نتج عن ذلك اضطراب داخل السلك الإداري بالمدن تمثل بالخصوص في تكرر الاغتيالات وكثرة أوامر العزل وقرارات النفي، كما ترتب أيضا عن هذا الاهتمام بالشؤون الداخلية للبلاد إلى نشوب العديد من الثورات بالأقاليم مثل: ثورات درقاوة وابن الأحرش والنمامشة والأوراس.

وعلى كل فإن التنظيم الإداري للإيالة الجزائرية كان يحمل في طياته تكوين دولة وطنية، رغم ما كان يتصف به من مظاهر خاصة وجوانب سلبية وإيجابية.

ومن خلال النتائج التي توصلت إليها في دراستي لهذا الموضوع والمتعلقة بالتنظيم الإداري للجزائر في الفترة العثمانية يجدر بنا أن نلاحظ أن هناك صعوبات تعترض الباحث لمثل هذا الموضوع ناتجة عن التطور المستمر للمناصب الإدارية والتميز بتوسيع اختصاصات بعض الموظفين، وتضاءل بعض المهام واختفاء بعض الوظائف، وهذا ما يجعل حصر الأجهزة الإدارية وتحديد الأسباب المؤثرة فيها والنتائج التي أسفرت عنها مهمة شاقة إن لم تكن متعذرة.

الملاحق

1- الخرائط.

2- الوثائق.

1- الخـــــــــرائط:

- ملحق رقم (01): خريطة تمثل الوضع الإداري لبايلك الغرب (الإدارة المحلية أنموذجا).

- ملحق رقم (02): خريطة تمثل الحدود الإدارية لإيالة الجزائر.

- ملحق رقم(03): خريطة تمثل التقسيم الإداري بالإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر ميلادي.

الملحق رقم (01): خريطة تمثل الوضع الإداري لبايلك الغرب (الإدارة المحلية أنموذجا) [1]

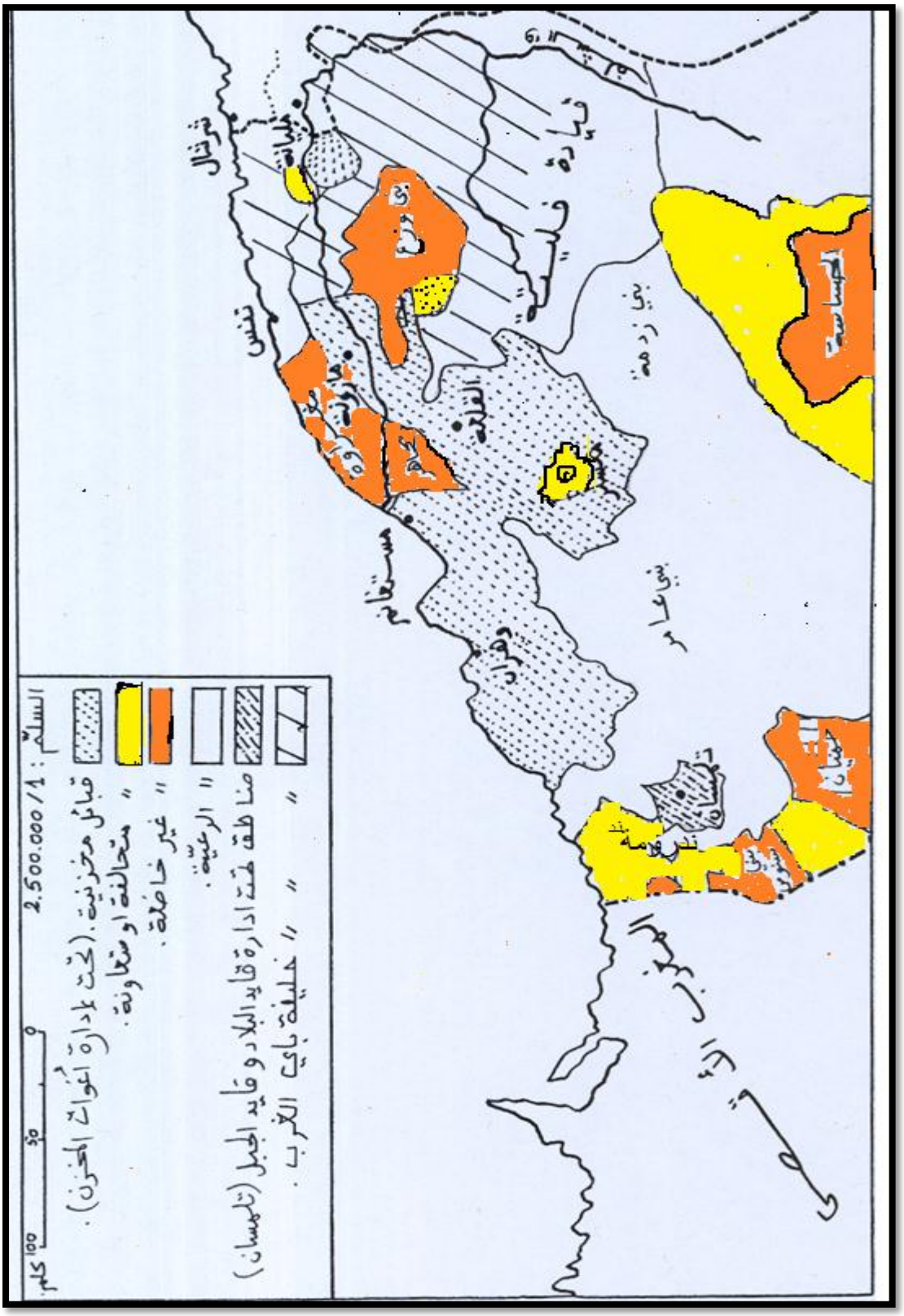

[1] سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، ص 262.

الملحق رقم 02: خريطة تمثل الحدود الإدارية لإيالة الجزائر[1].

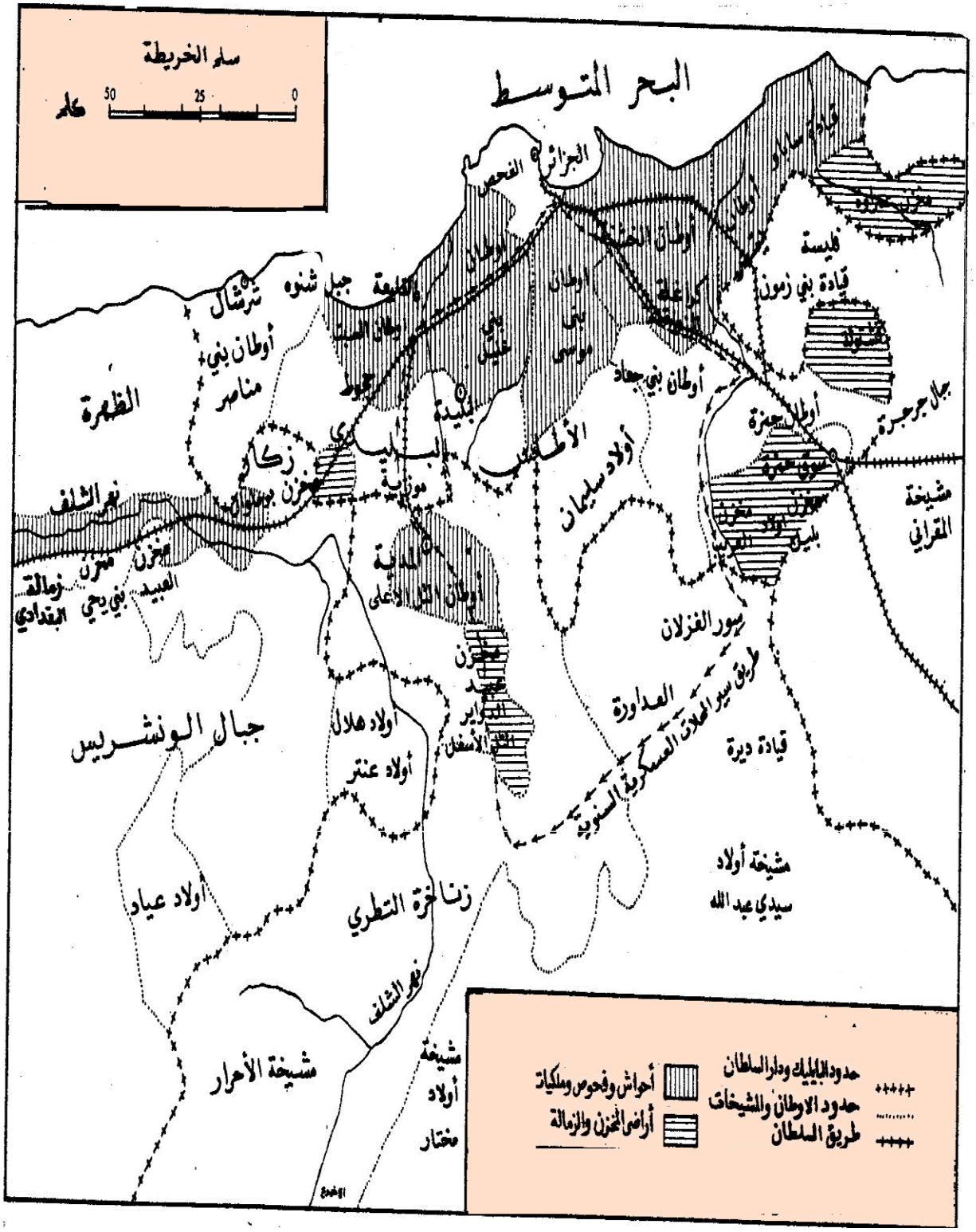

[1] سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، ص 260.

ملحق رقم(03): خريطة تمثل التقسيم الإداري للإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر ميلادي[1].

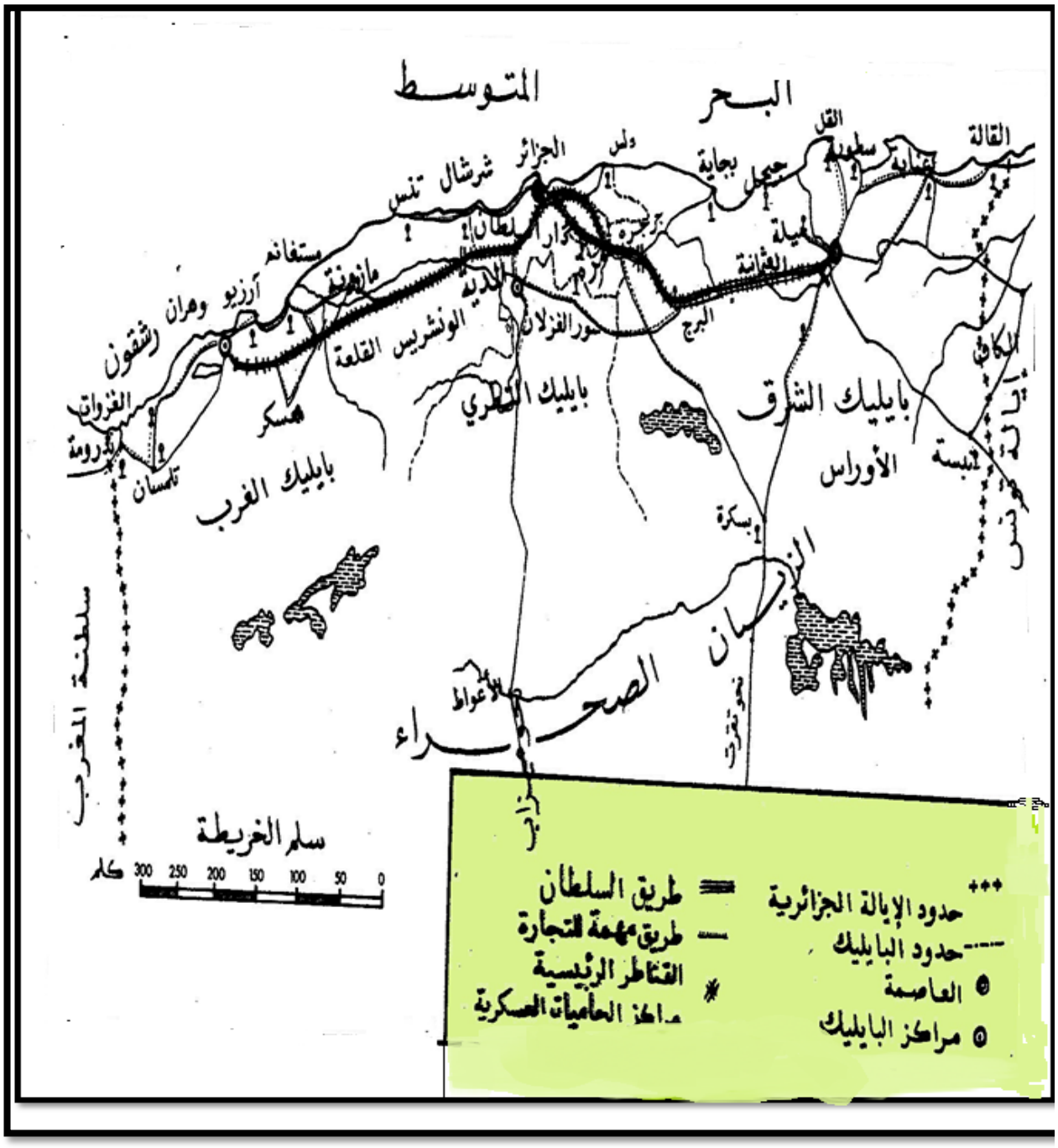

[1] سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800– 1830م)، ص 262.

2- الوثائق:

الملحق رقم (04): يمثل أول رسالة من أهالي الجزائر إلى السلطان العثماني سليم الأول 1519م.

الملحق رقم (05): التقسيمات الادارية لإيالة الجزائر سنة 1550 م.

- **وثائق الأرشيف الوطني الجزائري.**

أ. وثائق دفتر مهمه:

ملحق رقم(06): وثيقة تمثل حكم مرسل إلى أحمد باشا أمير أمراء جزائر الغرب، جاء فيه تعيين الأمير قيوداني علي لتفويض وتقليد أمور ولاية تونس، وإبقاء القائد رمضان كقائم مقام له في الولاية المذكورة. مؤرخة في 04-11-979هـ، (د.م.رقم: 12)، ص563، ح1074.

الملحق رقم(07): وثيقة تمثل حكم مرسل إلى أمير أمراء جزائر الغرب، يتضمن أمر بتقرير وظيفة السيد أبو الطيب وترك المذكور التصرف بوظيفته بكامل قدرها بموجب البرات الهمايوني. مؤرخة في:10-06-979هـ،(د.م.رقم:14)، ص25، ح37.

الملحق رقم(08): وثيقة تمثل حكم مرسل إلى القبودان علي باشا، يتضمن إعداد وتجهيز أمير الأمراء حسن لتسليمه منصبه الجديد المتمثل في إمرة ولاية جزائر الغرب. مؤرخة في 19- 08-979هـ ، (د.م. رقم: 18)، ص106، ح236.

الملحق رقم(09): وثيقة تمثل حكم مرسل إلى أمير أمراء جزائر الغرب بالعمل على إقامة نظام محاسبة مستقل للولاية وتعيين أحد رجال فئة قول أوغلو من ذوي الكفاءة والأخلاق الحميدة في منصب دفتر دارية لتنظيم الشؤون الإدارية والمالية. مؤرخة في988 هـ، (د.م. رقم:43)، ح148.

ملحق رقم(10): وثيقة تمثل تأهيل ممي لرتبة رئيس في الجزائر بأجر يومي قدره مئة أقجة. مؤرخة في 08-06-963هـ، (د.م. رقم:02)، ص59، ح 541.

ملحق رقم(11): وثيقة تمثل حكم مرسل إلى أمير أمراء جزائر الغرب، جاء فيه طلب من المشار إليه ببعث المترجم الموجود في الجزائر إلى استانبول. مؤرخة في 25-01-979هـ، (د.م. رقم: 10)، ص70، ح106.

ب. وثائق المحاكم الشرعية بالمكتبة الوطنية الجزائرية:

الملحق رقم (12):رسالة من محمد قبطان باشا إلى حسين باشا في شوال 1137هـ/18جوان 1752م. جاء فيها خبر تعيين صاحب الرسالة في منصب قبطان باشا.

ملحق رقم(13): رسالة من صالح باي إلى الوكيل الفرنسي، بالقل حول حق ديوان نوبة المدينة في تغيير مترجم الوكيل بعد استشارة الباشا في الجزائر.

ملحق رقم (14): رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، حول تعيين الشيخين عبد الله وأحمد الباهي لتسوية بعض المسائل المالية ، وتتمثل ي تسليم عشرة آلاف ريال للباي من الوكيل الفرنسي في عنابة، وخمسة عشر ألف ريال أخرى من الشيخ عبد الله (دون تاريخ).

ملحق رقم (15):يمثل رسالة من صالح باي إلى وكيل الباستيون، حول طلب تعيين نائب قنصل فرنسي آخر في القل مكان النائب المتوفي، وكذا إرسال أمانة الشيخ عبدالله بن العباس.

ملحق رقم(16): يمثل فرمان من السلطان محمود الثاني إلى عبدى باشا، أواخر شعبان 1243هـ/07-15مارس 1828م حول تجديد ولاية عبدي باشا.

ملحق رقم (17): يمثل رسالة من خالد محمد في قلعة سلطان إلى حسين باشا بطلب صاحب الرسالة تعيينه وكيلا للجزائر بعد وفاة الحاج إبراهيم آغا. مؤرخة في 15جمادي الأولى 1هـ/03ديسمبر 1827م.

ملحق رقم (04): يمثل أول رسالة من أهالي الجزائر للسلطان العثماني سليم الأول1519م [1].

Topkapı Sarayı'ndaki mektubun orijinali

[1]Missoum, op.cit., p35.

ملحق رقم(05): التقسيمات الادارية لإيالة الجزائر سنة 1550 م[1].

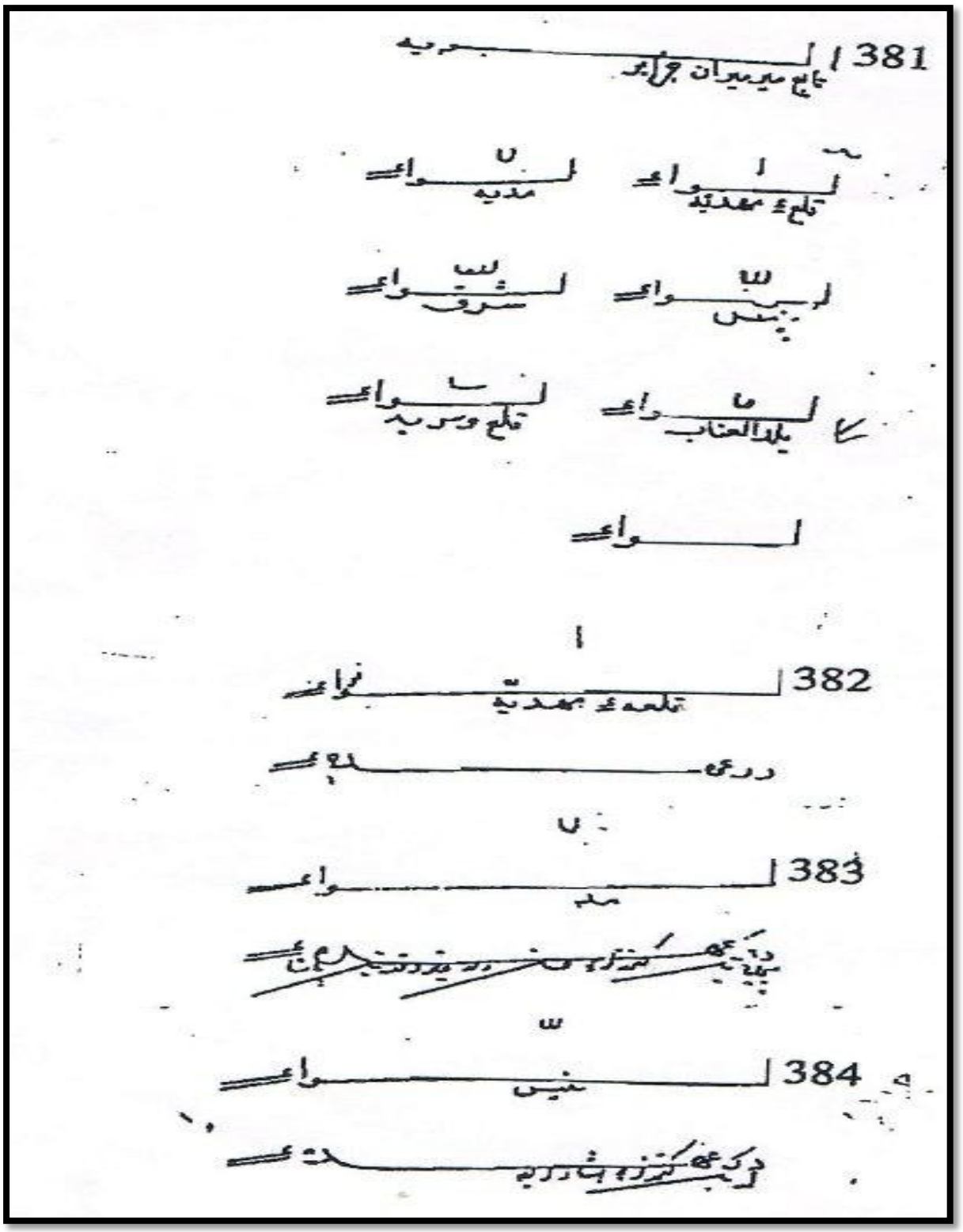

[1] بيات، المرجع السابق، ص 629.

ملحق رقم (06): وثيقة تمثل حكم مرسل إلى أحمد باشا أمير أمراء جزائر الغرب، جاء فيه تعيين الأمير قيوداني علي لتفويض وتقليد أمور ولاية تونس، وإبقاء القائد رمضان كقائم مقام له في الولاية المذكورة. مؤرخة في 04-11-979هـ [1].

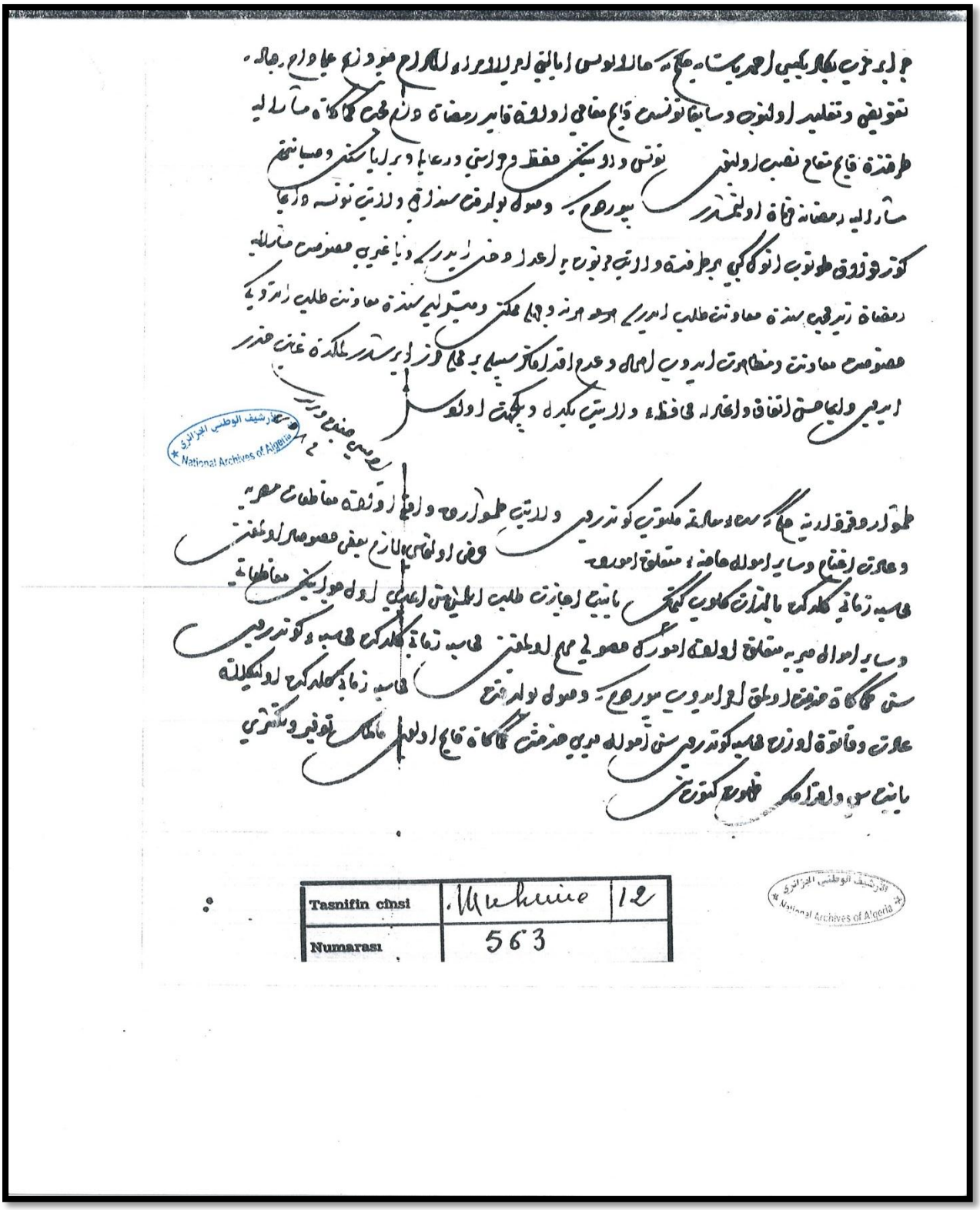

[1] أ، و، ج، (د.م.رقم: 12)، ص563، ح1074.

وثيقة تمثل شرح الملحق رقم 06 [1].

رئـاسـة الجمهـورية

الأمـانـة العـامـة

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجزائر في :

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

مهمة دفتري رقم 12 صحيفة 563 حكم رقم 1074

بتاريخ / 5 / 11 / 979

حكم الى احمد باشا اميرامراء جزائرالغرب

لقد تم تفويض وتقليد امور ولاية تونس الى اميرالامراء الكرام قيودانى على ـ دام اقباله ـ وقد ابقى المشار اليه على القائد رمضان ـ دام مجدة ـ كقائم مقام له في تونس كما كان عليها سابقا وقد صدر فرمان بشأن حالة امور ولاية تونس الى المشار اليه لحفظها وحراستها وصيانة رعاياها وبراياها وامرت :

حال وصول الحكم ، عليك ان تكون عينا ساهرة واذنا صاغية تجاه تونس وفيما اذا طلب المشار اليه رمضان ـ زيد مجده ـ معونتك في حالة الاعداء بشؤون للولاية المزبورة ، او بأن خصوص آخر ، فعليك بمعاونته و مظاهرته على الوجه الممكن والميسر وباي شكل كان ولتخذروا اشد الحذر من ان يلحق ضرر بالولاية نتيجة الاهمال وعدم الاقدام ولتكونوا على حسن اتفاق واتحاد ولتوحدوا كلمتكم ووجهتكم في سبيل المحافظة على البلاد

تعريب : محمد داود التميمي

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

DZIAN|2C1|031043

[1] أ، و، ج، (د.م.رقم: 12)، ص563، ح1074.

الملحق رقم 07: وثيقة تمثل حكم مرسل إلى أمير أمراء جزائر الغرب، يتضمن أمر بتقرير وظيفة السيد أبو الطيب وترك المذكور التصرف بوظيفته بكامل قدرها بموجب البرات الهمايوني. مؤرخة في:10-06-979هـ[1].

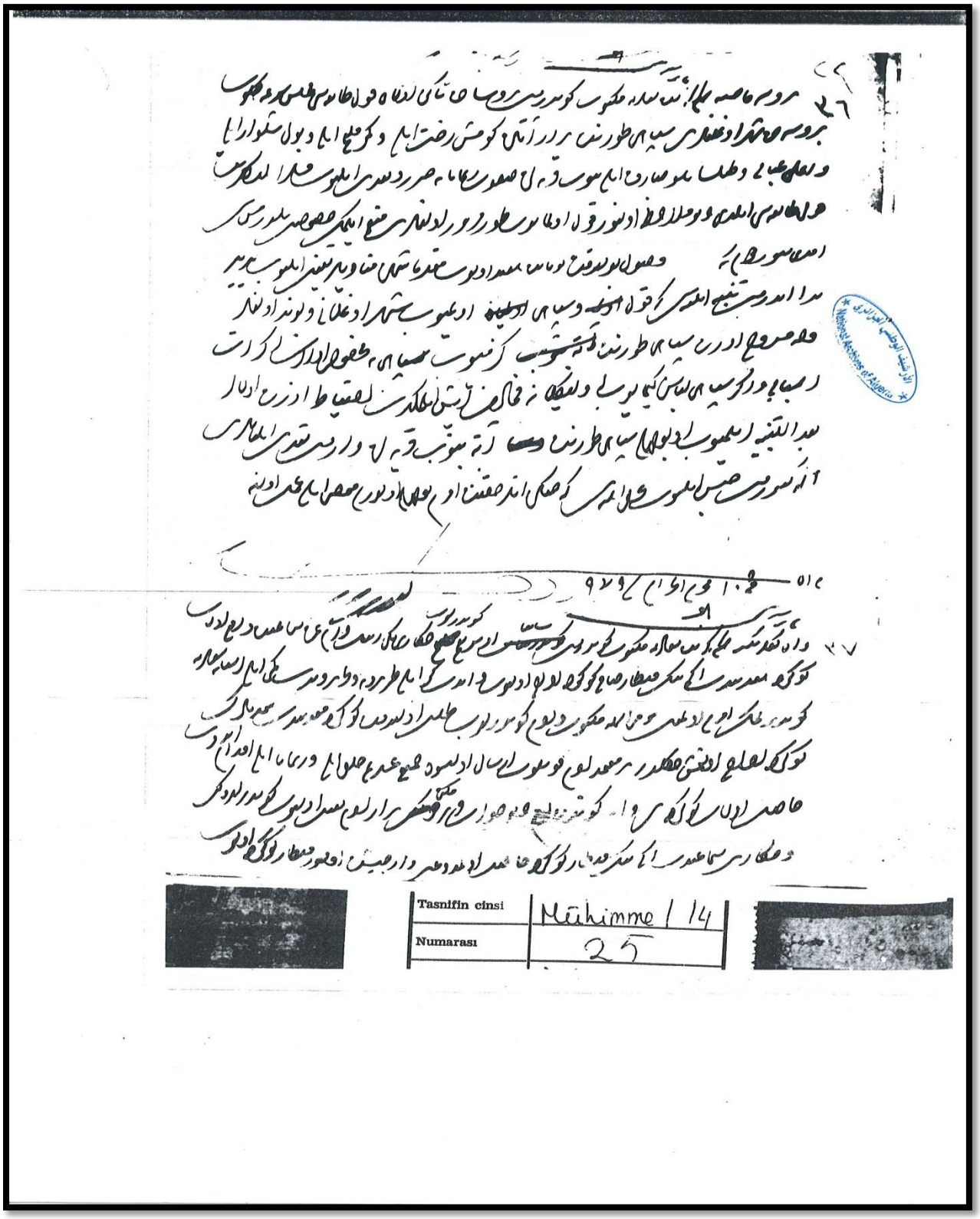

[1] أ، و، ج، (د.م.رقم:14)، ص25، ح37.

وثيقة تمثل شرح الملحق رقم 07[1] .

رئـاسـة الجمهـورية

الأمـانـة العـامـة

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجزائر في :

مهمة دفتري رقم 14 صحيفة رقم 25 حكم رقم 37

بتاريخ 10 / 1 / 979

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

حكم الى اميرامراء جزائرالغرب

جاء الى سدة سعادتنا العبد الداعي السيد ابوالطيب وهو اهالي تونس واعرب عن عدم تلقبه اجرته (علونه) المقرره بموجب براتي الهمايونية وافاد بانك ضممت اجرته للميرى اثر فتح تونس فامرك بتقرير وظيفة المذكور وامرت :
ان تدع ابا الطيب بتصرف بوظيفته بكامل قدرها بموجب براتي .

تعريب : محمد التميمي داود

الأرشيف الوطني الجزائري
Archives of Algeria

DZIAN/EC1/05/001

[1] أ، و، ج، (د.م.رقم:14)، ص25، ح37.

الملحق رقم(08): وثيقة تمثل حكم مرسل إلى القبودان علي باشا، يتضمن إعداد وتجهيز أمير الأمراء حسن لتسليمه منصبه الجديد المتمثل في إمرة ولاية جزائر الغرب. مؤرخة في 19- 08- 979هـ.[1].

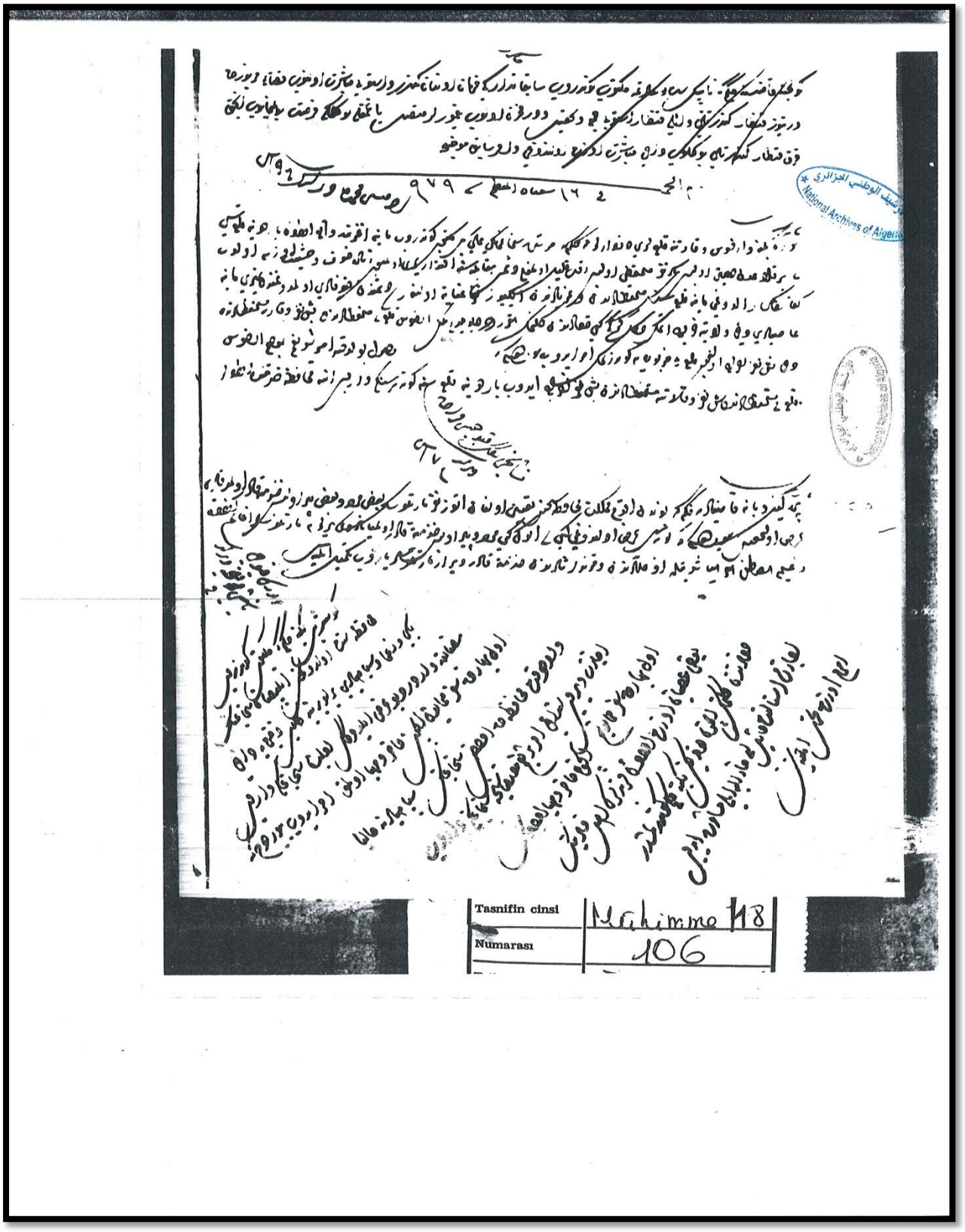

[1] أ، و، ج، (د.م. رقم: 18)، ص106، ح236.

وثيقة تمثل شرح الملحق رقم 08.[1].

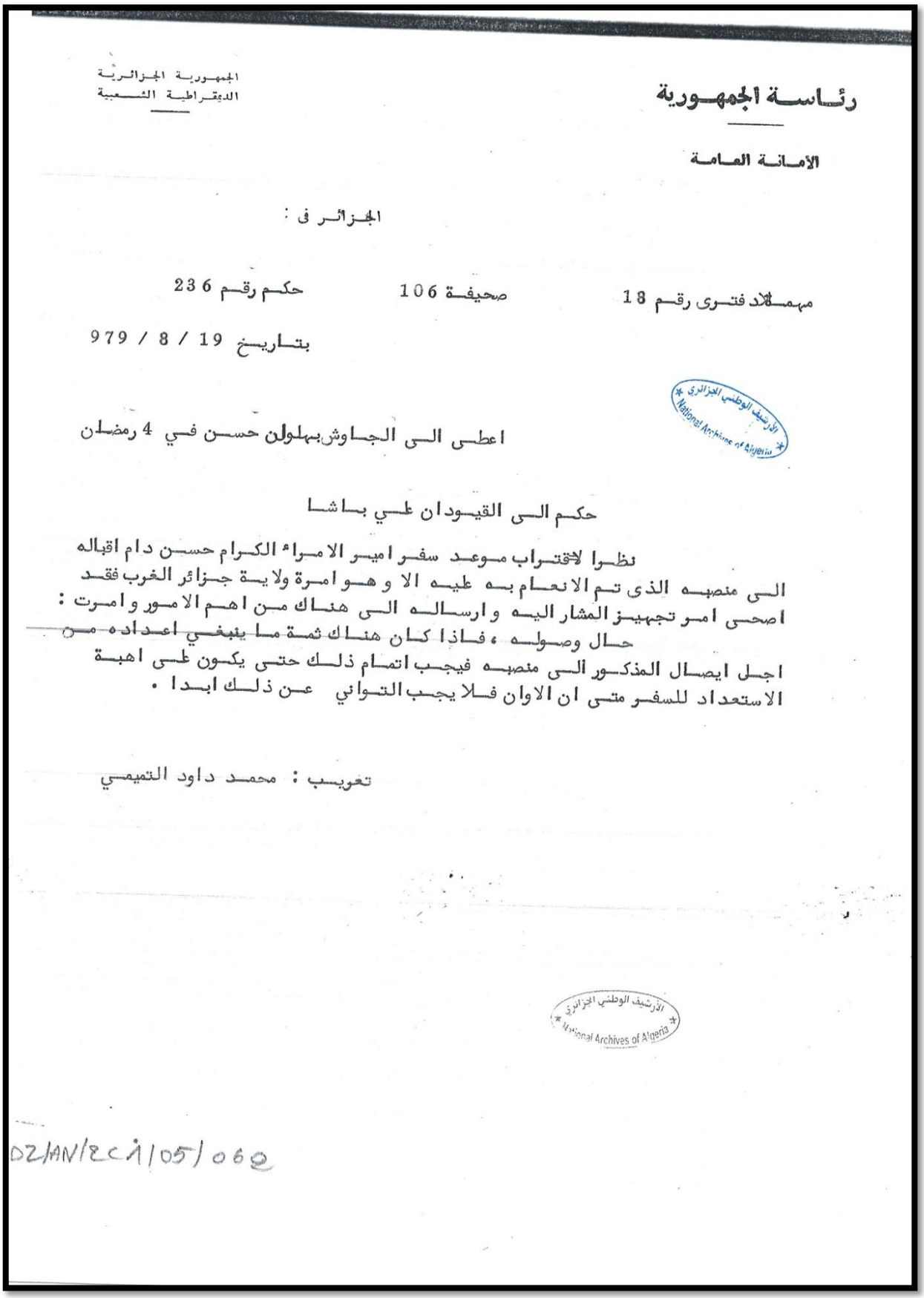

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجزائر في :

مهمة لاد فترى رقم 18 صحيفة 106 حكم رقم 236

بتاريخ 19 / 8 / 979

اعطى الى الجاوش بهلول حسن في 4 رمضان

حكم الى القيودان علي باشا

نظرا لاقتراب موعد سفر امير الامراء الكرام حسن دام اقباله الى منصبه الذى تم الانعام به عليه الا و هو امرة ولاية جزائر الغرب فقد اصحى امر تجهيز المشار اليه وارساله الى هناك من اهم الامور وامرت : حال وصوله ، فاذا كان هناك ثمة ما ينبغي اعداده من اجل ايصال المذكور الى منصبه فيجب اتمام ذلك حتى يكون على اهبة الاستعداد للسفر متى ان الاوان فلا يجب التواني عن ذلك ابدا .

تعريب : محمد داود التميمي

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

DZ/AN/ECA/05/069

[1] أ، و، ج، (د.م. رقم: 18)، ص106، ح236.

الملحق رقم(09): وثيقة تمثل حكم مرسل إلى أمير أمراء جزائر الغرب بالعمل على إقامة نظام محاسبة مستقل للولاية وتعيين أحد رجال فئة قول أوغلو من ذوي الكفاءة والأخلاق الحميدة في منصب دفتر دارية لتنظيم الشؤون الإدارية والمالية. مؤرخة في988 هـ.[1].

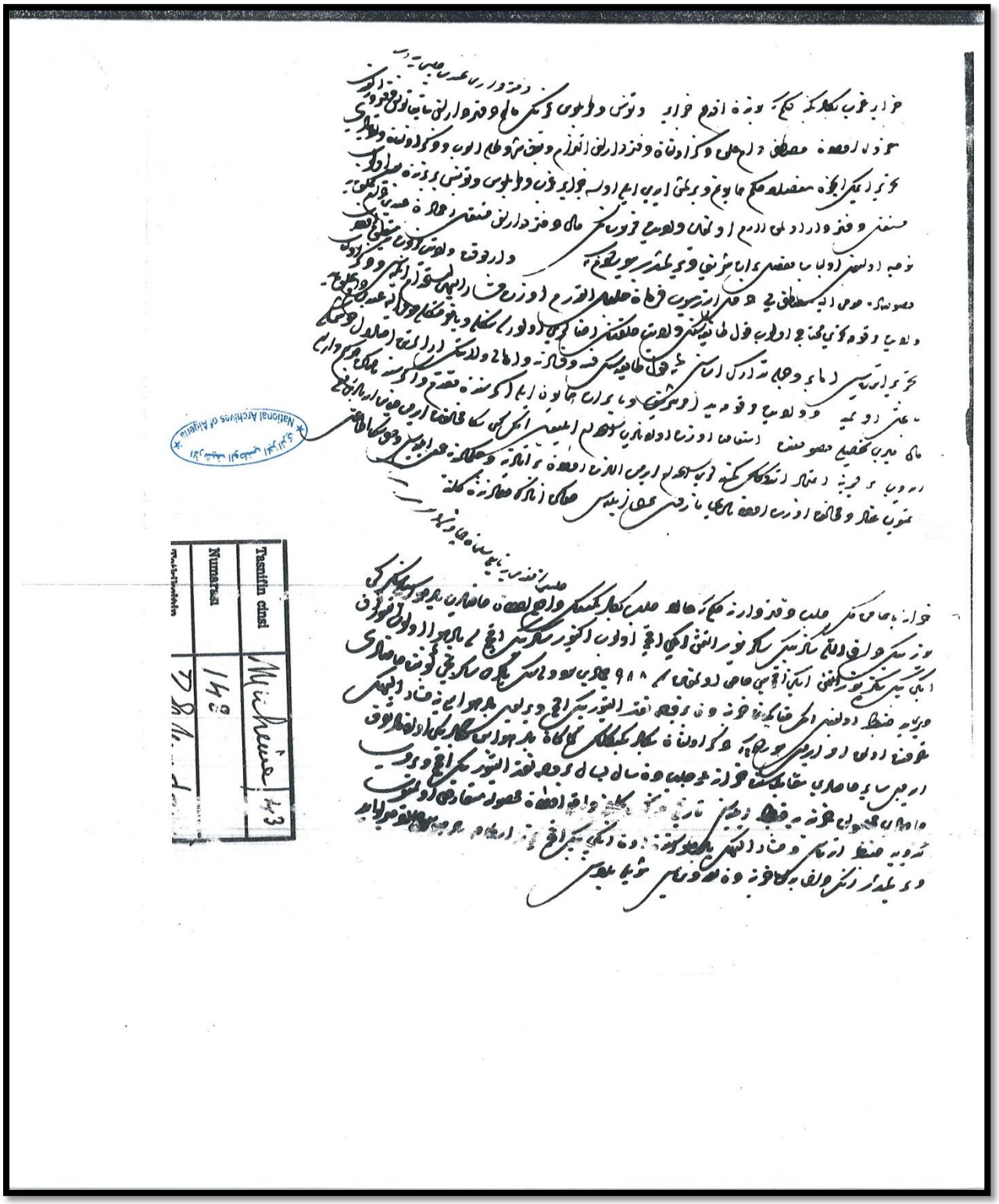

[1] أ، و، ج، (د.م. رقم:43)، ح148.

وثيقة تمثل شرح الملحق رقم 09[1].

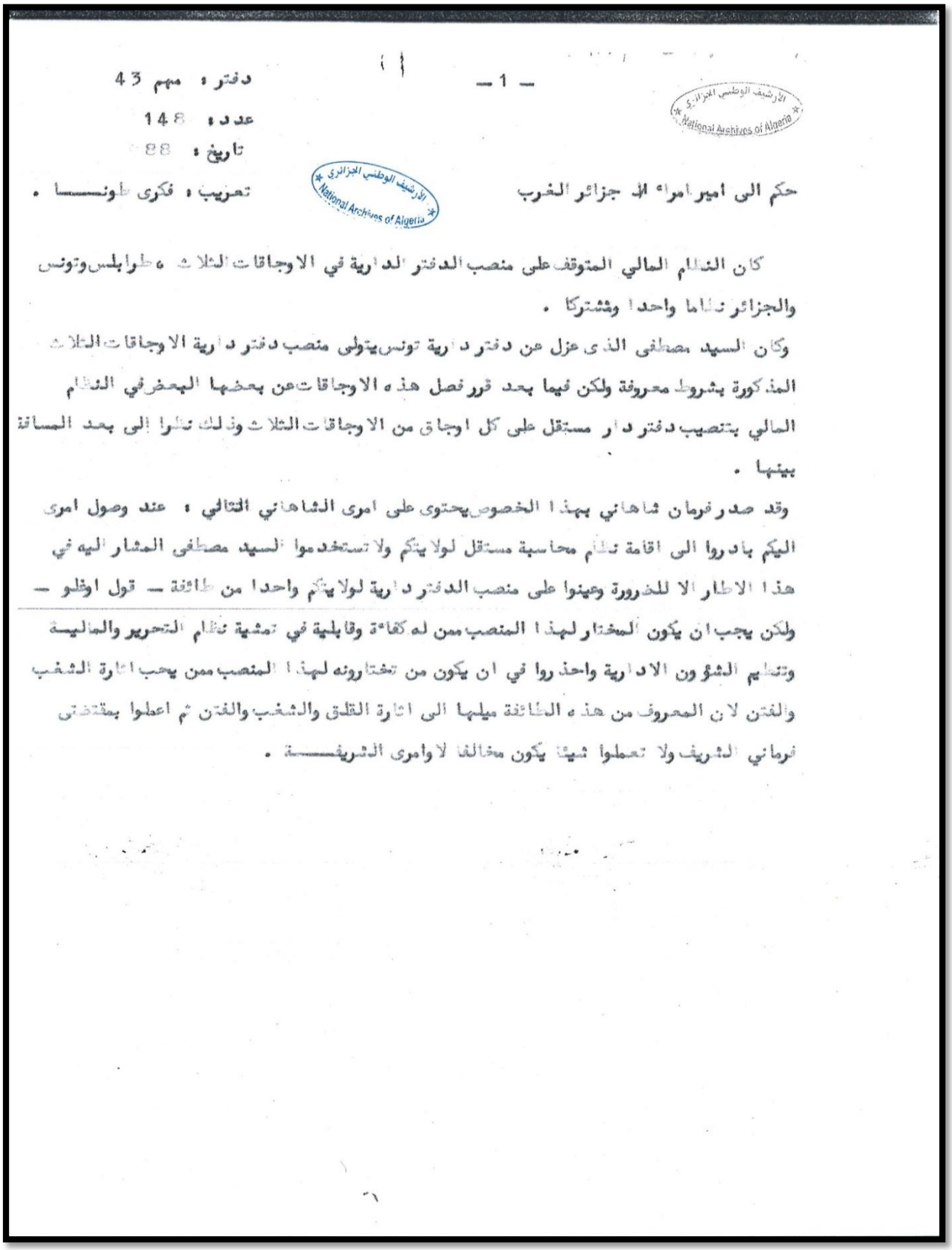

دفتر : مهم 43
عدد : 148
تاريخ : 88

— 1 —

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

حكم الى امير امراء الد جزائر الغرب تعريب : فكري طونـــــا .

كان النظام المالي المتوقف على منصب الدفتر دارية في الاوجاقات الثلاث ، طرابلس وتونس والجزائر نظاما واحدا ومشتركا .

وكان السيد مصطفى الذى عزل عن دفتر دارية تونس يتولى منصب دفتر دارية الاوجاقات الثلاث المذكورة بشروط معروفة ولكن فيما بعد قرر فصل هذه الاوجاقات عن بعضها المخالف في النظام المالي بتنصيب دفتر دار مستقل على كل اوجاق من الاوجاقات الثلاث وذلك نظرا الى بعد المسافة بينها .

وقد صدر فرمان شاهاني بهذا الخصوص يحتوى على امرى الشاهاني التالي : عند وصول امرى اليكم بادروا الى اقامة نظام محاسبة مستقل لولايتكم ولا تستخدموا السيد مصطفى المشار اليه في هذا الاطار الا للضرورة وعينوا على منصب الدفتر دارية لولايتكم واحدا من طائفة — قول اوغلو — ولكن يجب ان يكون المختار لهذا المنصب ممن له كفاءة وقابلية في تمشية نظام التحرير والمالية وتنظيم الشؤون الادارية واحذروا في ان يكون من تختارونه لهذا المنصب ممن يحب اثارة الشغب والفتن لان المعروف من هذه الطائفة ميلها الى اثارة القلق والشغب والفتن ثم اعملوا بمقتضى فرماني الشريف ولا تعملوا شيئا يكون مخالفا لاوامرى الشريفـــــة .

[1] أ، و، ج، (د.م. رقم:43)، ح148.

ملحق رقم(10): وثيقة تمثل تأهيل ممي لرتبة رئيس في الجزائر بأجر يومي قدره مئة أقجة. مؤرخة في 08-06-963هـ[1].

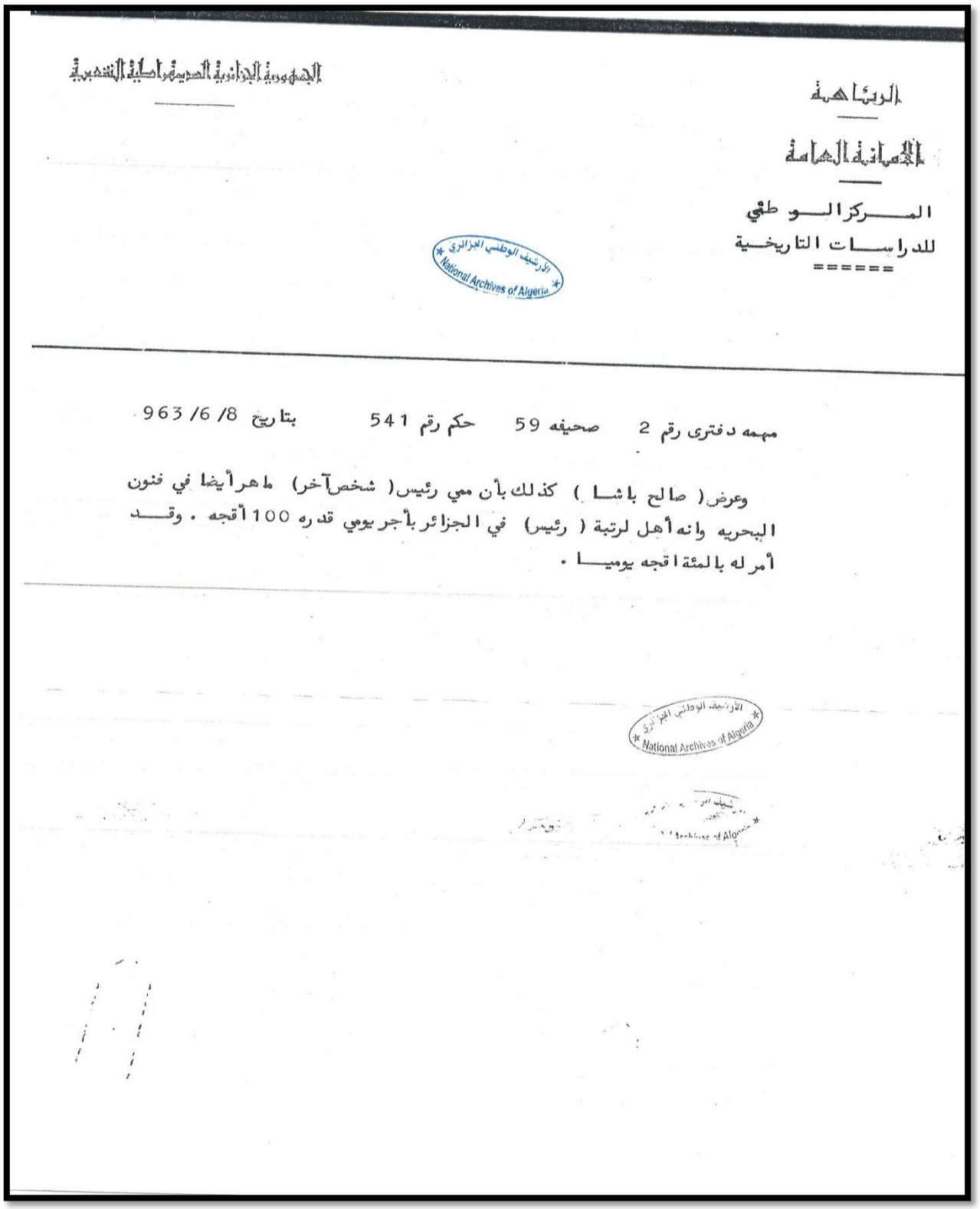

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرئاسة

الأمانة العامة

المركز الوطني
للدراسات التاريخية
======

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

مهمه دفترى رقم 2 صحيفه 59 حكم رقم 541 بتاريخ 8/ 6/ 963

وعرض (صالح باشا) كذلك بأن ممي رئيس (شخص آخر) ماهر أيضا في فنون البحريه وانه أهل لرتبة (رئيس) في الجزائر بأجر يومي قدره 100 أقجه . وقد أمر له بالمئة اقجه يوميا .

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

[1] أ، و، ج، (د.م. رقم:02)، ص59، ح 541.

ملحق رقم(11): وثيقة تمثل حكم مرسل إلى أمير أمراء جزائر الغرب، جاء فيه طلب من المشار إليه ببعث المترجم الموجود في الجزائر إلى استانبول. مؤرخة في 25-01-979هـ[1].

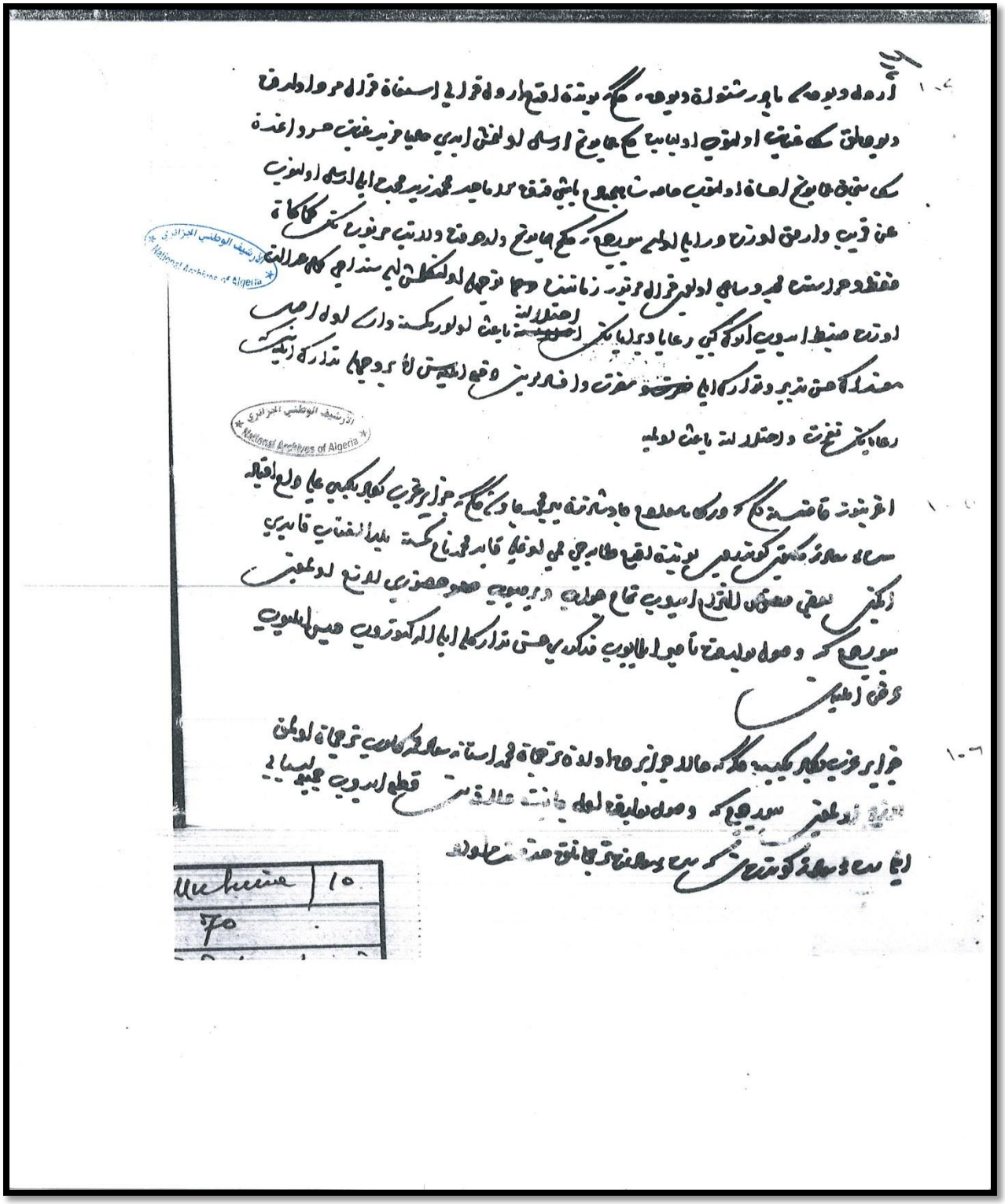

[1] أ، و، ج، (د.م. رقم: 10)، ص70، ح106.

وثيقة تمثل شرح الملحق رقم 11[1]. .

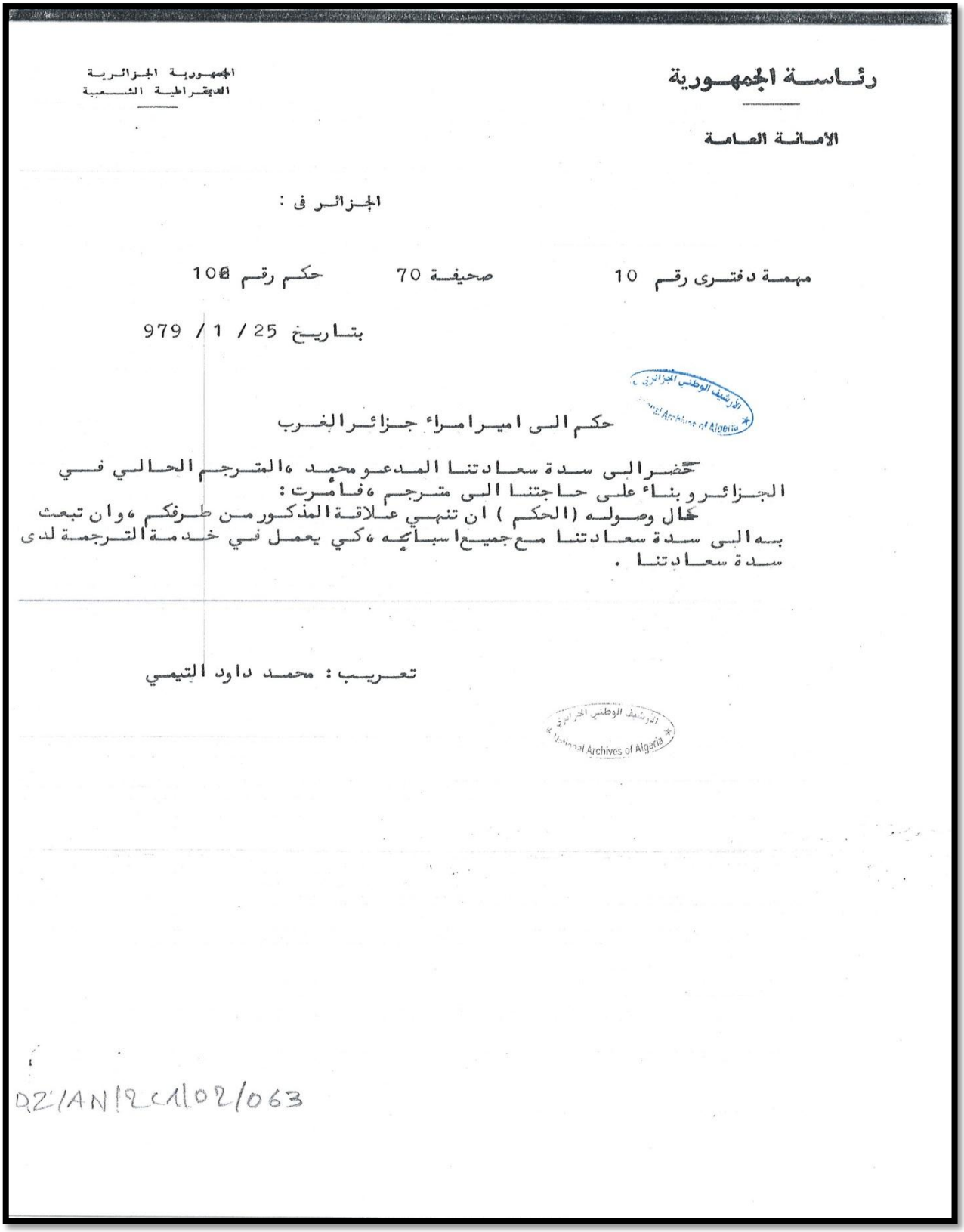

رئـاسـة الجمهـورية

الأمـانـة العـامـة

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجزائر في :

مهمة دفتري رقم 10 صحيفة 70 حكم رقم 108

بتاريخ 25 / 1 / 979

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

حكم الى اميرامراء جزائرالغرب

حضرالى سدة سعادتنا المدعو محمد ،المترجم الحالي في الجزائر وبناء على حاجتنا الى مترجم ،فامرت :
كال وصوله (الحكم) ان تنهي علاقة المذكور من طرفكم ،وان تبعث به الى سدة سعادتنا مع جميع اسبابه ،كي يعمل في خدمة الترجمة لدى سدة سعادتنا .

تعريب : محمد داود التيمي

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

DZIANI2C1102/063

[1] أ، و، ج، (د.م. رقم: 10)، ص70، ح106.

الملحق رقم 12:رسالة من محمد قبطان باشا الى حسين باشا في :شوال 1137هـ/18 جوان 1725 في خبر تعيين صاحب الرسالة في منصب قبطان باشا[1].

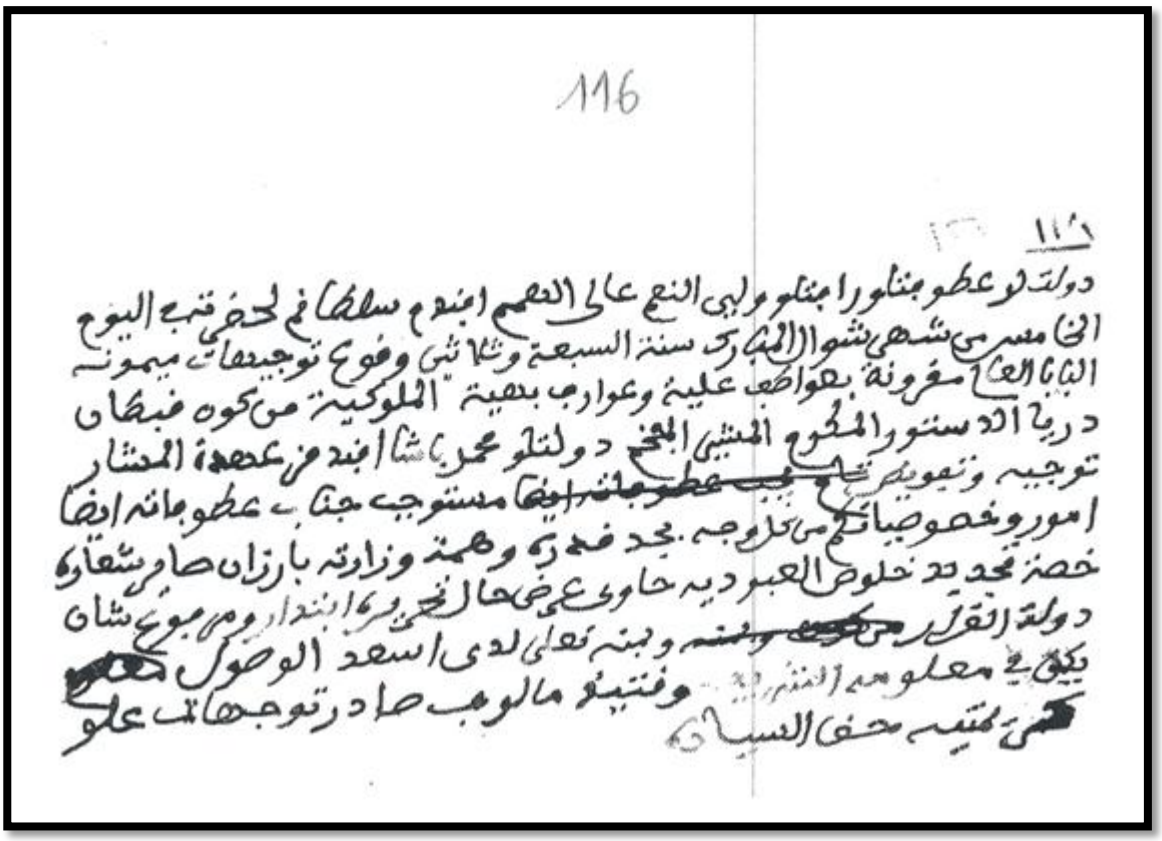
116

دولتلو عطوبتلو رابتلو ولي النعم عالي الهمم افندم سلطاني لحضرتي في اليوم الخامس من شهر شوال المبارك سنة السبعة و ثلاثين وقوع توجيهات ميمونة الباب العالي مقرونة بعواطف علية وعوارف بهية الملوكية من كون قبطان دريا الدستور المكرم المشي المفخم دولتلو محمد باشا افندي عهدة المشار توجيه و تفويض مستوجب جناب عطوفاته ايضا امور و خصوصياتكم من كل وجه بجد و قدرة و همة وزارته بارزا صاير شعاره خصة تجديد خلوص العبودية حاوي عرض حال تحرير،ابتداء ومن جوع شاه دولة القرار و بمن فعلى لدى اسعد الوصول يكن في معلومه الشو و قتيد مألوف صادر توجيهات علو كريمتيه حق السيادة.

[1] وثائق المحاكم الشرعية، وثائق عثمانية، ملف 3190، رسالة من محمد قبطان باشا الى حسين باشا في :شوال 1137هـ/18 جوان 1725 في خبر تعيين صاحب الرسالة في منصب قبطان باشا، رقم الوثيقة116 ، المكتبة الوطنية الجزائرية.

الملحق رقم 13: رسالة من صالح باي الى الوكيل الفرنسي ،بالقل،حول حق ديوان نوبة المدينة في تغيير مترجم الوكيل بعد استشارة الباشا في الجزائر[1].

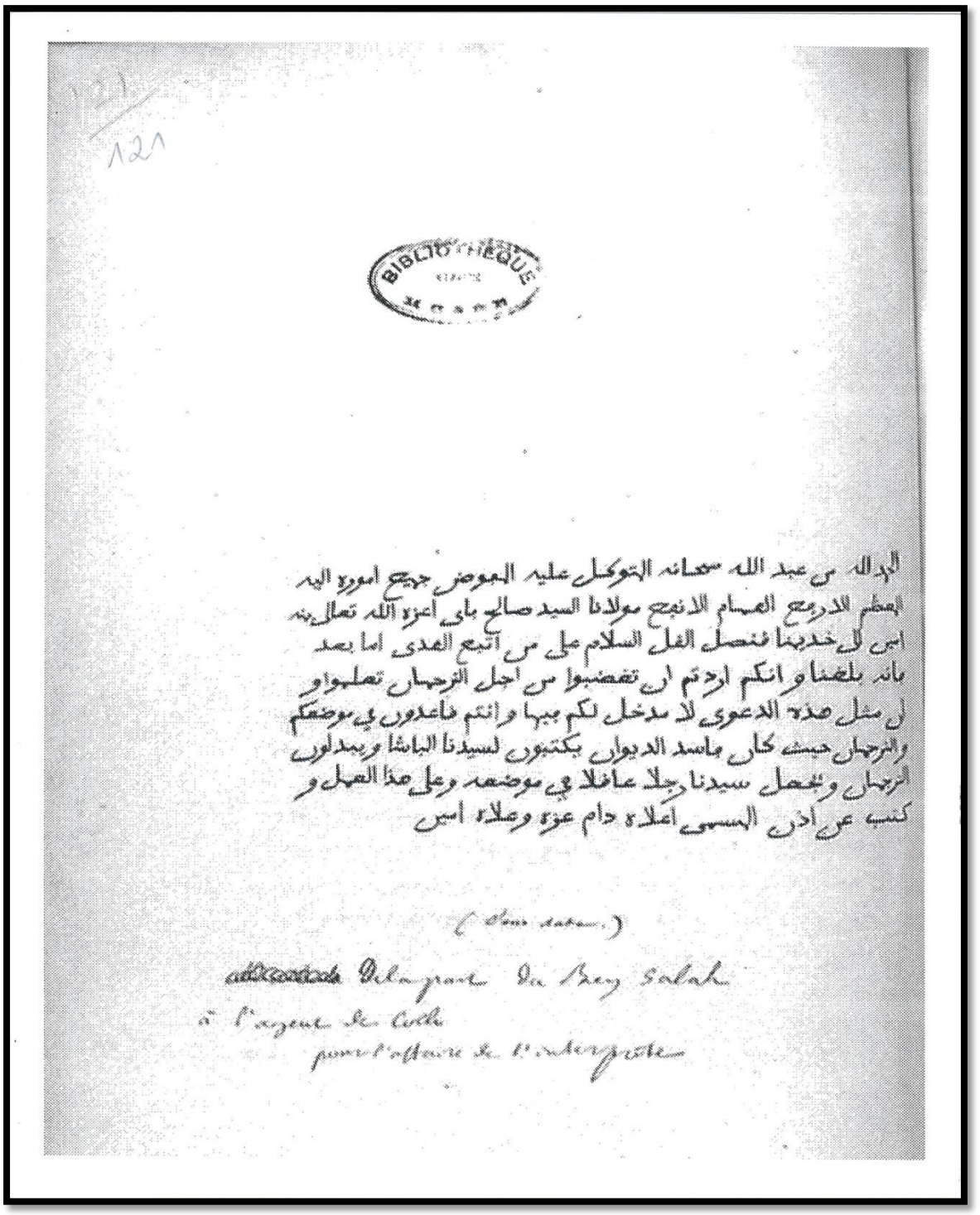

[1] وثائق المحاكم الشرعية، وثائق عثمانية، ملف 1641، رسالة من صالح باي الى الوكيل الفرنسي ،بالقل،حول حق ديوان نوبة المدينة في تغيير مترجم الوكيل بعد استشارة الباشا في الجزائر.، رقم الوثيقة121، المكتبة الوطنية الجزائرية.

إعادة كتابة الملحق رقم 13:

الحمد لله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع اموره اليه المعظم الارفع الهمام الانفع مولانا السيد صالح باي اعزه الله تعالى منه امين الى خديمنا قنصل القل السلام على من اتبع الهدى، اما بعد فانه بلغنا و انكم اردتم ان تغضبو من اجل الترجمان تعلمو ان مثل هذه الدعوى لا مدخل لكم فيها و انتم قاعدون في موضعكم و الترجمان حيث كان فاسد الديوان يكتبون سيدنا الباشا و يبدلون الترجمان و يحصل سيدنا رجلا عاملا في موضعه وعلى هذا العمل وكتب عن اذن المسمى اعلاه دام عزه وعلاه امين.

الملحق رقم 14: رسالة من صالح باي الى وكيل الباستيون، حول تعيين الشيخين عبد الله و احمد الباهي تسوية بعض المسائل المالية ، و تتمثل في تسليم عشرة ألاف ريال للباي من الوكيل الفرنسي في عنابة ،و خمسة عشر الف ريال اخرى من الشيخ عبد الله،(دون تاريخ) [1]..

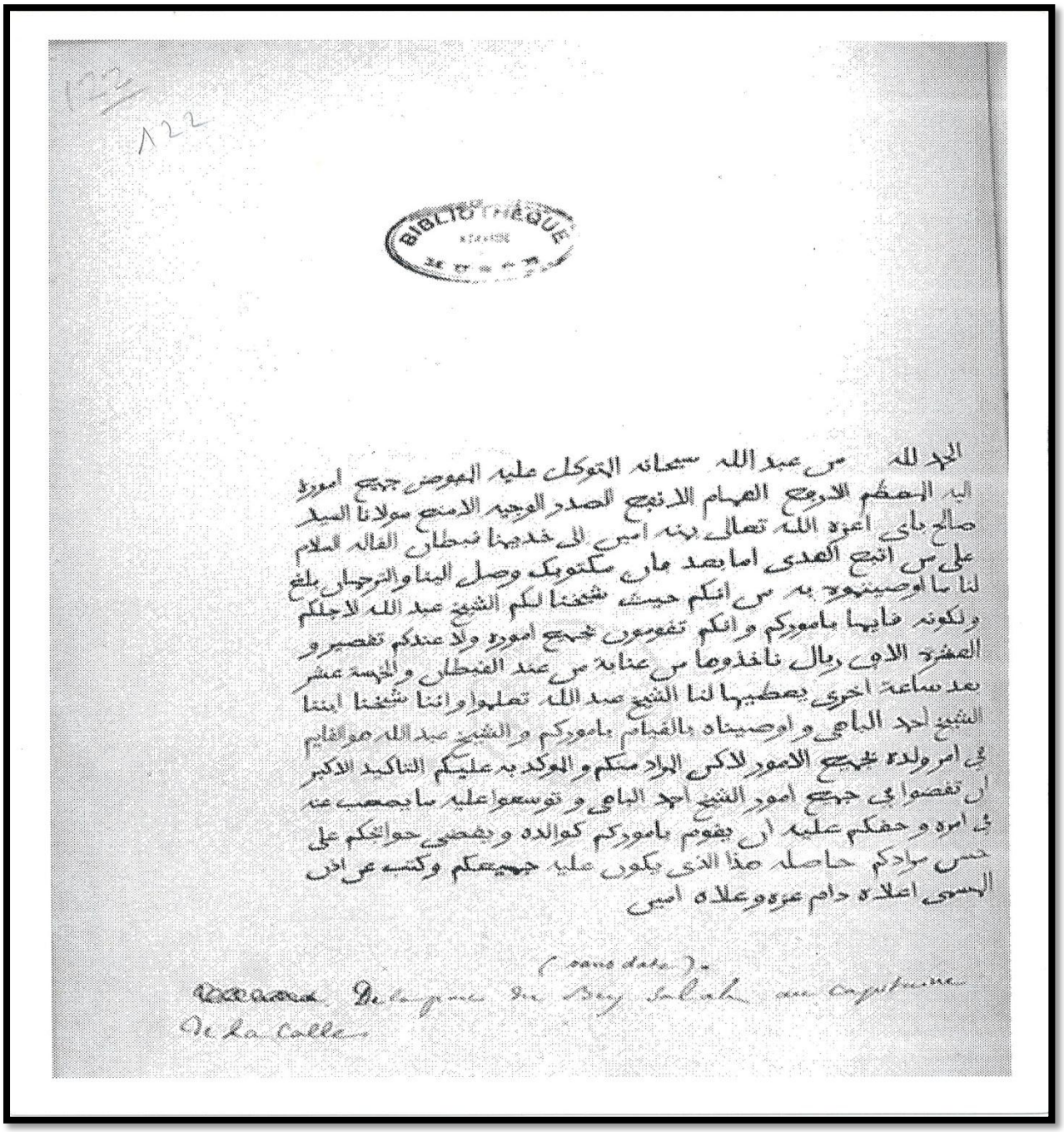

[1] وثائق المحاكم الشرعية، وثائق عثمانية، ملف 1641، رسالة من صالح باي الى وكيل الباستيون، حول تعيين الشيخين عبد الله و احمد الباهي تسوية بعض المسائل المالية ، و تتمثل في تسليم عشرة ألاف ريال للباي من الوكيل الفرنسي في عنابة ،و خمسة عشر الف ريال اخرى من الشيخ عبد الله،(دون تاريخ)، رقم الوثيقة122، المكتبة الوطنية الجزائرية.

إعادة كتابة الملحق رقم 14:

الحمد لله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع اموره اليه المعظم الارفع الهمام الانفع الصدر الوجيه الأمنع مولانا السيد صالح باي اعزه الله تعالى ..... امين الى خديمنا قبطان القالة السلام على من اتبع الهدى. اما بعد فان مكتوبك وصل الينا و الترجمان بلغ لنا ما اوصيتموه به من انكم حيث شيخنا لكم الشيخ عبد الله لأجلكم و لكونه فايما بأموركم و انكم تقومون بجميع اموره ولا عندكم تقصير و العشرة.....ريال تأخذوها من عناية من عند القبطان و الخمسة عشر بعد ساعة اخرى يعطيها لنا الشيخ عبد الله تعلموا و اننا شيخنا ابننا الشيخ احمد الباهي و اوصيناه بالقيام باموركم و الشيخ عبد الله هو القايم بامر ولده بجميع الامور لا كن المواد منكم و الموك دبه عليكم التأكيد الاكبر ان تفضوا في جميع امور الشيخ احمد الباهي و توسعوا عليه ما يصعب عنه في امره و حفكم عليه ان يقوم باموركم كوالدة و يقضي حواجكم على حسن موادكم حاصلة هذا الذي يكون عليه جميعكم و كتب عن اذن.....اعلاه دام عزه وعلاه

الملحق 15: رسالة من صالح باي الى وكيل الباستيون، حول تعيين نائب قنصل فرنسي اخر في القل مكان النائب المتوفي ، وكذا ارسال امانة الشيخ عبد الله بن العباس[1].

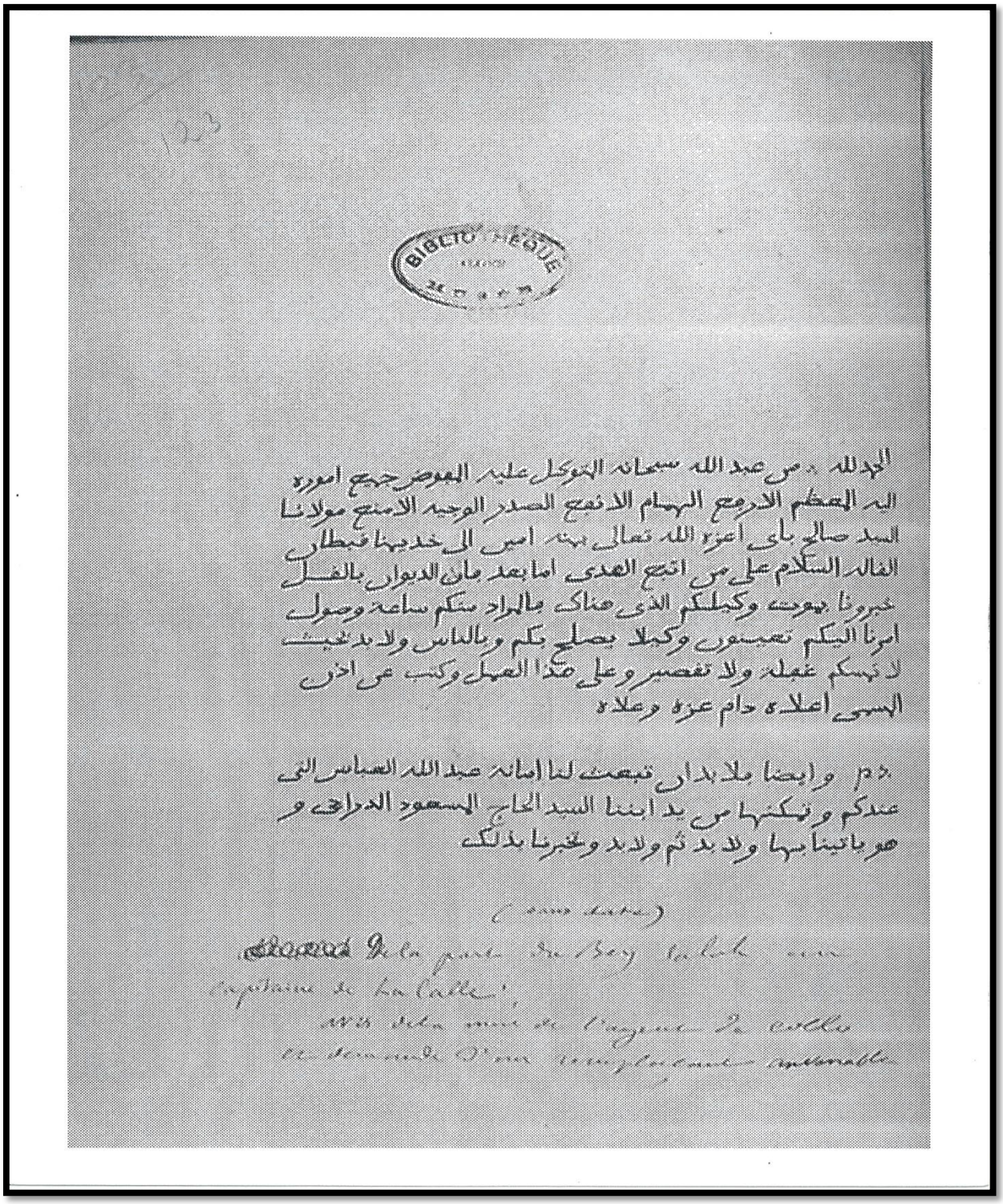

[1] وثائق المحاكم الشرعية، وثائق عثمانية، ملف 1641، رسالة من صالح باي الى وكيل الباستيون، حول تعيين نائب قنصل فرنسي اخر في القل مكان النائب المتوفي ، وكذا ارسال امانة الشيخ عبد الله بن العباس ، رقم الوثيقة 123، المكتبة الوطنية الجزائرية.

إعادة كتابة الملحق رقم 15:

الحمد لله من عبد الله سبحانه المتوكل عليه المفوض جميع اموره اليه المعظم الارفع الهمام الانفع الصدر الوجيه الأمنع مولانا السيد صالح باي اعزه الله تعالى ..... امين الى خديمنا قبطان القالة السلام على من اتبع الهدى. اما بعد فان الديوان بالقل خبرونا بموت وكيلكم الذي هناك بالمواد منكم ساعة وصول امرنا اليكم تعينون وكيلا يصلح بكم ولابد بحيث تبسكم غفلة ولا تقصير و على هذا العمل وكتب عن اذن .....اعلاه دام عزه وعلاه دم .وأيضا بلا بدان تبعث لنا امانة عبد الله العباس التي عندكم و تمكنها من يد ابننا السيد الحاج المسعود الدراني و هو ياتينا بها ولابد ثم ولابد و تخبرنا بذلك

الملحق رقم 16:فرمان من السلطان محمود الثاني الى عبدي باشا،اواخر شعبان 1243هـ/7-15 مارس 1828 حول تجديد ولاية عبدي باشا[1].

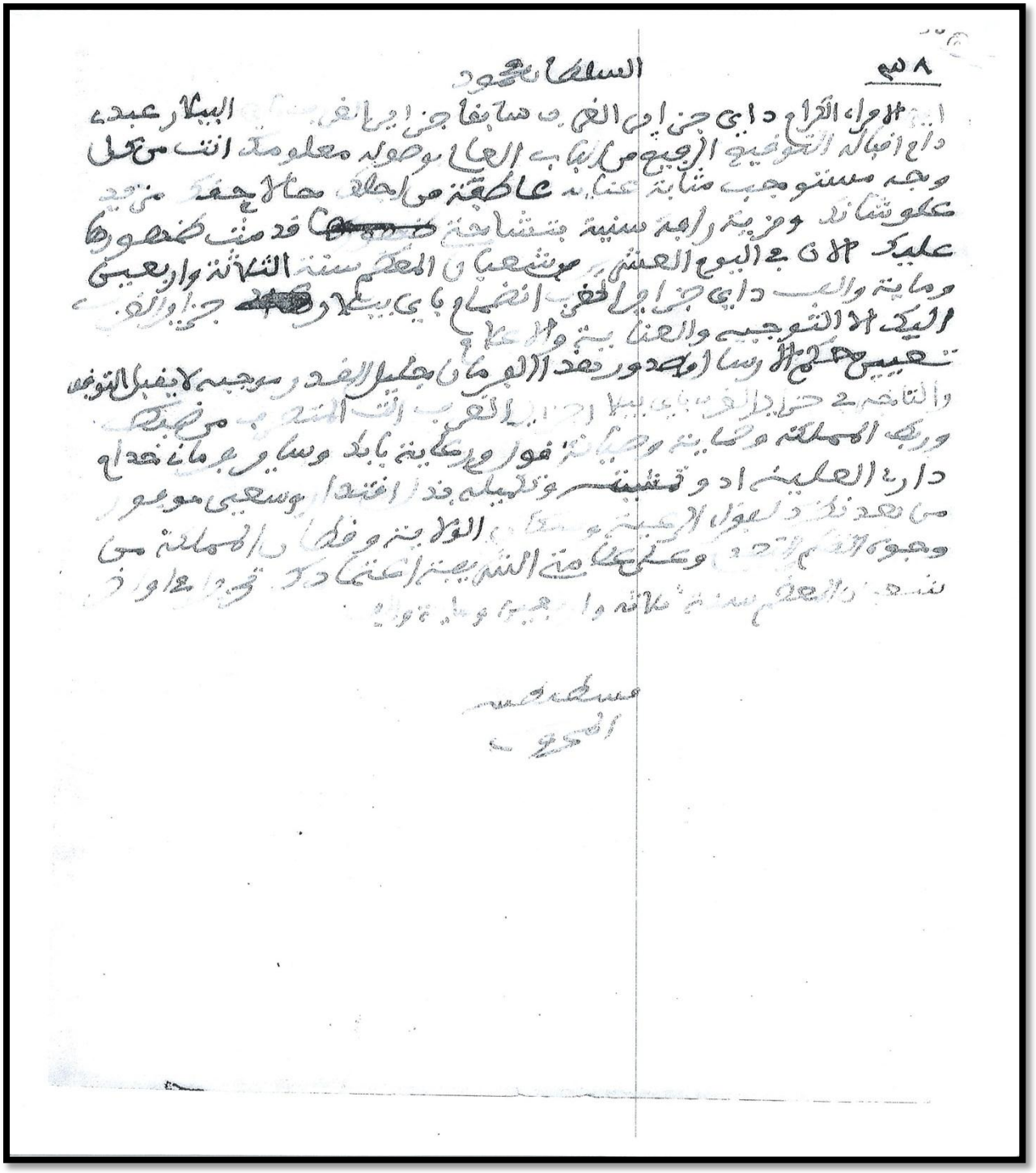

[1]وثائق المحاكم الشرعية، وثائق عثمانية، ملف 3190، فرمان من السلطان محمود الثاني الى عبدي باشا،اواخر شعبان 1243هـ/7-15 مارس 1828 حول تجديد ولاية عبدي باشا، رقم الوثيقة 38، المكتبة الوطنية الجزائرية.

إعادة كتابة الملحق رقم 16:

السلطان محمود

امير الامراء الكرام داي جزائر الغرب سابقا جزاير الغرب باي البايلرباي عبدي دام اقباله التوقيع الرفيع من الباب العالي بوصوله معلومك انت من كل وجد مستوجب مثابة عناية عاطفة من اجلك حالا علوشانك نسبية بتشاح... فدمت ظهورها عليك الان في اليوم العشرين من شعبان المعظم سنة الثلاثة و أربعين ومائة الف داي الغرب انضمام بايلرباي جزائر الغرب اليك التوجيه و العناية و الاعلام تعيين حكم الارسالو صدور هذا الفرمان جليل القدر موجبة لا يقبل التوقيق و التاخير في جزاير الغرب بلرباي جزاير الغرب المتحرب من ضبطو ربط المملكة و حماية وصيانة قول و رعاية (.....) و ساير فرمان خدام دار العلية (.....) و تكميلة بدار افتداروسعي موفور من بعدفكرك العول و الرعية و سكان الولاية(قطان) المملكة من وجوه الحكم التعدي و على علامة الشريعة اعتمادك تحرير في اواخر شعبان المعظم سنة ثلاثة و أربعين و مائة و ألف.

قسطنطينية.

الملحق رقم 17: رسالة من خالد محمد في قلعة سلطان الى حسين باشا .يطلب صاحب الرسالة تعيينه وكيلا للجزائر بعد وفاة الحاج ابراهيم اغا.15 جمادى الاولى 1243هـ/3 ديسمبر 1827م[1].

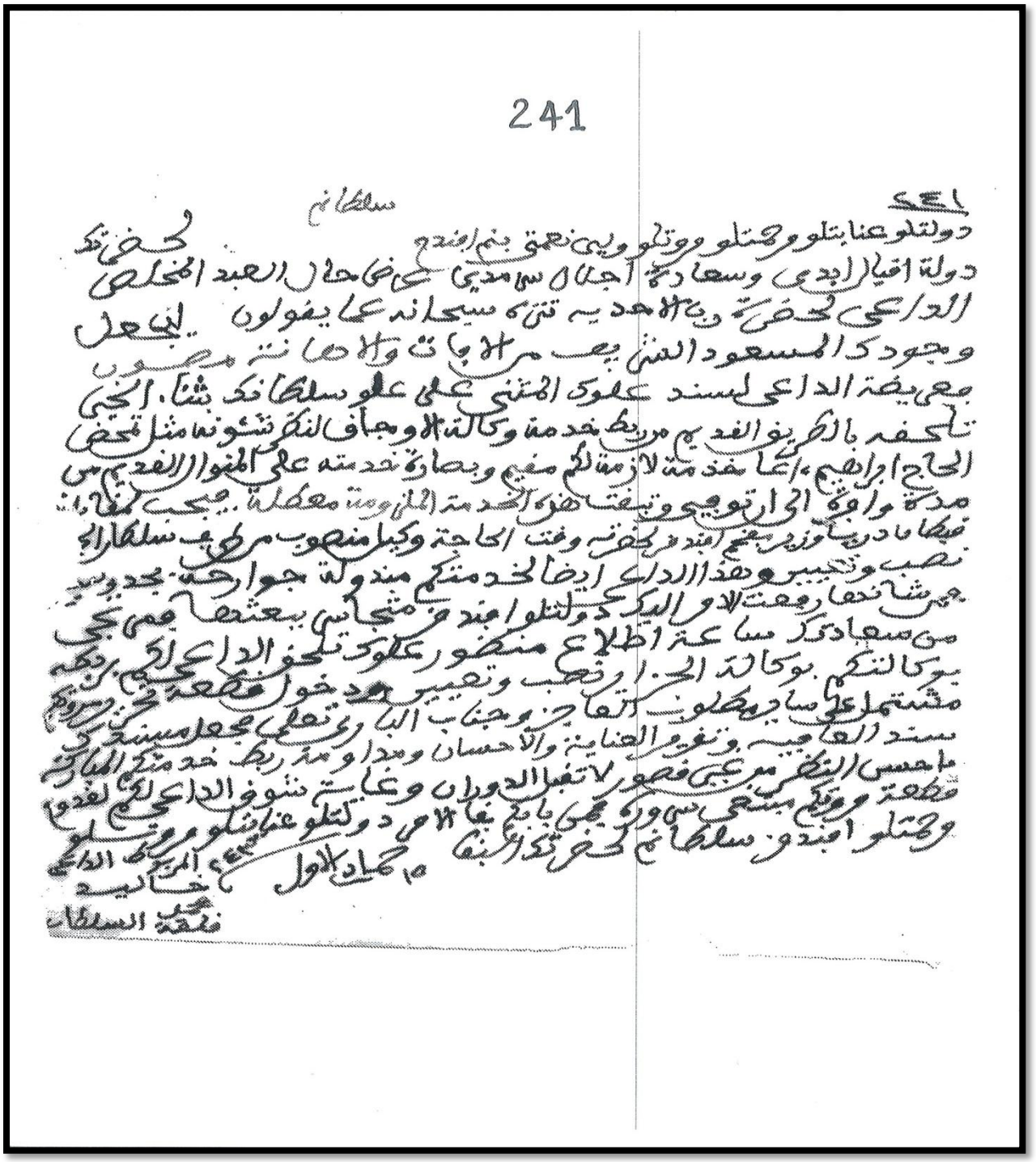

241

[1] وثائق المحاكم الشرعية، وثائق عثمانية، ملف 3190، رسالة من خالد محمد في قلعة سلطان الى حسين باشا .يطلب صاحب الرسالة تعيينه وكيلا للجزائر بعد وفاة الحاج ابراهيم اغا.15 جمادى الاولى 1243هـ/3ديسمبر 1827م ، رقم الوثيقة241، المكتبة الوطنية الجزائرية.

إعادة كتابة الملحق رقم 17:

.دولتلو عنابتلو و حمتلو مروتكوويى نعمتي.....افندي سلطاني لحضرتكم دولة اقبال ابدي و سعادة اجلال سي مدي عرض حال العبد المخلص الداعي لحضرة رب الاحدية تنزه سبحانه عم يقولون ليجعل و جودك المسعود الشريف من الافات و الاهانة مضمون بعريضة الداعي لسند علوة المثنى على علو سلطانك بثنا اليرتاكه بالطريق القديم من ربط خدمة و كالة الاوجاق لنظر شؤنه مثل تمحض الحاج ابراهيم .انا خدمة لازمة لكم مقيم و بصارة على المنوال القديم من مدةواقرة.....توفير و تبعث هذه الخدمة الملزومة معطلة فيجب (لمفدان) قبطان دريا وزير .....افندي لحضرتهوقت الحاجة وكيل منصوب .....زسلطاني (.....) نصب و تعيين هذا الداعي ايضا لخدمتكم من دولة جوارحه بجد.....فمن شانها رفعت الامر اليك دولتلوافندي.....ببعثها.....من سعادتكم ساعة اطلاع منصور علوك تلحق الداعي لكم بربطه بوكالتكم بوكالة الجزائر نصب و تعيين دخول قطعة تحرير.....مشتمل على ساير مطلوب العاجز و جناب الباري تعالى فجعل مسندك سند العافية من غير فصور لا تقبل الدوران و غاية شوق الداعيي لكم لقدوم قطعة.....مبتعي سي ورة فمن بابكم ..... الامر دولتلو عنابتلو مروتلو وحمتلو افندي سلطاني لحضرتك اليا

15 جمادى الأولى 1643 الربوط الداعي خاليد محمد السلطان.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1/ الأرشيف الوطني الجزائري:

1. أ، و، ج، س، م، ش، ع34.
2. أ، و، ج، س، ب السجل 35.
3. أ، و، ج، س، ب، السجل 36.
4. أ، و، ج، س، ب، السجل 37.
5. أ، و، ج، س، ب، السجل 38.
6. أ، و، ج، س، ب، السجل 40.
7. أ.و.ج: (م.د) (مهمة دفتري)، رقم 2، ص 63، حكم 564.
8. أ.و.ج، (م د)، رقم 25، ص105، حكم 1164.
9. أ.و.ج، (م.د)، رقم 12، ص563، حكم 1074.
10. أ.و.ج، (م.د)، رقم 14، ص25، حكم37.
11. أ.و.ج، (م.د)، رقم 18، ص106، حكم236.
12. أ.و.ج، (م.د)، رقم 43، حكم148.
13. أ.و.ج، (م.د)، رقم 02، ص59،حكم541.
14. أ.و.ج، (م.د)، رقم 10، ص70، حكم106.

2/ أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية:

1. و.م.ش، ملف 3190، وثيقة رقم: 116.
2. و.م.ش، ملف1641، وثيقة رقم: 121.
3. و.م.ش، ملف 1641، وثيقة رقم: 122.
4. و.م.ش، ملف 1641، وثيقة رقم: 123.
5. و.م.ش، ملف 3190، وثيقة رقم: 38.
6. و.م.ش، ملف 3190، وثيقة رقم: 241.

المصادرالمطبوعة:

أ- باللغة العربية:

1.ابن المفتي، حسين بن رجب شاوش، **تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، تح: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

2.الأندلسي، **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تح، الحبيب هيلة، ج2، دار الكتب التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1974.

3.بن العنتري، محمد صالح، **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة**، مر: يحي بوعزيز، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

4.بن ميمون الجزائري، أبو عبد الله محمد، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تق، وتح: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

5.خوجة، حمدان بن عثمان، **المرآة**، تق، وتع، وتح: محمد العربي الزبيري، سلسلة التراث للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

6.الراشدي، أحمد بن محمد بن علي بن سحنون، **الثغر الجماني في إبتسام الثغر الوهراني**، تح، وتق: المهدي بوعبدلي، قسنطينة، 1973.

7.الزهار، أحمد الشريف، **مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

8.الزياني، محمد بن يوسف، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تق: المهدي بوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

9. شالر، وليام، **مذكرات وليام شالر" قنصل أمريكا في الجزائر 1816- 1824"م**، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

10. الفكون، عبد الكريم ، **منشور الهدايا في كشف من ادعى العلم والولاية**، تق، وتح، وتع: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1987.

11. مجهول، **غزوات عروج وخير الدين**، تص، وتع: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر، 1934.

12. المزاري، الآغا بن عودة، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا أواخر القرن التاسع عشر**، تح: يحي بوعزيز، ج1، دار الغرب الإسلامي ، لبنان، 1990.

13. ابن أبي الضياف، أحمد ، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج2، ج3، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1977.

14. الوزان الفارسي، الحسن بن محمد، **وصف إفريقيا**، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1983.

ب– المصادر باللغة الأجنبية:

1.Dan, (p)**, Histoire de Barbarie et de ses Corsaires**, 2e ed, paris, 1649.

2.de Tassy, Laugier**, Histoire du Royaume d'Alger**, avec l'état present de son Governement de ses Forces de Terre et de Mer, de ses Revenus, police, Justice, Politique et Commerce Amesterdam, 1774.

3.Haëdo, Diogo, **Histoire des Rois d'Alger**, trd, H.D. Grammont , ed grand-Alger-livres, 2004.

4.Haëdo, **Topographie et Histoire Générale d'Alger**, Traduit de L'espagnol par: Mm.le Dr.Monnereau et A.Berbrugger En 1870, Imprimé A valladolid, 1612.

5.Hamdan, Khodja, **le Meroire au Aperçu Historique et statistique sur la Régence d'Alger**, 2eed, Sindbad, Paris, 1985.

6.J.M venture, de paradis, **Tunis et Alger au XVIII siècle**, sindibad, paris, 1983.

7.Knight F.A, **Rolation of Seven years under the Turks of Algiers**, suffered By in English Captive Marchant, London, 1640.

8.SHAW, Thomas, **voyage dans la régence d'Alger**, trad de langlais par j.Marc carthy, paris, 1980.

9.Tachrifat, **Recueil de Notes Historiques sur L'Administration de l'Ancienne Régence d'Alger ,** Trad. par Devoulx, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852

ثانيا: المراجع

أ-المراجع باللغة العربية:

1. أجقو، علي، **محاضرات في تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية 1514-1837م" المغرب الأوسط من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة الأمة**، ط2، باتنيت للمعلوماتية والخدمات المكتبية، الجزائر،2001.

2. إشبودان، العربي، **مدينة الجزائر تاريخ عاصمة**، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

3. الأطرش السنوسي، أحمد الشريف ، **تاريخ الجزائر في خمسة قرون**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

4. ألتر، عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت.

5. بركات، مصطفى، **الألقاب والوظائف العثمانية "دراسة في التطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات**، 1518-1924، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.

6. بلحميسي، مولاي، **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، ش، و، ن، و،ت، الجزائر، 1979.

7. بن النعمان، إسماعيل، **مدينة دلس (تدلس) دراسة تاريخية وأثرية خلال العهد الاسلامي** ، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

8. بن حموش، مصطفى أحمد ، **المدينة والسلطة في الإسلام "نموذج الجزائر في العهد العثماني"**، ط1، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1999.

9. بوحوش، عمار ، **تاريخ الجزائر السياسي من البداية إلى غاية 1962**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

10. بوحوش، عمار، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،

1984.

11. بوعزيز، يحي، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

12. بوعزيز، يحي، **وهران عاصمة الثقافة العربية**، الجزائر، 2007

13. . بوغفالة، ودان، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينتي المدية وملیانة في العهد العثماني**، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

14. بيات، فاضل، **الدولة العثمانية في المجال العربي "دراسة تاريخية في الأوضاع الإداري في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصر مطلع العهد العثماني، أواسط القرن التاسع عشر"**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر والطبع والتوزيع، بيروت، 2008.

15. تواتي، بومهلة، **الجزائر "الثغر الأبيض"**، مراجعة تاريخية، أحسن بومالي، دار المعرفة للطبع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

16. جمل شوقي، عطا الله ، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (تونس، الجزائر، طرابلس، المغرب الأقصى)**، ط1، المكتبة الانجلو الأمريكية، مصر،1977.

17. جوليان، شارل أندري، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ترجمة. محمد مزالي وبشير بن سلامة، ج. 2، ط. 2، دار النشر التونسية، تونس، 1983.

18. جوليان، شارل أندري، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، المجلد الأول، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

19. وولف، جون ، **الجزائر وأوروبا 1500-1830** تر، وتع أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

20. الجيلالي، عبد الرحمان ، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ط7، د .م.ج، 1997.

21. الجيلالي، عبد الرحمان، **تاريخ المدن الثلاث: الجزائر، المدية وملیانة بمناسبة عيدها الألفي**، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

22. حليمي، علي عبد القادر، **مدينة الجزائر نشأتها وتروها ما قبل 1830**، الطبعة العربية الدار الفكر الاسلامي، الجزائر، 1972.

23. الخطيب، لسان الدين، **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق: محمد الله عنان،ج1، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1974.

24. خنوف، علي، **السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي**، مطبعة العناصر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1992.

25. سبنسر، وليام ، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر 2006.

26. سعد الله، أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**،ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

27. سعد الله، أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي "1500– 1830"**، ج 1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1998.

28. سعد الله، أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1988.

29. سعد الله، أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، دار نافع للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

30. سعيدوني، ناصر الدين، **الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر "دار السلطان" أواخر العهد العثماني (1791–1830)**، البصائر الجديدة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

31. سعيدوني، ناصر الدين، الشيخ المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ" العهد العثماني "**،ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

32. سعيدوني، ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792–1830) ويليه قانون أسواق مدينة الجزائر (1107–1117هـ/1695–1705م)**، طبعة ثالثة منقحة ومعدلة ومزيدة، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

33. سعيدوني، ناصر الدين، **دراسات تاريخية في المكتبة والوقف والجباية**، ط1، دار الغرب الإسلامي للنشر والتوزيع، بيروت، 2001.

34. سعيدوني، ناصر الدين، **دراسات في الملكية العقارية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

35. سعيدوني، ناصر الدين، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر "الفترة الحديثة والمعاصرة"**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

36. سعيدوني، ناصر الدين، **ورقات جزائرية "دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني"**، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

37. سعيدوني، ناصرالدين، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)**، ش، و، ن، ت، الجزائر، 1979،

38. سعدي، عثمان، الجزائر في التاريخ، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص418.ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979.

39. سماعيلي، زوليخة، **تاريخ الجزائر "من ما قبل التاريخ إلى الاستقلال"**، دار الدزاير أنفو، الجزائر، 2013.

40. شعيب، محمد المهدي علي، **أم الحواضر في الماضي والحاضر تاريخ مدينة قسنطينة**، مطبعة البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

41. شويتام، أرزقي، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926-1246هـ/1519-1830م)**، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

42. شويتام، أرزقي، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية 1519-1830م)**، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

43. شويتام، أرزقي، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره، "1800-1830"**، ط1، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

44. الطمار، محمد بن عمرو، **تلمسان عبر العصور**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

45. عباد، صالح، **الجزائر خلال العهد التركي (1514- 1830)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

46. عبد القادر، نور الدين، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العصر التركي**، ط2، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

47. عبد الكريم، محمد، **حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، 1972.

48. العروي، عبد الله، **مجمل تاريخ المغرب من الغزو الإيبيري إلى الاحتلال**، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1999.

49. العسلي، بسام، **خير الدين بربروس**، ط 3، دار النفائس، بيروت، 1986، ص90

50. العقاد، صلاح ، **المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة "الجزائر، تونس، المغرب الأقصى"**، ط5،المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة ،1985.

51. عمورة، عمار، **الجزائر بوابة التاريخ "ما قبل التاريخ إلى 1962" الجزائر خاصة**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

52. فارس، محمد خير، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، مكتبة دار الشرق للنشر والتوزي، بيروت.

53. فيلالي، عبد العزيز، العروق، محمد الهادي ، **مدينة قسنطينة دراسة التطور التاريخي والبيئة الطبيعية**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.

54. قنان، جمال، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830**، الجزائر، 2007.

55. الكعاك، عثمان، **موجز التاريخ العام للجزائر من العصر الحجري إلى الاحتلال الفرنسي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003.

56. كوران، أرجمند، **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي (1827-1847م)، ودراسة عن الحاج أحمد باي قسنطينة**، تر: عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1974.

57. مازوني، أحمد، **التاريخ الإداري لبلديتي باليسطرو"الأخضرية حاليا"**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

58. المختار اسكندر، محمد، **المدية بين القديم والحديث**، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007.

59. المدني، أحمد توفيق، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا "1492-1792م"**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

60. المدني، أحمد توفيق، **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م سيرته، حروبه أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده**، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986.

61. مروش، المنور، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني "العملة، الأسعار والمداخيل"**، ج1، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

62. منور، العربي، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

63. الميلي، مبارك بن محمد الهيلالي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

64. نايت، بلقاسم مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1930**، ج2، ط2، دار الأمة، الجزائر،2007.

65. هلايلي، حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

66. مذكرات خير الدين بربروس، ترجمة: محمد دراج، ط 1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

ب–المراجع باللغة الفرنسية:

1.Roland, (Clandine) et Jean d idieu Gros,**Moi barbarousse pirate et roi de barbarie**, casterman, collection bruxelle, 1984.

2.Belahmissi,M, **Histoire de Mostaghanem des origines à l'occupation Française** centre national d'Etudes historiques, Alger, 1976.

3.Belhmissi ,M, **Histoire de la Marine Algérienne 1516-1830**, 2e ed, Enal, Alger, 1986.

4.Cat, Edward, petite Histoire de l'Algerie, tome 1, Adolph Jourdan , Alger, 1888.

5.Chaillou, (L), **Textes pour servir à L'Histoire de l'Algérie au XVIII2 Siècle**, Toulon, 1979.

6.Bontems, Claud, **Manuel des institutions Algérinnes de la domination Turque à l'indépendance**, Gujas, Paris, 1976.

7.De Grammont, **Histoire d'Alger sous la domination turque 1515–1830**, Ed peroux, 1887.

8.Esterhazy, walsin, **de la domination Turque dans l'ancienne regence d'Alger**, Librairie de char les gosselin , paris, 1840.

9.Gaid, Moulond , **Chronique des Beys de Constantine**, O.P.U, Alger

10. Kaddache, Mahfoud, **L'Algérie durant la période** Ottoman, office des publications universitaires, Alger, 1992.

11. Lustky, (V), **Modern History of the Arab countries**, **progress publishers**, Moscou, 1969.

12. Mercier, **Histoire de l'Afrique septentrionale**, vol3, paris, 1891.

13. Merouche, (L), **Recherche sur l'Algérie a l'époque** O**ttomane**, monnaies prix et revenus "1520-1830" , édition bouchene, paris, 2000.

14. Missoum, Sakina, **Alger à l'époque Ottoman de la médina et la maison,** traditionnelle I.N.A.S, Alger, 2003.

15. Raymond, (A), **Grandes villes arabes à l'époque Ottomane, sindibad**, **p**aris, 1985.

16. RINN, (L), **Le Royaume d'Alger sous le dernier dey**, présentation de Abderrahmane Rebahi, Grand Alger, livre Edition, 2005.

17. de Card, Rouad, **Traites de la France avec les pays de l'Afrique du Nord**, paris, 1906.

18. Rozet, (M), "**Voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée Française en Afrique du Nord**".

19. Saidouni, N, **L'Algerois Rural à la fin de L'Epoque Ottomane** (**1791-1830**), Dar Algharb Al Islami, Beyrouth, 2001.

20. Shuval, (T), **La ville d'Alger vers la fin du XVII ème siècle population et cadre urbain** .Ed .C.N.R.S, paris, 1998.

21. Vayssettes, (E), **Histoire de Constantine sous la domination Turque de 1517a 1837**, ed Bouchene, 2002.

ثالثا: المجلات

أ-باللغة العربية:

22. أجقو، علي وآخرون، **المؤسسات في عهد الدولة الجزائرية 1512-1837**، مجلة أمة الرحمان الجزائرية، 25 فيفري 2010.

23. بلبروات، بن عتو، **الإدارة المدنية بالجزائر العاصمة في أواخر العهد العثماني**، مجلة عصور الجديدة مجلة فصلية يصدرها مختبر البحث التاريخي، العدد 1، الجزائر، 2011.

24. التميمي، عبد الجليل، **أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول 1519**، المجلة التاريخية، ع6، تونس، جويلية 1976.

25. سعيدوني، ناصر الدين ، **الأوقاف بفحص مدينة الجزائر "دلالات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية**، مجلة دراسات إنسانية، عدد خاص، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002/2001.

26. سعيدوني، ناصر الدين، **الخزينة الجزائرية "1800-1830**، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث والمعاصر، عدد 6، تونس، جويلية 1976.

27. سعيدوني، ناصر الدين، **الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر في أواخر العهد العثماني وأوائل الإحتلال الفرنسي**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 5، 1981.

28. سعيدوني، ناصر الدين، **دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم التركي بالجزائر**، مجلة الأصالة، عدد 32، السنة الخامسة 1976.

29. سعيدوني، ناصر الدين، **مذكرة حول إقليم قسنطينة**، مجلة الأصالة، ع70-71، الجزائر، جويلية، 1979.

30. سعيدوني، ناصر الدين، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن التاسع عشر صلاحيتهم الإدارية مهامهم الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة المؤرخ العربي مجلة فصلية تاريخية محكمة تعني بشؤون التراث والتاريخ العربي والعالمي، ع 31، السنة الثانية عشر، بغداد، 1407هـ/1987.

31. سعيدوني، ناصر الدين، **وضعية عشائر المخزن الاجتماعية والآثار التي ترقبت عليها**، المجلة التاريخية المغربية، عدد 7-8، توس، جانفي 1977.

32. شارف، رقية، **تشكل الكيانات السياسية للمغرب العربي في إطار الدولة العثمانية الفترة الحديثة**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد الثالث عشر، السنة 1433هـ/2011م، الجزائر.

33. شويتام، أرزقي، **تعيينات وترقيات القياد وشيوخ الأعراش في عهد الداي علي خوجة 1817م من خلال وثائق الأرشيف الجزائري**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 11-12، الزائر، 1999.

34. العقاد، صلاح، **الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر قبيل الغزو الفرنسي**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثاني عشر، القاهرة، 1964-1965.

35. غطاس، عائشة، **الدولة والمجتمع الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، م.م.و.د والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2004.

36. قداش محفوظ، **الجزائر في العهد التركي**، مجلة الأصالة، العدد52، مطبعة البعث، الجزائر، ديسمبر1977.

37. القشاعي، موساوي فلة، **النظام الضرائبي في ريف بايلك قسنطينة خلال العهد العثماني" 1771-1837"**، المجلة التاريخية المغاربية، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العدد 79-80، الجزائر، ماي 1995.

38. الوليش، فتيحة، **الحياة الحضرية لبايلك الغرب الجزائري**، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 83-85 ، تونس، لسنة ماي 1997.

ب- باللغة الفرنسية:

1.Henri Federman et Baron Aucapitaine, ***« Notices sur l'histoire et l'administration du beylik de Titeri »,*** in R.A ,N° 11, 1867.

2.Berbrugger, (A), « ***Notes relatives à la révolte de Ben Sakheri*** » in R.Avol 10, 1866.

3.Boudin, (M), *« **Notes et questions sur Ahmed Ben youcef***», in R.A.N°66 .

4.Boyer, (L), *« **L'évolution de d'Algerie médiane** »*, in R.A. vol 104, 1960.

5.Boyer, (p) *« **Des pachas triennaux à la révolution d'Ali Khodja 1581-1817** »*, in R.H.N° 495.

6.Boyer, (p), *« **Introduction à une Histoire de la Régence d'Alger** »*, in R.H.N° 478, 1960 ;et In R.H N° 237.

7.De paradis, Venture, « ***Alger au XVIIIe siècle*** »,in,R.A ,vol40, 1896.

8.Delphin,(G), *« **Histoire des pachas d'Alger de 1515-1745** »*, in R.A.Janvier-Mars 1925 .

9.Devoulx, (A), *« **Notes Historiques sur les mosgueés et autres édifices religieux d'Alger** »*, in R.A. Vol 6, 1862.

10. Emerit, (M), ***« Le voyage de la condamine à Alger en 1731*** » in R.A.Vol 98,1954 ; et in R.A.vol 18, 1954.

11. Federman (H) et (B) Aucapitaine, ***« Notices sur l'histoire et l'administration de Beylik Titri »***, in R.A,V09, 1865.

12. Féroud, (L)***, «Epoque de pétablissement des Turcs à Constantine »,*** in R.A.N°10, Alger, 1866.

13. Fray Diego de Haëdo ***« Histoire des Rois d'Alger »***, trad et Annoté H.D de Grammont, in R.A.V25 Alger, 1881.

14. Gorguos, (A), ***« Notice sur le Bey d'Oran »*** in R.A,N°02, 1857.

15. De Grammont, H.D. ***« Relation entre la France et la régence d'Alger au XVIIe siècle »***, in R.A. vol 23, 1879

16. De Grammont, H.D ***« Qu ' est le lieu de la mort d'Aroudj Barbarousse »*** , R.A. N° 22 ,1878 .

17. RINN, (L), « ***Le Royaume d'Alger sous le dernier dey*** » in R.A.T41, 1897.

18. ROBIN, (N), ***« Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande kabilie »***, in,R. A N°17, Alger, 1873.

19. Saidouni, (N), ***« La vie rurale dans l'Algérie de 1791 a 1830 »***, in R.H.M, N°61-62, juillet 1991.

20. Temimi, (A), ***« Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830-1837 »***, in R,H,M, Vol 01, Tunis, 1978.

21. Vayssettes, (E), ***« Histoire des derniers Beys de*** **Constantine** », in R.A.VOL 03, 1858

22. Watbled, (E), « ***établissement de la domination turque en Algerie*** », R.A ,N°17, 1873.

23. Watbled, (E), « ***Expédition du Duc de Beauford contre Djidjeli 1664*** », in R.A.Vol 17, 1873.

24. Watbled, (E), ***« pachas- pachas Deys »***, in R.A Vol 17, 1873.

رابعا: المعاجم والموسوعات

1. الجميعي، عبد المنعم، **الدولة العثمانية والمغرب العربي** ، الموسوعة الثقافية التاريخية والحضارية " التاريخ الحديث"، المجلد12، دار الفكر العربي للطبع والنشر ، القاهرة ، 2002.

2. صابان، سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

خامسا: المذكرات

1. بوشيبة، فايزة، **بايلك التيطري من خلال الأرشيف المحلي (1073-1245هـ/1662-1830م)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2006.

2. حرفوش، عمر، **الإدارة العثمانية في الجزائر "الإدارة المركزية نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2009.

3. حمصي، لطيفة، **المجتمع والسلطة القضائية مؤسسة المجلس العلمي بالجامع الأعظم نموذجا بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/1710-1830م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006.

4. سيساوى، أحمد، **النظام الإداري ببايلك الشرق 1791-1830م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1987.

5. صغيري، سفيان، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، 2012.

6. طالي، معمر سمير ، **القوى المحلية في بايلك الغرب الجزائري في أواخر العهد العثماني (1206-1246هـ/1792-1831م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2010.

7. عطلي، محمد الأمين، **نشاط البحرية الجزائرية في القرن 17م وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012.

8. العيد، مسعود، **المجتمع الجزائري في العهد العثماني**، رسالة ماجيستر في التاريخ الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974.

9. غطاس، عائشة، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر، 1700-18، مقاربة اجتماعية واقتصادية**، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2001.

10. الوليش، فتيحة، **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر ميلادي**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1994.

11. غطاس، عائشة، **العلاقات الجزائرية، الفرنسية في القرن السابع عشر 1619-1694**، رسالة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 1986.

12. القشاعي، فلة المولودة موساوي، **الريف القسنطينية اقتصاديا واجتماعيا اواخر العهد العثماني "1792-1837"**، دبلوم لنيل الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1983.

13. قشوان، عبد الرزاق، **السلطة المحلية في بايلك قسنطينة (936- 1253هـ/1592-1837م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2010.

14. كشرود، حسان، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659-1830م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 2008.

15. كليل، صالح، **سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال المغرب الاوسط**، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة ،2007.

16. محرز، أمين ، **الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2008.

17. معاشي، جميلة، **الأسرة المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 16-19م**، دراسة إجتماعية سياسية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1991.

18. معاشي، جميلة، **الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 2008.

قائمة الفهارس

1- فهرس الأعلام.

2- فهرس البلدان والأماكن.

3- فهرس الشعوب والقبائل.

حرف (أ)

ابراهيم باشا ص: 33-35-36-39-40-45-49-130 .

ابراهيم باشا كوجوك ص: 45.

ابراهيم باي ص: 156.

ابراهيم بن رمضان علي ص: 136.

ابراهيم خوجة ص: 133.

ابن الأحرش ص: 53.

أبو جمال يوسف باشا ص: 33.

أبو حمو الثالث ص: 18-19.

أحمد أعجمي ص: 130.

أحمد الشريف الزهار ص: 136.

أحمد باشا ص: 33-36-45-49.

أحمد بن القاضي ص: 21-86-98.

أحمد زواوي ص: 86.

إسحاق ص:14-18- 19.

أعرب أحمد ص: 25-28.

أندري دوريا ص: 30.

حرف (ب)

بابا حسن باشا ص: 55.

باديس بن منصور بن بلكين ص: 66.

الباشا سليمان ص: 35.

باشا علام ص: 138.

باشا مكاحلي ص: 138.

بكري ص: 54.

بلكين ص: 67.

بن ميمون ص: 138.

بوشناق ص: 54.

حرف (ج)

جعفر باشا ص: 25.

جلبي كرداو علي ص: 25.

حرف (ح)

الحاج أحمد باشا ص: 45.

الحاج أحمد باي ص: 45- 94-95-156-

الحاج حسين باشا ميزومورتو ص: 96-.

الحاج شعبان ص: 45.

الحاج علي باشا ص: 45-49.

الحاج محمد باشا ص: 80.

الحاج مصطفى باشا ص: 45-111.

حسان القوصو ص: 25-31.

حسان باشا ص: 45.

حسان فنزيانو ص: 25.

حسن آغا ص: 25-27-32-33-59 .

حسن الشيخ باشا ص: 33.

حسن باشا الشاوش ص: 45-54.

حسين باشا خير الدين ص: 25-30-35-
27-28-32-33-54-58-59-66-69-
79-88-89.

حسين باشا ص: 33.

حسين خوجة باشا ص: 45.

حمدان خوجة ص: 112-126- 139.

حرف (خ)

خسروف باشا ص: 35-89.

خضر باشا ص: 33- 35-36.

خليل آغا ص: 40-41-42.

خير الدين ص: 11-12-13-14-15-16-
17-18-19-20-21-22-23-24-25-
26-27-28-29-30-31-32-35-58-
59-86-95-98-99-100-109.

حرف (د)

دالي أحمد باشا ص: 33-35.

الداي عمر ص: 131.

حرف (ر)

رضوان باشا ص: 33.

رمضان آغا ص: 40.

رمضان تشولاق ص: 86.

رمضان علي ص: 86.

حرف (ز)

زيري بن مناد ص: 67.

حرف (س)

سالم التومي ص: 17-20-59.

سعيدوني ص:188.

سليم الأول ص: 22-29 .

سليمان القانوني ص: 31-35.

سليمان باشا قاطانيا ص: 33.

سليمان بن والي التركي ص:142.

سنان باشا ص: 89.

حرف (ش)

شارلكان ص: 31 .

شعبان آغا ص: 40.

شعبان باشا ص: 33.

الشيخ حسين باشا ص: 33-35.

حرف (ص)

صاري مصطفى بن الحاج محمد التركي ص:
142.

صالح باي ص: 49-52-94.

صالح رايس ص: 25-27-31.

حرف (ع)

عروج ص:14-15-16-17-18-19-20-58-59-68.

علج علي ص: 25-27-30-32-33.

علي آغا ص: 40-41.

علي باشا الغسال ص: 45.

علي باشا شاوش ص: 45-130-134-129-131.

علي باشا ص: 33-42-45-49-50-174.

علي خوجة باشا ص: 45-50.

علي خوجة ص: 137.

عمر باشا ص: 45-49.

عمر بن الخطاب ص: 111.

حرف (ف)

فايسات ص: 86.

الفكون ص: 86.

حرف (ق)

قارة حسن ص: 17.

القايد رمضان ص: 25 .

القايد يحي ص: 25.

قوصة مصطفى باشا ص: 33.

حرف (ك)

كردي عبدي باشا ص: 289.

حرف (م)

محمد التيجاني ص: 53-54.

محمد الصخري ص: 86.

محمد الكبير ص: 52.

محمد باشا ص: 33-43-45-49-50.

محمد بقطاش باشا ص: 29.

محمد بكداش ص: 49-137.

محمد بكير باشا ص: 45.

محمد بن الحسن ص: 14-16.

محمد بن حسن باشا ص: 45.

محمد بن صالح رايس ص: 25.

محمد بن علي ص: 21 .

محمد بن علي ص: 98.

محمد بورصالي باشا ص: 33.

محمد صالح بن العنتري ص: 86-96.

محمد عثمان باشا ص: 27- 45-52-130-148.

محمد قوصه باشا ص: 33.

مراد باشا ص: 33.

مصطفى الخزناجي ص: 54.

مصطفى باشا حافظ قصور ص: 33.

مصطفى باشا ص: 33-45-49-54.

ميخائيل ص: 54.

حرف (ن)

نفطالي بوجناح ص: 54.

حرف (هـ)

هايدو ص: 86.

حرف (و)

وليام شالر ص: 65-124.

حرف (ي)

يوسف باشا ص: 33-36.

يوسف بوخرص ص: 54.

يوسف داي ص: 89.

حرف (أ)

أبو النور ص: 62.

الأبيار ص: 60- 62.

أزمير ص: 39- 42.

اسبانيا ص: 12- 22- 26.

استانبول ص: 22- 32- 34- 36- 38- 42- 46- 47- 51- 58- 80- 122- 126- 127- 133.

الأستانة ص: 30.

آسيا ص: 144.

الأغواط ص: 76.

إفريقيا ص: 12- 13- 14- 15- 16- 25- 26- 27- 29- 97- 126.

أم العجائز ص: 62.

إمارة الثعالبة ص: 13.

إمارة الدواودة ص: 13.

إمارة بني جلاب ص: 13.

إمارة كوكو ص: 13- 26.

أمريكا اللاتينية ص: 31.

الأندلس ص: 12- 13- 14- 15- 16.

أوربا ص: 144.

أولاد فايت ص: 60.

أولاد قريش ص: 60- 62.

حرف (ب)

باب الجديد ص: 62.

الباب العالي ص: 25- 29- 33- 34- 39- 46- 47- 50- 51- 55- 97- 128.

باب الواد ص: 62.

باب عزون ص: 54- 62- 70- 125- 145.

بايلك التيطري ص: 66- 67- 68- 69- 70- 71- 72- 75- 76- 77- 78- 80- 81- 83- 90- 96- 127- 138- 152- 153- 155- 173- 181- 185- 186- 187- 188- 189- 190.

بايلك الشرق ص: 60- 67- 81- 83- 84- 85- 86- 87- 88- 89- 90- 91- 92- 93- 94- 96- 152- 153- 155- 156- 157- 158- 159- 161- 165- 173- 175- 181- 186- 157- 188- 189.

بايلك الغرب ص: 54- 67- 69- 76- 79- 80- 81- 82- 83- 84- 96- 152- 153- 155- 157- 158- 159-

173- 183- 186- 187- 188- 189- 190.

بجاية ص: 11- 13- 14- 15- 16- 22- 27- 31- 68- 90- 92- 184.

البرتغال ص: 22.

برج بوغني ص: 185.

برج مولاي حسن ص: 62.

برج مولاي محمد ص: 62.

البرواقية ص: 70- 73- 77.

بريطانيا ص: 35- 43.

بسكرة ص: 88- 90- 93.

البليدة ص: 59- 63- 111- 170.

بن عطية ص: 62.

البندقية ص: 37.

بني مزاب ص: 90.

بني مسوس ص: 60- 62- 65.

بوزريعة ص: 60- 61- 62- 65.

بوسعادة ص: 76- 85.

بوسكور ص: 62.

بوفاريك ص: 63.

بوقرة ص: 62

بومعزة ص: 62.

البويرة ص: 90.

بئر الدروج ص: 62.

بئر السمان ص: 62.

بئر الطويلية ص: 62.

بئر خادم ص: 62- 65.

بئر مراد رايس ص: 62.

حرف (ت)

تاجمونت ص: 76.

تافورة ص: 62.

تاقرارت ص: 62.

تبسة ص: 90- 91.

تقرت ص: 13- 27- 90.

التلاوملي ص: 62.

تلمسان ص: 11- 12- 17- 18- 19- 28- 31- 41- 68- 79- 80- 81- 83- 84- 187- 190.

تنس ص: 13- 17- 59- 60- 68- 84.

تونس ص: 11- 13- 14- 15- 16- 25- 26- 27- 28- 29- 30- 32- 33- 37- 44- 45- 49- 54- 55- 58- 60- 81-

-86 -89 -90 -92 -94 -97 -127
-136 -146 -152 -161 -187 -191.

تيفلولت ص: 62.

حرف (ج)

الجامع الأعظم ص: 113- 114- 124.

جرجرة ص: 90- 92- 93- 182- 183.

الجزائر ص: 11- 12- 13- 14- 15- 16-
17- 18- 19- 20- 21- 22- 23- 25-
26- 27- 28- 29- 30- 31- 32- 33-
34- 35- 36- 37- 38- 39- 40- 41-
42- 43- 44- 45- 46- 47- 48- 49-
50- 51- 52- 53- 54- 55- 58- 49-
60- 61- 62- 63- 65- 66- 67- 68-
69- 70- 71- 76- 77- 78- 79- 80-
81- 82- 84- 85- 86- 87- 88- 89-
90- 93- 94- 95- 98- 99- 100-
101- 106- 107- 108- 109- 110-
111- 113- 114- 115- 116- 117-
118- 121- 122- 123- 124- 125-
126- 127- 128- 129- 130- 131-
132- 133- 134- 135 -137- 138-
140- 143- 144- 145- 146- 147-
148- 152- 153- 154- 155- 156-
157- 159- 161- 164- 167- 168-
169- 174- 190- 192.

جزيرة جربة ص: 14- 15.

جيجل ص: 15- 16- 20- 26- 27- 58-
92.

حرف (ح)

الحامة ص: 62- 65.

الحراش ص: 60- 62.

حصن البينيون ص: 27- 29- 59.

الحضنة ص: 13.

حلق الواد ص: 27- 28.

الحمام المالح ص: 62.

حيدرة ص: 62.

حرف (خ)

الخندق العميق ص: 62.

حرف (د)

دار الإمارة ص: 66- 101- 103- 120-
124- 127.

دار السلطان ص: 40- 52- 59- 60- 61-
63- 64- 65- 66- 67- 68- 69-
116- 117- 124- 135- 138- 152-
155- 158- 167- 168- 173- 175-
189.

دالي إبراهيم ص: 61.

دلس ص: 13- 22- 59- 60.

الدولة العثمانية ص: 13- 20- 21- 22- 23- 25- 29- 30- 32- 33- 35- 37- 40- 42- 44- 47- 52- 96- 97- 127- 128- 130- 171- 174.

حرف (ر)

رحى الريح ص: 62.

حرف (ز)

الزاب ص: 13- 67.

الزغارة ص: 62.

زمورة ص: 83.

الزواوة ص: 190.

حرف (س)

سجلماسة ص: 67.

السد ص: 62.

سكيكدة ص: 90- 91.

سيدي صاحب الطريق ص: 62.

سيدي فرج ص: 61.

سيدي هجرس ص: 90- 93.

سيدي يعقوب ص: 62.

حرف (ش)

شرشال ص: 13- 17- 30- 59- 64- 84- 111.

الشلف ص: 69- 70- 81.

حرف (ص)

صنهاجة ص: 67- 73.

حرف (ط)

طبرقة ص: 90.

طرابلس ص: 13- 22- 25- 26- 27- 29- 30- 32- 33- 55- 97- 127.

حرف (ع)

العلمة ص: 91.

عنابة ص: 11- 27- 86- 91- 92- 144.

العناصر ص: 62.

عين الأزرق ص: 62.

عين الربط ص: 62- 77.

عين الرمانة ص: 62.

عين الزبوجة ص: 62- 65.

عين السلطان ص: 62.

عين النعجة ص: 62.

عيون السخاخنة ص: 62.

حرف (غ)

غدامس ص: 94.

غرناطة ص: 12.

غيران الذيبة ص: 62.

حرف (ف)

فاس ص: 67- 81.

فرجيوة ص: 92.

فرنسا ص: 35- 37-43.

فليتة ص: 83.

حرف (ق)

القادوس ص: 62.

القالة ص: 90.

القبة ص: 62- 65.

القسطنطينية ص: 39.

قسنطينة ص: 11- 13- 64- 67- 77- 85- 86- 87- 88- 89- 90- 91- 92- 94- 95- 152- 157- 159- 161- 165- 182- 184.

القصبة ص: 26- 36- 37- 51- 65- 102- 103.

قصر الجنينة ص: 26- 51- 100- 101- 102- 127.

القل ص: 86- 92.

قلعة بني راشد ص: 18- 19- 79.

القليعة ص: 41- 59.

قيادة بوغني ص: 84- 85- 157- 162- 164.

قيادة سيباو ص: 60- 63- 64- 71- 78- 84- 85- 135- 136- 185- 188.

حرف (ك)

كاف النسور ص: 62.

حرف (م)

مازونة ص: 67- 79- 80- 83- 89.

مالطة ص: 32- 38.

متيجة ص: 13- 60- 62- 63- 135- 174.

المجبر القديم ص: 62.

المدية ص: 17- 41- 63- 67- 68- 69- 70- 71- 73- 74- 77- 78- 83- 85- 89- 152- 170.

مدينة ليفورن ص: 54.

مرسى الذبان ص: 62.

المرسى الكبير ص: 13- 83.

مستغانم ص:13- 67- 79- 80- 83- 84.

المسيلة ص: 67.

معسكر ص: 18- 41- 67- 79- 80- 82- 83- 89.

المغرب الأدنى ص: 89- 90.

المغرب الأقصى ص: 11- 12- 13- 52- 54- 55- 81.

المغرب الأوسط ص: 11- 12- 13- 14- 67- 90- 109.

ملوية ص: 11- 76.

مليانة ص: 17- 63- 64- 67- 68- 84- 85- 117- 170.

حرف (ن)

الناظور ص: 62.

حرف (هـ)

هولندا ص: 31- 36.

حرف (و)

واد الصمار ص: 90.

واد الصومام ص: 90.

واد سوف ص: 90- 91- 93.

وادي الرمان ص: 62.

وادي القلعي ص: 62.

وادي بورومي ص: 69.

وادي ريغ ص: 13.

ورقلة ص: 27- 76- 84- 85- 90.

وهران ص: 13- 18- 19- 22- 27- 31- 48- 51- 67- 77- 79- 80- 82- 88- 84- 89- 144- 152- 158- 159- 187.

حرف (ي)

يحي الطيار ص: 62.

حرف (أ)

الأتراك ص: 26- 29- 32- 41- 45- 60- 69-71- 76- 77- 81- 84- 87- 92- 95-106-109-126-135-138-142- 148-149-155-156-163-165-166- 167-178-179-184-185-186-188- 190-191-192.

الأوراس ص: 181-182.

أولاد ابراهيم ص:73.

أولاد البدرجن ص:73.

أولاد التلاغمة ص:91.

أولاد الشاجب ص: 75.

أولاد تركي ص: 73.

أولاد ثابت ص: 76. .

أولاد جواب ص: 75.

أولاد جوته ص: 73.

أولاد حاية ص: 182.

أولاد حميد ص: 74.

أولاد خلوف ص: 91.

أولاد خليف ص:83.

أولاد دريس ص: 74- 76.

أولاد دملان ص: 73.

أولاد العياني ص:73.

أولاد الميمون ص: 83.

أولاد النهر ص: 75.

أولاد بركة: 74.

أولاد بلال ص: 73.

أولاد بن سونة ص: 73.

أولاد بني عاشور ص: 92.

أولاد بني عز الدين ص:92.

أولاد بوعريف ص: 74.

أولاد بوهدي ص:73.

أولاد ديد ص:74.

أولاد دينمي ص: 73.

أولاد رحمان ص: 73-76-77.

أولاد زنيم ص: 75.

أولاد زيانة ص: 75.

أولاد ساعد ص: 75.

أولاد سحنون ص: 92.

أولاد سعيد ص: 74.

أولاد سكري ص:74.

أولاد سلام ص: 92.

أولاد سلطان ص: 75-92.

أولاد سويد ص: 45.

أولاد سي أحمد بن يوسف ص: 74.

أولاد سي داود ص: 75-76.

أولاد سي ناجي ص: 74.

أولاد سيدي أحمد الفرقاني ص: 73.

أولاد سيدي الصحراوي ص: 73.

أولاد سيدي عمر ص:75.

أولاد سيدي عيسى ص: 73-74-75-76-90-93.

أولاد سيدي محمد بلحاج ص: 73-76.

أولاد سيدي يحي الهلالي ص: 73.

أولاد طواتيم ص: 73.

أولاد ظريف ص: 73.

أولاد عامر الغرابة ص: 91.

أولاد عباد ص: 91.

أولاد عبد الله ص: 75.

أولاد عبد النور ص: 91.

أولاد عبيد ص: 74.

أولاد عزيز الشنقا ص: 74-76.

أولاد علان ص: 74 .

أولاد علوش ص: 75.

أولاد علي بن داود ص: 74.

أولاد علي ص: 73.

أولاد عمران ص:74.

أولاد عنتر ص: 69.

أولاد عيدون ص: 182.

أولاد غانم ص: 75.

أولاد فرحة ص: 74 .

أولاد فرقان ص: 73.

أولاد قانة ص:92.

أولاد كثير ص: 74.

أولاد كسانة ص: 83.

أولاد مادلة ص: 73.

أولاد مختار ص: 72-75-76.

أولاد مريم العذاورة ص: 74-76.

أولاد مزايا ص:74.

أولاد مسالم ص: 75-76.

أولاد مسعود ص: 73.

أولاد معروف ص: 74.

أولاد مقران ص: 52.

أولاد منعة ص:74.

أولاد منقبل ص: 73.

أولاد موسى ص: 73-75.

أولاد نايل ص: 71-75-76- 84-85.

أولاد هاشم ص: 91.

أولاد هلال ص: 69.

أولاد يحي بوطالب ص: 91.

حرف (ب)

باشا مكاحلي ص: 138.

بنو منصور ص: 63.

بني أمديان ص: 83.

بني بوعيش ص: 75-76.

بني جعد ص: 63-69-117- 118-173.

بني حسن ص: 72-74.

بني خطاب ص: 182.

بني خليفة ص: 63.

بني خليل ص: 63-117-118-135-173.

بني ربيعة ص: 62.

بني سليمان ص: 64-69- 70-74- 173.

بني عقبة ص: 74.

بني مناد ص: 64- 67 .

بني مناصر ص: 64-74.

بني موسى ص: 63-117-118-135-173.

بني يعقوب ص: 72-73.

بوحلوان ص: 136.

بوحلوان ص: 64.

حرف (ح)

حجوط ص: 64-69-84- 135- 173-

الحرازلية ص: 75.

حسن بن علي ص: 72- 74.

حمزة ص: 64- 69- 74-90.

الحنانشة ص: 91.

حرف (خ)

الخشنة ص: 63-117-118-135-173.

خلفون ص: 64.

حرف (د)

دنادنية ص: 75.

الدهيمة ص: 74.

الدواودة ص: 92.

الدوابر ص:74.

حرف (ر)

الربايع ص: 74-75-76 .

الرعية ص: 182-183-190-191-192.

ريغة ص: 72-73.

حرف (ز)

الزمول ص: 92.

الزناخرة ص: 75-76.

الزواغة ص: 182.

الزواغة ص: 92.

زواوة ص: 65-86.

حرف (س)

السبت ص: 63-64-117-118.

السحاري ص: 76.

السقنية ص: 92.

السواري ص: 74.

سور الغزلان ص: 72-74- 77.

حرف (ص)

الصنابحة ص: 62.

حرف (ع)

عامر الشراقة ص: 91 .

عامر الغرابة ص: 91.

العبدلية ص: 75.

عريب ص: 64- 69- 135-173.

قبائل الصاولة ص: 75.

قبائل أولاد عايد ص: 83.

قبائل لواتة ص: 75.

قيادة صوماتة ص: 64.

حرف (ك)

الكرابيب ص: 74.

حرف (ل)

لعماير ص: 73.

حرف (م)

مجانة ص: 91.

المخادمة ص: 76.

المخزن ص: 182-183-184-185-186-190-191.

مغرارة ص: 75.

المواليدة ص: 75.

موزاية الجبلية ص: 64-69.

حرف (ن)

النائية ص: 182.

حرف (هـ)

هوارة ص: 72-74.

حرف (و)

واد الزناتي ص: 91.

وارمري ص: 72-73. .

وزرة ص: 72-73.

وستماتمية ص: 73.

الوشايحية ص: 62.

حرف (ي)

يسر ص: 63-64- 69-70- 71-77-
118-117.

فهرس المحتوى

فـــــهرس المحـــــتوى:

مـــــقدمـــــــــة:..... أ.

مدخـــل: تكوين الكيان الجـــزائري وتولي خير الدين باشا أميرا عليه.....11-23.

1-أوضاع المغرب الأوسط قبيل وصول الإخوة أبناء يعقوب.....11.

2- سقوط غرناطة وانعكاساته على المغرب الأوسط.....12.

3 - المد العثماني إلى شمال افريقيا.....15.

4- إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية.....21.

الفصل الأول: تطور نظام الحكم ومميزاته.....25-55.

المبحث الأول: عهد البايلربايات 1519 – 1587 م .....25.

1- مميزات عهد البايلربايات.....28.

2- أسباب تغيير نظام الحكم من البايلربايات إلى الباشوات.....32.

المبحث الثاني: عهد الباشوات 1587 – 1659م.....33.

1- مميزات عهد الباشوات.....36.

2- الإطاحة بنظام الباشوات.....38.

المبحث الثالث: عهد الأغوات 1659 – 1671م..... 40.

1- مميزات عهد الأغوات.....43.

2- انسحاب الأغوات من الحكم وأسبابه.....44.

المبحث الرابع: عهد الدايات 1671 – 1830م.....45

1- أهم التطورات التي مست نظام الحكم في فترة الدايات.....45.

2- مميزات عهد الدايات.....50

3- العوامل المؤثرة في الإدارة.....53.

الفصل الثاني: التقسيم الإداري للجزائر ومميزات كل بايلك.....57-95.

المبحث الأول: دار السلطان 922هـ / 1516م.....57

1- تأسيس دار السلطان..... 57

2- مميزات دار السلطان 59

أ- حدود دار السلطان.....59

ب- الوسط الطبيعي 59

3- التقسيمات الإدارية في دار السلطان..... 60

4- النظام العام في دار السلطان 64

المبحث الثاني: بايلك التيطري 947 هـ / 1540م 65

1- تأسيس بايلك التيطري .....66.

2- مميزات بايلك التيطري .....68.

أ- حدود بايلك التيطري .....68.

ب-الوسط الطبيعي .....69.

3- التقسيمات الإدارية لبايلك التيطري .....69.

المبحث الثالث: بايلك الغرب 970هـ / 1563م 78

1- تأسيس بايلك الغرب 78

2- مميزات بايلك الغرب.....79.

أ- حدود بايلك الغرب..... 79.

ب- الوسط الطبيعي..... 81.

3- التقسيمات الإدارية لبايلك الغرب.....82.

المبحث الرابع: بايلك الشرق 974هـ /1567م.....84

1- دخول الأتراك لمدينة قسنطينة ..... 85.

2- تأسيس بايلك الشرق..... 86.

3- مميزات بايلك الشرق.....88.

أ- حدود بايلك الشرق.....88.

ب- الوسط الطبيعي.....89.

4- التقسيمات الإدارية لبايلك الشرق.....90.

5- الحياة الأقتصادية والاجتماعية في بايلك الشرق.....92.

الفصل الثالث: تنظيم الإدارة على المستوى المركزي وتطورها.....97- 149

المبحث الأول: المؤسسات الإدارية على المستوى المركزي وتطورها.....97

1- الدواوين.....97

2- تطور وظيفة الديوان في نهاية القرن السادس عشر ميلادي.....99

3- الادارة المالية.....107

أ- أهم مصادر دخل الخزينة.....110

ب- دور النظام الضريبي في تطوير الإدارة وأجهزتها.....116

4- الجهاز الأمني.....121

5- انظام القضائي ومؤسساته.....124

المبحث الثاني: الوظائف الإدارية السامية على المستوى المركزي وتطورها.....126

1- الوظائف الإدارية وألقاب كبار رجال الدولة في الإدارة المركزية.....127

أ- نائب السلطان ومهامه.....127

ب- منصب الخزناجي.....131

ج- آغا العرب.....134.

د- خوجة الخيل.....137.

و- وكيل الحرج.....139.

ي- بيت المالجي.....140.

المبحث الثالث: الوظائف الإدارية الثانوية.....142.

1- الموظفون

التابعون.....142.

أ- هيئة كبار الكتاب.....142

ب- خوجات الخدمات العامة.....143

ج- هيئة التراجمة.....146

د- مجموعة الشواش.....147

الفصل الرابع: تنظيم الإدارة على المستوى المحلي وتطورها.....151- 191

المبحث الأول: إدارة عاصمة البايلك..... 151

1- الباي ومهامه.....151

2- ديوان البايلك المحلي.....154

3- الموظفون الكبار على مستوى عاصمة البايلك 154

4- الموظفون الذين لا يتصل بهم الباي مباشرة في عاصمة البايلك.....160

5- وظيفة شيخ البلد ونقيب الأشراف.....163

المبحث الثاني: إدارة مدن البايلك.....167

1- الحاكم ومهامه.....168

2- أهم الموظفين على مستوى مدن البايلك.....169

المبحث الثالث: إدارة أرياف البايلك.....171

1- إدارة الأرياف.....171

2- طرق تعيين القياد في إدارة الأرياف.....172

أ- القياد ومهامهم.....174

ب- شيوخ القبائل ومهامهم.....176

ج- علاقة القبائل بإدارة الأرياف.....180

الخاتمة. 193

قائمة الملاحق.....197

قائمة البيبليوغرافيا.....228

الفهارس.....244

فهرس المحتوى.....264–260